

الموسم الثقافى الثانى عشر

٢٠٠٩ - ٢٠١٠

تطور الرأسمالية المصرية

إشراف وتقديم

أ.د. أحمد زكريا الشَّلق

الموسم الثقافى الثانى عشر

٢٠٠٩-٢٠١٠

تطور الرأسمالية المصرية



دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

الموسم الثقافى الثانى عشر

٢٠٠٩-٢٠١٠

تطور الرأسمالية المصرية

إشراف وتقديم

أ.د. أحمد زكريا الشلق

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٣٢هـ - ٢٠١١م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية
رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

الموسم الثقافى لتطور الرأسمالية المصرية (١٢ : ٢٠١٠: القاهرة).
الموسم الثقافى الثانى عشر ٢٠٠٩ - ٢٠١٠: تطور الرأسمالية المصرية/ إشراف وتقديم أحمد زكريا الشلق. - القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2011-
225 ص ؛ 24 سم.
تدمك 9 - 0788 - 18 - 977 - 978
١ - الرأسمالية - ندوات
أ - الشلق، أحمد زكريا (مشرف ومقدم)
ب - العنوان
٣٣٠,١٢٢٠٦٣

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١١/٢٤٦٦
I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 0788 - 9

دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

الموسم الثقافى
سلسلة ندوات ثقافية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية
أ. د. فاروق جاويش

مقرر اللجنة العلمية
أ. د. أحمد زكريا الشلق

إعداد
حسين السيد

الإشراف الفنى
على أحمد خليفة

إخراج فنى وماكيت
حسن السيد

تصميم الغلاف
محمد عماد

المتحدثون

د. رفعت السعيد
أ. د. أحمد الدماصى
أ. د. لطيفة سالم
أ. د. حمادة محمود إسماعيل
أ. د. عبد الوهاب بكر
أ. د. سعيدة محمد حسنى
أ. د. على بركات
أ. أحمد السيد النجار

تقديم

بين يدى القارئ الكريم مجموعة المحاضرات التى ألقيت خلال الموسم الثقافى لمركز تاريخ مصر، بدار الكتب والوثائق القومية لعام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، والتى شاءت اللجنة العلمية الموقرة بالمركز والتى تضم لفيفًا من المؤرخين المرموقين ـ أن تختار لهذا الموسم موضوعًا من الموضوعات المهمة المطروحة على ساحة الفكر السياسى والاجتماعى فى وطننا وهو موضوع «الرأسمالية المصرية» ماذا قدمت؟ وماذا تقدم لهذا الوطن؟ ولما كانت اللجنة معنية بالدرجة الأولى برصد وتحليل التجربة التاريخية، التى هى فى الواقع تعد جذور الحاضر المقيم، وإن اختلفت الرؤى والتوجهات، فقد رأت أن يكون موسمها الثقافى لهذا العام (٢٠٠٩ - ٢٠١٠) عن تاريخ وتطور الرأسمالية المصرية، وهو موضوع تحمست له اللجنة واجتمع له لفيف من الباحثين وكبار الكتّاب، قدم كل منهم زاوية من زوايا هذا الموضوع.

وعلى منصة قاعة الاجتماعات بدار الكتب والوثائق القومية ألقيت طروحات وملخصات للأوراق التى تفضل السادة بكتابتها، وسط جمهور غفير من المعنيين بدراسة الشأن العام، فضلا عن المثقفين والكتاب، فأثيرت مناقشات خصبة، أضافت للأوراق، وأضاءت الكثير من موضوعاتها.

فى البداية قدم الدكتور رفعت السعيد عرضًا للمسارات المختلفة التي مرَّبها النموذج الرأسمالى المصرى، تتبع فيه ظهور الفئات العليا فى المجتمع بسبب القرارات العلوية من جانب الحاكم، لينتهى إلى أنها رأسمالية اتسمت مواقفها بمزيج من ليبرالية البرجوازية ورجعية كبار الملاك.

أما الأستاذ الدكتور أحمد الدماصى فقد أثر أن يتحدث من خلال ورقته عن تطور الرأسمالية الوطنية المصرية فى القرن التاسع عشر؛ ليبلور لنا مشكلات النشأة وعوامل العرقلة ودور الاستثمارات الأجنبية فى هذه المسألة، ثم مركز الرأسمالية الوطنية فى نهاية القرن التاسع عشر.

وجاءت الورقة العلمية للأستاذة الدكتور لطيفة سالم بعنوان «جذور الرأسمالية المصرية قبل ثورة ١٩١٩» رصدت فيها جذور الرأسمالية المصرية منذ أواسط القرن التاسع عشر وفكرة إنشاء بنك وطنى مصرى، ومحاولات إنقاذ الاقتصاد المصرى من بين براثن الأجانب، والظروف التى أعاقت تنفيذها، حتى كانت ثورة مصر القومية عام ١٩١٩ وتأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠. وقد سلمت الدكتور لطيفة الموضوع للأستاذ الدكتور حمادة إسماعيل الذى قدم ورقة علمية تسلط الضوء على موقف الشعب المصرى من تأسيس البنك، وكيف لقى دعمًا شعبيًا من مختلف فئات الشعب

الذى كان متحمسًا لتحقيق الاستقلال الاقتصادى فى غمرة تضحياته؛ لتحقيق الاستقلال السياسى.

وعرض الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بكر لورقة أعدها عن تطور الرأسمالية المصرية بعد تأسيس بنك مصر وبعد صدور دستور ١٩٢٣ ودور البرجوازية المصرية للنهوض بالصناعات وبروز كبار الرأسماليين المصريين مثل أحمد عبود باشا كنموذج لرأسمالى مصرى خدم وطنه.

أما دراسة الأستاذة الدكتورة سعيدة حسنى فانصبت على دور اليهود في الرأسمالية المصرية خلال القرن العشرين حيث كان أبرز نشاط جاليتهم نشاطًا اقتصاديًا رأسماليًا، خلال الفترة منذ بداية الحرب العالمية الأولى على نحو خاص وحتى انتهاء دورها عام ١٩٦١ بقرارات التأميم فى عهد الرئيس عبدالناصر، الذى عرفت مصر فى عهده مشروعات للاقتصاد الموجه، حيث قدم الأستاذ الدكتور على بركات ورقته، محللا التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى عرفتها (١٩٥٦ - ١٩٧٠) راصدًا علاقة ذلك بالتغيرات التي أصابت البناء الطبقى.

أما الخبير الاقتصادى الأستاذ أحمد النجار فقد تركزت دراسته حول تداعيات ومشكلات الاقتصاد الرأسمالى المصرى، وبروز مشكلة دعم السلع؛ فتساءل فى ورقته عن التفاعل مع مسألة الدعم: هل يكون بالإلغاء أم بالإصلاح أم بإعادة الهيكلة؟ محللا دور الدولة فى الاقتصاد، وواقع وهيكل الدعم السلعى فى مصر، وقد قدم فى ورقته عددًا من المقترحات المهمة لمعالجة القضية وتوصيل الدعم إلى مستحقيه.

وأخيرًا فمن واجبنا تقديم الشكر والتحية لهذه الكوكبة من الأساتذة الكرام، تحية ملؤها العرفان والتقدير على إسهاماتهم العلمية المقدرة، والتى ضمها هذا الكتاب، وعلى ما أثارته من نقاشات خصبة، كما يسعدنا أن نقدم تحية خاصة للأستاذ الدكتور فاروق جاويش رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية الذى عُقدت ندوات المركز، وسائر المراكز بدار الكتب - تحت إشرافه ورعايته الكريمة، كما لايفوتنا توجيه الشكر للأستاذ الدكتور محمد صابر عرب رئيس مجلس إدارة الهيئة على دعمه المستمر لنشاط المركز وأنشطة الهيئة جميعا، جزاه الله خيرا عن هذا الوطن.. إنه نعم المولى ونعم النصير.

أ. د. أحمد زكريا الشلق

مقرر اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر

مسارات مختلفة للنموذج الرأسمالى المصرى

د. رفعت السعيد

رئيس حزب التجمع

هناك فى أوروبا قام النموذج الأوروبى للرأسمالية (هو بالمناسبة النموذج السائد والذى يهيمن على مختلف الدراسات الأكاديمية وغير الأكاديمية) على أنقاض الإقطاعيات أو الإمارات، حيث المالك الأكبر هو الحاكم الأكبر وهو القائد العسكرى لجيشه المستقل والمتحكم فى أمور الإقطاعية. وحيث التجار يتعثرون بتجارتهم المتواضعة والمحدودة بحدود القدرة على التنقل والتعامل خارج إطار الإقطاعية إلا فى الحدود التى تمليها الاحتياجات الضرورية للمقاطعة والتى لا تتوافر فيها. كما أن التجار كانوا فى أغلب الأحيان يسدّون احتياجات الفئات الغنية فى هذه الإقطاعيات، فالأقنان الذين يشكلون الجمهور الأغلب فيها يعيشون على ما تنتجه أيديهم غذاءا أو ملبسا أو حتى مسكنا. وكانت حركة هؤلاء الأقنان مقيدة، وفى أحيان كثيرة كانت قرارات الأمير تحرمهم من حق التنقل.

ومع هؤلاء الأقنان أو منهم كان الحرفيون، وأغلبهم ينتج ما يحتاجه أقرانه من الأقنان المعدمين. لكن المتميزين منهم كانوا بفضل مهارتهم الشخصية - يسدون احتياجات الأرستقراطية المالكة، وإلى هؤلاء يرجع الفضل فى كل ما تركه لنا المجتمع الإقطاعى من إبداعات وتحف ومساكن وفنون.

ويحاول «داهل» أن يفسر كيفية تطور هذه المجتمعات فى قول «إن ضرورات تسيير الشئون العامة للمجتمع قد فرضت نموا طبيعيا لمكنات تطور هذه المجتمعات، فقد نمت تلقائيا كما ينمو العشب البرى: أرضًا وماءًا ومناخًا طبيعيًا هذا ما يحتاجه العشب، كذلك كان الأمر فى أغلب المجتمعات الأوربية، فالتطور الطبيعى والعفوى والمنطقى هو أن يتساوى بعض الأرستقراطيين مع بعضهم البعض بما يخلق - وبشكل طبيعى - أساليب للمشاركة فى إدارة شئون هذه المدينة أو تلك، إنه ذلك المبدأ المنطقى الذى تم عبر عملية إنضاج مجتمعية، والذى يمكن تلخيصه فى عبارات تقول بالمساواة بين الأفراد الأحرار.

ولم يكن هذا الأمر مقصورًا على أثينا ولا على روما ولا على غيرها مما سلط التاريخ أضواءه عليها من مدن وجماعات، فما هو طبيعى ومنطقى يبقى طبيعيا ومنطقيا فى أماكن عديدة أخرى، فحتى عند الفايكنج الدانمركيين «القرن التاسع الميلادى» تواجدت فى هذا الشعب المختلف عن غيره الشعوب الأوروبية سواء فى

تركيبته المجتمعية أو الطبقية، تواجدت ربما بشكل آخر، وبأساليب أخرى ذات الدوافع نحو ذات التوجه «وحينما كانت جماعات الفاينكنج ترتحل عبر أحد الأنهار فى فرنسا سألهم رسول أحد الحكام المحليين «من هو سيدكم؟» فأجابوا نحن جميعا سادة متساوون»[1].

لكن هذا العشب الطبيعى يبقى طبيعيا فالقسمة فى السلطة تكون بين السادة المتسلطين وحدهم، ويظل التطور طبيعيا لينمو العشب الرأسمالى منتجا مجتمعا طبقيا يقوم على أساس التمايز الطبقى وملكية وسائل الإنتاج بواسطة طبقة معينة بينما تجرد الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى من ممكنات هذا التملك.

وهكذا جرى التحول نحو الرأسمالية حثيثا، وتواكب معه نمو الحاجة إلى التبادل التجارى الحر، والتطور العلمى الذى انعكس فى شكل منتجات صناعية أكثر تقدما، وهو ما يحتاج إلى ذوبان الحدود الإقليمية بين الإقطاعيات والمدن الاجتماعية بين المكونات الوسطى للمجتمع.

ورويدا رويدا بدأ الجنين الأول للمجتمع الرأسمالى فى التكون.

تاجر (أكثر حرية فى التنقل) + آلة أكثر تقدما وأكثر قابلية للتطور وسد الاحتياجات المتزايدة والحديثة للأثرياء + حرفى أكثر مهارة وأكثر قدرة على التعامل مع الآلات الحديثة.

ويمكن تلخيص هذه المعادلة كالآتى :

رأسمال + آلة + يد عاملة؛ لينشأ من ذلك ما أسمى بالمانيفاكتورة، أى: المصنع الصغير، ومع تطورها تقع متغيرات عدة :

- ينشأ الوطن وتنشأ الأمة وتذوب الحدود بين الاقطاعيات، ويتوحد الجيش وتقوم الدولة.

- التاجر يتحول بثروته وتراكماتها إلى رأسمالى. وتتحول ثروته إلى رأسمال ثم إلى رأسمال صناعى، ومع نمو الصناعة والاستثمارات يظهر رأس المال المصرفى وتقوم المصارف وأشباهها بعمليات التمويل والإقراض والرهن.. إلخ، ومع اندماج رأس المال الصناعى مع رأس المال المصرفى ينشأ رأس المال المالى الذى يتحكم فى مجمل المجتمع الرأسمالى.

- الحرفيون ينقسمون إلى قسمين: البعض الأكثر تجاوبا مع الحداثة والأكثر

مهارة يقيمون مانيفاكتورات صغيرة ويستعينون بعدد من الحرفيين فلا تلبث المانيفاكتورات أن تتحول إلى مصانع . أما جمهور الحرفيين فيتحولون إلى عمال، أو يبقون كحرفيين يقومون بسد احتياجات الفقراء فغدو نموهم قزميًا حتى ينقرضون.

لكن النموذج المصرى لنمو عشب المجتمع الرأسمالى جاء مختلفا من أوجه عديدة. ولكى نتعرف على أوجه الاختلاف هذه سنحاول أن نتعقب عملية نمو العشب المصرى وكيفية تكون الفئات العليا فى المجتمع، ليس عبر النمو الطبيعى (ماء + أرض + مناخ) وإنما بسبب قرار علوى من الحاكم الذى صنع هذا النمو «محمد على باشا».

فمحمد على الذى قرر (أقول قرر) دفع التطور المجتمعى دفعا عبر المحاكاة مع أوروبا (راجع تجربة استقدامه لعديد من السان سيمونيين ليسهموا في وضع مخططات بناء دولة حديثة: شبكة رى- قناطر-مصانع - مدارس حديثة- جيش حديث. . . إلخ). وجد نفسه بحاجة إلى موظفين يشغلون السلم الوظيفى لإدارته. فالشراكسه الذين ضربت جذورهم بمذبحة المماليك فى القلعة ليسوا كافين ولا قادرين ولا موثوقا فيهم، وهم فوق هذا وذاك لا يمتلكون ممكنات العلم أو التعلم لإدارة دولة حديثة. والأتراك لا يرغبون فى التعلم مستندين إلى ثرواتهم، وكان لابد من الاعتماد على أبناء الفلاحين المصريين بحيث يجرى «إجبارهم» على التعلم وبعدها يتحولون إلى موظفين يصعدون سريعا جدا فى سلم الإدارة الخالى والمنتظر بشغف لمن يديرونه. وما أن يترقى هذا الموظف حتى يغرق فى فيض إنعامات الوالى ومن خلفوه من نسله فنجد أمامنا نموذجا مثيرا للاهتمام يمضى عبر المتوالية التالية : ابن فلاح فقير - يتعلم - يتوظف- يصعد سريعا ليصبح موظفا كبيرا - يغدق عليه الوالى فيصبح مالكا كبيرا.

وهنا يتعين أن أحذر من اعتبار أن هذه الملكيات الكبيرة التى وزعت على مصريين من أصل فلاحى كونت إقطاعيات بالمعنى العلمى المتعارف عليه. فالوالى يظل مالكا ولو من الناحية الشكلية. والأرض التى يمنحها للمالك الجديد تسمى «عهدة» وهى مجرد عهدة قد تسترد، والمالك لا يقيم نمطا من الإنتاج الإقطاعى فالمشتغل فى أرضه ليس قنًا لكنه فلاح يشتغل فى الأرض يزرعها للمالك نظير مساحة يزرعها بنفسه لنفسه. كما أن حجم ما يسدد من ضرائب لا يحدده مالك «العهدة» وإنما الوالى.

وهكذا توزعت ملكية الأراضى عبر فترات متعاقبة بين «الالتزام» و«الأوسية» و«مسموح المشايخ» و«العهدة». لكن الثمار تكون واحدة. فمحمد على الذى لم يكن بمقدوره زراعة كل الأرض بنفسه اضطر إلى توزيعها، وكان التوزيع كالتالى:

- أبعاديات وجفالك لأسرته وكبار رجال حاشيته ٢٠٠٫٠٠٠ فدان.
- أوسية للملتزمين ومساحتها ١٠٠٫٠٠٠ فدان سارع أصحابها إلى وقفها حتى لا يحرم أولادهم من ريعها.
- مسموح المشايخ ومنحة مشايخ القرى ومساحتها ١٥٤٫٠٠٠ فدان.
- الرزقة والتى جرى توزيعها على كبار الموظفين الجدد من مصريين وأجانب ٦٠٠٠ فدان.

ويقدم لنا على مبارك نماذج عديدة لهؤلاء الملاك الجدد، فرفاعة الطهطاوى الذى باعت أمه مصاغها كى تدبر له جنيهين وهو متجه للدراسة فى الأزهر أنعم عليه الباشا بمائتين وخمسين فدانا من أراضي طهطا، ويأتى سعيد ليمنحه ٢٠٠ فدان وإسماعيل ليمنحه ٢٠٠ فدان أخرى، ويشترى هو ٩٠٠ فدان ويقيم مبانى وعمائر، وفى عام ١٨٨٠ كان ورثته يمتلكون ٢٥٠٠ فدان»

أما إبراهيم بك نبراوى «الذى ترقى فى الرتب الديوانية إلى أن بلغ رتبة المتمايز فقد كان ابن فلاح فقير أرسله والده ليبيع بطيخا فلم تربح تجارته وفقد رأسماله وخاف العودة إلى أهله فالتحق بالأزهر، وطلب الوالى اختيار طلاب من الأزهر ليدرسوا الطب فرغب ودخل مدرسة أبى زعبل فأقام بها مدة وترقى إلى رتبة ملازم ثم تعلقت الإرادة السنية بإرسال جماعة من المبعوثين إلى بلاد فرنسا فسافر إلى هناك حيث درس الحكمة (الطب).

وبعد عودته ترقى إلى رتبة يوزباشى بوظيفة خوجة (معلم) بمدرسة الطب فى قصر العينى، ولنجابته وحسن درايته فى فنه اختاره العزيز محمد على باشا «حكيمباشى» لنفسه وقربه وتخصص به وبلغ رتبة أميرالاى، وكثرت عليه إغداقات العزيز وانتشر ذكره وطلبته الفاميليات والأمراء، ولما مات خلف ألفا وسبعمائة فدان»[٢].

لكن الأمر لم يقتصر على إغداقات الباشا على المثقفين ولا على مسموح المشايخ بل إن الأراضى التى استحوذ عليها الباشا من المماليك وحاول أن يزرعها

بنفسه، هذه الأراضى ذاتها أخذت تحت ضغط فشل محاولات محمد على، وتحت ضغط متطلبات الحرب والجيش والمصانع للأموال، وتحت الضغط الاجتماعى الذى بدأ كبار الموظفين المصريين يمارسونه عن طريق تقربهم إلى الوالى أو حاجة الوالى إليهم . . بدأت تنتقل- ولأول مرة أيضا- إلى أيدى المصريين. الأمر الذى يؤكد أنهم قد أصبحوا - إلى حد ما- قوة اجتماعية ذات أثر.

ويضطر محمد على فى نهاية حكمه إلى أن يعيد الالتزام فى ثوب جديد هو «العهدة» حيث تمنح الأرض عهدة لشخص يتعهد بجمع الضرائب منها. وهكذا تنشأ طبقة جديدة من كبار الموظفين الرسميين والضباط والتجار الذين أثروا خلال سنوات النهضة التى شهدتها مصر أيام حكم محمد على، هذه الطبقة أصبحت تمتلك ثروات مهمة تمكنها من مد يد العون إلى محمد على الذى كان يعانى من الضغط الخارجى والعجز المحلى، وانهيار الصناعة، والحاجة إلى المال. وفى ٢٣ مارس ١٨٤٠ أعلن محمد على نظام «العهدة» ووزعت مساحات تتراوح ما بين ٣٠٠ - ٨٠٠ فدان على متعهدين كانوا فى حقيقتهم ممثلين للفئات الغنية من المجتمع: كبار ضباط، تجار، موظفين، تجار ومستثمرين أجانب، ومن هذا الباب نفذ كثير من المصريين[٣].

هنا يبدأ التاريخ الحقيقى للطبقة الجديدة من ملاك الأرض المصريين الذين قدر لهم أن يلعبوا ـ فيما بعد ـ دورًا كبيرًا فى الثورة العرابية، وفيما تلاها من عقود من الزمن.

والغريب أن الأسماء، تبقى كما هى نفس الأسماء تتردد منذ محمد على حتى إسماعيل، حتى الثورة العرابية حتى ما بعد الاحتلال، بل وحتى أيامنا هذه. إنها وياللدهشة نفس الأسماء:

- فعلى البدراوى كان مجرد تاجر عطور منحه محمد على عهدة سمنود، ثم جاء سعيد ليمنحه ٤٠٠ فدان أخرى فى سمنود ومكنه ثراؤه من أن يشترى مساحات أخرى من الأرض، وعندما مات (١٨٦٧) كان يمتلك ٤٠٠٠ فدان[٤].

وفى ١٩٥٢ استولى الإصلاح الزراعى من عائلة البدراوى على ١٦٫٠٠٠ فدان.

- وسالم باشا السلحدار كان حاكم الصعيد أيام محمد على، أخذ عهدة البلينا، وعهدة قرية فازارة (٢٢ كم جنوب منفلوط)[٥]، وفى ١٩٤٥ كان وقف حنيفة

السلحدار يمتلك ٦٢١ فدانا فى البلينا [٦] و٧٩٠ فدانا فى فازارة[٧].

- وثمة اسم ثالث لازال موجودا حتى الآن، هو الشواربى منحه محمد على عهدة قليوب، ومنح إسماعيل ابنه محمد بك الشواربى مزيدا من الأرض ، وفى نهاية القرن الثامن عشر كانت ٤٠٠٠ فدان من مجموع زمام قليوب البالغ ٧٠٠٠ فدان مملوكة لأسرة الشواربى وحدها، ولعبت أسرة الشواربى دورا مهما ضد الثورة العرابية، ففى أيام الثورة كان قصرها مركزا للثورة المضادة.

وكان محمد باشا الشواربى من أوائل كبار الملاك الذين ضربوا الثورة من الظهر، وعندما اشتعلت الثورة واتخذت جريدة الأهرام جانب الخديو وصادرها العرابيون ، فتح «الشواربى» منزله الكائن فى شارع الساحة بمصر لوكيل جريدة الأهرام وكان يرسل معه خدمه يستلمون أعداد الأهرام من السكة الحديد، فقد كانت تصدر فى الإسكندرية ويحملونها إلى داره وتوزع من هناك، كما أنه أول من حافظ على حياة أديب إسحق إذ آواه فى منزله شهرين والعرابيون يبحثون عنه وينتظرونه فى بيت سلطان باشا» [٨].

وهكذا..

والحقيقة أن العهدة لم تكن عودة للالتزام ، فالمتعهد لا يجمع الضرائب كما يشاء وإنما كما يحددها الوالى، لكنه كان يمتلك الحق فى تسخير فلاحى عهدته فى أرضه.

وهكذا بدأت الطبقة الجديدة تمارس استغلالها على أوسع نطاق وتوسع من ملكياتها منتهزة حاجة محمد على إلى المال وعجز الفلاحين عن دفع الضرائب. وثمة قصة يرويها جبرييل باير فى كتابه، تقول:

«لقد جند جميع أهالى قرية سكوله مركز المنيا فى الجيش وظلت الأرض بلا زراعة وتراكمت عليها الضرائب لعدة سنوات حتى تقدم أحد الموظفين وهو على أفندى متعهدا بدفع مجموع هذه الضرائب خلال ثلاث سنوات واستولى على افندى على زمام البلدة ومساحتها ١٠٠٠ فدان، منها ١٥٠ فدانا معفاة من الضرائب»[٩].

والحقيقة أن أحدا لا يعرف بالضبط مساحة الأراضى العهدة لكن «باير» يؤكد وفقا لحساباته أن مساحتها لم تكن تقل أيام محمد على عن ٢٠٠ر١ ٠٠٠ر فدان منها ٣٠٠ر٠٠٠ فدان لأفراد أسرة محمد على.

والمساحة الباقية توضح حقيقة المجال الذى كانت تمارس فيه الطبقة الجديدة نشاطها.

لكن السلم الطبقى الحديث التكوين كان يحتوى على مراتب عديدة، فبعد المتعهدين (كبار الملاك) كان هناك مشايخ البلد الذين اعتمد عليهم محمد على فى جهازه الإدارى ومنحهم «مسموح المشايخ».

وإذا كان المتعهدون أناسا طارئين على القرية، فإن المشايخ هم رؤساء الأسر الغنية المرموقة فى الريف، وذات المكانة الاجتماعية التى منحها محمد على مزيدا من المكانة والهيبة بما منحها من أرض ونفوذ إدارى.

ويورد على مبارك فى الخطط التوفيقية أسماء كثير من هؤلاء المشايخ. أسماء ظلت هى الأخرى تتردد عبر سنوات عديدة لتصل إلينا وهى تحتفظ بمزيد من الرنين والنفوذ:

- أبو محفوظ شيخ بلدة الحواتكة (أسيوط) «وقد ظلت هذه الأسرة معروفة طوال عدة أجيال متتالية ولها أملاك شاسعة تبلغ عدة آلاف من الأفدنة من الأراضى الخصبة، وكان أهل القرية فى قبضتهم»[١٠].
- ثم عائلة أبى حشيش فى المرصفا قليوبية.
- وعبد الحق من الديوانة أسيوط.
- الشريعى من سمالوط المنيا.

ومن بين المشايخ في كل بلدة كان المدير يعين رئيسا للبلدة يسمى شيخ البلد، وبالرغم من أن هذا المنصب كان منصبا ثانويا فى السلم الإدارى إلا أنه كان مقياسا للثراء والسطوة فى القرية.

وكان الشيخ ذا سلطة أبوية على القرية كلها، وهو المسئول عن جباية الضرائب وجمع الأنفار للخدمة العسكرية وتجهيز عمال السخرة، ولاشك أن كل هذه السلطات كانت تمنحه نفوذا لا حدود له على الفلاحين.

فلما جاء إسماعيل أبقى على «مشايخ البلاد» لكنه جعل فوقهم فئة من أكثرهم ثراء هى العمد.

ويؤكد الدكتور عبدالعزيز رفاعى «أن العمد أيام إسماعيل كانوا من أكثر الملاك المصريين ثراء ونفوذا فى الريف وقد كانوا يمثلون عصب النظام الإدارى وزعامة الملاك الزراعيين»[١١].

ومن خلال هذا المنصب تبدأ طبقة كبار الملاك الزراعيين المصريين فى ممارسة عملية استغلال واستنزاف الفلاحين الفقراء.

فالعمدة ليس فقط أكبر مالك للأرض، لكنه أيضا ممثل الجهاز الإدارى بكل جبروته وثورته: السخرة، القرعة العسكرية، الضرائب.

وهو يشرف على عمليات بيع الأراضى ويحصِّل الضريبة المفروضة عليها ويحتجز لنفسه نصيبا منها، وفى كثير من الأحيان كان العمد يقومون بإقراض الفلاحين بالربا الأمر الذى ضاعف من ملكيتهم.

«وفى كثير من الأحيان كان العمدة يتناسى أن يبلِّغ عن وفاة شخص بلا ورثة أما أملاكه التى تكون من حق الدولة فإنه يستولى عليها أو يمكِّن أشخاصا آخرين من الاستيلاء عليها. وفى أحيان كثيرة أخرى كان الفلاحون يهجرون الأرض هربا من الضرائب الفادحة فيستولى العمد على أراضيهم. وثمة عمدة هو «خليل الخولى» كون ثروته كلها من أراضى الهاربين من الضرائب ومن خداعه للفلاحين الفقراء الذين لم يكونوا بقادرين على الدفاع عن أنفسهم حيال سطوته، والحقيقة أن العمد بالرغم من منصبهم الثانوى فإنهم كانت لديهم فرص أكثر من كبار الرسميين فى توسيع ملكياتهم الزراعية على حساب ملكيات الفلاحين الفقراء» [١٢].

والحقيقة أن حالات الهرب كانت كثيرة جدا إلى الحد الذى جعلها مصدرا أساسيا من مصادر زيادة ملكيات المشايخ والعمد.

فعندما ألغى عباس نظام العهد وأجبر الفلاحين على سداد الضرائب المتراكمة عليهم بسبب إهمال أو عجز المتعهدين، زادت حالات الفرار زيادة كبيرة.

وزادت مرة أخرى فى عهد سعيد. وقد زادت إلى الحد الذى بلغت فيه المساحة المهجورة فى الدقهلية والشرقية وحدهما فى سنة ١٨٥٥ ما قدره ٨٦٦ر٤٦ فدانا.

وفى سنة ١٨٥٦ زاد الطين بلة عندما أعيد توزيع الضرائب على الأرض الخراجية فرفعت على الأراضى القليلة الخصوبة من الربع إلى الثلث.

بل إن سعيدا بدأ بحرمان الفلاحين حتى من حقهم فى استعادة الأرض التى هجروها بعد مضى ١٥ سنة، غير أنه كان يتحتم على مشايخ البلاد أن يمنحوا الفلاح العائد بعد ١٥ سنة مساحة تتراوح ما بين نصف فدان و٣ أفدنة، ثم جاء قانون الأرض الصادر فى ١٨٥٨ ليحرم الفلاح الذى يهجر أرضه من جميع حقوقه بعد خمس

سنوات فقط [١٣].

وفى سنة ١٨٧٩ كتب بورج وهو نائب أحد القناصل يقول: «لقد سمعت من مصادر متعددة فى القليوبية أن الفلاحين يعانون من ضغط المشايخ عليهم إلى الحد الذى يدفعهم إلى ترك ملكياتهم الصغيرة ليشتغلوا كعمال لدى أحد الذوات أو الأوربيين على أمل أن يعيشوا فى كنف حمايته» [١٤].

لكن الأرض لم تكن وقفا على هؤلاء وحدهم. ففى بلد كمصر حيث الأرض هى المصدر الأساسى بل والوحيد للسلطة والجاه نجد أن نسبة كبيرة من التجار لا تلبث أن تتجه نحو تملك الأراضى بمجرد أن تكون لنفسها بعضا من الثروة، ويمثل هذا الارتداد الاجتماعى نقطة أساسية فى خصوصية عملية النمو الرأسمالى المصرى.

ويورد مبارك أمثلة لهذا الاتجاه الذى ظل سمة مميزة للفئات البرجوازية فى مصر:

فهناك مثلا أسرة الهجين «فالحاج مصطفى الهجين كان فى مطلع القرن تاجرا كبيرا شديد الثراء، وكان يمتلك كثيرا من الأموال والأملاك (لاحظ الفرق بين الأملاك والأطيان) وكان ابنه الحاج محمد الهجين هو الآخر أحد التجار «المعتبرين» أما حفيده الأمير حسن بك الهجين الذى توفى فى أعقاب تولى إسماعيل للعرش فقد كان أكثر ثراء وشهرة من جده، وكان يمتلك كثيرا من الأموال والأملاك «والأطيان» وكان هو الذى أضاف «أطيانا» إلى أملاك الأسرة» [١٥] وقبل أن يتوفى وقف أملاكه وأطيانه، وفى سنة ١٩٥٠ كان وقف الهجين يضم ١ر٤٢٥ فدانا فى البحيرة والدقهلية والغربية بالإضافة إلى عقارات كثيرة بالقاهرة.

ويصف على مبارك منفلوط فى سنة ١٨٨٠ فيتحدث عن حسن الطرزى وهو تاجر ثرى كان والده واحدًا من التجار المحترمين، وقد زاد حسن من ثروة أبيه، وكان هو الذى ضم أطيانا كثيرة إلى أملاك الأسرة [١٦].

وفى سنة ١٩٤٧ كان وقف الطرزى يضم ٢ر٣٧٩ فدانا [١٧].

لكن الأمر لم يكن بهذا التبسيط فالملاك الكبار من المصريين كانوا يواجهون منافسة ضارية من الأتراك وخاصة من أفراد الأسرة المالكة ومن الأجانب وخاصة أصحاب المصارف وبنوك الرهونات.

ويورد على مبارك فى الجزء التاسع عشر من كتابه «الخطط الجديدة» سردًا

للترع والريّاحات فى مصر. ويورد بالمناسبة بيانا بالوابورات المركبة عليها، وأسماء ملاكها.

ولاشك أن ملكية هذه الوابورات تمثل دليلا على ملكية الأراضى الزراعية المركبة عليها.

ولنأخذ مثالا واحدًا:

ناحية بيلا:

عدد الوابورات	قواتها بالحصان	اسم المالك
٢	٢٠	المرحومة والدة باشا
٢	٣٢	المرحومة توحيدة هانم
١	١٦	فاطمة هانم
١	٨	جعفر باشا
١	٩	على باشا شريف
١	١٢	والدة باشا
١	٨	ذوالفقار باشا

وما من مصرى واحد فى كل هذه الناحية سوى البدراوى عاشور، وكان يمتلك وابورا قوته ٢ حصان [١٨].

ويقدم لنا باير فى كتابه «تاريخ الملكية الزراعية فى مصر» كشفا بأملاك بعض أفراد أسرة محمد على أيام إسماعيل [١٩]:

الأميرة الوالدة	١٤٤ر٩٢٧	فدانا
محمد توفيق باشا	٣١ر٠٩٧	فدانا
حسين كامل باشا	٢٥ر٢١٨	فدانا
الأميرة توحيدة هانم	٢٠ر٠٩٤	فدانا
الأميرة فاطمة هانم	٢٨ر٤٧٧	فدانا
الزوجة الأولى للخديو	٢٠ر٣٨١	فدانا
الزوجة الثانية للخديو	٤١ر٦٠٥	أفدنة
الزوجة الثالثة للخديو	١٦ر٣١٢	فدانا

ويمضى الكشف ليصل المجموع الكلى ٤٢٥ر٧٢٩ فدانا، فإذا أضيف إليها ٥٠٣ر٦٩٩ فدانا وهى مساحة الأرض المملوكة للخديو إسماعيل اتضحت ضخامة المساحة التى كانت تملكها الأسرة المالكة وحدها.

ولنستخدم مظهر ملكية الوابورات للحديث عن ظاهرة أخرى هى اتجاه كثير من الأجانب لتملك الأرض.

فعلى ترعة الباجورية وفى مركز سبك وحده نجد أن هناك الوابورات التالية :

عدد الوابورات	قوتها بالحصان	المالك
١	١٤	ناحية شبرا ابلوله : الخواجه ديمترى دونيكه، وشريكه كومبيل.
١	١٢	ناحية دكما : الخواجه اصطفان أوفراكى المقيم ببندر شبين.
١	١٢	ناحية سرس : اصطفان أوفوراكى السابق الذكر.
١	١٠	ناحية سنجرج : الخواجه اصطفان المقيم ببندر منوف.

ويؤكد باير أن الأجانب كانوا يمتلكون فى سنة ١٨٨٧ حوالى ٢٢٥ر١٨١ فدانا[٢٠]

فإذا أتينا إلى التجار وهم العنصر الأساسى لأى جنين رأسمالى، فإننا نلاحظ صعود عديد من التجار بعضهم مصريون وآخرون مغاربة وحجازيون وشوام وحضارمة كونوا ثروات كبيرة من عمليات نقل بضائع تجار البندقية وغيرها من مدن ساحل شمال المتوسط من الإسكندرية وعبر دلتا مصر إلى السويس حيث يجرى تحميلها إلى الهند وأيضا العودة عبر ذات الطريق إلى الإسكندرية. وكانت هذه المهمة خليطا من التجارة والحراسة وخدمات النقل والتحميل. فازدهرت هذه الفئة وكونت ثروات طائلة حتى تحولت التجارة عبر طريق رأس الرجاء الصالح فتضاءلت ثروات هذه الفئة.

ولكى نعرف مدى ثراء هذه الفئة نرجع إلى ما كتبه الجبرتى عن تاجر اسمه الحاج الشرايبى فىقول إنه «كان من أعيان التجار المشتهرين وبيته المشهور بالأزبكية بيت المجد والفخر والعز ومماليكهم وأولاد مماليكهم من أعيان مصر، وكان رضوان كتخدا يتفسح عنده فى كثير من الأوقات مع الكمال والاحتشام ولا يصحبه فى هذا المجلس إلا اللطفاء من ندمائه»[٢١].

لكن التجار المصريين ما لبثوا أن تلقوا ضربة قاصمة أخرى عندما احتكر محمد على مختلف الأنشطة التجارية، والمثير للدهشة أن نظرة سطحية إلى منجزات محمد على ترى أنه قد أقام صناعة حديثة ونظم معاملات تجارية واسعة وأقام جهازا إداريا حديثا ومنظما؛ ويكون من المفترض أن يتحول ذلك كله إلى قوة دفع لنمو البرجوازية والانطلاق بمصر فى طريق البناء الرأسمالى التقليدي. لكن الواقع العملى أثبت أن النتائج جاءت معاكسة تماما. فالتجار انكمش نفوذهم وانكمشت معها ثرواتهم. أما الحرفيون فقد تحول الكثيرون منهم إلى أجراء» [٢٢].

ويتواصل الضغط على التجار المصريين فقد توافد إلى مصر فيما بعد عصر محمد على مئات الألوف من الأجانب الذين وصفهم ديفيد لاندز بأن كثيرين منهم كانوا من حثالة أوروبا ومارسوا مختلف الأنشطة الاقتصادية الشريفة وغير الشريفة محتمين بالامتيازات الأجنبية ومستمتعين بخبرات وقدرات وحداثه لم تكن متوافرة لدى التجار المصريين[٢٣].

ويضيف لاندز سببا آخر لتناقص قدرات التجار ومكانتهم فى المجتمع المصرى فى ذلك الحين قائلا: «المجتمع المصرى لا يحتوى على المقاولين والمستثمرين والمهندسين القادرين على تحقيق ثورة اقتصادية، كما أنه لا يمتلك القيم التى تشجع تجنيد رجال الأعمال والفنيين المتمتعين بالحداثة والمعرفة بالتطورات الغربية الجديدة، ومن ثم فقد كان الأوربيون وحدهم القادرين على تقديم رءوس الأموال والمهارة القادرة على تطبيق آليات وتكنيك وإنشاءات الحضارة الغربية»[٢٤].

وهكذا يزدهر النشاط المالى ازدهارا رائعا لكنه ازدهار أجنبى محض.

«فالشركات الزراعية والتجارية التى تألفت فى عصر إسماعيل كان حوالى ٩٦% من رأس مالها أوروبيا والبقية موزعة بين الخديو والباشوات الأتراك» [٢٥].

وفى كتاب «بنوك وباشوات» أمثلة كثيرة للشركات والمصارف التى تكونت في هذه الفترة؛ فالشركة التجارية المصرية تمتلك أسهمها الشركة المالية الدولية (١٠٠ ألف جنيه) ومجموعة سولزياخ فى فرانكفورت (٣٠٠ر٠٠٠ جنيه) ولكل من فرونتج وجوش وأوبنهايم وديرفيو وآخرين مقادير مماثلة» [٢٦].

أما شركة الملاحة التجارية المصرية التى أسسها إسماعيل لتمصير البحرية المصرية؛ فقد أخذ إسماعيل نصف أسهمها، والنبلاء وأعضاء الأسرة المالكة ١٦ر٠٠٠

سهم، وسكاكينى وديرفيو وعدد آخر من الأجانب استولوا على الأسهم[٢٧].

كانت الرأسمالية تنمو، لكنها كانت فى أغلبها فى أيدى الأجانب، وإذا لاحظنا أن الأجانب لم يكونوا مطالبين بدفع الضرائب بينما يلقى عبء تحصيل مطلوبات الضرائب بأكمله على المصريين وحدهم اتضح حجم المشكلة.

لكن التواجد الأجنبى الكثيف لم يستطع إلغاء النشاط التجارى المصرى كلية فثمة أنشطة محلية وتجارة شعبية وعمليات تجارية تتعلق بالمزاج المصرى كالبن والبخور والاعشاب والملابس البلدية واللبان والصابون والزيوت وغيرها.

ونقرأ فى «الخطط الجديدة» اخبارا عن تجار كبار كونوا ثروات كبيرة، مثل: محمود محرم الذى يقول عنه على مبارك: «إنه الخواجا المعظّم والملاذ المفخم سيدى الحاج محمود بن محرم، أصل والده من الفيوم واستوطن مصر وتعاطى التجارة وتربى له الحاج محمود المذكور، تربى فى العز والرفاهية، ولما ترعرع وبلغ رشده خالط الناس وشارك وأخذ وأعطى وظهرت نجابته وسعادته حتى كان إذا أمسك التراب صار ذهبا؛ فسلم له والده زمام الأمور فشاع خبره بالديار المصرية والحجازية والشامية والرومية»[٢٨].

ثم هناك عائلات «الطرزى» و«الهجين» وغيرهم.

لكنهم كانوا من الطراز القديم، وكانت تراكمات أموالهم تتحول سريعا ـ كما أشرنا من قبل ـ إلى شراء أرضٍ زراعية، ولعل هذا فى حد ذاته كفيل بإكسابهم طابع وعقلية وممارسات الأعيان والذوات وليس التجار ذوي الفكر والتقاليد والتطلعات الحديثة القائمة على التطلع نحو استثمارات مدنية في مجتمع حديث، وإذا كانت تراكمات الاستثمارات التجارية المصرية تتجه نحو الزراعة، فإن ذلك يعنى بطبيعة الحال إفساح المحال تماما أمام الأجانب للمضاربة والاستثمارات المالية.

كما أن التجار المسلمين كانوا يتحرجون من عمليات الاستثمار المصرفى ويصفونها بأنها نوع من «الربا» خضوعا لأفكار رجعية ومتخلفة روج لها رجال دين محافظين برغم من فتاوى ملحة للأستاذ الإمام محمد عبده مفتي الديار المصرية آنذاك، وقد كانت هذه المعركة بين محمد عبده وشيوخ الأزهر المحافظين وذوى النظرة الرجعية معركة حاسمة فى مسار التطور الرأسمالي المصرى الأمر الذى دفع محمد عبده وهو على فراش مرضه الأخير إلى أن يقول :

ولست أبالي أن يقال محمد

أبَل أو اكتظت عليه المآتــــــم

ولكنه دين أردت صلاحــــــه

أحاذر أن تقضي عليه العمائم

لكن اقتلاع القديم - وخاصة إذا ما تعلق بالفكر الديني - لا يتحقق بسهولة .

أما ما يتعلق بفئة المتعلمين المصريين والذين كانوا فى عهد محمد على يصعدون سريعا فى السلم الوظيفى وينالون إنعامات وفيرة ، فقد تزايد عددهم مع تزايد عدد المدارس .

فالمدارس الكبيرة التى كان عددها (في عام ١٨٦٢) ١٨٥ مدرسة فقط تصبح فى (سنة ١٨٧٥) ٤٨١٧ مدرسة بها ٦٠٤٨ مدرسًا و٧٢٢ ر٢٧ طالبا والحقيقة أن انتشار التعليم الحديث كان يمثل طفرة جديدة فى حياة البلاد[٢٩] .

وبذلك انتفت هيمنة مثقفى الأزهر على المناخ الفكرى والاجتماعى فى مصر وبرزت قوى فكرية جديدة تميزت بمزاج أكثر ليبرالية وأكثر حداثة وأقدر على التطلع نحو المستقبل ، وكانت الجامعة الأهلية ومدرسة القضاء الشرعى من ثمار هذا التوجه . وفى كلا الأمرين كان الأستاذ الإمام محمد عبده حاضرا بفعالية بما أدى إلى تقوية هذا الاتجاه لكنه أدى أيضا إلى إخفاء معالم التمايز بين الفئتين : المثقفين الليبراليين من ثمار المدارس الحديثة والمثقفين الأزهريين .

وبدأت ثمار المدارس الحديثة فى تشكيل طبقة مستنيرة من المدرسين والموظفين ورجال الفكر تتطلع بطبيعة الحال إلى احتلال مكان مرموق فى أجهزة الدولة .

وكان الخريجون يرجعون بأذهانهم إلى المناصب والترقيات السريعة التى حازها خريجو عصر محمد على واستعد كل منهم لينال نضيبه هو الآخر .

لكن الأجانب الذين سدوا الطريق أمام التجار الوطنيين كانوا يسدون الطريق أيضا أمام الخريجين المصريين .

يقول روزنشتين : «لقد زاد عدد الموظفين الأجانب باطراد وفى الفترة من ١٨٦٤ - ١٨٧٠ عين ١٦٠ أجنبيا، وفى ١٨٧١ - ١٨٧٥ عين ٢٠١ ، وفى ١٨٧٦ وحدها جىء بما لا يقل عن ١١٩ أجنبيا حُشروا فى سلك الخدمة الحكومية حشرا ، وفى ١٨٧٧ عين ٧٦ ، وفى ١٨٧٨ عين ١٣١ . . »[٣٠] .

ويعلق مراسل التيمس على ذلك قائلا: «إن معظم كبار الموظفين قد أصبحوا من الأجانب الذين تصرف لهم مرتبات ضخمة لتهدئة حنينهم إلى الوطن ولتعويضهم عن آلام الغربة، وقد حشرت المنافسات الدولية ثلاثة أو أربعة موظفين فى عمل لا تحتاج تأديته إلا إلى شخص واحد».

ويكتب نفس المراسل فى رسالة أخرى «إن التذمر من جيش الموظفين الأجانب الذين جىء بهم لإصلاح مصر قد أصبح عاما، فهم يتقاضون مرتبات ضخمة يبلغ مجموعها ٦٠,٠٠٠ جنيه سنويا فى مقابل الأعمال التافهة التى يقومون بها».

ويتزايد عدد الموظفين الأجانب حتى يبلغ فى مارس (١٨٨٢) ١٣٥٥ موظفا مجموع مرتباتهم ٣٧٩٠٥٦ جنيها سنويا، بينما كان عدد الموظفين المصريين جميعا ٩٢٠٠ فقط.

لكن أهم من ذلك كله أن المناصب الرفيعة كانت للأجانب، والأجور العالية كانت لهم، وفوق هذا وذاك كان الأجانب يقبضون مرتباتهم بانتظام أما المصريون فلم يحدث أن قبضوا مرتبهم شهرين متتالين، بل ظلوا قرابة العام بلا مرتبات على الإطلاق[٣١].

ولم يكن الأجانب هم المنافسون الوحيدون، فهناك الأتراك والشراكسة، وهناك أيضا أبناء كبار الملاك، ذلك الجيل الجديد من شباب الأعيان الذى امتد نشاطه إلى دواوين الحكومة فارضا سلطانه ونفوذه.

وثمة نموذج غريب لعله يعبر عن قيام نوع من الإقطاع الوظيفى، ولعله تكرر بالنسبة لأبناء الذوات، وكمثال: نجد أن قلينى فهمى باشا، وهو ابن أحد الملتزمين الكبار، وكان «يدير جملة مصالح فى آن واحد نذكر منها مصلحة الدخوليات بمصر وإسكندرية وعموم مدن القطر المصرى، ويدير أيضا مصالح الملح والقطرون، ومصالح مصايد الأسماك بالنيل وفروعه بالبحر الأبيض، ومصلحة الملاحة من وابورات ودهبيات ومراكب ونحو ذلك من كَبَارٍ وأهوسه، ومصلحة الضربخانة ودمغة المصوغات، وكان أيضا عضوا فى لجنة تعيين المستخدمين بالحكومة ورئيسا لمجلس التأديب[٣٢].

أما الحرفيون فقد تلقوا ضربة شديدة بسبب عملية التصنيع الواسعة التى أقامها محمد على، وعندما توافد التجار الأجانب والحرفيون الأجانب (ترزية - ساعاتية - صناع أحذية . . إلخ) ومع تزايد أعداد الفئات الوسطى والموظفين وسكان المدن

صار الاعتماد يتزايد أكثر فأكثر على الحرفيين الأجانب وعلى السلع المستوردة والتى تدفقت على مصر بلا حدود لتخلق لنفسها سوقا رائجة تزاحم ليس التجار فقط وإنما الحرفيون أيضا »[٣٣].

ومع تزايد المد الغربى فى استخدام المصريين للملابس والطعام ومختلف المعدات والاحتياجات اليومية ذات المنشأ الغربى تمايز فى القاهرة سوقان، كان الحد الفاصل بينهما هو مبنى صيدناوى وعمارة يترنج فى العتبة فالامتداد إلى قلب العاصمة الحديثة (حيث شوارع : عدلى، وثروت، و٢٦ يوليو، وقصر النيل، وميدان طلعت حرب بمسمياته الحديثة) كان تقريبا قطعة من أوروبا سواء بالمحلات التجارية (شيكوريل - هانو- عدس - ريفولى- شملا - جروبى- تسيباس إلخ) وأيضا بالسكان الذين كانوا فى مجملهم أجانب، إلى درجة أن الكاتب محمد التابعى كتب فى آخر ساعة عام ١٩٤٢ يطالب بافتتاح سفارة مصرية فى وسط القاهرة. هذا الامتداد كان سوقا غربيا كاملا، سواء بالأسماء أو الملاك أو الباعة أو البضائع. وبالمقابل وفى الاتجاه الآخر من العتبة حيث الموسكى وامتداداته من: عقّادين، وعطّارين، ومناخلية، وصيّاغ، وطرابيشية، وصناع قباقيب وبلغ، وغيرها، كان كل ما تبقى للحرفيين والتجار المصريين. والحرفى من هذا النوع وفى هذا المناخ يظل محاصرا بحرفة بدائية؛ فصانع القباقيب أو الطرابيش أو البلغ يظل ينتجها ويتناقص رزقه مع تناقص زبائنه وفقرهم، أليس تجار الفقراء هم أيضًا فقراء ويستمر كذلك حتى ينقرض.

والآن . . وبعد هذه المقدمة المطولة يمكننا أن نستخلص طبيعة المسارات المختلفة عن النموذج الغربي المعتمد للتطور الرأسمالى.

فأبدًا لم يكن فى مصر النموذج الإقطاعى الأوروبى، بل كان بها ما أسمى أحيانا بالمجتمع النهرى ، أو أسمى علميا بنمط الإنتاج الآسيوى، فالنهر مركز الحياة والمياه والزراعة، والاتصال بين المكونات الجغرافية خلق ضرورة حتمية لحكومة مركزية موحدة، ودولة موحدة، وحاكم مركزى يمكنه أن يدير عملية الاعتماد الدائم والكلى على النهر، وترتب على ذلك ليس فقط قيام حكومة مركزية، وإنما أيضا نمط مجتمعى متكامل يختلف اختلافا جذريا مع المجتمع الإقطاعى، سواء فى نظم الحكم أو العلاقات الاجتماعية والطبقية وأساليب الإنتاج وممكنات تطورها[٣٤].

وكبار الملاك العقاريين لم يكونوا إقطاعيين بالمعنى المتعارف عليه غربيا وعلاقات العمل فى أرضهم كانت مختلفة عن علاقات عمل القن فى الإقطاعيات الأوروبية، كما أن هؤلاء الملاك كانوا فى أغلبهم من الموظفين أو ورثتهم وهم أيضا موظفون ومثقفون ومن أعيان المدن أى أنهم فى أغلب الأحيان ملاك غائبون.

والمالك المصرى الكبير كان يضع ثروته العقارية فى القرية ويضع نفسه ومختلف أنشطته فى المدينة ويشكل هذا النمط من الحياة عقلية اجتماعية واقتصادية مختلفة، وكنموذج مبسط فإن المالك الكبير كان ينتج القطن فى مزارعه بعلاقات إنتاج يمكن وصفها تجاوزا بأنها شبه إقطاعية (لكنها بالقطع ليست إقطاعية وفق التعريف الأوروبى) بينما يبيع قطعة فى البورصة التى هى أرقى أشكال التداول السلعى الرأسمالى. إنهم جنس خليط لا هو إقطاعى ولا هو رأسمالى وإنما بين بين ، ولا بد أن ينعكس ذلك على المنطلقات الاجتماعية والسياسية والنضالية لهذه الفئة التى ظلت تربكنا حتى الآن. فكيف نقوم مثلاً بتحليل طبقى لحزب الوفد عند نشأته؟ إنه مزيج واضح بين من هم كبار ملاك ومتجهين نحو الجنين الرأسمالى ومتعلمين، بحيث يمكن القول: إننا إزاء جنين رأسمالي يأتي من رحم كبار الملاك العقاريين.

ويزيد الأمر ارتباكا أن التجار قد انتهزوا فرصة بيع أملاك الدائرة السنية ونجاح شبكات الصرف والرى فى زيادة ريع الأرض الزراعية، وهروبا من شكوك ووساوس دينية المظهر حول مدى شرعية التعامل مع المصارف وشركات التأمين (والتى لا نمو رأسمالى بدونها) كل ذلك تحول وبتراكمات أموال التجار ليس نحو النمو الرأسمالى، وإنما نحو امتلاك الأرض الزراعية فوقفوا هم أيضا فى مكان مختلط، قدم فى المدينة وعقلية التاجر وقدم فى الريف، وتعامل بنمط إنتاج آخر.

وفى محاولة لفهم هذا الاختلاط الطبقى نعود إلى تركيبة «الجمعية العمومية» التى جرى انتخابها فى عام ١٩١٣[٣٥]:

كبار الملاك	٤٩
محامون	٨
تجار	٤
مهندسون	٣
رجال دين	١

لكن المهم هناك أن رقم ٤٨ الذى يمثل أكثر من ٨٠% من تركيبة الجمعية العمومية كان ـ وعبر مراجعة الأسماء يمثل أشخاصًا مزدوجى الانتماء ملاكًا كبارًا يعملون بالنشاط الرأسمالى، أوتجارًا يمتلكون أراضى زراعية، وهؤلاء هم الذى قادوا ثورة ١٩١٩ . قادوها بهذا الخليط الطبقي الهجين أو الخلاسي بما انعكس بالضرورة على قدراتهم النضالية وتطلعاتهم وتوجهاتهم الطبقية

أما النمو الرأسمالى فقد تسيده رأسماليون أجانب أو متمصرون.

فالاستثمارات الأجنبية تزداد زيادة ضخمة:

السنة	الاستثمارات الأجنبية بالجنيه[٣٦].
١٨٩٢	٧٫٣٢٦٫٠٠٠
١٩٠٧	٨٧٫١٧٦٫٠٠٠
١٩١٢	١٠٠٫٥٢٫٠٠٠

لكن هذه الاستثمارات الأجنبية تنمو نموا مشوها عن عمد. فقد استهدفت بناء اقتصاد يعتمد على الاستيراد من الخارج، وفى عام ١٩١٤ كانت ١٢% فقط من هذه الاستثمارات موجهة إلى مشاريع صناعية بسيطة، بينما اتجهت ٧٣% منها إلى الاستثمارات الزراعية والرهونات[٣٧] وجميع الاستثمارات الصناعية تنمو ببطء شديد للغاية وفى مواجهة شديدة من الاحتلال البريطانى[٣٨]، وبينما كان القطن وبذرة القطن يمثلان ٧٩% من مجمل الصادرات المصرية فى أعوام ١٨٨٥-١٨٨٩ نجد أن الحال يزداد سوءا فترتفع النسبة فى أعوام ١٩١٠-١٩١٣إلى ٩٠% [٣٩].

وفى عام ١٩١٦ كان هناك فى مصر كلها خمسة عشر مصنعا فقط تدار على النسق الأوروبى الحديث بعمالة يبلغ مجموعها ٣٠٫٠٠٠ - ٣٥٫٠٠٠ فقط[٤٠]، وكانت مملوكة جميعا للأجانب مع شراكة مصرية طفيفة.

وقد بدأ كبار الملاك يتطلعون إلى آفاق جديدة من الثراء مثل: شركات الأراضى، والشركات المساهمة، والسندات والأسهم، إلخ، وبدأت صورة الأرباح الوفيرة للأنشطة الرأسمالية تداعب خيالهم وتدفعهم إلى محاولة إنشاء شركات مساهمة.

ويروى محمد فريد فى مذكراته «وفى يوم ٢٣ فبراير ١٨٩٣ أشيع أن جماعة من ذوات مصر، وفى مقدمتهم البرنس حسين باشا عم الخديو ووحيد باشا يكن وعمر باشا مصطفى، شرعوا فى إنشاء شركة زراعية يكون رأسمالها ٢٥٠ ألف جنيه

لشراء أراضٍ من الدومين أو الدائرة السنية واستغلالها وجعلها شركة مساهمة قيمة كل سهم منا عشرة جنيهات مصرية، وقد اكتتب كثير من الوطنيين، وبلغت قيمة المبلغ المكتتب به ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه.

والحقيقة أن هذه المحاولة تستحق التأمل فهى توحى بأن طبقة كبار الملاك المختلطة مع التجار قد بدأت تدرك أهمية أساليب الاستثمار الرأسمالى، لكنها أيضا أتت فقط في مجال الزراعة والرهونات.

ولأن بناء صناعة حديثة يتطلب خبرة وعقلية مختلفة عن تلك العقلية المتأرجحة بين جمود كبار الملاك والتطلع الحذر نحو المستقبل الذى تقترب منه العقلية البرجوازية المقيدة هى أيضا بعقلية الملاك العقاريين، فقد أفسح هؤلاء مساحة كبيرة من نشاطهم المتجه رأسماليًا لشراكة أجنبية وفى غالب الأحيان لإدارة أجنبية، وهكذا يمكن القول أن الرأسمالية المصرية قد عاشت فى رحم الملكية العقارية الكبيرة وارتاحت على وسادة من الشركاء الأجانب، ولا شك أن ذلك قد أثر تأثيرا كبيرا على مستقبلها وعلى دورها الوطنى ضد الاحتلال والذى ظل مترددا بين الرغبة فى تولى الحكم والاستيلاء على السوق وبين الحاجة للشراكة مع الأجانب والإعجاب بهم. كما أن هذا النحو القزمي للبرجوازية المصرية قد سبقه نمو منطلق لطبقة عاملة ناهضة استطاعت أن تقتبس من شركاتها في المصنع من العمال الأجانب أساليب نضالية كالإضراب والاعتصام والتكوينات المنظمة، مثل: «جمعية بؤساء السكة الحديد» وعديد من الروابط والسعي الحثيث لقيام حزب عمالي، مثل: «حزب المصالح المشتركة للعمال»، وأدى هذا التفاوت في الكون المجتمعي بين طبقة عمالية ناهضة وواعية وبين طبقة مترددة وتعيش فى جلباب التخلف الفكرى للقديم وعدم القدرة على الانطلاق نحو الحداثة إلى صراع مرير انتهى بتوجيه ضربات شديدة القسوة لتحركات الطبقة العاملة.

رأسمالية كهذه خلاسية التركيب ظلت على الدوام تتسم مواقفها بمزيج من ليبرالية البرجوازية ورجعية كبار الملاك، بما انعكس على المحتوى الثقافى والاجتماعى والاقتصادى فى مصر وعلى مسار عقود طويلة، وهذا المزيج أثر تأثيرا سلبيا على موقف هذه الطبقة من الاحتلال الأجنبى وجعله موقفا مائعا رغم تفاوت هذه الميوعة بين حزب الوفد الأكثر راديكالية وأحزاب الأقلية الأقرب لموالاة الاحتلال، وإن كان

الفحص الاجتماعى للجميع تفوح منه رائحة هذا التركيب الخلاسى المختلط.

ولعل عبد الناصر إذ حاول أن يطبق مبادئ الثورة التى تحدثت عن تصفية الإقطاع (كبار الملاك) وتشجيع الرأسمالية الوطنية «غير المستغلة» (!) قد فوجئ بأنه إذ طبق الإصلاح الزراعى قد ضرب فى ذات الوقت رأسماليين لم يكن يريد نظريا أن يضربهم، فعبود (كبير الاحتكاريين) ومؤسسو بنك القاهرة وعشرات غيرهم قد صادر الإصلاح الزراعى ملكيات واسعة من أراضيهم، ولعل هذا يفسر تباعد هذه الطبقة عن أى استثمار جدى فى بدايات ثورة يوليو وربما اتضحت الصورة أكثر عندما صدرت قرارات التأميم فى بداية الستينيات فإذا بالأسماء هى الأسماء فالذين خضعوا للإصلاح الزراعى في عام ١٩٥٢ ، وما بعده هم فى أغلب الأحيان كانوا كبار المساهمين فى الشركات المؤممة.

ولعل مراجعة هذه الرؤية يمكنها أن تفسر للباحث الأكاديمى ولممارس السياسة كثيرا من المواقف والأحداث احتار الكثيرون فى فهمها أو إدراك مغزاها.

فتكون هذه المحاولة هى مجرد اقتراح لمعاودة النظر فى التاريخ الاجتماعى والسياسى لمصر الحديثة.

هوامش الدراسة

(1) Dahel. Robert A. :On Democracy (1981). p.19.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة، الطبعة الأولى، مطبعة بولاق سنة ١٣٠٥، جزء ١٧، ص٤.

(٣) نفس المصدر، ج ١٢، ص٤٩-٥٠.

(٤) نفسه، ج ١٠ ص٧٢-١٠٠.

(٥) نفسه، ج ١٤- ص ٧٥.

(٦) جريدة الأهرام ، ٢٣ مايو ١٩٤٥.

(٧) نفس المصدر، ١٢ أغسطس ١٩٤٧.

(٨) زكى فهمى: صفوة العصر فى سيرة ورسوم مشاهير رجال مصر، المجلد الأول، مطبعة الاعتماد ١٩٢٦ ص ٢٩١.

(9) G. Briel Baer: A History of Land-ownership in modern Egypt. p. 5.

(١٠) على مبارك، المصدر السابق، ج١٠، ص٨٤.

(١١) عبد العزيز رفاعى: فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر، ص ١١.

(١٢) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(13) Artin: La propriete Fonciere en Egypte ,1883, . p.380.

(14) Baer: op. cit., p.53.

(١٥) على مبارك، المصدر السابق، ج٣، ص ٥٤ - ٥٥.

(١٦) نفس المصدر، ج ١٥، ص٦٩.

(١٧) جريدة الأهرام، ٢٥ سبتمبر، ١٩٤٧.

(١٨) على مبارك، المصدر السابق، ج ١٩، ص ٢ وما بعدها.

(١٩) ص ٤٢.

(20) Baer: op. cit., p. 63.

(٢١) وسيم خالد، مقال بعنوان: من يوميات الجبرتى، مجلة الكاتب أغسطس ١٩٦٥.

(٢٢) د. محمد أنيس، مقال بعنوان: مصر بعنوان: من الإقطاع إلى الرأسمالية، مجلة الكاتب، يوليو ١٩٦٥.

(٢٣) ديفيد لاندز، بنوك وباشوات، ترجمة: د. عبد العظيم أنيس، ص ٨٢.

(٢٤) نفس المرجع، ص٨٧.

(٢٥) محمد أنيس، المرجع السابق.

(٢٦) لاندز، المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٢٧) نفس المرجع، ص١٣٥.

(٢٨) على مبارك، المصدر السابق، ج٥، ص١١٠.

(29) Wilfrid Blunt: secret History of English occupation of Egypt, 1907, p. 165.

(٣٠) تيودور روزنشتين ، دمار مصر، ترجمة: علي أحمد شكري، ص٢٠٩.

(٣١) عبد العزيز رفاعى ، المرجع السابق ، ص٨٢.

(٣٢) زكى فهمى ، المرجع السابق، ص٣٠٦.

(33) P. M. Holt: Political and Social Change in Modern Egypt, Oxford, (1968) p.142.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل راجع: أحمد صادق سعد: فى ضوء النمط الآسيوى للإنتاج، تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى، بيروت، ودار ابن خلدون، بيروت.

(٣٥) تقرير عن الحالة العمومية فى مصر، من جورست إلى وزارة الخارجية البريطانية، عام ١٩١٣، ص زمن المقدمة.

(٣٦) صبحى وحيدة: فى أصول المسألة المصرية، الطبعة الثانية، ص ٢٣٤، (وهذه الإحصائية لا تشتمل الدين ولا رأس مال شركة قناة السويس).

(37) A.E. Crouchly: The investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public debt. (New york 1977) p. 105.

(38) Roger Owen: Lord Crommer and the development of Egyptian industry (1882-1907)- Middle Eastern Studies, July 1996- p. 283.

(39) Charles Issawi: The Economic History of the Middle East - (1800 -1919) 1966, p. 453.

(٤٠) صبرى أبو المجد – الهلال – ديسمبر ١٩٦٤.

تطور الرأسمالية الوطنية في مصر
في القرن التاسع عشر

أ.د. أحمد الدماصي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية التربية - جامعة القاهرة

تمهيد

أثر قيام وسقوط نظام الاحتكار فى تطور مصر الاقتصادى وتكوين رأسمالية وطنية مصرية

قام نظام الاحتكار وسقط فى مصر فى القرن التاسع عشر بعد أن أخذ فى الانهيار تدريجيا نتيجة تألب أعدائه علية فى الداخل والخارج، وعجز هو من الناحية الفنية البحتة عن مجاراة تطور العصر أو معالجة الداءات التى سرت فى كيانه بفعل سوءاته العديدة وما حوى فى داخله من تناقضات وعدم عدالة.

وقد ترتب على تطبيقه فى مصر عدد من النتائج البالغة الأهمية والخطورة التى كان لها أثرها فى تطور مصر الاقتصادى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر زراعة وصناعة وتجارة ونظما مالية والتى سنفرد لها مباحث خاصة فى هذه الدراسة. هذا بالإضافة إلى التغيرات الاجتماعية التى أحدثها النظام فى بنية المجتمع المصرى من صعود وهبوط لأفراد وشرائح فى السلم الاجتماعى وزيادة تكاليف المعيشة دون أن يقابل ذلك تحسن فى مستوى الأجور الأمر الذى أعاق الادخار الوطنى؛ وبالتالى عرقل قيام رأسمالية وطنية مصرية، ومن هذه النتائج أيضا :

نشوء حق ملكية الأرض الزراعية

فالمتتبع للتطورات التى حدثت فى نظام ملكية الأرض الزراعية فى مصر يلاحظ أن نظام الاحتكار قد ساهم - بقصد منه أو بغير قصد - بدرجة كبيرة فى نشوء حق ملكية الأرض الزراعية. إذ أنه بإلغائه لنظام الالتزام قد أزال الفئة التى كان لها حق الوصاية على الأرض والتى كانت تشكل حجابا أو حاجزًا يحول دون انتقال ملكية هذه الأرض إلى الفلاح فى كل الأحوال بما فيها أحوال ضعف الحكومة السياسى والعسكرى وأزماتها المختلفة، إذ كانت هذه الفئة بمثابة حارس للأرض لصالح الدولة تسلمها لكل نظام حتى ولو كان مضادا لسلفه أو قام على أنقاضه، فبإلغاء نظام الالتزام ألغيت وظيفة هذا الحارس وعادت الأرض للحكومة، وقد يسأل سائل: وما الجديد فى الموضوع؟ وما الفرق بين وجود الملتزم وعدم وجوده، أليست الأرض فى كلتا الحالتين كانت ملكا للدولة؟ نقول : نعم، ولكن مهمة هذا الحارس كانت تقتضى حراسة الأرض وحفظها دائما لصالح الحكومة حتى ولو سقطت هذه الحكومة فإن الملتزم يظل حارسا للأرض حتى يسلمها إلى السلطة الجديدة الأمر الذى

كان يحول دون انتقال ملكيتها إلى الفلاح ويمنع وصوله إليها فى كل الظروف بما فيها ظروف سقوط الحكومة نفسها أو إسقاطها، أما الآن وبعد إزالة هذا الحارس وعودة الأرض للسلطة فإن أى ضغوط أو ظروف تضغط على هذه السلطة داخلية كانت أو خارجية أصبح من الممكن أن تؤثر فى نظام الحيازة وملكية الأرض ، «فمحمد علي» عندما أحس فى نهاية عهده بأن أراضى الإنعامات أهملها أصحابها لأن هذه الإنعامات كانت مقيدة ولا يعطى النظام الموضوع لها حق التصرف المطلق لمالكها مما ترتب عليه عدم الوصول للغاية المقصودة وهى إصلاح الأطيان التى طرأ على أربابها إعسار أو عدم مقدرة على زراعتها. ولما لاحظ أن أصحاب الأبعاديات والجفالك سرعان ما سئموا الإنفاق المستمر على هذه الأراضى وتحمل النفقات الباهظة فى سبيل إصلاح ما لم يكونوا مالكيه، فقد أصدر أمرا فى ٥ محرم ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م صرح فيه لأرباب الأطيان المذكورة بالتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات الشرعية من بيع وهبة ونحو ذلك، ونبه على الرزنامة بإبطال شرط عدم التصرف فيها من التقاسيط وإعطاء تقاسيط خلافها مندرجًا بها هذا التصريح. وبذلك يمكن القول بأن أصحاب الأراضى غير الخراجية قد أصبح لهم فى زمن «محمد على» نفسه حق امتلاك المنفعة والعين ملكية مطلقة. «ومحمد علي» عندما أحس بأن الأراضى التى أعطاها للفلاحين قد أهملوا أمرها ويفرون منها اضطر إلى إصدار لائحة ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م بعدما تحقق لديه أن إعراضهم عنها كان بسبب أن النفع الذى يعود عليهم منها كان أقل من الضرر، ولذلك اصدر الباشا هذه اللائحة التى كانت أول خطوة تخطوها الدولة على طريق ملكية الفلاح للأرض وتوالت بعدها الخطوات. فما هى إلا سنوات قليلة حتى صدرت اللائحة الثانية فى سنة ١٨٥٤م، والثالثة فى سنة ١٨٥٨م، وكانت كل لائحة توسع فى حق الملكية حتى قامت الملكية الكاملة فى سنة ١٨٧١ بصدور قانون المقابلة عندما اشتدت حاجة الخديو إسماعيل إلى المال. ثم أدخلت بعض التعديلات على القانون الأخير حتى استقرت الملكية استقرارا تاما وكاملا فى سنة ١٨٩١م.

وعلى ذلك فإن نظام الاحتكار يعتبر من أهم العوامل التى أدت إلى نشوء حق ملكية الأرض الزراعية فى مصر إن لم يكن أهمها على الإطلاق. كذلك فإن نظام الاحتكار يعتبر مسئولا عن:

قيام الملكيات الزراعية الكبيرة:

فقد أدى إدخال المحصولات الزراعية إلى دائرة التعامل النقدى فى عهد «محمد

علي» إلى جانب زراعة المحاصيل النقدية نفسها، مثل: القطن وقصب السكر إلى ظهور اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد المعيشي، وقد كان ذلك نواة لظهور الرأسمالية فى الزراعة فيما بعد خصوصا فى عهد سعيد وإسماعيل بعد أن أجهز «محمد علي» على الطبقة الوسطى من خلال مشروعاته الاقتصادية وفشلت مشروعاته الصناعية. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن ظهور الرأسمالية فى الزراعة مصحوبا باستقرار الملكية الفردية وتحول مصر إلى مزرعة ضخمة للقطن وربط مصر بالنظام الاستعمارى العالمى فى ظل الاحتلال البريطانى ثم ارتفاع أثمان المحصولات وخاصة القطن أدى إلى زيادة قيمة الأراضى الزراعية باعتبارها سلعة منتجة، وأصبح الاستثمار فى الأراضى الزراعية وحيازتها عملا مربحا يستهوى أصحاب رؤوس الأموال وأغنياء المدن الذين راحوا يضعون أيديهم على مساحات واسعة من الأراضى المستصلحة وساعد على ذلك عامل اجتماعى جديد وهو أن حيازة مساحات واسعة من الأراضى أصبحت إحدى دلالات الوضع الاجتماعي.

وتكشف وثائق دار المحفوظات عن مشتريات مبكرة قام بها التجار، فمن أطيان «غيطاس أفندي» الذى عمل أمينا للرزنامة فى عصر «محمد علي» باع ورثته مساحة ٣٠٠ فدان من الأبعادية بالمنيا إلى الحاج «محمد أمين أغا» من كبار تجار مصر «المحروسة» بحجة شرعية فى ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م وذلك سدادا لديون «غيطاس أفندي».

ومن أطيان ورثة «محمود أفندي» الذى عمل وكيلا لدايرة الكتخداوية فى عهد «محمد علي» اشترى الحاج «عبد المقصود أغا» التاجر بخان الخليلى ١٥٠ فدانا من أطيان ناحية طامية بالفيوم بحجة شرعية فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م. ومن أطيان «محمود أبو سلطان» شيخ بدو الهنادى اشترى «محمود على الغوري» التاجر بالفحامين ٢٠٠ فدان بمديرية الشرقية فى عهد سعيد. وكانت مبيعات أراضى الميرى فى نهاية عهد سعيد وأوائل عهد إسماعيل فرصة أخرى قام بها بعض التجار للحصول على ملكيات كبيرة؛ فـ«مصطفى هارون» من تجار المحروسة اشترى ١٩٨ فدانا من أطيان الميرى بالدقهلية بتقسيط فى ١١ شعبان ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٢م واشترى «حنا أديب» التاجر بطنطا ٤٣٢ فدانا من أطيان الميرى بمديرية الغربية، وذلك بتقسيط فى ٢٠ ذى الحجة ١٢٧٩ هـ ومهما يكن من أمر:

فإن النظام الذى أقامه «محمد علي» قد أوجد الأساس لقيام الملكيات الكبيرة سواء عن طريق إيجاده لنواة الرأسمالية الزراعية بإدخاله المحاصيل إلى ميدان

التعامل النقدى وظهور اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد المعيشى وما ترتب على ذلك من استحواذ هذه الرأسمالية على مساحات كبيرة من الأرض بعد استقرار الملكية الزراعية كما رأينا، أو عن طريق منحة الأرض من الأبعاديات والجفالك أو عن طريق نظام «العهد» هذا إلى جانب ما عرف بمسموح المشايخ ومسموح المصاطب .

وفى ظل الاحتلال واصلت الملكيات الكبيرة نموها من خلال مشتريات الأفراد للأراضى التى طرحتها الدولة للبيع سواء كانت من الأراضى الأميرية أو أراضى الدومين والدائرة السنية التى كانت مملوكة للخديو إسماعيل وأسرته أو من الأراضى المستصلحة. وقد تمت هذه المشتريات بفضل المساعدات التى قدمها رأس المال الأجنبى سواء عن طريق قروض الرهن التى أعطيت لكبار الملاك أو عن طريق شركات الأراضى التى تولت استصلاح الأراضى وبيعها لكبار الملاك .

وقد ترتب على ظهور الملكيات الكبيرة تغييرات فى توزيع الملكية كان أبرزها ظهور قطاع الملكيات المتوسطة وغو الأوقاف مرة أخرى ثم تجميع الملكيات فى وحدات كبيرة؛ وكان نتيجة ذلك كله تدهور الملكيات الصغيرة. وكان طبيعيًا أن تنعكس التغيرات التى حدثت فى توزيع الملكية على خريطة القوى الاجتماعية، فأسرة محمد على والبورجوازية الإدارية التى تكونت حولها ومعظمها من الأتراك والشراكسة تحولت إلى كبار الملاك من خلال منح الأرض من الأبعاديات والجفالك، وظلت هذه الطبقة التى عرفت بالذوات تملك أكبر الملكيات على الإطلاق حتى الثورة العرابية .

كما أن البورجوازية المالية والتجارية التى تكونت خلال التطورات الاقتصادية التى مرت بها البلاد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تحولت بدورها إلى كبار ملاك من خلال مشتريات الأراضى التى أصبحت متاحة ابتداء من الثمانينيات وضمت خليطا من الأجانب والمتمصرين من الأرمن والسوريين واليهود إلى جانب أغنياء المدن المصرية .

وفى نفس الوقت فإن أعيان الريف ـ ومعظمهم من عمد ومشايخ القرى ـ استطاعوا من خلال مجموعة عوامل أبرزها أراضى المسموح التى أعطيت لهم فى عهد «محمد علي» ثم السلطات التى تمتعوا بها فى القرى من تكوين ملكيات كبيرة وانتقل بعضهم إلى المدن وأصبحوا ضمن طبقاتها. كما أن عملية استقرار البدو كانت مصحوبة بتركيز قدر من الملكيات الكبيرة فى أيدى مشايخ القبائل وأصبح هؤلاء بدورهم من كبار الملاك كما انتقل بعضهم إلى المدن. وهكذا انتهت البورجوازية

المصرية لأن تصبح طبقة ملاك زراعيين وحتى القطاع الذى نشأ منها خارج المدن – الأعيان ومشايخ البدو – انتهوا لأن يصبحوا جزءا من طبقات المدن وهكذا نشأت الازدواجية فى التركيب الاجتماعى للبورجوازية المصرية الكبيرة، وهذا يفسر ثوريتها المحدودة وطابعها المحافظ. وحددت التطورات التى حدثت فى توزيع الملكية موقع الفلاحين فى خريطة القوى الاجتماعية فقد تكفلت العوامل التى أدت إلى ظهور الملكيات الكبيرة بتدهور ملكية الفلاحين. كما ساهمت الضرائب المتزايدة وعوامل الاستغلال المختلفة والمتواصلة فى إفقار الفلاحين وانتزاع الجزء الأكبر من أراضيهم لحساب المرابين الأجانب وبعض أعيان القرى.

كذلك فان نظام الاحتكار يعتبر مسئولا عن:

القضاء على الصناعات الصغيرة

فعندما استولى النظام على محلات أصحاب الحرف وآلاتهم وألزمهم بأن يأخذوا خامات صناعاتهم من الحكومة وحدها بالسعر الذى تحدده، وأن يسلموا لها مصنوعاتهم بالسعر الذى تقرره. وقيد إنتاجهم بمعدلات ومواصفات إذا تجاوزوها عرضوا أنفسهم لمساءلة المفتشين والبصاصين وعقاب الوالى وبطشه، فإنه بذلك لم يتسبب فى إفقارهم وحرمانهم من أرباحهم المشروعة فقط وإنما قتل فيهم روح الابتكار والإبداع، وحكم على صناعاتهم بالجمود والركود والبعد عن روح التجربة والتطور ومجاراة العصر.

هذا إلى أن تقييد حريتهم بحبس أفراد الحرفة الواحدة فى مكان واحد بباب واحد يدخلون ويخرجون منه، وإثقال كاهلهم بمختلف الضرائب والإتاوات ومنعهم من العمل لغير الحكومة ولو لخاصة أنفسهم، وإجبارهم على تسليم إنتاجهم كله لشُوَان الميرى وإذا احتاج الواحد منهم شيئا من صنع يديه كان عليه أن يسلمه للحكومة أولا ليختم بختم الميرى ثم يشتريه منهم بعد ذلك بسعر السوق - كان كفيلا بحط معنوياتهم ووأد كل همة فردية فى نفوسهم.

فإذا أضفنا إلى ذلك ما ترتب على قيام المصانع الكبيرة ذات الآلات الحديثة التى أنشأها الباشا والتى لم تنافسهم فقط وإنما ساق إليها الصبية بالإكراه وأمر شيوخ الأثمان والقرى بالقبض عليهم وتسليمهم للمصانع - علمنا أن الباشا بنظامه الاحتكارى قد قوض نظام الحرف من أساسه بحرمانه إياها - من الأساس الذى يعتمد عليه قيامها واستمرارها وهو الصبية، ثم تركها تنافس بإمكاناتها الصغيرة وآلاتها البدائية منتجات مصانعه الحديثة الضخمة والمنتجات الأوروبية الراقية فى نفس

الوقت. هذا إلى أن سوء معاملة أصحاب هذه الحرف وغبن أجورهم والتأخير فى صرفها والتسويف، هذه الأمور وغيرها التى نتجت عن التدخل الحكومى المستند إلى نظام الاحتكار كانت كفيلة بالقضاء على صناعات مصر الصغيرة واندثارها، وقد أدى ذلك إلى:

تأخر الصناعة الحديثة فى مصر وابتعاد المصريين عنها

فباندثار معظم المصانع الصغيرة فى أوائل عهد الوالى - بقيام نظام الاحتكار، والقضاء على المصانع الكبيرة فى نهاية عهده، بسقوط هذا النظام - أصبحت البلاد ليست محرومة من مصانعها الكبيرة فقط وإنما من مصانعها الصغيرة أيضا التى كانت تقوم بسد بعض المطالب المحلية، ولم يقم الأفراد بعد فشل مشاريع الحكومة بمجهود يذكر فى سبيل إنهاض الصناعة؛ إذ أنهم كانوا قد فقدوا الاعتماد على أنفسهم من جهة واعتادوا أن ينتظروا من الحكومة أن تقوم هى بنفسها بالإنتاج فى نواحيه المتعددة من جهة ثانية. هذا إلى أن حرية التجارة دعت إلى طغيان المصنوعات الأجنبية على المصنوعات المحلية وعرقلة الإنتاج الصناعي.

وبهذا يمكننا تفسير الانحطاط الصناعى الذى أصاب مصر فترة طويلة من الزمن بعد أيام «محمد علي» مما كان من آثاره إحداث ثغرة فى سلسلة التطور الصناعى المصرى وفصل ماضى مصر الصناعى عن حاضرها؛ الأمر الذى جعل إحياء الصناعات القديمة وإنشاء الصناعات الجديدة عملا غير يسير. لأن التجربة الصناعية غير الموفقة التى قام بها «محمد علي» فضلا عن أنها كلفت مصر تضحيات كبيرة وكانت فى النهاية بالغة الضرر بالبلاد فإنها فى نفس الوقت الذى قضت فيه على الصناعات اليدوية القديمة أظهرت فشل الصناعات الآلية الحديثة مما جعل المواطنين فى مصر إلى عهد قريب جدا ينفرون من الاشتغال بالصناعة ويتجهون إلى الزراعة فانحصر كل النشاط الصناعى حتى الحرب العالمية الأولى فى أيدى الأجانب. ولم يكن ذلك بالأمر الغريب.

ففترة الاحتكار الكامل للصناعة وما ترتب عليها من تحويل الحرفيين إلى عمال أجراء قد أخرت نمو هذه الطبقة - التى كان بمقدورها أن تنهض بالصناعة - تأخيرا شديدا تقنيا وماديا فى الوقت الذى كانت فيه الرأسمالية الأوروبية قد عبرت مرحلة التجارة والإنتاج الصناعى اليدوى ودخلت فى مرحلة إدارة الآلات بالبخار والإنتاج الكبير الذى كان من أهم ميزاته جودة المصنوعات ورخص الأسعار، ولهذا فعندما تحطمت خطة «محمد علي» الصناعية وبدأت هذه الطبقة تمارس نشاطها كانت كسيحة

تواجه العملاق الأوروبى ذا العجلات الآلية السريعة فبدأت السيطرة الاستعمارية على الاقتصاد المصرى تأخذ أشكالا واتجاهات متعددة ، ولم تشهد مصر استثمارا صناعيا واسع النطاق فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر برغم إنشاء السكك الحديدية وتحسن وسائل النقل الأخرى وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها من الأسواق المالية الأوروبية ، بعدما حال انخفاض مستوى معيشة السواد الأعظم من الشعب دون نمو الإدخار والاستثمار الصناعى، وأعرض الممولون عن المجازفة بأموالهم فى الصناعة خشية التعرض للمنافسة الأجنبية، وساد الاعتقاد بأن مصر بلد زراعى مقضى عليه بالاقتصار على الزراعة ولا أمل فى تصنيعه، فى نفس الوقت الذى لم تكن الميزانية العامة للدولة تسمح بإعانة الصناعة، والمعاهدات التجارية المستندة إلى الامتيازات الأجنبية تغل يد الحكومة عن حمايتها ووصل سعر الضريبة الجمركية على الصادرات إلى ما يعادل الضريبة الجمركية على الواردات المماثلة . فلا عجب أن تكثر حالات الإفلاس بين المنشآت الصناعية وتتأخر الصناعة الحديثة فى مصر ويبتعد المصريون عنها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين .

وعلى ذلك فإن نظام الاحتكار الذى قضى على الصناعات الصغيرة والكبيرة معا يعتبر مسئولا بذلك عن :

إضعاف الطبقة الوسطى

فبمحاربته للصناعات الصغيرة - كما رأينا - تدهورت أحوال الصناع القائمين على الحرف الصغيرة وساءت . شأنهم فى ذلك شأن زملائهم العاملين فى المصانع الكبيرة الذين ساقهم النظام إليها جبرا وقهرا وجمعهم كما يجمع الأنفار للسخرة أو الجهادية، فكانت بالنسبة لهم بمثابة سجون يمكثون فيها حتى تحين لهم فرصة للهرب منها لما يلاقونه بداخلها من ويلات . فحالة الصناعة بمقتضى نظام الاحتكار قد ازدادت سوءًا نتيجة التدخل الحكومى الذى لم يسمح لهم بإقامة المصانع أو المعامل المملوكة لهم فقط وإنما أخذ منهم ما كانت قائمة ومملوكة لهم بالفعل .

ولم يكن التاجر فى ظل النظام أسعد حالا من الصانع ؛ إذ ترتب على النظام القضاء على طبقة التجار المصريين التى كانت تقوم بنصيب فى تجارة الصادرات والواردات وفى التجارة المحلية، وكان هذا النصيب يدر على هؤلاء التجار ربحا غير قليل، فلما احتكر الوالى التجارة قضى على فئة التجار المصريين الذين اضطروا إلى أن يوجهوا جهودهم وجهة أخرى غير التجارة .

وهكذا أضعف نظام الاحتكار طبقة الصناع والتجار وهم عماد الطبقة الوسطى

التى يلقى على كاهلها مسئولية إحداث التطورات الاقتصادية فى أى مجتمع . ولم يك إضعاف النظام للطبقة الوسطى مقصورًا على الناحية الاقتصادية فقط وإنما امتد إلى نفوذهم السياسى فقد حرمهم من القيام أو المشاركة بأى دور سياسى ، وأجهز على هيبة ومنزلة زعمائهم من رجال الدين والعلماء الذين ضربهم ببعضهم ، وصفى زعاماتهم التى تعود الأهالى الرجوع إليهم ليخففوا من غلواء الطبقة الحاكمة . وبذلك أضعف نظام الاحتكار الطبقة الوسطى المصرية تماما وألغى دورها فى الاقتصاد والسياسة . ولم تستطع هذه الطبقة القيام حتى بعد أن زال الوالى ونظامه ؛ لأنه لم يشل حركتها وفاعليتها فقط وإنما صفى جذورها ، وبذلك يكون نظام الاحتكار مسئولا عن :

تدهور حالة الشعب المصري

بكل فئاته سواء كانوا عمالا أو فلاحين ، تجارا أو علماء أو موظفين ، جنودا أو مثقفين وذلك برغم زيادة دخل البلاد زيادة كبيرة وكثرة مشروعات العمران والإصلاح وتحسين المرافق وزيادة الإنتاج والتبادل التجاري . وذلك لأن النظام كان يبدد ثروات البلاد فى غير مصارفها من ناحية ، ولم يسمح لأحد بتملك وسائل الإنتاج أو المشاركة فى ملكيتها من ناحية ثانية . بل عمل على الاستئثار بها لنفسه وأرغم كل الفئات للعمل لحساب الحكومة التى تتولى تسليم خامات الإنتاج وتتسلم حاصلاته وتعين هى السعر فى الحالتين وتبعث بالمفتشين والمراقبين والبصاصين . فالحكومة الاحتكارية قد استحوذت على ملكية وسائل الإنتاج وأرباحها ، وأدارتها بنفسها ولم تسمح لأحد بمزاولة أى نوع من الاستثمار الفردى أو الجماعي . ومنعت التاجر من الاتصال بالمنتج كما منعت المنتج من الاتصال بالمستهلك . وأبطلت مشتريات الأهالى مع بعضهم إلى غير ذلك من أمور زادت فى فقر الشعب وحرمانه حتى تحاكى الناس بأيام المماليك وتمنوا يوما من أيامهم رغم أنهم كانوا مضرب الأمثال فى الظلم والفساد والقسوة . فلقد صفى النظام الطبقة الوسطى وحال دون ممارستها لدورها السياسى والاقتصادى وأثقل على الفلاحين وأذاقهم من صنوف الحرمان والسخرة والظلم ما جعلهم يفرون من الأرض ، ويشوهون أعضاءهم فرارا من ظلم النظام والقائمين عليه . وكذلك العمال فبذلك ساءت حالة الطبقات العاملة ونزلت إلى الحضيض مع أنها كانت تشكل أغلبية الشعب المصري ، فى الوقت الذى لم يكن هناك من بين المصريين ما نستطيع تصنيفه ضمن الطبقة العليا فى المجتمع .

وعلى ذلك فقد أدى النظام إلى تدهور حالة الشعب المصرى غاية التدهور بكل فئاته رغم زيادة الإنتاج وتضاعف الدخل ؛ مما جعل عددا من الباحثين يقررون أن

العبرة ليست بزيادة الإنتاج أو الدخل وإنما العبرة بعدالة توزيعه . وتجمع جل المصادر على أن حالة الشعب المصرى فى ظل نظام الاحتكار كانت سيئة للغاية، بل إن من المصادر ما يؤكد أن هذه الفترة هى أسوأ فترة فى تاريخه على الإطلاق؛ وكان من نتيجة تدهور حالة الشعب المصرى إضعاف قدرته على الادخار وبالتالى تكوين رأس المال الوطنى لديه .

القسم الأول:

أثره فى عرقلة قيام رأسمالية وطنية فى مصر

إذ كيف تقوم هذه الرأسمالية الوطنية ونظام الاحتكار قد حرم الشعب من ثمرة إنتاجه وعمله وأثقل كاهله بمختلف الضرائب والإتاوات وأعمال السخرة وغيرها مما جعل أحسنهم حالا لا يغطى دخله حاجته بل الكل يعيش عيشة الكفاف أو دونها . هذا إلى أن قوانين النظام لم تسمح لأى منهم بأدنى فرصة للاستثمار أو الادخار، وإذا فرض وادخر شيئا لا يجد المصارف أو البنوك التى تعينه على أن يكون له رأس مال، فالنظام قد عرقل قيام هذه الرأسمالية الوطنية المصرية ووأدها فى منبعها بتخفيضه للأجور، ورفعه للأسعار، وزيادته للضرائب، واستحواذه على ملكية وسائل الإنتاج وأدواته، وتقصيره فى إنشاء المصارف والبنوك، فى الوقت الذى منع الأهالى من إنشائها وتلاعب بقيمة العملة ونسبة الذهب فيها ولم يطرح منها فى الأسواق ما فيه الكفاية لتظل سنداته ورجعاته هى العملة المتداولة وليستمر فى تحصيل الضرائب عينا فيحقق مزيدا من الربح .

وعلى ذلك فنظام الاحتكار يعتبر مسئولا من هذه الناحية لا عن عدم إعطائه الفرصة للشعب المصرى فى الادخار والاستثمار وبالتالى قيام رأسمالية مصرية وطنية فقط وإنما مسئول أيضا عن عرقلة قيام مثل هذه الرأسمالية الوطنية فى وقت كانت مصر فيه فى أمس الحاجة إلى وجودها لا باعتبارها مظهرا من مظاهر غنى الشعب أو عاملا من عوامل رفاهيته وزيادة دخله وتوفير فرص العمل له ، وإنما للدفاع بها عن نفسها ضد المتربصين بها من الأجانب الذين كانوا يتحينون الفرصة للانقضاض عليها فانتهزوا فرصة ضيق يدها من رأس المال فى أثناء تطبيق نظام الاحتكار وخلوها منه بعد سقوطه مباشرة ليسيطروا على مواردها الاقتصادية والمالية ويربطوا اقتصادهم باقتصادها (زراعة وصناعة وتجارة) بحيث يكون تابعا له ودائرا فى فلكه، ولا يخفى أن التبعية الاقتصادية تجر وراءها دائما تبعية سياسية وعسكرية الأمر الذى جعل مصر تقع فى قبضة النفوذ الأجنبى والاحتلال الأجنبى من قبل أن يدخلها جندى أجنبى واحد، على أنه برغم هذا كله يجب ألا تنسينا الجوانب المظلمة ـ وما أكثرها ـ الجوانب المضيئة فيه، فلا شك أن نظام الاحتكار كان سببا فى إرساء قواعد الكثير من

مقومات الدولة الحديثة فى مصر وأخرج البلاد من عزلتها وربطها بتيار المدنية الحديثة والحضارة.

فلقد كان النظام سببا فى إدخال التعليم الحديث فى مصر الذى مازلنا نقطف من ثمراته إلى اليوم برغم كل ما قيل أو يقال عن جهود النظام فى هذا الميدان، ولعل العلم لا يحتاج منا إلى تزكية.

كما كان نظام الاحتكار سببا فى إدخال الطب الحديث فى مصر . بما أقام من مدارس ومستشفيات وما استخدم من آلات وخبراء وأطباء، وليس بعد الصحة نعمة.

كما كان النظام سببا فى إقامة جيش مصرى حديث قوامه المصريون بعد أن ظلوا فترة طويلة بعيدين أو مبعدين عن هذا الشرف والواجب.

هذا بالإضافة إلى الأيادى البيضاء والجهود التى بذلها النظام وقدمها فى ميدان التقدم الزراعى وما أكثرها سواء فيما يتعلق بإدخال المحاصيل الزراعية الجديدة والفواكه والبذور التى أتى بها من كل بلدان العالم، أو باحتفاره الترع والقنوات التى تفيض بها مياه النيل حتى اليوم. أو بإنشائه الجسور والقناطر التى مهدت للرى الدائم الذى يقوم عليه رخاء مصر الحديثة. وما إلى ذلك من أمور لا ينبغى لعاقل أن ينكرها؛ لأنها كانت كلها ذات أهمية قصوى فى تطور مصر الحديثة ونهضتها.

هذا فضلا عن أن النظام كان سببا فى تحقيق وحدة البلاد بعد أن كانت ممزقة بين فرق المماليك المتناحرة. وكذلك حقق الاستقرار لقبائل العربان فسبقت مصر غيرها فى القضاء على النظام القبلى ومشاكله. كذلك دعم النظام الأمن الداخلي. وحقق مركزية وسائل التسويق فمكن لكميات كبيرة من الإنتاج الزراعى من الدخول إلى السوق الأوروبى المربح. وحتى التجربة التى خاضها النظام فى ميدان الصناعة برغم فشلها كانت خطوة على طريق الصناعة الحديثة ونظرة إلى ما حققه العالم فى ميادينها ولفتة إلى ما وصلت إليه مصر من تأخر وتخلف.

والنظام وإن كان قد فصل ماضى الصناعة والتجارة المصرية عن حاضرها فقد أعاد للزراعة المصرية أمجادها وأثبت جدارتها وتفوقها على منافسيها. ووصل ماضى مصر العلمى والطبى بحاضرها ومستقبلها فاستعادت مصر مكانتها فى هذين الميدانين وأثبتت وجودها بما سجله علماؤها وأطباؤها وفنانوها وأدباؤها من تفوق وبراعة، وهذا ليس بالأمر السهل أو الهين أو اليسير.

وأيا ما كان الأمر:

فقد سبب نظام الاحتكار لمصر فى الفترة المعنية بالدراسة خسارة اقتصادية واجتماعية ما بعدها خسارة برغم ما أحدث وما حمل فى طياته من بعض الجوانب

المضيئة والخيرة التى كانت ضرورية ولازمة لمصر. الأمر الذى استوجب عرض كل منها وتبيانه ومناقشته للاستفادة من نتائجه فى الحاضر والمستقبل .

القسم الثانى:

جدوى النظام المالى المصرى القائم (الإطار المنظم للاقتصاد) وأثره على رأس المال، تكوينه وتطوره، عوامل إعاقة تكوين رأس مال وطني:

هناك عوامل حالت دون تكون رأسمال وطنى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، أهمها: مصادرات الدولة لثروات كبار التجار، وتجميع الثروة فى يد الدولة وعدم سماحها للأفراد بتملك أصول الثروة من أراض ومصانع ومتاجر وغيرها وكذلك مركزية التحكم فى السوق، فالدولة كانت تحتكر معظم عمليات البيع والشراء وبالتالى سيطرت على منافذ الثروة والربح وسدته فى وجه الأفراد، وقد أدى هذا كله إلى تدفق تيار رأس المال فى يد الدولة وندرته لدى الأفراد.

وبسبب التدخل الحكومى المباشر فى منابع الثروة هذه غاب دور رأس المال الوطنى لغياب رأس المال نفسه بعدما طبق محمد على نظاما اقتصاديا ملكت الدولة بمقتضاه تقريبا جميع وسائل الإنتاج كالأرض وأنظمة الرى، والطرق، ووسائل التخزين، والنقل النهرى والبحرى، والآلات الصناعية، والمعامل، وكانت هى المسئولة وحدها عن تجمع رؤوس الأموال الصافية والمجملة تستأثر بها الخاصة نفسها.

ولم تكتف الدولة بتملك موجودات البلاد الإنتاجية والمحافظة عليها وزيادتها فحسب وإنما قامت إلى حد كبير بتوجيه استخدامها فى الإنتاج بصورة مركزية. وعلى ذلك كان موظفو الدولة يتولون إدارة الصناعة الحديثة بينما كان الحرفيون يمارسون نشاطهم فى نطاق محدود من الإشراف والمراقبة لا يسمح لهم بأى حوافز اقتصادية أو توافر أى قدر من المال لديهم. ولا شك أن القدر فى الخيار الذى كان متاحاً للجمهرة الغالبة من قوة العمالة المصرية التى كانت تعمل فى فلاحة الأرض كان محدودا إلى حد كبير؛ فلقد كانت الدولة ترغم الفلاحين على تخصيص مساحات كبيرة من أراضيهم ونسبة ضخمة من أوقات عملهم لسد متطلباتها من الإيرادات التى كانت تتخذ شكل دفعات عينية أو التسليم الإلزامى بأسعار محددة لمحاصيل مجزية صالحة للتصدير.

وكان معظم التجارة الخارجية حكرا للدولة كما كانت أغلب قطاعات التجارة الداخلية أيضا. وكانت العمالة كلها أخيرا خاضعة لتوجيه الدولة؛ إذ تقوم إما بتجنيدها فى الجيش أو بتنظيمها فى قوافل السخرة التى تعمل فى أنظمة الرى أو تدير

بها المصانع الجديدة التى تقوم الدولة بإنشائها، ولم يكن سلطان الدولة مطلقا على الحياة الاقتصادية فى أى وقت مر بعد (محمد علي) كما كان فى ذلك العهد. [١]

أما فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فقد أدى استيلاء الاحتكارات الأجنبية على جزء كبير من الدخل القومى (عن طريق تصدير الأرباح وعن طريق التبادل التجارى غير المتكافىء) إلى انكماش السوق القومية وإضعاف القدرة الشرائية للمواطن المصرى، كما أدى انخفاض مستوى الدخل القومى وتصدير الأرباح للخارج وضعف القوى الإنتاجية إلى عدم خلق ظروف ملائمة لتراكم رأس المال الوطني. وعلى الرغم من ذلك تجمع جزء من فائض الأموال فى أيدى حفنة من كبار الملاك وفئات أخرى قليلة لم يستغلوها فى تدعيم الاقتصاد القومى وإنما بعثروها فى توسيع ملكياتهم الزراعية وفى الجرى وراء الأخذ بمظاهر المدنية الغربية؛ وبالتالى عزف هذا الرأسمال عن ارتياد مجالات جديدة لاستثمار الأموال التى تساعد على دعم قوى الإنتاج القومى فى مصر[٢].

أما عن تكون رأس المال الأجنبى ونموه فقد تكون بعضه من كرم الحكومة المصرية وسخائها تجاه الأجانب ليس فى عهد (محمد علي) فقط وإنما فى عهد خلفائه أيضا فنقرأ فى إرادة من الوالى إلى أدهم باشا سنة ١٨٥٠م بإعطاء الخواجة (روشتي) نقودا قدر ألفى كيس (١٠,٠٠٠ جم) من جانب الحكومة ليتخذها رأسمال يتاجر به فأتوا (أعطوا) الخواجة المشار إليه الأشياء التى يبتغيها واصرفوها من قبل الحكومة طبق الأصول الجارية مهما يكن نوعها واحسبوها من مبلغ الألفى كيس المذكور أما ديونه القديمة فاتركوها على حالها حتى تتسع تجارته فيستطيع قضاءها وتكرموا بصرف رأسماله الجديد هذا أولا فأولا جريا على الأصول المتبعة[٣].

هكذا كان موقف الحكومة مع الأجانب فلقد ساعدتهم فى تكوين رؤوس أموالهم إلى أبعد حد كما تشير إدارة الوالي. وكان هذا أول باب فتح للتكوين الرأسمالى للأجانب فى مصر. ولم يكن بالطبع هو الباب الوحيد لتكوين رأس المال للأجانب وإنما أسهمت عمليات أخرى ونشاطات للأجانب فى هذا التكوين لعل من أهمها عمليات الربا أو قروض الفلاحين.

والمرابون كما وصفهم (محمد عبده) تجارًا وأرباب بنوك ـ من أعظم أعوان الظلم وأشد أنصاره؛ فإذا رأوا حاجة الأهالى إليهم تدللوا وتمنعوا لعلمهم أن الكرباج وراءهم فلا قدرة لهم على الصبر ولا سبيل إلى التخلص من ألم العذاب ولو مؤقتا إلا بالرضا بكل ما يرسمون عليهم من الفائدة فكان التاجر لا يؤدى نقوده سلمًا ولو

قبل الحصاد فتكون الفائدة أربعين أو أزيد فى الشهر الواحد. وصاحب البنك لا يعطى بفائدة فى المائة عشرة بل أزيد فى كل شهر، ومن الناس من يأخذ المائة بمائتين فى أربعة أشهر. وكان سعدا وربيعا للتجار وأرباب البنوك الغرماء الدخلاء الذين انتشروا بين أبناء البلاد انتشار الذئاب بين الأغنام فأثقلت كواهل الفلاحين بالديون الهائلة واضطرهم العجز لبيع أملاكهم ورهن عقاراتهم وأراضيهم أو الانسلاخ عنها بالكلية فأحاط بهم الفقر وأصبحوا فى أسوأ حال[٤]. وكان هذا الوصف أصدق تعبير عن هذا السيل المتدفق من المرابين والأجانب وأغلبهم من اليهود.

أما عن طريقة التسليف فقد كانت تتم عن طريق مشترى المحاصيل، والمرابون دائما يفضلون القطن ويكتبون سندات على الفلاحين قبل نضج المحصول، وعندما يقترب موعد الجنى يرسل المرابى وكيله ليقيم فى الأرض المرهون محصولها ويشرف على جميع المحصول ويعين المقدار الذى يراه سدادا لما دفعه المرابى، وكثيرا ما كان يترك الفلاح غارقا فى الديون بعد أن يدفع مبلغا من المال لتجديد الدين أكثر مما يكفى لسداد الدين الأصلي. وغالبا ما كان المرابى يكتب سندات بمبالغ كبيرة تعلو المبلغ على أنها قروض فى مقابل فائدة باهظة للغاية حيث إنها تتضاعف فى نفس الوقت الذى يتضاعف فيه الدين المستحق الدفع فى نفس الميعاد ليصل ٢٥٦٪ عن المبلغ الذى اقترضه الفلاح وقد يصل إلى ٤٠٠٪ مما يؤدى فى النهاية إلى بيع أراضى الفلاح بسعر منخفض أو رهنها لدى هؤلاء المرابين.

وكثيرا ما كان الفلاح يبيع للمرابى قطنه بثمن بخس سببه الأضرار بعد أن يسرق منه المرابى فى الوزن بلا استحياء.

وقد كان من الفوائد التى وصلت إلى ٢٠٠٪ من المعدل أثرها على النقود السائلة من ملايين الجنيهات الإسترلينية التى ظهرت فى الإسكندرية والقاهرة مما مكن هؤلاء المرابين من التوسع فى البيوتات التجارية وإنشاء البنوك بالإسكندرية[٥].

وإذا رجعنا لأصول هؤلاء المرابين نجد أن الواحد منهم يحضر إلى الإسكندرية وهو غالبا ما يكون خادما. وبمعاونة من هم من بنى جنسه ويتتبعه لخطواتهم يبدأ من التجوال ليبيع للفلاح حاملا حقيبة على كتفه متنقلا من بلد إلى آخر مكللاً بالنجاح، وأخيرا يستقر به المقام فى إحدى القرى ليفتتح حانوتا يبيع فيه الأصناف المغشوشة ويجمع بين أن يكون بقالا وصيرفيا وصاحب مقهى يبيع البضاعة بعشر أمثالها، وفى الوقت نفسه يرابى المراباة الجزئية فيعطى العشرة قروش ليأخذ خمسة عشر فى نهاية الأسبوع أى فى يوم السوق. فإذا حال الحول يكون قد ربح ما يمكنه من توسيع تجارته ومنها القروض، ويلقب (بالصيرفي) وتدريجيا يصبح من أكثر الماليين والتجاريين بسوق القطن بالإسكندرية حتى يصل به الأمر أن يسلف الخديو إسماعيل بعد أن كان

يسلف الفلاح الفقير. وقد وصل إلى ذلك بعد أن حطم القرية ومن عليها. وهكذا أثرى كثيرون بما أفقروا من أهل البلاد.

وكان منظرا مألوفا أن يرى (مأمورو) التحصيل مصحوبين بالقواسين ومعهم الفلقة والكرابيج وأيضا المرابين أثناء أدائهم لأعمالهم المعهودة. وهنا يهرول الفلاحون وراء المرابين وهم يائسون راجين طالبى الأموال موافقين على الفوائد مهما كانت للتخلص من العذاب فيحسب عليهم الجنيه الإسترلينى بـ ١٥٠ قرشا رغم أنه كان أقل من الجنيه المصرى ويصبح على الفور قنطار القطن بسعر جنيهين فى حين أنه ثمنه ٣,٥ ولم يكن الربا للضرائب فقط بل أيضا من أجل الرشوة التى فرضت على ذلك الفلاح من سلسلة الموظفين الذين يتعامل معهم فقد كانت هناك علاقة مؤكدة بين المرابين وهؤلاء الموظفين. فمأمور التحصيل كان يرافق المرابى الذى يدفع له جزءا من أرباحه وإذا فشل الكرباج مع الفلاح يقول له المدير (كل هذا الضرب ولا تقر بما عندك من نقود، يجيبه بالنفى فيقول له: اقترض. فيرد: من يقرضنى فيقول المدير الأمر يتدبر. وبعد فترة وجيزة يظهر المرابى الذى كان منتظرا فى خلفية المكان. وقبل حضوره يكون قد درس حالة الفلاح وما عنده فيقرضه دون سؤال ويقبل الفلاح الأمر الواقع. والمرابى هذا يعطى الحصة المقررة للمدير، حيث إن تلك العملية مرتبة بينهما. وهكذا أثرى هؤلاء المرابون على حساب الفلاحين حتى وصلت ديون الفلاحين مع نهاية عام ١٨٨٢م إلى ١٥ مليون جنيه ساهم فيها البنك العقارى بثلاثة ملايين والاثنا عشر مليونا كانوا من المرابين المحليين [٦].

كما تكون رأس المال الأجنبى فى مصر أيضا من تجارة هؤلاء الأجانب فى سلع التجارة الداخلية سواء كانت سلعا زراعية أو صناعية. فالتاجر الإفرنجى (جبليوماجي) يورد لدار الطب الحناء الصفراء [٧]. والخواجة (بلليني) يورد اللحوم لآلايات الجهادية المقيمة بالوادي [٨] والخواجه (ساكولاني) يورد التيل لمصلحة الحرير [٩]. والخواجه (انستاسي) يشترى من ديوان التجارة خمسة آلاف قنطار ونيفا من الصمغ للاتجار بهم [١٠].

أما تجارة القطن فقد كانت أكبر ميادين التجارة والربح بالطبع التى خرج منها الأجانب بنصيب الأسد وكانت سببا فى تكوين وتراكم رؤوس أموال هؤلاء الأجانب [١١] فأسواق القطن سيطر عليها الأجانب من وقت جنى القطن حتى تصديره [١٢]. وقد استغلوا صغار المزارعين أسوأ استغلال بالنظر لحاجتهم الدائمة للمال للإنفاق على محاصيلهم النقدية [١٣].

وكان تجار الأقطان فى الأرياف (المرابون) لا يقرضون سوى هؤلاء الفلاحين الفقراء وكثيرا ما غالطوهم وغشوهم فى الأثمان [١٤].

ولم يمنع اتجارهم بالقطن اتجارهم بالسلع الصناعية الأخرى التى شكلت مجالا فسيحا للتجارة سواء فى القليل الذى تنتجه الحرف اليدوية والمصانع المحلية أو الكثير الذى يأتى من الخارج ويتم تداوله داخليا نظرا لحاجة الأهالى أو المصالح الحكومية إليه ، فالخواجه (كرياكو) يورد الزيت لمصلحة وابورات البوستة الخديوية [١٥] والخواجه (حنا تادرس) يورد مربوعات الخشب اللازمة للعربات الشغالة بالترعة الإبراهيمية[١٦]، كما يورد الخواجة (بستره) الملابس الشتوية اللازمة للجيش [١٧] ، وهكذا قام التجار الأجانب ببيع السلع التجارية المصنعة داخليا أو المستوردة من الخارج سواء كانت أقمشة أو زيوتا أو آلات حديدية أو معدنية أو زجاجا أو غيرها مما كانت تحتاجه البلاد ويدر عليهم وافر الربح؛ فالخواجة (برونو) يورد لضبطية الإسكندرية زجاجات الحبر[١٨]. والخواجة (كاولى) يورد للمالية الفحم . . [١٩] وهكذا . . .

وإذا كانت المتاجرة بسلع التجارة الداخلية قد أسهمت فى تكوين رأس المال الأجنبى فإن سلع التجارة الخارجية كان ميدانها أوسع فى التكوين الرأسمالى لهؤلاء الأجانب؛ فلقد وقعت أغلب عناصر التجارة الخارجية فى أيديهم سواء كانت الآلات التى تحتاجها دواليب الكتان كالتى استحضرها الخواجة توسيجه من الخارج [٢٠]، أو آلات لنسيج الجوارب كالتى جلبها الخواجة أنسطاسى [٢١]، أو آلات لفابريقات السكر كالتى استحضرها الخواجة (كابل) سنة ١٨٧٠م [٢٢] أو حتى أخشاب أو حيوانات [٢٣] أو أسلحة أو ملبوسات [٢٤] أو جلود أو زجاج [٢٥] .

كما أسهمت الصادرات المصرية فى تكوين رؤوس أموال الأجانب وعلى رأس هذه الصادرات يأتى بالطبع القطن الذى كان سببا فى ثراء الكثيرين منهم من أمثال الخواجة (لوديو) وغيره الذى أدى ازدياد الطلب عليه إلى تكوين الأرباح الطائلة لديهم والتى كانت حافزا لهم على توسيع نشاطهم فجمعوا إلى تجارة القطن أعمال الوكالة من شركات البواخر والسمسرة بالعمولة والأعمال المتصلة بتمويل منتجى القطن [٢٦] وهكذا تكونت رؤوس الأموال الأجنبية من قروض الفلاحين والتجارة وخاصة فى القطن وبيع السلع التجارية المستوردة .

كما استطاع بعض هؤلاء الأجانب أن يضعوا أيديهم على مساحات واسعة من الأراضى عن طريق الشراء وقد ساعدهم على ذلك إسراف طبقة الذوات وغرق بعض أفرادها فى الديون وكذلك بيع أطيان الميرى وبالذات الأراضى التى تركها

الفلاحون وأعطى (سعيد) لهم حق شرائها، وبذلك تجمع لدى بعض الأجانب عدد من الملكيات الكبيرة من الأراضى العشورية كـ(زيزينا) الذى كان يملك ٦٣٧ فدانا (وتوسيحة) الذى كان يملك ١٦٠١ فدان من أراضى زاوية (نعيم) و (مخالي) بالبحيرة من الأطيان العشورية [٢٧] .

وقد مكنتهم رؤوس الأموال هذه من أن يسيطروا على معظم النشاط التجارى والمالى فى البلاد[٢٨] . والأمثلة على ذلك كثيرة فـ (حبيب لطف الله) المولود بمدينة بيروت بلبنان حضر إلى مصر فى حوالى منتصف القرن (١٩)[٢٩] وعمل بالتجارة ثم عين قنصلا لروسيا؛ واستطاع أن يكون ثروة كبيرة بالطرق التى أشرنا إليها .

هذا ولما كان العائد من أرباح المحاصيل الزراعية فى النصف الثانى من القرن ١٩ يفوق بكثير العائد من التجارة فى البضائع الأخرى؛ فقد دفع الكثير من التجار إلى استثمار أموالهم فى الزراعة عن طريق تكوين ملكيات زراعية واسعة [٣٠] وبعد ذلك ظهرت الاحتكارات الأجنبية التى أقامها هؤلاء الأجانب بالاستيلاء على جزء كبير من الدخل القومى عن طريق تصدير الأرباح إلى الخارج ، وعن طريق التبادل التجارى غير المتكافئ مما أدى إلى انكماش السوق القومية وإضعاف القدرة الشرائية للمواطن المصرى؛ وعلى ذلك انخفض مستوى الدخل القومى وصدرت الأرباح إلى الخارج وضعفت القوى الإنتاجية نتيجة تجميد العلاقات الاجتماعية وما ترتب على ذلك من عدم إتاحة الظروف الملائمة لتراكم رأس المال الوطنى؛ مما أفسح المجال أمام رأس المال الأجنبى المتراكم من أعمال الربا وقروض الفلاحين والتجارة فى الداخل أن يصدر للخارج كثيرا من رؤوس الأموال هذه التى تعود مرة أخرى للاستثمار فى صورة قروض مباشرة وغير مباشرة كما يتضح من بقية مباحث هذه الدراسة .

القسم الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة (البنوك والشركات العاملة فى قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والنقل والخدمات) وأثرها فى عرقلة قيام رأسمالية وطنية فى مصر

بانضمام مصر إلى السوق الرأسمالية العالمية وبداية عهد تبعيتها الاقتصادية بعد أن تحولت إلى ملحق يزود الصناعة الأوروبية بالخامات الزراعية بدأ رأس المال الأجنبى يتوافد عليها ويتغلغل فيها [٣١] وتحت ضغط الرأسمال الأجنبى فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وتنافس عدد من الدول الأجنبية على استثمار أموالها فيها ظهرت قطاعات اقتصادية ارتبط وجودها بالتطور الذى شهده الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة وبحجم الأموال التى استثمرت ومعظم هذه القطاعات لم يكن لمصر بها من قبل سابق عهد ، بل إنها ظهرت نتيجة الحاجة إليها فى تلك الفترة، وأهم

هذه القطاعات: الشركات المساهمة، والبنوك، والأعمال التجارية والائتمانية، وغيرها[٣٢] . إلا أن أغلب هذه الأموال كان مستغلا فى البنوك العقارية [٣٣] .

وكانت أولى رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة هى الفرنسية التى مولت أسهم قناة السويس[٣٤] ثم تلتها الإنجليزية وطوال الفترة من ١٨٦٦ - ١٨٨٠م كان رأس المال الفرنسى يحتل مركزا كبيرا فى أموال الدين العام وصناعة السكر والمياه والغاز فى المدن الرئيسية وفى شركات الرهن العقارى والخدمات [٣٥] . . بينما تركزت الأموال الإنجليزية فى مشروعات النقل التجارى بالنيل والسكة الحديدية نظرا لاهتمام إنجلترا بالطريق إلى الهند حيث المصالح البريطانية ، فكان أول عقد لخطوط السكك الحديدية مع روبرت ستيفنسن Robert stephenson كما كان الإنجليز هم رواد الفنادق فكان المستر شبرد MR. shepeard هو رائد الفنادق فى مصر . وكذلك تركزت أغلب الاستثمارات الإنجليزية فى تجارة القطن المتزايدة مع انجلترا خاصة بعد حدوث المجاعة القطنية على إثر الحرب الأهلية الأمريكية وظهور حاجة المغازل الإنجليزية الماسة للقطن وقد تبعت فرنسا وإنجلترا رؤوس الأموال البلجيكية والسويسرية والألمانية والإيطالية وغيرها [٣٦].

وعلى كل حال فبعد سقوط نظام الاحتكار وفى ظل التسهيلات التى قدمها حكام مصر بعد (محمد على) أخذ رأس المال الأجنبى يستغل الفرصة التى كان ينتظرها فأتى فى ركاب الأجانب واتخذ لنفسه مجالا محددا للاستثمار فى بداية الأمر وهو مجال القروض التى كانت تقدم للحكام وكبار الملاك .

وبعد أن انتهى عصر الإقراض الحكومى بإنشاء صندوق الدين (١٨٧٥)م أخذت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر تتجه نحو الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية المختلفة فاتجهت البنوك الأجنبية إلى الأعمال التجارية ، وكذلك اتجه جزء كبير من رأس المال الأجنبى للاستثمار فى المجالات العقارية والتى كانت تعتبر من أكسب مجالات استثمار رأس المال الأجنبى ؛ فتكونت شركات برأس مال أجنبى لاستصلاح الأراضى وبيعها وشرائها ، وكذلك تكونت شركات الرهن خاصة بعد أن ثبتت حقوق الملكية وأصبحت الأراضى سلعة للتداول .

وإلى جانب ذلك اتجه جزء لا بأس به من الأموال الأجنبية إلى الاستثمار فى قطاعات النقل المختلفة . وإلى جانب ذلك أيضا ترتب على محاولة التحديث التى شهدها المجتمع المصرى فى عهد الخديو (إسماعيل) أن استحدثت مرافق لم تكن موجودة من قبل فتطلبت رؤوس أموال تفوق قدرة مصادر التمويل المصرية خاصة

وأن رأس المال الوطنى كان بمنأى عن مجالات الاستثمار المختلفة فيما عدا الاستثمار الزراعى والعقارى ولذلك أخذ رأس المال الأجنبى يسيطر على هذا القطاع كعادته وتكونت لذلك شركات إمداد المياه وشركات الغاز .... إلخ برؤوس أموال أجنبية(٣٧) .

وحين نتعرض للاستثمارات الأجنبية فى مصر سنركز اهتمامنا على أنواع النشاط التى استثمرت فيها تلك الأموال لتعرف إلى أى مدى شاركت فى نمو الاقتصاد المصرى وفى عملية التكوين الرأسمالى الوطنى فيه . إذ المعروف أن رأس المال الأجنبى فى مصر ولو أنه استخدم فى ألوان مختلفة من النشاط إلا أنه تركز فى أنواع دون أخرى ، فقد حظيت البنوك بمبالغ كبيرة وكذلك شركات الأراضى وهناك أموال استثمرت فى المرافق العامة وفى التجارة ، وقدر صغير فى الصناعة ، خاصة الصناعات المتعلقة بالقطن والسكر كحلج القطن وكبسه وغزله ونسجه وتكرير السكر .

والملاحظ أن الاستثمارات الأجنبية فى مصر أخذت طابعا خاصا . فهى ليست استثمارات ضخمة معدنية أو بترولية ، وهى ليست مشروعات زراعية كبيرة وإنما تركز الجانب الأكبر منها فى بنوك الإقراض العقارية واستصلاح أو تقسيم أو رى بعض الأراضى ، فلم يزرع المستثمرون الأجانب بأنفسهم أرضا بشكل عام ، كما وضعت مبالغ فى التجارة وبنوك الودائع ، وهذه الأخرى كان نصيب معظم نشاطها مركزا على الاتجار فى القطن وفى السلع الأجنبية اللازمة للسوق المصرى ، كذلك تأسست الشركات (٣٨) .

القسم الرابع : أبرز آثار النظام الاقتصادى المتمثل فى تكاليف المعيشة (تطورها ومستواها فى ضوء الارتباط بالسوق العالمي) وأثرها فى عرقلة قيام رأسمالية وطنية فى مصر

لم تتطور الأجور فى الزراعة والحرف والصناعات الأساسية تطورا ملحوظا ولم تزد زيادة تذكر أو محسوسة ؛ إذ ظل أجر العامل الزراعى - إلى نهاية فترة الدراسة يتفاوت تبعا لاختلاف الأعمال التى تسند إليه ؛ فكان أجره فى زمن الحرث قرشين ، وتراوح ما بين قرش وقروش ونصف القرش وقت جنى القطن ، ووصل إلى ثلاثة قروش فى البلاد التى يقل فيها العرض بالنسبة للأيدى العاملة كالبحيرة (٣٩) ، والجناينى الذى كان يتقاضى فى عصر (محمد علي) قرشين سنة (١٨٤٠) لم يزد راتبه عن ثلاثة قروش فى اليوم فى سنة ١٨٦٣ م (٤٠) .

ولضآلة دخل أصحاب الملكيات القزمية اضطروا للعمل لدى كبار الملاك ، ومع ذلك فقد كانوا أسعد حالاً من المعدمين الذين جردهم الارتباط بالسوق العالمى

وتطور الملكية من أراضيهم برغم كونهم الغالبية . وقد عانوا من كل مساوئ الملكية فى الريف، وقاسوا عذاب واستغلال ملاك الأراضى الزراعية، فهم يقيمون فى الأراضى مع نسائهم وأولادهم فى مساكن صغيرة حقيرة وسواء كانوا عاملين بالحصة أو باليومية فإن حالتهم كانت سيئة ، فمتوسط دخل ذوى الحصة منهم لا يزيد عن ثمانية جنيهات فى السنة لأن صاحب الأرض كان يستولى على المحصول كله ويبيعه بالأثمان التى يراها، ثم يعطى للفلاح الدائم الاستدانة منه نصيبه من الريع بعد أن يخصم منه ما استدانه ، وحتى إذا اقتسم صاحب الأرض مع ذلك الفلاح فقد كان الأول هو الذى يشترى المحصول ويقدر ثمنه كما يشاء ويتحمل الفلاح ما ينفق عليها وعلى الأفراد الذين يستخدمون لمساعدته خصوصا فى جنى القطن . وبعد خصم كل هذه المبالغ يندر أن يبقى للمزارع شيء خاصة إذا كان صاحب الأرض ممن لا تراجعهم ضمائرهم فيرصد الحساب بدين على الزارع يُرَحَّل إلى العام التالى (٤١) .

وكذلك كان حال النوع الثانى من العاملين باليومية فى أرض المالك الذين تؤجرهم الأسرة المقيمة بأراضى الملاك للعمل فى أرض المالك بأجر يومى يتراوح بين قرشين أو ثلاثة . وكثيرا ما خصم صاحب الأرض أجورهم من الديون التى على العائلة (٤٢) .

أما الحرفيون فإن مرتباتهم لم تتطور بالشكل المناسب مع متطلبات المعيشة فالدولة ترفض رفع أجور العمال العاملين بالقلفطة فى سنة ١٨٥٣ م . ومرتبات أصحاب الحرف التى ذكرها بورنج Bowring فى تقريره عام ١٨٤٠ م والتى يبينها الجدول التالى :

المهنة	القيمة بالقرش	ملاحظات	المهنة	القيمة بالقرش	ملاحظات
خراط خشب	١,٥	فى اليوم	مخزنجي	١	في اليوم
خراط حديد	٣,٥	في اليوم	نقاش	٥	في اليوم
عمال الكراكات	٤	فى اليوم	سباك	٥	فى اليوم
سمكري	١,٥	في اليوم	خياط	٥	في اليوم
براد	٤,٥	في اليوم	صانع أحذية	٥	فى اليوم
حداد	٣,٥	فى اليوم	صانع براميل	٣	فى اليوم
قباني	١	في اليوم	حمال	٣	فى اليوم

Bowring (J): Report on Egypt and Candia, (London, 1840) p. 89.

لم تتقدم كثيرا حتى نهاية فترة الدراسة ، فالحداد الذى يذكر التقرير أنه كان

يتقاضى ٣,٥ قرش فى اليوم ظل كما هو فى عهد عباس ووصل إلى خمسة قروش فى عهد إسماعيل [٤٣] .

والقبانى الذى يذكر Bowring أنه كان يتقاضى فى سنة ١٨٤٠ ١,٧٥ قرش فى اليوم كان يتقاضى فى عهد عباس ٥٦ قرشا فى الشهر ولم يزد مرتبة فى عهد إسماعيل عن ثلاثة قروش فى اليوم [٤٤]وخراط الخشب الذى يذكر التقرير أن مرتبه كان ٢,٥ قرش فى اليوم وصل فى عصر عباس لثلاثة قروش[٤٥] وفى عهد إسماعيل إلى ٣,٥ قرش[٤٦].

وهكذا لم تتطور الأجور بدرجة تساير تكاليف المعيشة خاصة مرتبات صغار العمال الذين عانوا من ارتفاع مستوى المعيشة، فمرتب خراط الحديد الذى كان فى سنة ١٨٤٠م ٣,٥ قرش ظل كما هو فى سنة ١٨٥٦م[٤٧]والكيال الذى كان مرتبه ٥٠ قرشا فى الشهر فى عهد عباس ظل يتقاضى ٨٠ قرشا حتى أواخر عهد سعيد[٤٨] ودقاق الملح الذى كان يتقاضى فى عصر (محمد علي) قرش فى اليوم لم يزد مرتبه فى سنة ١٨٧٢م عن قرش وعشر فضة، والسقاء الذى كان مرتبه ٥٠ قرشا فى عصر عباس كان يتقاضى ٨٠ قرشا فى عهد سعيد [٤٩].

وعلى ذلك ففى عصر خلفاء (محمد علي) لم تتطور الأجور بشكل يحسن مستوى معيشة الطبقة العاملة وظلت الدولة تعطى العمال الحرفيين الذين يشتغلون لحسابها أجورا زهيدة فمأمورى المصالح فى الأقاليم ظلوا يعطون أجرا مقداره قرشان أو ثلاثة للعامل المشتغل فى صناعة الأمتعة التى تصنع لحساب الحكومة وفى هذا ظلم فى تقدير الأجور التى تصرف للعمال، كما جاء بأمر الوالى إلى المفتش العام للأقاليم القبلية فى سنة ١٨٥٧م[٥٠] .

ومع ذلك فإن تكلفة المعيشة كانت ترتفع بمعدل أسرع من معدل تزايد الأجور فاردب القمح الذى كان سعره فى سنة ١٨٣٦م (٥١ قرشا) وصل فى سنة ١٨٤٧م إلى ٨٠ قرش وفى سنة ١٨٦٥ إلى ٢٧٠ قرشا وإردب الفول الذى كان ثمنه فى سنة ١٨٣٦ (٣٢ قرشا) وفى سنة ١٨٤٧ (٥١ قرشا) وصل فى سنة ١٨٦٥ (١٣٠ قرشا) اردب العدس الذى كان سعره فى سنة ١٨٣٦م (٤٥ قرشا) وصل إلى ٣٧٦ قرشا عام ١٨٧٩ ، وكذلك معظم السلع كما يتبين من الجدول التالي :

الصنف	الوحدة	السعر سنة ١٨٣٦ بالقروش	السعر سنة ١٨٤٧م بالقروش	السعر سنة ١٨٦٥ بالقروش	السعر سنة ١٨٧٦ بالقروش
القمح	إردب	٥١	٨٠	٢٧٠	١١٧
الفول	إردب	٣٢	٥١	١٣٠	٩٤
الشعير	إردب	٣٨	٦٣	٨٥	٩٥
العدس	إردب	٤٥	٥٢	-	٣٧٦
الأرز	إردب	١٤٠	٢٠٠	٣١٧	٧٦
الذرة	إردب	٢٧	٤٢	٨٠	١٣١
الحمص	إردب	٥٥	٦٠	-	للأقة
الملح	إردب	٣	٣	-	-
الزبد	رطل	٣	-	٢٥	-

مصدر الجدول : نظارة الداخلية تجارة مصر الخارجية عام ١٨٧٩ مطبعة إدارة الإحصاء العمومية ، ١٨٧٩ ص ٤٨ ، ص ٦٢- ٦٣ .

- أرشيف مجلس الوزراء ، مجلس النظار، المحفظة ٥ أ ، صورة دكريتو بموجب قرار صادر من المجلس الخصوصى رقم ١٤ رجب ١٢٩٨هـ .
- أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٤٨ .

ومن الجدول السابق يتضح أن أسعار الغذاء كانت دائمًا فى ارتفاع مستمر وبمعدل أسرع من معدل ارتفاع الأجور وما يقال عن الغذاء يقال عن الملبس وغير ذلك من متطلبات المعيشة؛ فمقطع النسيج مثلا الذى طوله ٣٢ ذراعًا وعرضه ٥ , ٢ ذراع والذى كان إلى آخر عصر محمد علي= ٤٢ قرشًا[٥١] أصبح الذراع الواحد منه فى سنة ١٨٧٩ = ٣ , ١٠ قرش [٥٢] بعد أن أصبح يستورد من الخارج من فرنسا وإنجلترا وإيطاليا وغيرها .

هذا إلى جانب الضرائب التى كانت تتزايد باستمرار كما مر بنا، وبذلك ارتفعت تكاليف المعيشة فى الوقت الذى لم تتحسن فيه الدخول تحسنا يذكر أو يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة؛ مما سبب معاناة وضيقا خصوصًا للطبقات الدنيا [٥٣] التى كانت تشكل غالبية الشعب المصرى وكان ذلك كله بسبب ما طرأ على الاقتصاد المصرى من تغير .

وعلى ذلك فالنظام المالى بوضعه الذى حاولنا أن نحلل بعض جوانبه فى الفترة موضوع الدراسة لم يسهم الإسهام المأمول منه أو المطلوب فى التطور الاقتصادى لمصر ، وقد تجلى ذلك واضحا فى ارتفاع تكلفة المعيشة بمعدل أسرع من ارتفاع معدل الأجور؛ الأمر الذى كان من نتيجته عرقلة قيام رأسمالية وطنية بما يعنى أن التغيير تم لغير صالح الطبقات الدنيا وكان ذلك كله بسبب ما طرأ على الاقتصاد المصرى من تطور بعد ارتباطه بالسوق العالمى واندماجه فيه .

خاتمة

مركز رءوس الأموال الوطنية والأجنبية فى مصر حتى نهاية القرن التاسع عشر

كان عدد الشركات التى تكونت فى مصر حتى نهاية القرن التاسع عشر ٧٨ شركة برأس مال مدفوع وسندات قيمتها ٢١,١٦٧,٥٧٥ جنيها، منها ٤٥ شركة أجنبية برأس مال وسندات قيمتها ١٩,١٠٨,٨٩٣ جنيها، وهذا المبلغ جلب من الخارج (رأسمال أجنبي) وهو ما يشكل حوالى ٩٥,٥ ٪ من جملة الاستثمارات.

أما الشركات الباقية وعددها ٣٣ شركة فكانت شركات صغيرة رأس مالها محلى (وطني) لا يتجاوز ٢,٠٥٨,٦٨٢ جنيها، وهو ما يشكل حوالى ٤,٥٪ من جملة الاستثمارات . وهذا دليل قاطع على ضخامة رأس المال الأجنبى فى تلك الفترة وعلى سرعة ونشاط تكوين تلك الشركات وعلى مدى نجاحها السريع الذى كان مشجعا على التسابق فى تكوينها.

وتحدثنا الأرقام الرسمية لمصلحة الإحصاء عن الفروق الكبيرة بين رءوس الأموال المستمدة من الخارج (الأجنبية) والأموال المحلية (الوطنية) وسرعة تطورها عند نهاية القرن التاسع عشر وبدء القرن العشرين.

إحصاء سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩٠٢

نوع الشركات	إحصاء سنة ١٨٩٧			إحصاء سنة ١٩٠٢		
	رءوس الأموال الوطنية	رءوس الأموال الأجنبية	جملة رأس المال	رءوس الأموال الوطنية	رءوس الأموال الأجنبية	جملة رأس المال
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
شركات الرهن	-	٥,٩٦٨,٠٠٠	٥,٩٦٨,٠٠٠	-	١,٥٢٥,٠٠٠	١٠,٥٢٥,٠٠٠
البنوك والبيوتات المالية	٩٣,٠٠٠	٦٨١,٠٠٠	٧٧٤,٠٠٠	١١٨,٠٠٠	٢,١٧٤,٠٠٠	٢,٢٩٢,٠٠٠
الشركات الزراعية والمعمارية	٩٨٢,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠	١,٣٤٢,٠٠٠	٥٧٩,٠٠٠	٢,٣٩٥,٠٠٠	٢,٩٧٤,٠٠٠
شركات النقل	٢٥٠,٠٠٠	١,٩٦٨,٠٠٠	٢,٢١٨,٠٠٠	٣٢٥,٠٠٠	٣,٦٤٥,٠٠٠	٣,٩٧٠,٠٠٠
شركات الصناعة والتجارية	٦٤٨,٠٠٠	٢,٩٣٥,٠٠٠	٣,٥٨٣,٠٠٠	٦١٦,٠٠٠	٥,٩٠٣,٠٠٠	٦,٥١٩,٠٠٠
المجموع	١,٩٧٣,٠٠٠	١١,٩١٢,٠٠٠	١٣,٨٨٥,٠٠٠	١,٦٣٨,٠٠٠	٢٤,٦٤٢,٠٠٠	٢٦,٢٨٠,٠٠٠
قناة السويس	-	١٨,٩٥٦,٠٠٠	١٨,٩٥٦,٠٠٠	-	١٨,٣٥٠,٠٠٠	١٨,٣٥٠,٠٠٠

ومن ذلك نرى أنه فى سنة ١٨٩٢ كانت السندات ورأس المال المدفوع للشركات فى مصر ٣٢,٨٤٠,٠٠٠ ج.م. وكان رأس المال الوطنى منه ١,٩٧٣,٠٠٠ ج.م وكان رأس المال الأجنبى منه ٣٠,٨٦٨,٠٠٠ ج.م. (أى حوالى ١,٣٪) .

وفى سنة ١٩٠٢ كانت السندات ورأس المال المدفوع للشركات فى مصر ٤٤,٦٣٠,٠٠٠ ج.م، وكان رأس المال الوطنى منه ١,٦٣٨,٠٠٠ ج.م، ورأس المال الأجنبى منه ٤٢,٩٩٢,٠٠٠ ج.م (أى حوالى ٣,٢٪) .

وهذا دليل على صغر رأس المال الوطنى وسرعة تطور رأس المال الأجنبى ونجاح استغلاله فى المرافق المختلفة من البلاد .

وإذا كان رأس المال الوطنى المستغل فى الشركات لأغراض مختلفة ضئيلا جدًا فإن رأس المال الأجنبى كان متدفقا على البلاد للاستغلال فيها . ولكن هذا المال لم يأت من دولة واحدة وإنما تسابقت الدول فى الحصول على امتياز لشركاتها .

والجدول التالى يبين مدى توزيع رأس المال الأجنبى حتى سنة ١٩٠٢ :

أنواع الشركات	إنجلترا		فرنسا		بلجيكا		الدول الأخرى		المجموع	
	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال
شركات الرهن	٢	٢,٢٠٨,٠٠٠	١	٨,٣١٧,٠٠٠	-	-	-	-	٣	١٠,٥٢٥,٠٠٠
البنوك والبيوتات المالية	٣	٢,٠٩٦,٠٠٠	١	٦٣,٠٠٠	-	-	١	١٥,٠٠٠	٥	٢,١٧٤,٠٠٠
الشركات الصناعية والتجارية	١٦	٣,٠٤٥,٠٠٠	٣	٢,٦٠٩,٠٠٠	٤	٢٤٩,٠٠٠	-	-	٢٣	٥,٩٠٣,٠٠٠
شركات النقل	٣	١,٧٢٥,٠٠٠	-	-	٣	١,٣٨٤,٠٠٠	١	٥٣٦,٠٠٠	٧	٣,٦٤٥,٠٠٠
المجموع	٢٧	٩,٩٧٧,٠٠٠	٦	١١,٥٤٨,٠٠٠	١٠	٢,٥٦٦,٠٠٠	٢	٥٥١,٠٠٠	٤٥	٢٤,٦٤٢,٠٠٠

ومن ذلك يتضح أن :

الشركات الانجليزية:

كانت هى الأكثر عددا . . فنجدها ممثلة فى: البيوت المالية، والمصارف، وفى شركات الرهن العقارى، والشركات الصناعية والتجارية، والنقل، وإصلاح الأراضى، وكان ذلك بحكم العلاقة السياسية بين مصر وإنجلترا وأهم الشركات التى

تكونت حتى سنة ١٩٠٢ برأس مال إنجليزى هي :

١- البنك الأهلى المصرى
٢- البنك الزراعى المصرى
٣- بنك الرهونات المصرية
٤- بنك مصر
٥- البنك الإنجليزى المصرى
٦- شركة الدائرة السنية
٧- شركة خطوط حديد الدلتا المصرية
٨- شركة مياه الإسكندرية
٩- شركة التليفونات المصرية
١٠- شركتان لغزل القطن ونسجه
١١- شركتان للفنادق
١٢- شركتان للملح والصودا

الشركات الفرنسية:

لقد سبقت رءوس الأموال الفرنسية الأموال الإنجليزية المستغلة فى مصر لأنها بلغت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ١١,٥٤٨,٠٠٠ جنيه مقابل ٩,٩٧٧,٠٠٠ جنيه على الرغم من كثرة عدد الشركات الإنجليزية واستغلالها لمعظم أنواع الشركات. وقد تركزت الأموال الفرنسية فى شركتين كبيرتين تكونتا قبل الغزو البريطانى سنة ١٨٨٢ .

حقيقة أن شركة السكر تكونت سنة ١٨٩٢ برأس مال فرنسى ولكن مصانع السكر أنشئت فى عهد سعيد وإسماعيل وجلبت لها الآلات من فرنسا ولم يختم عصر إسماعيل إلا وكانت مصانع السكر مرهونة لفرنسيين دائنين .

ومن الشركات الفرنسية التى تكونت فى مصر :

شركة الغاز بالقاهرة والإسكندرية .

بنك الكريدى ليونيه .

الكونتوار الباريسى الأهلى للخصم .

وهذا عدا رأس المال المساهم فى شركة قناة السويس .

الشركات البلجيكية:

استغل رأس المال البلجيكى فى نواح مختلفة ، مثل : استغلال الأراضى والنقل والبناء . . .

وأهم الشركات:

١- شركة ترام القاهرة والإسكندرية
٢- بعض خطوط الدلتا الحديدية .
٣- مصنعان (للبيرة)
٤- شركة الأسمنت
٥- شركة للسجاير
٦- شركة هليوبوليس لبناء المدينة

شركات الدول الأخرى:

ولقد أسهمت الدول الأخرى فى إنشاء الشركات فنجد الأموال الإيطالية والسويسرية والألمانية غير أن أهميتها قليلة.

هوامش الدراسة

(١) رؤوف عباس: الملكيات الزراعية المصرية ودورها فى المجتمع المصرى ١٨٣٧ - ١٩١٤م، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٣م ص١٢١ .

(٢) معية تركى: دفتر ٤٧٥، ترجمة المكاتبة التركية رقم ٢٤٥ بتاريخ ٨ ذى الحجة ١٢٦٦هـ ١٨٥٠م. .

(٣) الوقائع المصرية : العدد ٩٦٩ فى ٢٥ نوفمبر ١٨٨٠م.

(٤) يوسف نحاس : الفلاح ، ص٩٥ .

(٥) لطيفة سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، ص٣٤.

(6) Malortie,B.D :Egypt ,Native Rulers and Foreign Interference ,P ,96.London1882 , P.96 .

(٧) ديوان الجهادية : محفظه ٢ من الجناب العالى إلى وكيل الجهادية بتاريخ ٤ جمادى الثانية ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م.

(٨) مجلس خصوصي: دفتر ١٥، من المجلس الخصوصى إلى ديوان الجهادية بتاريخ ٧ رجب ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م صفحة ٥ مسلسل ١ .

(٩) مجلس خصوصى: دفتر ٧٥ قرار المجلس الخصوصى إلى الداخلية بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٢٨٦/ ١٨٦٩ صفحة ٥٧ مسلسل ٧٢.

(١٠) مجلس خصوصي: دفتر ٧ من المجلس الخصوصى إلى ديوان الداخلية بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٢٨٨/ ١٨٧٢ صفحة ٧٧ .

(١١) أرشيف مجلس الوزراء: مجلس النظار ، المحفظة ٥ أ دوسية ، محضر جلسة يوم الخميس ٢٩/ شوال ١٢٩٦ / ١٨٧٩م .

(١٢) مجلس خصوصى: دفتر ٢٠ من المجلس الخصوصى إلى وابورات البوستة الخديوية بتاريخ ١٨ شوال ٢٨٩/ هـ/ ١٨٧م .

(١٣) رؤوف عباس : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(١٤) التنكيت والتبكيت ، عدد ١٧ يوليو ١٨٨١ م .

(١٥) مجلس خصوصى: دفتر ٢٠ من المجلس الخصوصى الى وابورات البوستة الخديوية ، بتاريخ ١٨ / شوال ١٢٧٩ هـ/ ١٨٧٢م .

(١٦) مجلس خصوصى: دفتر ٥ ، ج٢ ، من سعادة المستشار الى مديرية أسيوط ، بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٢٨٩ هـ/ ١٨٧٢م .

(١٧) معية تركى: دفتر ٥٣٩ أمر كريم الى أحمد باشا جوقدار مأمور الوابورات ، بتاريخ ٢١ ربيع الثانى ١٢٨٠ هـ/ ١٨٦٣ م

(١٨) مجلس خصوصى: دفتر ٩ من المجلس الخصوصى إلى محافظة مصر بتاريخ ٢٩ ذى الحجة ١٢٨٨ / ١٨٧٢م صفحة ٤٨ .

(١٩) معية عربى صادر دفتر ١١٢ من المعية الى مأمور تشهيل الأحجار ، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٦٩هـ/ ١٨٥٢م ، صفحة ٣٢٣ مسلسل ٩٣ .

(٢٠) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٢ من الجناب العالى الى أرتين بك مدير التجارة والمبيعات بتاريخ ٢٥ / جمادى الأولى ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م .

(٢١) معية صادر : دفتر ٤٦٧ أمر من الجناب الخديو الى أرتين بك بتاريخ ٢١ / شوال ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م وثيقة ١١٤ .

(٢٢) أوامر : دفتر ١٩٣٠ ، أمر كريم الى المالية بتاريخ ٤ ربيع الآخر ١٢٨٦ / ١٨٧٠ مسلسل ٢٠٣ صفحة ٤٨ آ

(٢٣) معية تركى : محفظة ٤٧ من سليمان رحمى إلى المعية ، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٨٧ / ١٨٧٠ ، مسلسل ٤٧/ ٦٥٥ .

(٢٤) أوامر : دفتر ١٩٢٧ ، أمر كريم إلى المالية ، بتاريخ ١٤ محرم ١٢٨٦ / ١٨٦٩ صفحة ٨٨ مسلسل ٧٦ .

(٢٥) مجلس خصوصى: دفتر ٨١ ، قرار المجلس الخصوصى ، بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٩٢ / ١٨٧٥ ، صفحة ٢٢ ، مسلسل ٧

(٢٦) مجلس خصوصى: دفتر ٨١ ، قرار المجلس الخصوصى ، بتاريخ ٢٦ محرم ١٢٩٠ / ١٨٧٣ ، صفحة ١٠٠ .

(٢٧) الروزنامجة : سجل أول قديم عن أطيان الأبعاديات والمعطى رزقه بلا مال ، بدون رقم ص ١٩١ .

(28) Issawi, Charles: Egypt and Economic and social Analysis

(٢٩) الياس ناخورة ، مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال فى مصر ، ثلاثة أجزاء ، ج٢ ، ص ٤٠٠ .

(٣٠) رؤوف عباس ، الملكيات الزراعية المصرية ودورها فى المجتمع المصرى ، ص٥٥ .

(٣١) لوتسكى ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٥٨ ، ص ١٤٦ .

(٣٢) المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

(33) Crouchley, A.E: the Economic development of Modern Egypt. P. 178.

(34) Ibidd , P. 11 .

(35)crouchley, A.E : the Economic Development of foreign capital in Egyptain companies , P.10.

(36) Crouchley, A.E : the Investment of Foreign Capital, P11.

(37) Ibid , P. 12 .

(٣٨) القونى: تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ٩٩ .

(٣٩) رءوف عباس : الملكيات الزراعية المصرية ودورها فى المجتمع المصرى ، ص ١٧٨ .

(٤٠) محافظ الأبحاث : المحفظة ١٠٧ أوامر عربى ، أمر كريم الى المالية بتاريخ ٨ شوال ١٢٧٩ هـ/ ١٨٦٣ م رقم ٢٣ .

(٤١) يوسف نحاس: الفلاح ، ٢٦٤

(٤٢) يعقوب أرتين : الأحكام السلطانية ، ص ١٤٤ .

(٤٣) معية صادر : دفتر ١١٢ من المعية إلى ناظر الترسانة بتاريخ ١٢ صفر ١٢٦٩ هـ/ ١٨٥٣م.

(٤٤) أوامر عربى : دفتر ١٩٢٤ ، أمر كريم إلى مفتش أشغال وحسابات الزراعات بتاريخ ١٦ ذو القعدة ١٢٨٤ هـ/ ١٨٦٨م.

(٤٥) أوامر عرابى : دفتر ١٩٢٤ أمر كريم إلى مفتش أشغال وحسابات الزراعات بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٨م .

(٤٦) الأمير محمد على : مجموعة خطابات وأوامر خاصة بالمغفور له عباس باشا ص ١٥٩ .
(٤٧) مجلس خصوصي : دفتر ٧ من المجلس الخصوصى إلى المرور والسكة بتاريخ ٢٥ ذى القعدة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧٢م صفحة ١٠٨ مسلسل ٥٦
(٤٨) اوامر دفتر : ١٨٨٤ امر كريم إلى محافظ المحروسة بتاريخ ١٣ جمادى الثانية ١٢٧٢هـ ١٨٥٦م
(٤٩) مجلس خصوصي دفتر ١٨ من المجلس الخصوصى إلى المالية بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٢٩٠/ ١٨٧٣ م صفحة ٦٥ مسلسل ٩٨٧ .
(٥٠) معية سنية : عربى ، صادر الأوامر العلية ، سجل ١٨٨٧ غرة عموم ٣٠ بتاريخ ١١ رجب ١٢٧٣ / ١٨٥٧م .
(٥١) أمين مصطفى عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ص ٢٢٦ .
(٥٢) نظارة الداخلية : تجارة مصر الخارجية عام ١٨٧٩ ، مطبعة إدارة الإحصاء العمومية ، ١٨٧٩ ص ٤٨ .
(٥٣) تصف صحيفة الوطن حالة الحرفى وما وصل إليه من بؤس وشقاء فى صورة عربجى الحجر (الذى يبدأ نهاره عملا بقطع الصخر ويحمله فيغلى نافوخه كالمرجل ليبنى القصور وأجرته ثلاثة قروش ونصف؛ وأسبوعه خمسة أيام لتعطيل الجمعة ويوم آخر فى مقابل بحثه عن عمل فيرجع يومه إلى قرشين ونصف فلو أكل النخال واتدم الملح وشرب البحر وستر سوءته بالغيش وسكن القفر ما أقامت تلك الأجرة أوده وهو ذو عيال عاجزين هذا وإن لم يسجن على الفردة والتذكرة الشخصية يوماً او يومين فى الأسبوع ويشير الأمر العالى الصادر لمحافظة الإسكندرية فى سنة ١٨٦٣ إلى أنه قد تقرر لكل فرد من عمال الزراعة الرحل أجر يومى قدره ستون فضة يخصم منها ثمن البقسماط الذى يصرف أو مقداره نصف أقه قيمتها ثلاثون فضة . راجع وثائق الإدارة المحلية اوامر عربى المحفظة ٢١٣ إسكندرية الأمر العالى لمحافظة الإسكندرية فى ١٦ شعبان ١٢٧٩هـ / ١٨٦٣م نمرة ٤ وراجع أيضًا الوطن عدد ٦٤ الصادر فى أول فبراير ١٨٧٩م .

جذور الرأسمالية المصرية قبل ثورة ١٩١٩

أ.د. لطيفة سالم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة بنها



جاءت التسوية الدولية (١٨٤٠ / ١٨٤١) لتضع النهاية لعصر محمد على بما احتواه من مشروع نهضوى سخَّر له إمكانات مصر وفقا لنظامه الاحتكارى الذى تمكَّنت بريطانيا من أن تضربه فى مقتل، وتبعتها دول أوروبية. وما ولَّى النصف الأول من القرن التاسع عشر حتى جرت مياه هادرة تحت الجسور، إذ حدثت تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية. حقيقة أنه قد وُضع لمصر نظام حكم ثابت، لكن اختلفت شخصيات الحكام، فكان لكل من عباس الأول وسعيد وإسماعيل شخصية مختلفة عن الآخر، كذلك أخذت السياسة الأوروبية الإمبريالية وخاصة الأنجلوفرنسية تخطط من أجل تحقيق أطماعها فى مصر، فلم تكن تستطيع أن تنفذ من خلال قوة محمد على الذي كان مسيطرا على اقتصاد مصر. أما عباس فمعروف موقفه المضاد من الأجانب، لكنه فى الوقت نفسه سمح لبريطانيا الحصول على امتياز السكة الحديدة. وما لبث أن فُتح الباب على مصراعيه فى عهد سعيد، وأصبحت تبعية مصر الاقتصادية للأجانب أمرا واقعا، وبالتالى غُرست الرأسمالية الأجنبية على الأرض المصرية.

ومع حكم إسماعيل وتبنيه مشروع التحديث، والترحيب والتشجيع من الأجانب ودولهم، توطدت هيمنتهم التي بدأت اقتصادية، وما لبثت أن صاحبها التدخل السياسى الذى تمثَّل في شراك ناظرين (وزيرين) أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى فى النظارة المصرية، ومن ثم توطَّن النفوذ الأجنبى بمفهومه الواقعى فى البلاد.

وأمام ذلك ماذا فعل المصريون؟

من المسلَّم به أن المجتمع المصرى هو مجتمع زراعى، وأن الفلاحين هم القوة المنتجة والفعَّالة على خريطة مصر الاجتماعية؛ لذا فإن الارتباط بالأرض يُشكِّل الدعامة الرئيسة فى جوهر وشكل الحياة المصرية. حقيقة إن المجتمع قد طرأت عليه ظروف داخلية وخارجية أثرت فى كيانه مع النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وبالتالى كان من الممكن أن تتحول المفاهيم الاقتصادية السائدة، لكن ذلك لم تكن

له النتائج المثمرة إلا مع عشرينيات القرن العشرين. وليس معنى هذا أنه قد انعدمت الأفكار والآراء والمشروعات والمناشدات من أجل النهضة الاقتصادية بمختلف أبعادها، تلك التى توثّقت عراها مع الحركة الوطنية من ناحية، واليقظة الثقافية من ناحية أخرى.

ويمكن القول: إن البوادر لاحت إبّان الأزمة المالية التى تعرضت مصر لها فى عصر إسماعيل، وانعكست مضارها على المصريين بكافة قواهم وشرائحهم، فانخفضت أسعار القطن المحصول النقدى، وخاصة بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ - ١٨٦٥) وتراكمت الديون، ونشط المرابون الأجانب، ورُهنت الأراضى، وصدرت أحكام المحاكم المختلطة ببيعها جبريا. حدث ذلك لأصحاب الأراضى من الذين يملكون آلاف الأفدنة إلى الذين يملكون القليل من القراريط. والواقع أن مسألة استثمار الأموال كادت أن تكون محصورة في إضفاء المزيد من الأفدنة وعدم المغامرة فى توظيفها فى مجال آخر، حتى من كان ينتمى إلى امتهان مهنة غير الزراعة مثل التجّار، فقد وجهوا أموالهم -بجوار التجارة- لشراء الأراضى، وخير مثال هو حسن موسى العقاد شاهبندر التجار وقتئذ. بمعنى أن مسألة المجازفة بضخ الأموال فى أوعية أخرى غير الأراضى لم تأخذ مكانها فى حساباتهم. إضافة إلى أسلوب الترف والحياة المكلفة التي عاش فيها كبار وملاك الأراضى الذين سكن معظمهم المدينة بكل ما فيها من أضواء مبهرة، وكانوا قدوة لمن هم أقل منهم اجتماعيا.

ويحتل عام ١٨٧٩ أهمية فى التاريخ المصرى بصفة عامة، حيث دوت صحوة تمثّلت فى أكثر من منبع: الأول كان مجلس شورى النواب، ففى جلسة ١١ صفر ١٢٩٦هـ/ ٤ فبراير ١٨٧٩م، تولى زعيم المعارضة تاجر الحرير المشهور عبدالسلام المويلحى، ومحمود العطار سر تجار القاهرة، عرْض الحالة التى وصل إليها التجار المصريون، وسوء حالتهم، ونتائج تحكم التجار الأجانب فى السوق التجارية المصرية، فكان ذلك هجومًا مصوبا تجاه الرأسماليين الأجانب الذين تمتعوا بالامتيازات الأجنبية التى هيأت لهم مناخ الاستقرار والتربّح.

أما الثانى الذى كان له الصدى المسموع فقد انصب على الصحافة، وخاصة أنها اتسمت بالخصوبة فى أثناء هذه الفترة، وكادت تلتقى فى اتجاه واضح، وهو التسلط الأجنبى ومساوئه، ومما يذكر أن الخديو إسماعيل قد غذى تلك الحملات،

بعد أن ضيقت عليه السيطرة الأجنبية الخناق، والتى تمكّنت من عزله فى يونيو من العام ذاته.

ومن منطلق النشاط الصحفى، وحول فكرة إنشاء بنك مصرى، كتب أمين شميّل ـ من الاقتصاديين الشوام الذين هاجروا إلى مصر، وأحد عائلة شميّل الصحفية، عمل بالمحاماة واشتغل بالكتابة الصحفية، وأسس صحيفة الحقوق ـ فى صحيفة التجارة بتاريخ ٥ أبريل ١٨٧٩، يحث أغنياء مصر ليُقدموا على تنفيذ مشروع بنكى قدامه رأسمال قُدِّر بأربعة عشر مليون جنيه، تدفع دون إكراه لمدة ثلاث سنوات على ستة تقاسيط، وأن يُشترى بنصف رأسماله وأرباحه قراطيس حكومة، أما النصف الآخر فيستخدم للأشغال التي تستلزمها البنوك، ويُبرز الكاتب فوائد المشروع، بأن يُصبح الديْن وطنيا، وتُعدَّل الفوائد، وبالتالى ينتهى ديْن مصر فى ثمانٍ وعشرين سنة، فضلا عن تنظيم تجارة مصر والاستثمار بصفة عامة.

وفى الوقت نفسه جرت محاولة من الرأسمالية الزراعية، قام بها محمد سلطان باشا وعمر لطفى باشا، وذلك فى إطار النشاط السياسى للبورجوازية المصرية، فقد عُقدت الاجتماعات لدراسة فكرة إنشاء بنك وطنى، وتوعية (الوجهاء والأعيان) للاشتراك فيه، ونشر بيان «إنماء المال» بصحيفة التجارة فى ١٥ أبريل ١٨٧٩ وضع يده على بيت الداء بأن المصريين يخافون من استثمار أموالهم معتمدين على التراث القديم بنماذجه، والمقصود الاستثمار فى الزراعة، وبيّن البيان فضل الشركات فى الغرب، وخاصة المالية التى هى البنوك «ففيها تستثمر الأموال المدَّخرة، وفيها يقترض صاحب الحاجة، لأن المال أساس الإعمار». وهاجم البيان الأجانب وتحكمهم فى الاقتصاد المصرى، وناشد ضرورة العمل على إنقاذ الأراضى المرهونة من أيديهم.

وتعددت لقاءات الصالونات الخاصة فى هذا الشأن، فمنزل راغب باشا يستقبل الوافدين عليه، وذلك بعد تقديم اللائحة الوطنية (الدستور) للمجلس النوابى التي حمّست النفوس لاستغلال الرأسمال الوطنى في تخليص ديون مصر عن طريق مساهمة أصحاب الثروات بالاكتتاب بالأموال، وكما تذكر صحيفة الوقت في ١٧ مايو ١٨٧٩ أن ذلك يفتح المجال لمن يريد من الوطنيين.

وحدث أن بعضا من ملاك الأراضى تبرعوا بمبالغ مالية لتصرف للدائنين، معلنين مع ضباط وعلماء بأن مصر يجب أن تحكم نفسها، بمعنى أن الديون جعلتها أمة خاضعة، وتذكر الصحيفة ذاتها فى ٢٥ يونيو ١٨٧٩ خبر تكوين جمعية من الأعيان تحت رئاسة إسماعيل أبو جبل باشا لجمع الأموال وتقديمها للحكومة لمساعدتها على دفع الديون. وتناولت مسألة بيع القصور والأملاك التى لا لزوم لها، والمواد البحرية بالسويس وبولاق والإسكندرية، للمساهمة فى السداد، وفى ذلك ما يبرهن على أن مسألة نشاط الطبقة الراقية قد أخذ صبغة وطنية، اختصت برفع الأعباء عن الدولة وتخليصها مما يُكبدها من ديون، تلك التي نخرت فى عظامها، وساءت نتائجها، وأن الرأسمالية الوطنية وما يندرج تحتها هي طوق النجاة لمصر.

وما لبثت أن قامت الثورة الوطنية المعروفة بالثورة العرابية (١٨٨١/ ١٨٨٢)، وأدى مثقفوها دورهم فى التنبيه على مقومات استثمار الرأسمال الوطنى، وبرزت مجهودات عبدالله النديم، وكان له المذاق الخاص والقدرة على توصيل المعلومات، وإقناع المستمعين والقراء بما يطرحه عليهم، إذ ساعده تكوينه على أن تكون له رؤية ينقلها للآخرين، فكانت صحيفة «التنكيت والتبكيت» إحدى أدواته التى استخدمها بمهارة، فيكتب فى ١٨ سبتمبر ١٨٨١، يقول «لا تلبس إلا من صنع بلادك أو ما كان من غرسها أو أصواف أو أوبار حيواناتها، مشغولا بمعرفة الوطن، محيكا بيده، مبيعا فى دكانه، لتحفظ ثروة البلاد، وتزيد من عمرانها» وبالطبع فإن هذا لن يتم إلا باستثمار رؤوس أموال غير أجنبية.

وكانت الخطوة العملية من جانبه أن تأسست «الجمعية الصناعية المصرية» بهدف إنماء الصناعات المصرية كالطرابيش والأثاث، وساهمت صحيفة الطائف لسان حال الثورة فى توزيع أسهمها، وأوردت أسماء المشاركين، وتحددت قيمة السهم بخمسة جنيهات، ووصل عدد المشتركين إلى أربعة وستين مشتركا، وكان النديم من بينهم، والباقى «أفندية وبهوات»، إذن فإن الحث على استخدام رؤوس الأموال فى الإنتاج الصناعى أصبح من قضايا الساعة آنئذ. وانعطفت الجمعيات الخيرية ناحية هذا الاتجاه، مثل الجمعية الخيرية الإسلامية وغيرها.

كان من أهم أهداف الثورة انتشال الاقتصاد المصرى من بين أيدى الأجانب،

ففى اجتماع لمجلس النظار فى يناير ١٨٨٢ ، نوقشت مسألة تأسيس بنك وطنى يتولى المهام الاقتصادية للبلاد. وأضحى التفكير جديا فى ذلك الأمر، ووقع الاختيار على الإسكندرية كمقر للبنك، وتحددت أولوياته كما سجّلت صحيفتا المفيد والإسكندرية فى ٢٣ يناير، ٢١ فبراير ١٨٨١ «مساعدة الفلاح ورفع فاحش الربا عنه».

وكان لصحافة الثورة التحركات المتقده فى الدعاية والتبصير بأهمية تلك المؤسسة الاقتصادية، فقد تناولت صحيفة مصر فى ١٥ مارس ١٨٨٢ مشروع البنك الوطنى بالتفصيل، وبينت كيفية استثمار الرأسمالية المصرية من خلال هذا البنك، وذكرت أنه «عرض على كثير من الأمراء والوجهاء والأعيان، وصادف لديهم القبول»، ووُضحت الفائدة التى سوف تعود على مصر والمصريين من المشروعات المالية، وأن تكون البداية بجمع الرأسمال ممن لديهم القدرة المادية، وأن تُسلم إدارة البنك لتجار «مشهود لهم بالخبرة والأمانة وعلو الهمة»، وينتخب مجلس إدارته من المساهمين، وتستخدم اللغة العربية فى محاسباته ومكاتباته، وتنشر موازنته لاطلاع المساهمين عليها ولذلك الجمهور، ويصبح مركزه الإسكندرية لأنها «محط تجار القطر»، وتكون له فروع فى مصر (القاهرة) والمديريات والأرياف «لتسهيل المعاملة»، وتقريب المناولة للتجار وأهالى القطر»، ويخضع كل فرع لمراقبة واحد من أعضاء مجلس الإدارة، ويمتد نشاطه للخارج عن طريق فتح فرعين به فى «لوندره وباريز» من أجل تسويق القطن الذى هو عماد الاقتصاد المصرى.

وحدَّد المشروع مهام البنك فى تسليف الفلاحين على حاصلاتهم بأرباح معتدلة، والتسليف على الأعمال الصناعية «أى يكون فى الجملة بنكا جامعا لفوائد البنوكة الزراعية والعقارية والصناعية معا».

ومن اللافت للنظر أن المشروع جعل البنك الوعاء الادخارى لكافة المصريين، فهو «أمن مستودع على أموال الوطنيين سواء كانوا من الملاك والتجار وأصحاب الرأسمال أو من أوساط الناس وصغارهم، لأن ثمن أسهمه الزهيد يجعل شراءها مستطاعا للجميع».

وشنَّت الصحيفة هجومًا ساخرا على الرأسمالية الأجنبية، فهى التى أنشأت

البنوك والشركات المالية، وأثرت على حساب مصر، وتمتعت بالفوائد الكبيرة. وتحث الرأسمالية الوطنية على النهوض لمجاراة الأجانب وانتشال المصريين من براثنهم، وأن ذلك لن يتأتى إلا بتأليف «جمعيات زراعية وصناعية وشركات مالية وتجارية تعيد قوى البلاد».

وتحت المعنى نفسه تكتب صحيفة المفيد مشيرة إلى أن استقلال مصر لن يتحقق إلا إذا تولى الأهالى مصالح بلادهم بإنشاء الجمعيات الزراعية والصناعية والشركات المالية والتجارية وأن تتخذ شكل بنك وطنى مصرى، يبدأ رأسماله بمليونين وأربعمائة جنيه إسترلينى، موزعة على مائة وعشرين ألف سهم، قيمة كل سهم عشرون جنيها، وأن يدفع ربع قيمتها أولا بواقع خمسة جنيهات للواحد.

وإذا رجعنا إلى ما أُطلق عليه «قواعد الأعمال» التى هى من مبادئ الثورة، نجد فى مقدمتها أن تكون «مصر للمصريين» وعبَّرت صحافة الفترة عن ذلك جيدًا، وكان الدافع الاقتصادى الاجتماعى مهما للغاية، وقد شغل المرابون الأجانب الحيِّز الكبير فى كيفية التخلص منهم، وأن العلاج والإنقاذ إنشاء بنك برأسمال مصرى، وهنا جرى التفكير كذلك على أن يُفيد من أموال الأوقاف والتركات. أيضًا فإن الدعوة بأن يبذل الأغنياء أموالهم لإنشاء المدارس وترويج العلوم وإحياء الصناعة كانت موضع الاهتمام.

وفى هذا الصدد يُذكر أن مجلس نواب الثورة ـ رغم قصر عمره ـ قد تعرَّض لمسألة الإسهام فى تأسيس المدارس على النفقات الخاصة، إذ كانت من الاقتراحات التى طُرحت. وللنائب عبد السلام المويلحى الدور فى هذا الشأن، كذلك فقد كلَّفه عرابى قائد الثورة بالدعاية لتأسيس البنك الوطنى مع استبعاد إشراك الشوام فيه ـ لتطبيق شعار مصر للمصريين، ونظرًا لاختلاف رجال الثورة معهم ـ ففى حديث له مع نينيه (عميد الجالية السويسرية وصديق العرابيين) قال: «إن اتجاهنا لتأسيس مؤسسة قرض زراعية مصرية بحتة بموافقة المجلس النيابى هو لإنقاذ البلاد والفلاحين من المرابين، حيث إن كل الاستثمارات مع منشه وقطاوى والكونتات دى زغيب وإخوان عايدة، هؤلاء الذين التهموا مصر مع إسماعيل».

وبناء على ذلك، حدث نوع من التحرك قام به جانب من كبار ملاك الأراضى للمشاركة فى البنك المصرى، ولكن الإقبال جاء فاترا، فيذكر القنصل البريطانى لحكومته أن الأعضاء الأغنياء في الحزب الوطنى ـ لم يكن حزبا بالمعنى الحديث، وإنما يعبر آنئذ عن الوطنيين المنتمين للثورة ـ غير مكترثين، فاكتتبوا بمبالغ ما بين خمسمائة وألف جنيه، وأسهم عرابى بألف جنيه.

والواقع أن الفترة الزمنية التى عاشتها الثورة كانت محدودة، ولم تتح لها العمل الاقتصادى المنظم، فقد لاحقتها الأحداث من كل جانب، هذا فضلا عما أشيع بأن عرابى سوف يقوم بالاستيلاء على الأراضى ذات المساحات الشاسعة من ملاكها ليقسمها على الفلاحين ويلغى ديونهم، وكان ذلك من الأسباب التى دفعت بعضًا من ملاك الأراضى بالتخلى عن الثورة والانضمام لأعدائها. إضافة إلى الاعتقاد الذى سيطر على العقلية المصرية بأن الاتجار بالأموال التى تضيف أرباحها هى ربا بما يتنافى مع الشريعة الإسلامية، مما مثَّل عقبة أمام التنفيذ، كما أن النشأة وما يرثه الأبناء عن الآباء فى مسألة استثمار الأموال كانت قائمة «فمن يفرط فى أرضه يفرط فى عرضه» وكيف يُحوِّل أمواله إلى مجال آخر ويصبح دون أطيان، فعدد الأفدنة هو حديث التفاخر والتقييم الذي يخضع له، كذلك فإن الأرض مضمونة وكما يقال «ثمنها فيها»، ولكن الأسواق المالية عرضه للمكسب والخسارة إذا ضُربت، وخاصة مع نقص الخبرة فى هذه الأسواق. كذلك فإن الأخيرة كان يسيطر عليها «حيتان المال» من الأجانب الذين يتمتعون بالامتيازات، ولا يدفعون الضرائب، ولا يقعون تحت طائلة القانون، وبالتالى فإن النزول أمامهم ومنافستهم يُمثل صعوبة بالغة.

ومع الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ ازداد الوضع سوءا حيث وقف بالمرصاد لأى بزوغ للرأسمالية الوطنية، وشجع توافد المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، وانعكس ذلك على الشركات التى استثمرت فيها، ومعروف أن السياسة الإمبريالية بصفة عامة هى دائما عقبة كؤود في سبيل إصلاح اقتصادى يسفر عن حرية اقتصادية، وبالتالى يكون ذلك على حسابها بالسلب.

وبقدوم عام ١٩٠٧ ـ الذى ارتبط بالأزمة الاقتصادية، وما حدث من جرائها فى مصر، إذ عجز الدائنون عن سداد ديونهم، وانترعت البنوك العقارية أملاكهم ـ

نهض المثقفون، ودلّت مقالاتهم فى الصحافة على أنه لا بد من التحرك، وهنا برزت على الساحة شخصية طلعت حرب، وتردّدت النداءات بأن السبيل لإنقاذ مصر من توحش الرأسمال الأجنبى والأزمات الاقتصادية إنما هو تأسيس بنك وطنى لمصر، وكتب طلعت حرب فى الجريدة ـ صحيفة الأمة ـ فى أول أكتوبر ١٩٠٧ مبينا أن مثل هذا المشروع سوف تقوم على أكتافه شركات صناعية وتجارية تكون لها فائدتها تجاريا وصناعيا إما بالاستغناء عن الوارد، وإما بالتقليل منه.

وفى عام ١٩١١ وعندما عقد المؤتمر المصرى، جاء تقرير اللجنة التحضيرية بأن العلاج للتخلص من سيطرة وهمينة رأس المال الأجنبى لن تسقط إلا بتأسيس بنك مصرى يعتمد على رؤوس الأموال المصرية. وسطّر التقرير بأن ودائع المصريين فى البنوك الأجنبية لها أن تفى برأسمال البنك، وأنه قد أصبحت هناك خبرة للمصريين العاملين فى إدارة البنوك، وبالتالى يفاد منهم. وقرر المؤتمر إيفاد طلعت حرب إلى أوروبا لدراسة نظم البنوك هناك، ووضع مشروع للبنك المزمع تأسيسه، وأن يكون متلائما مع ظروف مصر الاقتصادية، وساندت الصحافة الاتجاه، ولكن تمكنت العوائق من أن تؤدى دورها، وخاصة أن سُحب الحرب العالمية الأولى بدأت تلوح فى الأفق.

وأثناء هذه الفترة، نشر طلعت حرب كتابه «علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة» عام ١٩١٣، استعرض فيه أوضاع البنك الأهلى، وصندوق توفير البريد، وشركة التعاون وهدفها، وبيّن مخاطر استمرار الأوضاع على ما هى عليه، وضرورة إرساء قاعدة وطنية للاقتصاد من خلال تأسيس بنك المصريين أو بنك الأمة باعتباره العلاج الذى لا غنى عنه. وألقى المهمة على الأثرياء، واستعرض أحكام المحاكم المختلطة فى نزع الأراضى بناء على رهنها وعدم الوفاء بفك هذا الرهان، وطرح طرق العلاج.

وسرعان ما حدثت تغييرات على الساحة المصرية بإعلان قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، فبجوار تفوّق رؤوس الأموال الأجنبية التى بلغت ٩٠٪ فى ذلك العام نضج الوعى لدى الرأسمالية المصرية التى ارتفع رصيدها فى البنوك الأجنبية، وبدأت تطرق ميدان الصناعة بعد أن انخفضت أرباح الزراعة، نتيجة

لهبوط أسعار القطن فى البداية والعقبات التى واجهته ـ نزل سعر قنطار القطن إلى ١٢ ريالا بعد أن كان ١٩ ريالا ، وعندما صعد السعر حُدِّدت المساحة المزروعة بثلث الزمام، وكذلك حُرمت زراعته فى مصر العليا، وأخيرًا احتكرت الحكومة الإنجليزية المحصول. واشتداد الحاجة إلى صناعات تسد حاجات القوات البريطانية المرابطةعلى الأرض المصرية والشعب من غذاء وكساء ومعدات، وخاصة بعد تعذر الاستيراد من الخارج، وتصنيفه أعمال الرأسماليين الأجانب من رعايا ألمانيا وحلفائها، وانتشار البطالة واستعداد العمال المصريين للعمل بأجور مختلفة، وتشجيع بريطانيا من أجل تحقيق مصلحتها، هذا جميعه دفع الرأسمالية المصرية إلى النزول للسوق فى ظل حماية إلزامية فرضتها ظروف الحرب، زد على ذلك أن أصحابها سيطرت عليهم مسألة أن النفوذ الاقتصادى هو الطريق الجيد الموصل للمراكز السياسية.

وتوالى النشاط الصحفى، وعلت دعوات استثمار الرأسمالية المصرية فى الصناعة، واستخدمت وسائل التحميس المختلفة، وكثيرا ما كان التركيز على ضرب المصالح الريطانية بإنشاء مصانع للقطن وغزله ونسجه، وشملت الحملات الاقتصار على استخدام العمال المصريين في الصناعة، وأنهم أدوات الإنتاج ليشغلوا مكان العمال الأجانب، وحين طالبت الصحافة بترقية الصناعة الوطنية، ذكرت أن من أعمدة ذلك النهوض بالتعليم الصناعى والتوسع فى تأسيس الورش الصناعية.

ومضت الحكومة فى مساندة استثمار رؤوس الأموال الوطنية فى الصناعة، ففى مارس ١٩١٦، تأسست «لجنة التجارة والصناعة» من كبار الرأسماليين المصريين لدراسة الأسس التى تشاد عليها الصناعة وتسويقها، وطرحت التسهيلات الخاصة بتوفير المواد الخام، والقوى المحركة، وانخفاض الأجور، والأسواق، وقدمت اللجنة اقتراحاتها بشأن: الإعفاء الضريبى، والنهوض بالمدارس والمعاهد الصناعية والتجارية، وخفض أجور النقل، وتقديم الإعانات والقروض، وإنشاء المعامل، وإقامة المعارض، وتأسيس النقابات، وأخيرا جاءت الخلاصة على أن أهم أداة يلقى على عاتقها التنفيذ هى إنشاء بنك وطنى، وعهدت اللجنة إلى طلعت حرب بوضع نظام يختص بشركات التعاون فى المدن والقرى.

وكذلك فإنه فى عام ١٩١٦ صدرت صحيفة متخصصة فى هذا المجال تحت

اسم : L` Indisponsable Journal de Propaganda de L`Industrie

ومن الواضح أنها تخاطب الصفوة، وقد ناشدتهم أن يحل الرأسمال المصرى مكان الأجنبى. وكان رد فعل المصريين إيجابيا على ما يحدث، حيث ردّدوا مع سيد درويش ما تغنى به للتشجيع والمؤازرة :

ثروتنــا فين الاقتصــادية	وفين كبارنا وفين ألوفاتهم
حطينهـا فى إدين أفـرنجيـة	واهـم يا فرحتنـا بكترتهـم
المصرى أولى بقرش المصرى	يفضل فى بلده ميتبعزقـش
هم بمالهـم وإحنــا بروحنـا	دى إيد لوحدها متصقفش

ونتيجة لظروف الحرب، فقد حدث تقدم ملحوظ فى استخدام رؤوس الأموال المصرية فى الصناعات، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة، نتج عنها الأرباح الطائلة التى غطت احتياجات السوق، وتمخض عن ذلك ظهور طبقة أغنياء الحرب من التجار، وخاصة بعد أن اتخذت الإسكندرية قاعدة حربية لحملة غاليبولى أواخر عام ١٩١٥، فغدت مدينة الرواج، ودارت حركة التوريدات والأشغال المختلفة المتعلقة بالقوات البريطانية من : ملبوسات، وأدوية، ومأكولات، وعلف ماشية، وخشب وحديد، ودقيق، وماشية، وخضراوات، ومنتجات ألبان، ودخان وسجائر، وكحول، وانتعشت المقاهى والحانات، وأسفر ذلك عن حراك اجتماعى أثر على مصر والمصريين، ومما يذكر أن الأجانب أيضًا قد استفادوا من ظروف الحرب واستغلوها جيدا.

وبإعلان الهدنة فى أواخر عام ١٩١٨، كانت مصر عل أهبة الاستعداد لمرحلة جديدة، وذلك بعد أن جاءها المخاض وولدت ثورة ١٩١٩، وغدت القضية الوطنية ذات جناحين، حيث ارتبط الكفاح السياسى (الوطنى) بصنوه الاقتصادى، وأصبح من الصعب فصل العرى بينهما، وتحقق ما كان المصريون يصبون إليه، فتأسس بنك مصر عام ١٩٢٠ لتُجنى ثماره بعد هذا الطريق الطويل من النضال؛ لتكون فى النهاية مصر للمصريين لا للغرباء.

المصادروالمراجع

- محمد طلعت حرب: علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة، دراسة رؤوف عباس حامد، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٢.

المراجع:

- رؤوف عباس حامد: الملكيات الزراعية ودورها فى المجتمع المصرى (١٨٣٧ - ١٩١٤)، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣.
- لطيفة محمد سالم: مصر فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩٨١)، ط ٢، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٩.
- القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية، ط ٣، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٩.

الدعم الشعبى لمشروع بنك مصر
(١٩٢٠ - ١٩٢٢)*

أ.د. حمادة محمود إسماعيل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة بنها

لم يكن ميلاد بنك مصر عام ١٩٢٠ كأول بنك قومي ميلادا عشوائيا بقدر ما كان تتويجا لأمل هفا إليه المصريون لأكثر من أربعين عاما، وبين البداية والنهاية تاريخ حافل بالآمال والنضال وهو ما يستحق التسجيل.

الجذور التاريخية لفكرة البنك القومى فى مصر

فى الوقت الذى عرفت أوربا - فى الفترة السابقة على الثورة الصناعية - نظام البنوك كمنشآت متخصصة تجمع المدخرات وتستثمرها وتوجهها، وصارت تلك المؤسسات جزءًا من المنظومة الاقتصادية فى أوربا، فى الوقت ذاته لم تمر مصر بنفس التطورات التى حدثت فى أوربا، ومن ثم بقيت المعاملات التجارية على صورتها القديمة إلى أن واتتها الظروف مع بداية القرن التاسع عشر والتى جعلتها تتصل بالعالم الخارجى، وبخاصة أوربا بمجيء الحملة الفرنسية (١٧٩٨-١٨٠١) ثم وصول محمد على إلى حكم مصر سنة ١٨٠٥ واسترشاده بالأجانب فى كثير من الأمور وإقباله على إصلاحات اقتصادية كبيرة جعلت مصر مهيأة مع منتصف القرن التاسع عشر لممارسة الأنشطة المصرفية وتأسيس البنوك [١].

وعليه تؤكد الدراسات أن إنشاء أول بنك فى تاريخ مصر يرجع إلى عام ١٨٤٢ عندما لم تثمر المحاولات التى قام بها محمد على لإصلاح نظام النقد، ومن ثم أراد أن يترك هذا الأمر لبنك «فاتفق مع الخواجه (مجالى توسيجة) وهو تاجر يونانى ومع الخواجه (بسطره) وهو تاجر فرنسى على إنشاء البنك ، وأن يكون رأسماله ٧٠٠،٠٠٠ فرنسة (ريال) تدفع فى خزانته ٤٠٠،٠٠٠ فرنسة أى أكثر من نصف رأس المال المدفوع وكل من توسيجة وبسطره يدفع ١٥٠،٠٠ فرنسة ويباشر البنك أعماله من يوم توريد رأس المال فى خزانته» [٢].

ومن خلال تفحص لائحة البنك المذكور الذى بدأ نشاطه الفعلى فى يناير ١٨٤٣ يتضح أن الغرض من البنك كان السيطرة على نظام النقد، وحفظ ودائع الحكومة وإقراضها، والمساعدة على تنظيم المعاملات الداخلية والخارجية وتشجيع الأغنياء على إيداع أموالهم للتعامل بها [٣].

وقد رأى البعض أن محمد على كان حريصا فى خوض التجربة، وقد بلغ

حرصه - رغم مشاركته فى رأس المال بأكثر من النصف - أنه لم يدخل نفسه فى مسألة الربح أو الخسارة وإن يرجع ذلك إلى مأمورى البنك (توسيجة وبسطره) وإنه فقط يحصل على رأس المال الذى دفعه وبعد مرور العامين حصَّل محمد على رأس المال الذى دفعه «بعد أن قام البنك بكل الأعمال التجارية والمالية التى عهديها إليه»[٤].

على كل حال ، فالواضح أن تجربة البنك لم يقدر لها الاستمرار لسببين :

الأول ـ حالة الركود التى سادت البلاد بعد تسوية ١٨٤٠ / ١٨٤١ كما أن محمد على ظل يعتبر نفسه «مصرف مصر الأوحد للزراعة والصناعة والتجارة والإدارة»[٥].

الثانى ـ خوف محمد على من استشراء النفوذ الأجنبى ، خاصة بعد وضوح موقف إنجلترا منه منذ سنة ١٨٣٨ فى أعقاب توقيع معاهدة بلطه ليمان بين الدولة العثمانية وبريطانيا وإلغاء سياسة الاحتكار.

وفى عام ١٨٤٩ توفى محمد على وحل محله عباس الأول بن طوسون (١٨٤٨ - ١٨٥٤) وفى عهده القصير ، رأى البعض أنه شجع بعض الصيارفة على القيام بعمليات القروض دون خوف أو وجل فكانوا فى أعمالهم ممهدين الطريق لإنشاء البنوك فى مصر[٦].

وفى عهد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) ، كانت الطفرة فهو أول العهود التى شهدت حرية إقتصادية بمعناها الكامل ، كما تكونت بعض الشركات وحصلت على امتيازات مثل شركة قناة السويس، أيضا استكمل مشروع السكك الحديدية، ثم فهم الأجانب لأهمية مصر التجارية ، وجشع بعضهم وطمعهم فى استغلال موارد الثروة بها ، بعد أن حرم محمد على ذلك عليهم. كل ذلك كان من العوامل التى جعلتهم يهتمون بالبحث عن الثروة فيها وبالتالى وجدت البيوتات المالية الأجنبية فى مصر ، لتسهيل عملية الاقتراض ، وبخاصة مشروعات الحكومة ، ولذلك أنشئ بنك مصر عام ١٨٥٦ بأمر من الوالى وبعد مضى سنتين (١٨٥٨) حصل أمريكى يدعى أليكسانيان (Alexanian) على امتياز استغلال ودائع بيت المال مما يعود على الحكومة بفائدة على أن يقرضها أليكسانيان بربح ١٠٪ ولكن علماء الأزهر احتجوا على هذا

العمل لأنه مناف للدين ، وكان هذا الحادث مشجعا للمدنيين على ألا يدفعوا ما عليهم من الديون ، فلم يستطع صاحب الامتياز الحصول عليها ، ومنذ ذلك الوقت اقتصرت عملية الإقراض على الحكومة فقط حتى عام ١٨٥٧ التى تقررت فيها الفائدة القانونية فى نص القانون وتأسست بعدها المحاكم المختلطة[٧] .

ومن ثم يكون عهد سعيد قد شهد أول تجربة لإنشاء البنوك فى مصر وهى التجربة التى ارتبطت بالتسلل الأجنبى خلال هذه الفترة .

وفى عام ١٨٦٣ تولى إسماعيل حكم مصر فكان من نتائج إقباله على المال وحاجته إليه لمشروعاته الكبيرة أن أنشأت بعض البنوك الأوربية فروعا لها فى مصر لتكون قريبة من الحكومة لتسد حاجاتها فى سرعة ولتصيد الفرص التى تعود عليها بالربح ، ومن هذه البنوك ، البنك المصرى الإنجليزى عام ١٨٦٤ ، البنك الإمبراطورى العثمانى عام ١٨٦٧ ، بنك مصر عام ١٨٦٧ ، بنك الإسكندرية التجارى عام ١٨٦٨ ، البنك الفرنسى المصرى عام ١٨٦٨ ، بنك الكريدى ليونيه بالإسكندرية عام ١٨٧٢ والذى افتتح فرعا بالقاهرة عام ١٨٧٥ ، بنك الخصم الأهلى الباريسى ١٨٩٦ ، بنك يوكوهاما عام١٨٧٠ ، إلى جانب بنوك خاصة بالأفراد مثل بنك قطاوى وأولاده[٨] .

وعلى حد قول البعض : «فقد ساهمت هذه البنوك وغيرها فى تزويد الحكومة بما احتاجته من المال ، وارتبطت مع الخارج بعلاقات مالية (وبخاصة مع البيوتات المالية فى باريس ولندن) كما أن معظم هذه البنوك اتصل بالعاصمتين المذكورتين بالمبادلة السريعة عن طرق استخدام (التلغراف) فى عملياتها وتمت هذه العلاقات مع الحكومة والبنوك سواء فى داخل البلاد أو فى خارجها لأنها كانت تحصل أرباح الديون وتوصلها إلى الخارج»[٩] . وهو ما يعطينا صورة واضحة عن مقدار أهميتها من جهة والدور الذى لعبته من جهة أخرى .

وأمام هذه الهجمة الأجنبية الاقتصادية وتعقد مشكلة الديون وتطور الأمور إلى التدخل الأوربى فى شئون مصر الداخلية والذى تمثل فى بعثة كيف فإنشاء صندوق الدين فالرقابة الثنائية فلجنة التحقيق العليا الأوربية فوزارة نوبار التى دخلها وزيران أوربيان ، وقبل ذلك بيع أسهم قناة السويس[١٠] . أمام هذه الهجمة اجتمع فى أبريل

١٨٧٩ عدد من كبار رجالات مصر كان فى مقدمتهم محمد سلطان باشا وعمر لطفى باشا وأصدروا بيانا بعنوان: «إغاء المال العام» تعرضوا فيه للفوائد التى ستعود على البلاد من إنشاء بنك وطنى وفندوا فى البيان الحجج التى كان يسوقها البعض للبرهنة على مخالفة فكرة البنوك للشريعة الإسلامية (١١).

ورغم خطورة وأهمية الدعوة ، لأنها جاءت فى ظرف مناسب وهو ما كان مدعاة لنجاحها ، فإن اللافت للنظر أنها لم تصادف هذا النجاح لأن الظرف المناسب هو نفسه كان أحد الأسباب الجوهرية فى الفشل إذ أن الدعوة لمثل ذلك البنك ستقف حجر عثرة فى وجه الأجانب ولا أدل على صدق مما نقول ما صرح به وزير خارجية فرنسا آنذاك المسيو دى فريسينييه بأن الدول الأوربية لم تستحسن فكرة إنشاء هذا البنك لأنها لم تهتم بشىء سوى مصلحة حملة قراطيس الديون المصرية من رعاياها(١٢) ، إضافة إلى سيطرة فكرة أن إيداع الأموال فى البنوك من وجهة نظر نسبة كبيرة جدا من مسلمى البلاد تعتبر حراما ، رغم ما ورد فى البيان من آراء فقهية تنفى ذلك إضافة إلى أن اتجاه غالبية المصريين إلى الاحتفاظ بأموالهم بدلا من إيداعها البنوك للسبب السابق (١٣) فضلا عن الأحداث الجسام بدءا من عزل إسماعيل فى يونيه سنة ١٨٧٩ وتولى توفيق حكم البلاد واستشراء النفوذ الأجنبى والثورة العرابية ثم الاحتلال الذى أكمل الإجهاز على الفكرة لتمثل كلها أسبابا جوهرية لقتل المشروع رغم أهميته وخطورته.

ومن ثم كان من الطبيعى ، أن يشهد عهد توفيق إنشاء عددٍ آخر من البنوك الأجنبية مثل: «البنك الإيطالى المصرى» أو بنك روما عام ١٨٨٠ ، وبنك موصيرى (إيطالى) عام ١٨٨٠ ، وبنك سوارس (أجنبى مختلط) عام ١٨٨٠ ، بنك زرفوداكى سنة ١٨٨٠ (١٤).

فكرة البنك الوطنى منذ الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ وحتى الأزمة الاقتصادية سنة ١٩٠٧ .

أشرنا منذ قليل إلى أن الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ كان أحد العوامل المؤثرة فى وأد فكرة البنك الوطنى ، ولم يكن ذلك فقط بل شهدت الفترة ما بين الاحتلال

البريطانى والأزمة الاقتصادية عام ١٩٠٧ ميلاد إثنى عشر بنكا ما بين تجارى وأراضٍ كان أشهرها بنك الخصم والتوفير (إيطالى) ١٨٨٧ ، بنك الخصم الباريسى ١٨٨٩ ، بنك أثينا ١٨٩٥ ، البنك الأهلى المصرى (إنجليزى) ١٨٩٨ ، البنك الزراعى المصرى ١٩٠٢ ، بنك الأراضى المصرى ١٩٠٥ ، البنك التجارى المصرى (فرنسى) ١٩٠٥ ، بنك الكونتوار المالى التجارى المصرى (فرنسى) ١٩٠٥ ، بنك الشرق (يونانى) ١٩٠٥ ، بنك التسليف الفرنسى ١٩٠٥ ، بنك سالونيك (تركى) ١٩٠٥ ، البنك الشرقى (ألمانى) ١٩٠٦ ، البنك الفرنسى (١٩٠٧) [١٥].

وأمام هذا الكم من البنوك التى سيطرت على شرايين الاقتصاد المصرى نجد أنفسنا أمام سؤال يطرح نفسه وبإلحاح وهو : أين دور المصريين وسط هذا الزخم ؟ .

رأى البعض أن المصريين لم يكن لهم دور خلال هذه المرحلة الزمنية لعدة أسباب :

الأول ـ أنه سيطر على أوهام كثيرين أن استثمار الأموال فى بعض الأسهم أو السندات ، ربما يحرمه الدين الإسلامى .

الثانى ـ أنهم كانوا يخافون من المخاطرة بأموالهم فى مشروعات ، ويجدون أنه من الأصلح استثمارها فى شراء العقارات ، إما بطريق التضامن وإما على سبيل الشيوع ، فقد كثرت فى هذا العهد بين المصريين شركات التضامن وهذه الشركات هى التى يعقدها اثنان أو أكثر بقصد الاتجار ، ويكون الشركاء متضامنين فى تعهداتهم قبل الغير ، ويتحملون كل مسئولية الشركة ويتمتعون بالأرباح كما يوفون بأموالهم ما نقص من ديون الشركة قبل الغير .

الثالث ـ انعدام روح التوفير بين المصريين ، وضعف الثقة والائتمان بينهم ، فكانت الأموال مكدسة فى الخفاء ، بعيدة عن أعين الناس ، ولا تظهر إلا فى النكبات[١٦] .

وتصبح الصورة جلية فإنه أمام هذا الموقف من نسبة كبيرة من المصريين كان الطبيعى أن يصبح المجال فسيحا أمام تلك الشركات لاستثمار الأموال فى

المجالات الاقتصادية المصرية المختلفة التى تحقق المطالب الأجنبية وامتداد النفوذ البريطانى[١٧].

وإذا كان هذا يمكن قوله بالنسبة لثراة المصريين ، فإن الأمر اختلف إلى حد كبير بالنسبة لطائفة أخرى من المتمصرين عرفوا الطريق إلى الرأسمالية منذ أواخر القرن التاسع عشر.

فقد كان بنك سوارس من أهم البنوك الخاصة ، وقد وجدت عدة أوامر خاصة بمعاملات هذا البنك مع إسماعيل [١٨].

وكانت عائلة سرسق معروفة فى سوق المال فى بيروت حوالى منتصف القرن التاسع عشر ثم حضر إلى مصر عدد من أفرادها استهوتهم أنباء الثراء الفاحش بعد سنة ١٨٦٠ فأنشأ خليل وديمترى ولطف الله وموسى وإبراهيم ويوسف سرسق فرعا فى مصر سمى «بنك سرسق وأولاد عم» تعامل مع إسماعيل على نطاق واسع [١٩] وفى منتصف القرن التاسع عشر أنشأ يعقوب قطاوى بنكا بالقاهرة بالاشتراك مع أولاده الأربعة [٢٠].

وتشير أوامر إسماعيل إلى معاملات مع «بنك يعقوب قطاوى الذى قبل كمبيالات مسحوبة من قومسيون المقابلة على محافظة الإسكندرية بمبلغ ١٥٠،٠٠٠ ليرة بعضه من حسابه الجارى والبعض يورد لخزينة محافظة الإسكندرية، وقد اتسع نطاق هذه المعاملات تدريجيا بعد أن ساءت علاقة الوالى بدرفيو واوبنهايم وغيرهم من أصحاب البنوك الأجنبية الخاصة» [٢١].

عائلة مصعب التى نزح مؤسسها إلى المنصورة حوالى سنة ١٨٧٠ واشتغل بالتجارة ، بعد أن صفى ممتلكاته فى بلدته «بعبدة» بلبنان ، كذلك اشتغل باستصلاح الأراضى وبيعها ، وكانت بداية عمله المصرفى شراء شونة على النيل لتخزين القطن والإقراض بضمانته ، وقد ساهم فى إنشاء شركة حلاجى الأقطان وشركة الغربية للأراضى [٢٢].

وفى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين جازف عدد من المصريين فى ميدان الأعمال المصرفية نذكر منهم: بشرى، وسينوت حنا، وعائلة ويصا

بأسيوط وكانوا يقبلون الودائع ويقومون بتحويل الأموال قبل قيام البنوك المساهمة الأجنبية الكبرى ، كما يذكر منهم أيضا: منصور باشا يوسف، والديب، وحنفى بالإسكندرية [٢٣].

ورغم هذا الفراغ من قبل الأثرياء المصريين مما أتاح الفرصة للأجانب ـ كما أشرنا ـ لكى يمارسوا نشاطاتهم الاقتصادية ، فإنه على الجانب الآخر ظلت فكرة البنك الوطنى المصرى أملاً يهفو إليه المصريون ، فعلى صفحات الأهرام ترددت كثيرًا الدعوة لإنشاء البنك كلما تأزمت الأمور بالنسبة للفلاحين المقترضين من البنوك، وكلما اتسعت المشروعات التى تنفذها الشركات والبنوك الأجنبية [٢٤]. ولعل من قبيل الاستدلال إيراد أحد تعليقات الأهرام بتوقيع بشارة تقلا والذى جسد فيه بدقة أسباب إحجام المصريين عن المساهمة فى إنشاء البنوك عندما قال: « . . . أجل إن المواطنين أحجموا عن الاكتتاب بأسهم الشركات التى تألفت حديثا ، إما عن خوف من سوء عاقبتها ، وإما عن جهل منهم لأحوالها، وإما عن زعمهم أن الشركات أجنبية غربية وهذا على ما نظن هو السبب الأكيد فى إحجام المصريين عن الاكتتاب بأسهمها ومشاطرة أرباحها وفوائدها فهم يزعمون أنه مادامت هذا الشركات مؤلفة من أجانب فهى أشبه بشباك منصوبة لاصطياد أموالهم ووسائل متخذة لاستنزاف معين ثروتهم ، ولكنه زعم فاسد ووسواس قديم العهد يدل على أننا نبغى البقاء فى حيز واحد متمسكين بالتقاليد والسوابق آنفين أن نتشبه بالأجانب فى أعمالهم العظيمة، ونقتبس عنهم صفات مدنيتهم وحضارتهم التى أوصلتهم إلى ما هم فيه من الرفعة والجاه وبسطة العلم والغنى التى ما دمنا متجردين منها بقينا متخلفين عنهم بمراحل بل بقينا خداما لهم وهم السادة على الشرق وأهله . فما ضرنا إذا أيها المصريون إذا كان الأجانب أبرع منا فى كل عمل وتبصر بضروب الكسب والفائدة ، أن نشاركهم فى أعمالهم ونشاطرهم أرباحهم ونقبل على الشركات التى يؤلفونها والمشروعات التى يستنبطونها فى قلب بلادنا قارنين عملنا هذا بالتروى والتأنى ودرس أحوال تلك الشركات وأعمالها درس الخبير العاقل . . » وانحى تقلا باللوم على الأغنياء. الذين يضاربون فى البورصة التى هى أصل كل خسارة [٢٥] وهى نصيحة تأخر العمل بها إلى سنة ١٩٢٠ .

فكرة البنك الوطنى بين الأزمة الاقتصادية ١٩٠٧ وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨

أدى ارتفاع أسعار القطن فى أوائل سنى القرن إلى حالة رواج كبير، وصل إلى قمته عام ١٩٠٦ فقد بلغت أسعار القطن درجة لم يبلغها منذ خمسة عشر عاما [٢٦] وكان من نتائج هذا الرواج أن ازداد عدد البنوك الأجنبية العاملة فى مصر والتى أشرنا إليها منذ قليل، إلى جانب أن بيع أراضى الدومين والدائرة السنية أتاح للماليين الأجانب فرصة للكسب الكبير إذ شجعهم هبوط أسعار الفائدة فى أوربا؛ فعمدوا إلى عقد قروض فى الخارج ليتمكنوا من المتاجرة فى الأراضى بمصر على نطاق واسع، وكانت معظم الشركات التى أنشئت فى ذلك الحين يقوم عملها على شراء الأراضى بمساحات واسعة وبيعها على قطع بالتقسيط أو استصلاح الأراضى ثم بيعها بالتقسيط أو تسليف من يرغبون فى شراء الأراضى[٢٧].

أيضا ساعد الاستقرار السياسى فى مصر بعد عقد الوفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ورغم أن البلاد كانت بحاجة إلى أضعاف ما ألقى فيها من أموال فإن السرعة التى تدفقت بها تلك الأموال كانت أكبر من أن تستوعبها البلاد فى مدى قصير، فقد نتج عن كثرة الأموال ارتفاع سريع فى أثمان الأراضى الزراعية والأملاك المبنية وأراضى البناء فى المدن إذ أخذت ملكيتها تنتقل من يد إلى يد بين يوم وآخر، وكما ارتفعت أثمانها وأخذت المضاربة تلعب دورًا كبيرًا إذا كان الشراء بقصد البيع، كذلك ارتفعت أسعار الأوراق المالية للشركات المحلية لاشتداد المضاربة بالصعود عليها، وكانت البنوك تشجع المضاربين وتمد بالقروض كل من شاء ليتمكن من المضاربة وانتابت البلاد حمى مضاربة عنيفة، ولما بلغت المضاربة بالصعود منتهاها انتابت البلاد موجه من الذعر وأدركت الدوائر المالية بعد فوات الأوان عدم سلامة الأحوال الاقتصادية. وبدأت البنوك تطلب المعونة من الخارج وتستورد الذهب فى الوقت الذى اعتادت أن تصدّره فيه، وتحرج الموقف عندما بدأت أسعار الأوراق المالية فى أبريل ١٩٠٧، عن ذلك تقدم سماسرة بورصة الأوراق المالية إلى البنك الأهلى وإلى سائر البنوك يطلبون العون والعمل على إنقاذ سوق الأوراق المالية بشراء الأوراق المتبقية بأسعار مناسبة. . كان الموقف يتطلب عملا

سريعا باتفاق جماعى بين البنوك ولكن اتفاقا كهذا لم يتم وكيف يتم بين بنوك تتلقى أوامرها من لندن وباريس واسطنبول وبرلين وروما وأثينا وانفرس بل ومن طوكيو . وفوجئ الجميع ببنك الخصم والتوفير يتوقف عن الدفع ويغلق أبوابه إذ كان مراسلوه بالخارج قد امتنعوا عن تجديد كمبيالاته . فساد الذعر بين الجماهير واندفعت تسحب ودائعها من البنوك وما إن حدث الانفجار حتى امتنعت جميع البنوك فجأة عن منح أى ائتمان فتردى فى الهاوية كثيرون وأفلس عدد كبير من الشركات وانهارت أسعار الأوراق المالية كما انهارت أثمان الأراضى إذ هبطت قيمتها بمقدار ٧٠٪» [٢٨].

وقد خسرت البلاد فى مجموعها من جراء هذا الانهيار وأثقل كاهلها بدين لا طائل تحته فالذين اشتروا الأراضى بأسعار تضخمية على أقساط اضطروا إلى الالتجاء لبنوك الرهن العقارى للحصول على قروض لسداد الديون التى التزموا بدفعها ولم تكف مشترواتها الجديدة أن تكون ضمانا لما يلزمهم من القروض لانخفاض أثمان الأراضى فاضطروا لرهن ممتلكاتهم القديمة هى أيضا. وعلى أنقاض نكبة البلاد وأحزانها ابتسم الأمل والعمل أمام بنوك الرهن العقارى فأنشئ منها ستة بنوك جديدة هى: شركة الرهنيات المصرية لمتد (بريطانية) ، والبنك العقارى الشرقى (فرنسى)، صندوق الرهونات المصرى (بلجيكى) ، بنك الأراضى (فرنسى) ، بنك الرهن الزراعى والمدنى بمصر (بلجيكى) ، بنك الرهونات المصرى (ألمانى) [٢٩].

وبينما كانت أعمال بنوك الرهن العقارى فى ازدهار كانت البنوك التجارية تتهاوى الواحد تلو الآخر . «فقد حدث توقف بنك الخصم والتوفير عن الدفع أن بدأت مرحلة امتنعت فيها البنوك تماما عن منح أى ائتمان خوفا على أموالها . ولم تستطع البنوك التى كانت قد أنشئت حديثا أن تقاوم فآثرت الهرب وفضلت أن تحل نفسها بنفسها وصفيت اختياريا بل إن بعضها صفى نفسه قبل أن يفتح أبوابه للعمل[٣٠]. وقد حمل البعض البنوك الأجنبية مسئولية الاضطراب المالى الخطير التى قاست منه البلاد ١٩٠٧ بسبب ارتباط هذه البنوك بالخارج ، فضلا عن أنها كانت تسير فى أعمالها على أسس غير سليمة وتقترض بأوراق لمدة ثلاثة شهور قابلة للتجديد أموالا تستثمرها فى مصر فى قروض طويلة الأجل بضمانات عقارية مما كان سببا فى إفلاس بنك مصر القديم ، وأن هذه البنوك لم تمنع وقوع الأزمة بل ساعدت

عليها بسبب تشجيعها المضاربين والمقامرين وإفراطها فى منح الائتمان وقت الرواج ، فضلا عن أن تلك البنوك قد عجزت عن القيام بعمل مثمر وسريع لمنع وقوع الانهيار عند ظهور الخطر وكان ذلك لعدم قيام تفاهم أو تعاون أو اتفاق بينها لاستقلالها وعدم خضوعها لأى سلطة موجهة فى مصر» [٣١].

وإذا كانت تلك البنوك قد ساهمت ـ كما أشرنا – فى التسبب فى الأزمة بل وتفاقمها فإنه كان من الطبيعى ، أن تنفجر الدعوة مرة أخرى لإنشاء بنك وطنى وتصدت الأهرام للدعوة من خلال بعض المقالات التى نشرت على صفحاتها داعية لإنشاء هذا البنك حفاظا على مستقبل البلاد فضلا عن أن هذا البنك بالطبع سيكون له مزية على سائر البنوك [٣٢].

ورغم أن الظرف الاقتصادى كان يجب أن يكون دافعا لجدية تنفيذ الفكرة فإن عمر لطفى رائد نظام التعاون فى مصر لخص أسباب ذلك عندما قال فى كلمته التى ألقاها بالكلية الأهلية الحرة فى ٢١ يناير ١٩٠٩ « . . . فذهب فريق إلى أنه يجب للمحافظة على مستقبل البلاد الاقتصادى إنشاء بنك وطنى قائم على رؤوس أموال وطنية ، وإنى وأن كنت أحبذ فكرة إنشاء بنك وطنى كبير لكننى أظن أن هذا المشروع سابق لأوانه الآن ، وأن الأفكار لم تتهيأ بعد لقبوله وأخشى أن المسلمين المصريين الذين هم أغلب سكان البلاد لا يقبلون عن طيب خاطر على أن يشتركوا فى مشروع أساسه الإقراض بالفائدة صحيح أن الأساتذة المستنيرين من خريجى مدرسة دار العلوم قد بذلوا ما فى وسعهم للتفرقة بين الفائدة والربا . . . وأقاموا فيها الأدلة الشرعية على صحة ما يذهبون إليه ولكن المشايخ الذين لهم الصوت المسموع فى هذه المسائل لم يصلوا للآن لحل مقبول لدى الجمهور ، وفى اعتقادى أن خير نظام يحسن إدخاله فى مصر الآن هو نظام التسليف القائم على مبادئ التعاون ، لأن المسلمين يتسابقون إلى الاكتتاب بأموالهم فى مشروع قائم على مبادئ الإخاء والتضامن وحب الخير والإحسان» [٣٣]. وقد ترجم عمر لطفى كلامه إلى أفعال فكان مولد نقابات التعاون الزراعى ، وكانت نقابة شبرا النملة أول تلك النقابات حيث أنشئت فى مايو ١٩١٠ [٣٤].

غير أنه قد تفجرت الدعوة لإنشاء بنك وطني مرة أخرى في أعقاب مقتل بطرس غالي ١٩١٠ فجاء ضمن التوصيات الاقتصادية للمؤتمر المصري في جلسته الختامية «طلب إنشاء بنك أهلي برؤوس أموال أهلية على شرط أن يكون مجلس إداراته كله أو أغلبيته من المصريين» (٣٥).

وأثناء طرح التوصية السابقة تحمس بعض كبار الملاك فأعلنوا عن تبرعهم ببعض أراضيهم لصالح البنك غير أن رئيس اللجنة التنفيذية في المؤتمر رأى تأجيل فتح الاكتتاب في المشروع إلى وقت آخر إلى أن تضع اللجنة التنفيذية قانونه ونظامه (٣٦).

وقد علقت الأهرام على طرح الفكرة موضحة أنه يجب ألا يكون للدين دخل فيها لأن البعض أشار إلى أن يكتتب فيه المسلمون كل حسب طاقته وأن يرأس كل فرع أحد رجال الدين ، غير أن صاحب المقال أشار إلى أن يقوم بهذا العمل كبار الماليين المصريين حتى يشجعوا صغار الماليين على إيداع أموالهم بالبنك المذكور (٣٧).

من ناحية أخرى ـ وفي خطوة نحو تحقيق الفكرة ـ أعلن مجلس إدارة المؤتمر المصري انتداب محمد طلعت حرب لدراسة مشروع البنك (٣٨).

وفي أواخر عام ١٩١١ أخرج محمد طلعت كتابه «علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة» تناول فيه ضمن ما تناول العناصر الثلاثة اللازمة لإنشاء أي بنك وهي المال والرجال والثقة في بعضنا وكيف أنها متوفرة عندنا ، ولن يزاحم هذا البنك البنوك الموجودة ، «فمصر لا تزال كالبلد البكر في الاستغلال وأن البنوك الموجودة فيها الآن على كثرتها لا تفي بحاجاتها . . » (٣٩).

غير أن الفكرة لم تخرج إلى النور ، فقد تضافرت العديد من العوامل لعرقلتها فبالإضافة إلى فاعلية العامل الديني جاءت مسألة استمرارية سيطرة البنوك الأجنبية على شرايين الاقتصاد ، وكم الأحداث السياسية المؤثرة والفاعلة، مثل: الحرب الطرابلسية الايطالية ١٩١١ ، وحرب البلقان ١٩١٢ ، وانشغال الرأي العام بهما ، فضلا عن عدم تنفيذ ما ورد في قرارات المؤتمر المصري لغلبة الانفعال عليها ، وجاءت لتشكل عوامل فاعلة لعرقلة الفكرة وتأجيلها إلى حين ثم جاءت الحرب العالمية الأولى

١٩١٤-١٩١٨ لتضيف عاملا جديدا إلى العوامل السابقة .

وفى حمأة الحرب ووسط معاناة المصريين من جرائها ، انطلقت الدعوة مرة أخرى وجاءت الظروف الاقتصادية التى تمر بها البلاد وكيف أن وجود بنك وطنى كان كافيا لتلافى الكثير من المصائب التى حلت ببعض المصريين لتؤكد خطورة وأهمية وجود مثل هذا البنك وتؤكد وجهة نظر أصحاب الدعوة (٤٠).

ثورة ١٩١٩ والدعوة للبنك الوطنى

انتهت الحرب بكل معاناتها ومآسيها وتوالت الأحداث فى أعقابها وجاءت ثورة ١٩١٩ فى مقدمتها لتكون نقطة الانطلاق نحو تحقيق الفكرة فبقدر ما كانت المعاناة أثناء الحرب وما قبل الحرب بقدر ما كان انفجار مرجل الثورة، ووسط لهيبها المستعر انطلقت الدعوة لإنشاء البنك الوطنى ودارت حول عدة محاور منها إظهار خطورة نشاطات البنوك الأجنبية التى هى أفرع لبنوك خارج مصر والتى تحرص على مصالحها أكثر من حرصها على مصالح مصر ، وأن يكون لمصر صوت فى الأسواق الاقتصادية العالمية وأن تتزاحم رؤوس أموالها مع رؤوس الأموال الأجنبية فى الأسواق المصرية ، وهو فضلا عن أنه دليل على الرقى الحضارى فهو فى ذات الوقت يقى مصر شر الاستدانة ، ويشجع المشروعات الاقتصادية وأن الظروف أصبحت مواتية فالأموال مكدسة بعد الحرب وأنه على الأغنياء أن يبادروا بدلا من الإسراف والبذخ الذى يعيشون فيه (٤١). ووسط هذا الحماس تحرك طلعت حرب والذين معه فكان ميلاد البنك .

محمد طلعت حرب وتأسيس البنك

بادئ ذى بدء يجب الإشارة إلى أنه لا يمكن الفصل بين طلعت حرب وبنك مصر ، فالارتباط بينهما شديد وهو ما يشكل إحدى الظواهر الاقتصادية فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ونظرا لهذا الارتباط الوثيق فإنه من الطبيعى قبل التعرض لميلاد البنك أن نتعرض لصاحب الفكرة .

ولد محمد طلعت حرب فى ٢٥ نوفمبر ١٨٦٧ بحى الجمالية بالقاهرة (٤٢).

وبعد حصوله على الشهادة التجهيزية (الثانوية) التحق بمدرسة الحقوق التى تخرج فيها عام ١٨٨٩[٤٣]. وبعد تخرجه التحق بقلم قضايا الدائرة السنية خلفا لمحمد فريد[٤٤]. وبعد عام واحد أصبح رئيسا لإدارة المحاسبات ثم مديرا لمكتب تسوية المنازعات ١٨٩١ [٤٥].

وفى عام ١٩٠٥ تسلم طلعت حرب بعد تصفية الدائرة السنية إدارة شركتين عقاريتين من أكبر الشركات الأجنبية التى عملت فى مجال الأراضى الزراعية، الشركة العقارية المصرية (التابعة لبنك اخوان سوارس ورولو وقطاوى ومنشة وغيرهم) وشركة كوم أمبو خلفا للمدير اليهودى «عاداة بك» . . وعلى حد قول البعض فهى المرة الأولى التى يتولى فيها مصرى منصبا على هذه الدرجة من الأهمية فى شركات يملكها ويديرها ويسيطر عليها أجانب [٤٦].

وفى عام ١٩٠٧ شارك فى إنشاء صحيفة «الجريدة» لسان حال حزب الأمة والتى روجت لشعار مصر للمصريين . كان الشعار يعنى ضمن ما يعنى أن يكون اقتصاد مصر فى أيدى المصريين [٤٧].

وعندما حدثت الأزمة الاقتصادية ١٩٠٧ - والتى سبق الإشارة إليها - كانت فكرة البنك الوطنى ضمن الأفكار التى أفرزتها الأزمة والتى طرحها طلعت حرب وأخذ يعلن ويذيعها فى الأندية [٤٨]. ولما لم ينجح فى تنفيذ فكرته ، كانت خطوة تكوين شركة التعاون المالى سنة ١٩٠٨ وكانت تقوم بالأعمال المصرفية الصغيرة التى تناسب مقدرتها المالية وأسند إدارتها إلى صديقه الدكتور فؤاد سلطان الذى عاد من دراسته بالخارج، وقد صدر مرسوم بقيامها فى ٢٧ يناير ١٩١٠ تحت اسم الشركة التعاونية التجارية للائتمان [٤٩].

وكما أشرنا من قبل فعندما عقد المؤتمر المصرى سنة ١٩١١ كان ضمن توصياته «طلب إنشاء بنك أهلى برؤوس أموال أهلية على شرط أن يكون مجلس إدارته كله أو أغلبيته من المصريين» [٥٠]. ويقفز اسم طلعت حرب عندما يصدر مجلس إدارة المؤتمر قرارًا بعد ذلك بانتداب «حضرة محمد طلعت حرب بدراسة مشروع البنك» [٥١]. ولم يكن الاختيار نابعا من فراغ بقدر ما كان نابعا من اهتمام طلعت حرب بفكرة

البنك إضافة إلى نشاطاته الاقتصادية المعروفة .

ولما لم تنفذ قرارات البنك ، اتجه وجهة أخرى عندما أصدر كتابه «علاج مصر الاقتصادى» والذى سبق الإشارة إليه ، والذى اعتبره البعض «أول صك فى تاريخ الاستقلال الاقتصادى المصرى» (٥٢) . كما أنه لم يتوقف عن الدعوة لفكرة البنك من خلال المحاضرات التى كان يلقيها بالجامعة المصرية (٥٣) .

ومع التغيرات الاقتصادية الحادة أثناء الحرب ، كانت خطوة الحكومة نحو إنشاء لجنة التجارة والصناعة فى مارس ١٩١٦ والتى كانت مهمتها الأساسية «الوقوف على مبلغ تأثير الحرب الحاضرة فى صناعة البلاد وتجارتها والنظر فى التدابير التى تؤدى إلى إيجاد أسواق جديدة لتصريف الحاصلات المصرية أو إلى استبدال الأصناف التى انقطع ورودها بغيرها من الأصناف المصنوعة فى الديار المصرية أو التى ترد من البلاد المسموح بالتعامل معها »(٥٤) .

وقد شكلت اللجنة من ستة شخصيات كان محمد طلعت حرب ضمن أعضائها وقد شارك فى التقارير التى وضعتها اللجنة وكان من ضمن ما جاء فى توصياتها : إنشاء بنك وطنى لا يكون فقط مصدرا للقروض القصيرة الأجل (بنك تجارى) بل يكون أيضا مصدرا لرأس المال للمشروعات (بنك صناعى) (٥٥) .

وانتهت الحرب عام ١٩١٨ ولم يخرج مشروع البنك إلى النور إلا أن الظروف التى مرت بمصر خلال فترة الحرب كانت تحتم حدوث تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة ، كانت ثورة ١٩١٩ أحد المتغيرات المهمة ، ومع الثورة وتداعياتها كان ميلاد بنك مصر على يد طلعت حرب وبعض المتحمسين للفكرة من المصريين ؛ فتشير المصادر إلى أنه فى أغسطس ١٩١٩ وفى مقابلة عاصفة بين المستشار المالى الإنجليزى وبين طلعت حرب فى وزارة المالية المصرية تهكم المستشار المالى من فكرة طلعت حرب بإنشاء بنك مصر ، وكان تهكمه مبنيًا على أن المصريين ليس فى إمكانهم إدارة البنك لأن المتخصصين فى هذا المجال هم من الأجانب وأن مصر عندما تولت أمر نفسها أفلست ولم ينقذها من ذلك سوى الأجانب وأنه بموافقته على مشروع البنك المذكور إنما يعطى المصريين درسا فى الفشل ، ونصحه بأن يشرك الأجانب فى

البنك لكى يعطوا الثقة للمصريين حتى ينجح المشروع ، وأمام إصرار طلعت حرب على أن يكون المشروع مصريا خالصا لم يكن أمام المستشار المالى الا أن ينصحه بأن لغة المظاهرات والشوارع لا تصلح لأعمال البنوك [٥٦]. وهى النصيحة التى لم يعمل بها طلعت حرب والذين معه ، فأعلنوا فى السابع من يناير ١٩٢٠ عن مشروع بنك مصر [٥٧] دون نظر لما صادفهم من عقبات فى البداية والتى تمثلت فى عدم تشجيع بعض الأثرياء للمشروع [٥٨]. فضلا عن مجموعة العوامل الأخرى التى أشرنا إليها والمتمثلة فى نظرة رجال الدين إلى البنوك وفقدان المصريين الثقة فى أنفسهم من ولوج هذا المجال لدرجة أوصلتهم إلى التسليم بأن البنوك هى من صنعة الأجانب وحدهم.

الدعم الشعبى لمشروع بنك مصر

يمكن تقسيم الدعم الشعبى إلى خمس مراحل : المرحلة الأولى : تبدأ منذ معرفة الناس بالمشروع من خلال المقابلة التى تمت مع المستشار الإنجليزى لوزارة المالية ، وحتى صدور المرسوم السلطانى فى ٣ أبريل ١٩٢٠ وخلال هذه المرحلة كان الدعم الشعبى فائقا وأخذ صورا شتى من خلال ما نشر فى الصحافة آنذاك فالبعض علل من خلال مقالاته وتعليقاته إحجام المصريين عن الخوض فى المجال المصرفى ، ولم يخرج عما أشرنا إليها من قبل ورأى أن مسألة رأس مال البنك لن يضير أصحاب المشروع «أن يؤسسوا عملهم على أمتن الدعائم وأضمن الأساليب وأفضل الأنظمة لكى تظهر للأمة ثمرة عملهم شهية لذيذة الطعم فتوليهم ثقتها وتقبل على تعضيدهم بما يؤول إلى توسيع نطاق البنك وزيادة رأس ماله تدريجيا إلى أن يصير بنكا كبيرا يليق بمقام البلاد [٥٩]. وهو ما حدث فعلا.

أما البعض الآخر فقد أشاد بالروح المصرية التى أثبتت أنها أقوى مما يعتقده كثيرون وهو ما تجلى فى الذين تصدوا للفكرة ، وأن الثقة كبيرة فى هذا البنك فمصر «الغنية بتربتها الراقية برجالها تستطيع أن تفك الربقات المالية التى طوق بها الأجانب عنقها فى غفلة الزمن الماضى، وسيندهش العالم عندما يرى المدين دائنا وهو ما يجب أن يعمل له رجال الأمة من الآن» [٦٠]. كما أهاب هذا البعض بأغنياء المصريين أن يتجهوا إلى شراء ممتلكات الدول التى دخلت الحرب ضد إنجلترا والمسماة دول الأعداء والتى أعلن عن بيعها [٦١]. كذلك هاجم هذا البعض مجلس الوزراء المصرى لأنه لم يبت

بسرعة فى مشروع البنك والموافقة عليه رغم أن ملف البنك كله أمام المجلس منذ فترة طويلة واتهمه بأنه يريد قتل المشروع ، وأهاب به ألا يقع فى الأخطاء التى وقعت فيها المجالس السابقة إزاء المشروعات الوطنية [٦٢].

كذلك تصدى هذا البعض لانتقادات المراسل المالى لجريدة The Egyptian Mail من أن «البنك الجديد ضعيف فى شأنه وأن رأسماله لا يتجاوز الثمانين ألف جنيه» مشيرا إلى أن «القول السابق دال على جهل المراسل فكل شركة أو بنك يؤسس يكون مبدأ تأسيسه إنشاء لجنة تسمى» اللجنة التأسيسية « يشترط أن لا يقل عدد أعضائها عن سبعة ويدفع أعضاء هذه اللجنة ربع رأس المال عند التأسيس ثم الباقى بعد (دكريتو التأسيس). لقد دفع مؤسسو البنك المصرى الوطنى الجديد جميع رأس المال ومثل هذا العمل قل أن يحدث عند غيرنا ومتى صدر الأمر الرسمى بإنشائه فللجمعية الحق فى الانعقاد وجعل رأس المال كما شاءت وتفتح باب الاكتتاب فيه مقابل أسهم سعر الواحد منها أربعة جنيهات مصرية وهذا ما يجعلنا نثق تماما أن إقبال الأمة فقيرها قبل غنيها ، وصغيرها قبل كبيرها ، سيكون عظيما على ابتياع اسهم بنك مصر. وهل يجهل المراسل المالى للميل أم يتجاهل لغرض فى نفسه أنه توجد مصارف لها عدة فروع ولا يتجاوز رأس مالها بضعة آلاف من الجنيهات كبنك الأيونيان» [٦٣].

على أية حال فلم يكن أمام مجلس الوزراء فى ظل موجة الحماس الوطنى إلا الموافقة على مشروع البنك وإحالة المسألة إلى السلطان لإصدار المرسوم بذلك ، وقبيل صدور المرسوم بشكل رسمى أرسل طلعت حرب إلى الصحف بياناً جاء به :

«يصدر اليوم المرسوم السلطانى بتأسيس بنك مصر برأس مال أولى قدره ثمانون ألفا من الجنيهات المصرية (رأى المؤسسون الاكتفاء بها مؤقتا إلى أن يصدر المرسوم بدلا من تعطيل مبالغ طائلة بلا موجب فى الابتداء) وسيدعى قريبا المساهمون لجمعية عمومية لتقرير زيادة رأس المال إلى الحد اللائق بمثل هذا العمل الذى نعده ويعده كل مصرى خطوة إلى استقلالنا الاقتصادى وبعد تقرير ذلك تعرض الأسهم الجديدة للاكتتاب العام فى المواعيد التى تحدد ، فنرجو أن تزفوا هذه البشرى لمواطنينا فيطمئنوا على مشروعهم وليستعدوا لتحقيق آمال البلاد منهم بالإقبال على الاكتتاب العام

حينما يدعون إليه فى القريب العاجل إن شاء الله تعالى وهو ولى التوفيق فى جميع الأعمال والشئون [٦٤].

وقد قابلت الصحف البيان بدعم كبير من خلال تعليقاتها فها هى الأهرام تقول: «نتقابل مع الجمهور بملء المسرة والارتياح هذه البشرى الطيبة ونعتقد ونثق بأن الماليين المصريين يقبلون غدا على بنكهم إقبالا يرضى ضمير البلاد ويرضى الكرامة والمصلحة، إن الذين وضعوا البناء يستحقون الحمد والشكر من الأمة كلها والذين يؤيدونهم فى عملهم يستحقون الشكر معهم والثناء والحمد» [٦٥] أما صحيفة الوطن فناشدت أبناء البلاد أن يسارعوا فى الاكتتاب وبشكل خاص الأغنياء بدلا من تكديس أموالهم أو وضعها فى بنوك أجنبية [٦٦].

أما صحيفة الأمة فعلقت بأن هذا البنك «هو أساس استقلال مصر الاقتصادى فهو - فضلا عن أنه سيحمى الناس من المرابين المنتشرين فى كل مكان - فإنه سيوفر المال اللازم للمشروعات وأن الفوائد التى سيتقاضاها البنك ستكون بالقطع أقل من فوائد البنوك الأجنبية. أما مسألة المسارعة إلى الاكتتاب فهو واجب وطنى مفروض فعين غيرنا ناظرة إلينا تنتظر ماذا سنفعل فالفرصة سنحت الآن لنقيم الدليل على صدق وطنيتنا والأخذ بيد الغيورين الذين خطو هذه الخطوة» [٦٧].

على أية حال ففى الثالث من أبريل ١٩٢٠ صدر المرسوم السلطانى بتأسيس البنك ونشر فى الصحف فى السادس من الشهر نفسه [٦٨]. وهو ما مهد للمرحلة الثانية حسب التقسيم الذى نوهنا عنه.

وقبل الدخول فى المرحلة الثانية يجب التوقف أمام أسماء المؤسسين الذين ورد ذكرهم فى المرسوم فبإلقاء نظرة عليهم نكتشف أن نسبة كبار الملاك والأثرياء وصلت إلى ٩٢٪ من مجموع المؤسسين [٦٩]. أما الباقون فكانوا يمثلون البورجوازية المصرية بكافة شرائحها. وهو ما يقودنا إلى القول إنه إذا كان بعض ثراة المصريين قد لعبوا دورا مهما نحو تأسيس البنك فإن باقى الأمة وخاصة الشرائح البسيطة لعبت دورا مهما أيضا فى دعم البنك وهو ما تدور الدراسة حوله.

إذا انتقلنا بعد ذلك إلى المرحلة الثانية من صدور المرسوم السلطانى حتى الإعلان

عن بداية البنك بشكل رسمى فى ٧ مايو فى احتفال الأوبرا ، خلال المرحلة المذكورة لقى البنك دعما شعبيا كبيرا ساعد عليه أن الحلم أصبح حقيقة منذ صدور المرسوم وقد أخذ الدعم صورا شتى ، فبالإضافة إلى الدعوة للإسراع للاكتتاب فى أسهم البنك وابتياعها [٧٠]. ركز البعض على دعوة أغنياء مصر وثراتهم لشراء الأسهم وكان عند هذا البعض ما يبرر موقفه فالأغنياء لديهم أرصدة ضخمة فى البنوك الأجنبية العاملة فى مصر والدليل على ذلك تلك الأرقام التى أوردها المستشار المالى الإنجليزى فى المذكرة التى رفعها إلى مجلس الوزراء حول ميزانية السنة التالية ١٩٢١ وأن على هؤلاء سحب أموالهم من تلك البنوك لأن عليهم الدور الفعلى الآن [٧١].

كما تصدى البعض الآخر لما نشرته صحيفة الاجبشيان ميل فى أحد أعدادها عندما تندرت على طلعت حرب بأنه رغم جهاده فى سبيل إخراج المشروع فإنه يشك فى خبرته التامة بأعمال البنوك وأن ما يكتبه فى الصحف حول انتقاد بعض الشئون المالية يجعل مقدرته تنحصر فى النقد، ومن السهل على الإنسان أن ينتقد، ولكن من الصعب جدا أن يدير الأعمال وينقاد، بنفسه إلى النجاح ، كما أشارت الصحيفة إلى أن البنك لا يستطيع ممارسة الأنشطة التى تمارسها البنوك الأجنبية لأنه ليس له فروع فى الخارج وهل يمكن للأوربيين أن يضعوا أموالهم فيه ويتركوا بنوكهم الناجحة وسمعتها العريضة وأنه بهذه الصورة سيكون عمل البنك محصورا فى دائرة ضيقة بأن تكون مهمته إمداد المزارعين بالأموال كما هى حال البنك الزراعى الذى يثق به الجمهور ثقة تامة [٧٢].

وقد فند هذا البعض ما ورد فى هذه الصحيفة موضحا أن هذين السؤالين لا يدلان إلا على أحد أمرين : «إما جهل بوسائل الأعمال خصوصا المالية منها التى تتطلب الخطو فى سبيلها بالتتابع والتأنى كما تدل على ذلك تواريخ إنشاء المصارف هنا وهناك هذا لو عاد إليها وقلب صفحاتها كاتب الميل ليعرف من تلقاء نفسه أنه أخطأ ولم يصب وأنه لم يحسن إلى نفسه إذا زج بها فى موضوع لا يعرف عنه شيئا وفى هذا بلاهة بل عته. وإما حقد وضغينة تجاهل من أجلها الحقيقة، وهذا أمر أدهى وأمر من الأول . . ليسأل كاتب الميل المصارف الأجنبية التى أشار إليها والتى أهمل ذكرها عن كفاءة المصريين المتولين فيها أعمالا خطيرة عجز العديدون من الأوربيين

عن تحمل مسئوليتها. نهضنا للعمل على استقلالنا الاقتصادى وهو ما كانت تدعونا إليه الميل بالأمس فلماذا هى اليوم ناقمة ؟» (٧٣).

وفى السابع من مايو وفى دار الأوبرا المصرية كان الاحتفال الكبير بتأسيس البنك وعقد أول جمعية عمومية للمساهمين بعد صدور المرسوم السلطانى. وفى الكلمة الضافية التى ألقاها طلعت دافع عن الاتهامات التى وجهت إلى المؤسسين مثل التعصب لمصر من خلال جعل رأسماله مصريًا خالصًا صرفا ، وبأنه ليس فى مصر من يصلح لأعمال البنوك، وقلة رأس مال البنك، ثم تعرض بعد ذلك للأنشطة التى سيمارسها (٧٤).

وفى اليوم التالى اجتمعت جمعية مساهمى البنك وقررت استيفاء جميع الإجراءات الشكلية لتأسيس البنك ليصبح منذ هذا التاريخ موجودا بشكل رسمى، كما قرر المجتمعون أيضا تعيين صادق بك حنين مدير الإدارة والإحصاء بوزارة الزراعة وأحمد أفندى عبد الوهاب المدرس بمدرسة التجارة العليا والخبير بالمجالس الحسبية مراقبين لحسابات البنك عن السنة الأولى كما تقرر زيادة رأس مال البنك مليونى وتسعمائة وعشرين ألف جنيها تطرح للاكتتاب العام على دفعة واحدة أو دفعات حسبما يتراءى لمجلس الإدارة وبالشروط والقيود التى يراها فى الأوقات التى يختارها، هذا وقد اختار مجلس الإدارة أحمد مدحت يكن باشا رئيسا له، ويوسف قطاوى أصلان وكيلا للمجلس، ومحمد طلعت حرب عضوا منتدبا لإدارة البنك، ويقوم مقامه فى غيابه الدكتور فؤاد سلطان (٧٥). كذلك أعلن مجلس الإدارة أنه أستأجر المقر القديم لبنك «دى روما» بشارع الشيخ أبو السباع وسيتسلمه قريبا، وأن البنك سيفتح لمباشرة أعماله بعد إتمام إعداد المكان وتأسيسه وطبع مطبوعاته واختيار وتعيين الموظفين والعمال اللازمين له (٧٦).

أما المرحلة الثالثة: فتبدأ فى أعقاب حفل الأوبرا وتنتهى بالافتتاح الفعلى للبنك فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٠ وهى واحدة من المراحل المهمة فى تاريخ البنك لاعتبارين:

الاعتبار الأول: أنه خلال المرحلة المذكورة طرحت أسهم البنك للجمهور لابتياعها.

الاعتبار الثانى: حجم رد الفعل الشعبى تجاه دعم البنك.

بالنسبة للاعتبار الأول: فقد اجتمع مجلس الإدارة فى مايو وقرر إصدار مائة وخمسة آلاف سهما قيمتها ٤٢٠ ألف جنيه مصرى قيمة كل سهم أربعة جنيهات تدفع بكاملها لدى الاكتتاب إذ أعلن مجلس الإدارة أيضا أن الاكتتاب فى الأسهم تحدد له فترتين من أول لآخر يونيه ١٩٢٠ ومن ١٥ أكتوبر إلى ١٥ ديسمبر ١٩٢٠[٧٧]. ثم أعقب مجلس الإدارة القرار السابق بقرار آخر جاء به: «يتشرف مجلس إدارة البنك بإحاطة الجمهور علما بأنه بناء على طلب الكثيرين من راغبى الاكتتاب فى سهوم بنك مصر تقرر بجلسة ٢٦ الجارى جعل الاكتتابين السابق الإعلان عنهما اكتتابا واحدا يبتدئ فى أول يولية المقبل إلى ١٥ ديسمبر ١٩٢٠ وعلى ذلك فمجموع الأسهم المطروحة للاكتتاب العام المذكور هو ١٠٥،٠٠٠ سهم ثمنها ٤٢٠،٠٠٠ جنيه بواقع ثمن السهم ٤ جنيه تدفع لدى الاكتتاب»[٧٨].

وبين القرارين السابقين صدر قرار ثالث جاء به، يرغب الكثيرون فى ابتياع سهوم بنك مصر بالتقسيط ولما كانت المادة الخامسة من قانون البنك المذكور تحتم دفع كل قيمة الأسهم وقت الاكتتاب فقد قررت شركة التعاون المالى التجارية أن تقبل المبالغ التى ترد على ذمة الاكتتاب فى بنك مصر على شرط أن لا تقل أى دفعة عن جنيه واحد، وفى نهاية شهر نوفمبر ١٩٢٠ تقفل الشركة جميع الحسابات ويكتب لأصحابها بقيمها فى أسهم بنك مصر طبقا لقانون ولقرار مجلس إدارته الصادر بتاريخ ١٥ مايو الجارى[٧٩]. ولكى يسهل مجلس إدارة البنك على المكتتبين خارج القاهرة عين وكلاء له فى الإسكندرية (محل أحمد بك أيوب وأخيه)، وطنطا(محل شركة أولاد بدوى الشيتى) وشركاهم، الزقازيق (لدى حضرة صاحب العزة عبد العزيز بك رضوان)، المنصورة (مكتب الأستاذ عبدالرحمن بك الرافعى)، أسيوط (صاحب العزة سيد بك خشبة)، دمنهور (صاحب العزة سليمان بك الوكيل)، منوف (محمود أفندى صبرى المحامى)، وفى بنى سويف (لدى حضرات الأساتذة عبد الفتاح بك رجائى وعلى أفندى كمال حيشة)، الفيوم (الدكتور أحمد سيد بك عبد الله) أسوان (بمحل حضرة صاحب العزة حنفى بك منصور)، كفر الزيات (مكتب الأستاذ أحمد أفندى عصمت المحامى)، كفر الشيخ (محل حضرة صاحب العزة على بك لهيطة)، منوف

(محل حضرة حسن أفندى ظاظا وأخواته) وفى أسيوط عين وكيل ثان للبنك هو محمد بك كامل حسن المحامى، كما كان هناك وكلاء فى أبى قرقاص والمحلة الكبرى[٨٠]. وبناء على ذلك يمكن أن نستخلص عدة حقائق :

أولا ـ أن قرار مجلس إدارة البنك بجعل الاكتتاب فى سنة ١٩٢٠ لفترة واحدة ممتدة بالصورة السابقة كان يهدف إعطاء الفرصة لأكبر عدد من المكتتبين.

ثانيا ـ أن القرار الصادر بتقسيط الأسهم كان استجابة لرغبة شعبية ولإتاحة الفرصة للفئات الصغيرة من المجتمع والتى ركز عليها مجلس إدارة البنك.

ثالثا : أنه بإلقاء نظرة دقيقة مع الوكلاء الذين اختارهم البنك يتبين لنا أن معظمهم يمثلون الشرائح المتوسطة من المجتمع والأكثر التصاقا بعامة المصريين والأكثر قدرة على التأثير وهى محاولة واعية تحسب للقائمين على البنك [٨١].

أما بالنسبة للاعتبار الثانى الذى يتمثل فى حجم رد الفعل الشعبى تجاه دعم البنك فقد أخذ صورا شتى ، فبالإضافة إلى الاكتتاب فى أسهم البنك كانت هناك بعض الاقتراحات، صحيح أن البنك لم يأخذ بها إلا أنها كشفت عن حس وطنى وتفاعل مع الحدث، فقد رأى البعض أن التأمين الذى تحصل عليه شركة الغاز من المشتركين يجب أن يسحب من خزانة الشركة ويضم إلى رأس مال بنك مصر ويكون هو ضامنا للمشتركين أمام الشركة، وما يقال بشأن شركة الغاز يقال بالنسبة لتأمينات شركة المياه، وكذا التأمينات التى يحصل عليها الملاك من المستأجرين لعقاراتهم [٨٢].

أيضا اقترح البعض الآخر بأنه على الفلاحين ألا يبيعوا أقطانهم وأن يسارع كبار كل مديرية بكل مركز وكل بلدة إلى تأليف نقابة زراعية برأس مال كاف وأن تكون هذه النقابات مرتبطة بنقابة رئيسية فى كل مديرية، وأن ترتبط نقابات المديريات بنقابة القاهرة وأن يكون بنك مصر مركزا للنقابة العامة وأن تودع به أموال كل النقابات، وأشار صاحب الاقتراح إلى أنه تكونت بالفعل عدة نقابات[٨٣].

كذلك أهاب البعض برجال الدين أن يدعموا الاكتتاب فى أسهم البنك حتى لا يقال إن «ديننا حجر عثرة فى سبيل هذه الأعمال أو إننا لا نقدرها حق قدرها»[٨٤].

من ناحية أخرى صدَّرت بعض الصحف صفحتها الأولى بعبارات تدعو الناس للاكتتاب، فعلى سبيل المثال جاء فى صدر بعض أعداد صحيفة الأخبار ما يلى : «بنك مصر حملة أسهمه مصريون - غايته منفعة مصر وإسعاد أبنائها فالاكتتاب فى أسهمه اشتراك فى وضع أساس استقلالنا الاقتصادى» [٨٥].

أما صحيفة وادى النيل فسارت على نفس المنوال ولكن بشكل مقتضب عندما نشرت فى صدر أحد أعدادها ما يلى «لا تنسوا اكتتاب بنك مصر» [٨٦].

أما حزب الوفد فقد رد سعد زغلول على بطاقة التهنئة التى أرسلها له طلعت حرب بمناسبة عيد الأضحى ، قائلا « . . إنى والوفد نشكرك ونتمنى من صميم قلوبنا تمام النجاح لعملكم المالى الوطنى الذى كانت تنتظره البلاد بفارغ الصبر والذى يسد فراغا» وهو ما فسرته صحيفة النظام أنه دعوة من الوفد للأمة المصرية لإنجاح المشروع [٨٧]. يضاف إلى ما سبق ، ذلك الدفع المعنوى الذى لقيه القائمون على البنك أثناء تلك المرحلة من خلال المقالات والتعليقات التى وردت بالصحف والتى دارت حول عدة محاور هى :

- أن أزمة مصر الاقتصادية الآن ومن قبل ترجع إلى عدم وجود بنك وطنى ولا خلاص من ذلك إلا من خلال دعم بنك مصر .

- أن بنك مصر يساعد على ارتقاء الزارع وسيصعد عليه الصانع وسيسمو عليه التاجر .

- هناك الآلاف من المصريين الذين أثروا من الحرب وأن الواجب الوطنى يحتم عليهم الآن دعم البنك .

- هو الحل الوحيد لفك ارتباط عجلة مصر بالخارج [٨٨].

وبناء على ما لقيه البنك من دعم خلال تلك المرحلة الحساسة من تاريخه حقق أول نصر قبيل الافتتاح الرسمى فى ١٥ نوفمبر عندما أعلن القائمون على البنك أن مجلس إدارته اتخذ مكتبا لفرع البضائع بالإسكندرية بشارع محطة مصر نمرة ٤ وشونة بمينا البصل ملاصقة لشونة خوريمى بناكى (ملك لندمان سابقا) لتخزين القطن

والبذرة وبيعها لحساب أصحابها. والمخابرة بشأن ذلك إما لإدارة البنك بالقاهرة صندوق بوستة نمرة ١٣٣٣ أو لمدير فرع البضائع المذكور بالإسكندرية [٨٩].

وهذه الخطوة فى تصورنا لها دلالات مهمة:

- أنها تعد ترجمة عملية لدعم البنك خلال تلك المرحلة.

- تعبر عن تحدٍ من قبل القائمين على البنك لمن شككوا فى خطوة تكوين البنك وخاصة من الأجانب.

- الخوض فى مجال احتكره الأجانب لفترة طويلة.

- كانت تمثل جانبا من الدعم المعنوى من القائمين على البنك حتى تسارع الأمة للاستمرار فى الاكتتاب.

- أن الخطوة جاءت قبل الافتتاح الفعلى بأيام قليلة لتؤكد للأمة جدية وهمة ونشاط القائمين على البنك.

على أية حال ففى يوم الاثنين ١٥ نوفمبر ١٩٢٠ كان المصريون على موعد مع الافتتاح الفعلى للبنك، وفى وصف موجز قالت صحيفة وادى النيل: "افتتح بنك مصر أول من أمس ١٥ نوفمبر أبوابه للعمل بعد أن أعد المعدات اللازمة، وقد جاء بعدد كبير من الموظفين وأكثرهم من متخرجى مدرسة التجارة المتوسطة، واختارت إدارة البنك لرياسة كل قلم موظفا خبيرا فى أعمال البنوك المصرية ومعاملة البنك مع زبائنه المصريين باللغة العربية فنحن نرحب بهذا المصرف الوطنى الجديد ونرجو أن يلاقى تعضيدا من المصريين حتى يقوم بالوظيفة التى أنشئ من أجلها" [٩٠].

وما يمكن قوله فى تقييم هذه المرحلة أن الدعم الذى لقيه البنك دفع القائمين عليه للسير به قدما ومن ثم كان الافتتاح الفعلى للبنك وممارسة نشاطه ليقف جنبا إلى جنب مع نشاطات البنوك الأجنبية العاملة فى مصر ولأول مرة فى تاريخها.

ننتقل بعد ذلك إلى المرحلة الرابعة وهى تبدأ مع ممارسة البنك النشاط الفعلى فى ١٥ نوفمبر وتنتهى بإلقاء القبض على سعد زغلول فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ عقب فشل

مفاوضات عدلى كيرزون، وخلال المرحلة المذكورة نقف أمام عدة حقائق :

أولاً ـ أن وكلاء البنك والذين سبق الإشارة إليهم المنوط بهم تقبل الاكتتابات فى أسهم البنك والبالغ عددهم سبعة عشر وكيلا ، استمروا فى أداء دورهم فى الاكتتابات والحث عليها (٩١).

ثانياً ـ الإعلانات التى بدأ البنك فى نشرها عن نشاطاته ، وأنه مستعد للقيام بجميع أعمال البنوك وتفصيل هذه النشاطات (٩٢) وكان الهدف بالطبع التعبير عن نفسه بقوة أمام الأمة ليطمئن أصحاب الأسهم على أموالهم ويستحث المكتتبين على الاستمرار حتى يقف البنك على قدميه ويستمر فى تأدية دوره.

ثالثاً ـ استمر الدعم الشعبى للبنك فى مرحلته هذه من خلال الدعوة للاكتتابات بدعوة الطلاب للادخار أسوة بما حدث فى مدرسة التجارة المتوسطة بالقاهرة الذين اكتتبوا فى مائتى سهم وأيضا دعوة التجار وحثهم على أن يجعلوا كل معاملاتهم مع البنك وأن على الموظفين توفير جزء من راتبهم وإيداعه البنك، كذلك على نظار الأوقاف أن يوكلوا البنك قَيِّمًا على أموالهم وأن الشباب سيجدون فيه المخرج لما يواجههم من صعاب فى مقتبل حياتهم بما سيوفره لهم من قروض(٩٣).

رابعاً ـ أن أزمة القطن التى تعرضت لها مصر خلال موسم القطن ١٩٢٠/ ١٩٢١ بسبب الهبوط الحاد لأسعاره أمام القطن الأمريكى رغم أنها أثرت على مسألة الاكتتاب فى أسهم البنك ، ولكنها فجرت قضية مهمة وهى ضرورة الاستمرار فى دعم البنك حتى تتخلص مصر من مثل تلك المحن الاقتصادية لأنه لو كان لمصر بنك وطنى قبل ذلك لوجد زراع وتجار القطن عونا لهم على تخطى الأزمة (٩٤). وبسبب الأزمة المذكورة اضطر مجلس إدارة البنك مد أجل الاكتتاب إلى نهاية ديسمبر ١٩٢١ حتى يتم تغطية رأس المال وهو ما كان يعول عليه أن يتم فى نهاية ١٩٢٠ (٩٥).

خامسًا ـ خلال المرحلة المذكورة صدر أول تقرير عن نشاط البنك فى الفترة من ٧ مايو وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٢٠ وأهمية التقرير ليس لكونه أول تقرير فقط ولكن بما يحويه من حقائق بالغة الأهمية مثل: تأكيده على أهمية الدور الذى يقوم به المصريون باقتدار فى إدارة البنك لم يقلل من استعانة البنك بخبير أجنبى هو المسيو ريتشارد

ادلر كمستشار للبنك لما له من خبرة كبيرة؛ حيث كان مفتشًا لفرع البنك الشرقى الألمانى ومديرا لفرع نفس البنك فى إستنبول، وقام هذا الخبير بدور مهم فى وضع الأنظمة الحسابية والإدارية لبنك مصر وترتيب الأقلام والمراجعة، ولم يفت القائمين أن يطمئنوا الجمهور إلى أن البنك يحتفظ بشعاره بأن اليد العليا لإدارة البنك وسياسته بقيت وستبقى مصرية ، كذلك عرض التقرير للأزمة القطنية التى كانت سببا مباشرا فى أنه لم يكتتب فى الأسهم سوى مبلغ ١٠٨ ، ٩٥ جنيهات حتى نهاية ديسمبر ١٩٢٠ وهو ما جعل مجلس إدارة البنك يمد فترة الاكتتاب فى الأسهم إلى ٣١ ديسمبر ١٩٢١ وهو ما سبق أن أشرنا إليه، وفى تعرض التقرير للأزمة القطنية كانت الإشارة إلى أنه رغم الأزمة المذكورة مارس البنك نشاطاته المتعددة ، كذلك فتح البنك علاقات بينه وبين بعض البنوك فى الخارج فأصبح له مراسلون فى إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وسويسرا وإيطاليا وألمانيا والنمسا والولايات المتحدة وإستنبول وهنغاريا (المجر) إلى جانب فرع البنك بالإسكندرية والمخصص للبضائع وخاصة تخزين الأقطان ، وفى ختام التقرير كانت المناشدة بالاستمرار فى الاكتتاب والمسارعة إلى ذلك [٩٦].

ولا يكفى هنا عرض التقرير ولكن هناك نقطة يجب الوقوف عندها وهى أن ما تم شراؤه من أسهم بلغ ٢٣٧٧٧ سهمًا بلغت قيمتها ٩٥١٠٨ جنيهات، وهو مبلغ لم يتوقع القائمون على البنك ضآلته بهذا الشكل وهو ما يؤكد ما تدور الدراسة حوله أن الفئات غير الثرية تحملت العبء الكبير ولو أن الفئات الثرية تحمست لأمكن تغطية كل الأسهم فى مدة وجيزة ، صحيح أن المؤسسين كان غالبيتهم من الأثرياء ولكن كان يجب على الآخرين من أقرانهم السير على دربهم وهو ما يجعلنا نقول: إنه إذا كانت الفئات الثرية تحملت عبء الخطوة الأولى فإن الفئات الأقل ثراء تحملت عبء المسيرة وهو ما سنزيده تأكيدا.

سادسا-يدخل فى نطاق هذه المرحلة أنه رغم الأزمة القطنية فقد كانت النشاطات الأخرى للبنك واستمرار الاكتتاب فى الأسهم كفيلة بأن يفتح البنك فرعه بالموسكى فى أكتوبر ١٩٢١ [٩٧].

أما المرحلة الخامسة والأخيرة حسب تصورنا فقد تواكبت مع حدثين سياسيين مهمين فى تاريخ مصر، أولهما فشل المفاوضات بين مصر وإنجلترا والمعروفة

بمفاوضات عدلى ـ كيرزون وهى المفاوضات التى بدأت فى ١٦ يوليو وانتهت فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، وأما الحدث الثانى فكان فى أعقاب الأول والذى تمثل فى إلقاء القبض على سعد زغلول إذ حملته إنجلترا مسئولية الاضطرابات التى حدثت فى مصر منذ عودته من المنفى فى أبريل ١٩٢١ [٩٨]. وقد كشف هذان الحدثان عن إمكانية أن يفعل الشعب الكثير ليواجه غطرسة إنجلترا ففى أعقاب فشل المفاوضات تفجرت الدعوة لمقاطعة إنجلترا اقتصاديا وفى أعقاب القبض على سعد زغلول ونفيه استمرت دعوة المقاطعة ، وتواكب معها الدعوة لدعم بنك مصر ومن ثم وصل الدعم الشعبى خلال هذه المرحلة إلى قمته ، ولا نكون مبالغين إذا قلنا : إنه إذا كانت ثورة ١٩١٩ دفعت بقوة فكرة البنك القومى لترى النور ، فإن الحوادث السياسية خلال ١٩٢١ وخاصة فى نهايته دفعت بقوة أيضا الدعوة لدعم البنك ويمثل الدعم الشعبى خلال هذه المرحلة أقوى دور له منذ نشأة البنك ، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل .

ولتأكيد ما سبق يمكن من خلال استقراء المادة العلمية فى هذه المرحلة الوقوف أمام عدة أمور منها أن المقاطعة تفجرت الدعوة إليها بعد ساعات من فشل المفاوضات لم يقتصر توجهها نحو مقاطعة المنتجات الإنجليزية [٩٩]. بل تولد منها الدعوة لسحب أموال المصريين من البنوك الأجنبية فى مصر ، ومع موجة الحماس طرحت عدة رؤى حول ما سيتم بشأن هذه الأموال المسحوبة ، وكانت أول الرؤى وأقواها الاتجاه نحو شراء اسهم فى بنك مصر ، أما الرؤى الأخرى فدارت حول استخدام الأموال المسحوبة فى عمل مشروعات صغيرة إلى جانب الدعوة لشراء أسهم البنك الأهلى ، فضلا عن دعوة البعض تحويل لجان المقاطعة إلى هيئات تعاونية ونشر النقابات الزراعية وشركات التعاون المنزلى ، وأن تقوم جميعها وبنك مصر مقام البنوك الأجنبية لتكون المرجع للمصريين فى معاملاتهم المالية[١٠٠] .

وقد تحققت الدعوة وآتت حركة سحب الأموال نتيجة إيجابية تمثلت فيما أشار إليه مراسل الأهرام بالإسكندرية قائلا : «وسألنا عن حالة بنك مصر بعد هذه الحركة ففهمنا أنه هنا أحسن حالا من ذى قبل وقد شعر بشىء من الفرق فى الأشغال البنكية ولا شك بأنه لو كان له رأس مال أكبر من رأسماله الحالى لكانت فائدته تتضاعف وأرباحه تتكاثر فى ظروف كهذه» [١٠١] وهو ما أكدته أيضا صحيفة الأمة التى ورد

بها « . . أما حركة سحب النقود من المصارف الأجنبية وإيداعها فى البنوك المصرية خصوصا بنك مصر وبنك حسن باشا سعيد فجارية مجراها الجدى ، وقد علمت أن البنكين الأخيرين استفادا بكل الفائدة فى هذا الظرف وامتلأت خزانتهما بالمال»(١٠٢). على الطرف الآخر نشرت وادى النيل ما ورد فى جلسة الجمعية العمومية للبنك الأهلى على لسان مديره من أن حركة المقاطعة التى دبرت أخيرا ضد البنك قد أثرت فعلا على حركة البنك ولكنه أضاف إلى أن المقاطعة لم تكن العامل الوحيد، بل أضاف عوامل أخرى مثل تناقص الثروات التى جمعت فى غضون الحرب تدريجيا إلى جانب تصفية حسابات لجنة مراقبة القطن ، ونفى فى حديثه «أن البنك الأهلى ليس محلا أجنبيا» (١٠٣). وما ورد فى حديث مدير البنك يؤكد أن البنك تأثر فعليا بحركة المقاطعة حتى لو عزا ذلك لأسباب أخرى.

من جانب آخر لعب الطلبة دورا مؤثرًا خلال تلك المرحلة وانصب كل الجهد حول قضية دعم البنك من خلال شراء أسهمه فتشير المصادر إلى أنه فى الأسبوع الأول من يناير ١٩٢٢ كون طلبة المهندسخانة لجنة أطلق عليها اسم «لجنة المهندسخانة لمعاونة بنك مصر» وقد جاء فى برنامجها تكليف كل طالب بشراء أسهم البنك فإذا لم يستطع فليبحث عن زميل آخر وأن يعمل الطلبة على نشر الدعوة لشراء الأسهم(١٠٤). ولتشجيع الطلاب فى كافة المدارس على الاكتتاب فى الأسهم طرحت اللجنة فكرة رصد مسابقة لأكبر مدرسة يشترى طلابها أكبر عدد من الأسهم (١٠٥).

ولقد لقيت الحركة المتميزة لطلاب المهندسخانة استجابة من بعض الموسرين الذين تطوعوا بالتبرع بشراء عدد من الأسهم وتمنح كجوائز للمدرسة التى يستطيع طلابها أن يثبتوا أنهم أكثر عملا وأكثر تحركا، وكان ضمن الموسرين فخرى عبد النور وعبد المجيد الرمالى وآخرين (١٠٦).

ولكى توسع المدرسة دائرة أعمالها ناشدت طلابها بمناسبة اقتراب عطلة منتصف العام ، أن يوسعوا دائرة نشاطهم ببث الدعوة فى المدن والقرى والنجوع وبين جميع الأوساط ، وناشدتهم ألا يكونوا فى سفرهم «أقل سعيا من الطير تغدو خماصا وتعود بطانا» (١٠٧).

ومن ناحية أخرى لقيت اللجنة استجابة كبيرة من المدارس بالقاهرة والأقاليم للاشتراك فى المسابقة فبلغ عددها فى القاهرة ثلاثين مدرسة وخارج القاهرة إحدى عشرة مدرسة ، كما جاء فى بيان اللجنة والذى ورد فيه أيضا أن عدد الأسهم المشتراة التى ستمنح كجوائز بلغ خمسين سهما وستزيد حتى ميعاد المسابقة (١٠٨).

وقد فتحت مدرسة المهندسخانة شهية مدارس أخرى فى القاهرة فتكونت بها لجان لشراء أسهم البنك كما أرسل بعضها الآخر بعوثا إلى مناطق أخرى فى البلاد لنشر الدعوة فضلا عن دعوة مدارس أخرى طلابها إلى سحب مدخراتهم الموجودة فى صناديق التوفير وشراء أسهم بها (١٠٩).

ولم تكن المدارس فى الأقاليم بأقل من قريناتها فى القاهرة فحفظت لنا مصادر تاريخنا نشاطات المدرسة الوصفية ببورسعيد، ومدرسة الرشاد الابتدائية والرشاد الثانوية بالمنصورة، ومدرسة المنصورة الثانوية، والزراعة بمشتهر، والزقازيق الثانوية وشبراخيت الابتدائية، ومدرسة الجمعية الخيرية الأسلامية بالإسكندرية، ومدرسة طنطا وغيرها (١١٠) وهى نشاطات لم تختلف كثيرا عن نشاطات مدارس القاهرة.

أما عن طلاب الأزهر فقد حفظت مصادر تاريخنا أيضا دورهم فقد كونوا لجنة أطلقوا عليها «لجنة الأزهر الاقتصادية» هدفها القيام «بقسطها فى جمع الاكتتابات لبنك مصر وترويج هذه الفكرة بين إخواننا» ، كما أعلنت أنها سترسل لجنة إلى مديرية الشرقية فى القريب العاجل (١١١) أما طلبة مدرسة القضاء الشرعى فقد حذوا حذو أقرانهم طلاب الأزهر وشكلوا لجنة من بينهم لنفس الغرض (١١٢).

على الجانب الآخر شكل طلاب الجامعة الأمريكية بالقاهرة لجنة من بينهم أسموها «اللجنة الاقتصادية لتغطية مشروع بنك مصر» (١١٣).

أما حزب الوفد فقد لعب دورا مهما فى دعم البنك ؛ فتشير المصادر إلى أن سعد زغلول عندما شعر بنية اعتقاله أرسل إلى حمد الباسل والذى كان على خلاف وقتها مع سعد أرسل إليه برسالة جاء بها « عزيزى حمد . . . واجبك أن تعود إلى الوفد وتنسى الخلافات بيننا . . . رد الأمة هو المقاومة السلبية وعدم التضامن مع الإنجليز ومقاطعة البنوك والشركات الإنجليزية وتشجيع بنك مصر»(١١٤). وفى ١٣

يناير ١٩٢٢ أصدر الوفد بيانا كان مما جاء به مناشدة المصريين سحب ودائعهم من المصارف الإنجليزية ، وأن الواجب عليهم أن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر حتى يصل رأسماله إلى مبلغ يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية حتى يتسنى له مساعدة المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة[١١٥] .

كذلك شاركت لجنة الوفد المركزية للسيدات بنصيب ، ففى أعقاب اعتقال سعد زغلول ونفيه أصدرت بيانا كان ضمن ما جاء به سحب الودائع وإيداعها فى المصارف الوطنية وتوسيع وتشجيع المصارف الوطنية بزيادة وشراء أسهمها وعلى رأسها بنك مصر [١١٦] .

ولم يكتف حزب الوفد بالبيانات بل خطا خطوة مهمة عندما شكل لجنة فى القاهرة أسماها «لجنة تغطية أسهم بنك مصر» ورأس هذه اللجنة عبد الستار الباسل وقد جاء فى بيان اللجنة أن «غرضها العمل على تغطية أسهم هذا البنك بإعداد بعثات إلى المدن والأقاليم لترغيب الأهالى فى الأخذ بقسط فى هذا العمل المحمود»[١١٧] .

وقد ترجمت اللجنة نشاطها ترجمة عملية عندما قام بعض أعضائها بزيارات ميدانية لمديريات القليوبية وبنى سويف والفيوم وأسيوط والمنيا، وكانت الحصيلة الفوز بعدد لا بأس به من المكتتبين فى أسهم البنك، وكذا تشكيل بعض اللجان للغرض نفسه[١١٨] .

فى نفس المرحلة لعب الحزب الوطنى دورا مهما من خلال عضوه البارز عبدالرحمن الرافعى المحامى بالمنصورة الذى يشير فى مذكراته إلى أنه فى أواخر ١٩٢١ أسس بالمنصورة والتى كانت بمثابة دعاية للاكتتاب فى أسهم البنك [١١٩] . وقد حفظت أوراق الرافعى بعضا من نشاط هذه اللجنة ، ومن خلال استقرائها تبرز عدة حقائق :

أولا ـ أن نسبة كبيرة من الذين اكتتبوا كانوا من الموظفين وبعض التجار وفئات أخرى وقلة قليلة من الموسرين [١٢٠] .

ثانيا ـ من خلال استقراء مجموعة إيصالات باسم اللجنة المذكورة والبالغ عددها سبعة عشر إيصالا [١٢١] . وجدنا تسعا منها بالتقسيط أى نسبة ٥٣٪ تقريبا ، والباقى تم

تسديد قيمته كاملا ، والدلالة هنا بالغة فالطبقتان المتوسطة ودون المتوسطة هى التى تحملت العبء وكما أسلفنا منذ قليل تكاد تختفى أسماء الأثرياء .

ثالثا ـ يؤكد ما سبق أيضا ما ورد فى سياق خطاب من أحد طلاب مدرسة المهندسخانة والذى كان ينسق بين لجنة المهندسخانة ولجنة الدقهلية ، من أنه لم يكتتب إلا فى ٩٨ سهما وقال بالحرف الواحد فى خطابه : « . . . فيظهر أن أعيان الدقهلية لا يحسن السكوت معهم بل يجب مطالبتهم والإلحاح معهم لو لزم الحال ، ولو كنت معكم لكلفت نفس هذه المهمة ولكنى أعلم أن هناك رجالًا يمكنهم القيام بها أحسن منى ، فعليكم بهؤلاء الأعيان ، وإنى أستسمح سعادة البك (يقصد عبد الرحمن الرافعى) فأقول له : إن هذا ليس كلامى أنا بل كلام إدارة البنك المصرية» [١٢٢] .

برز أيضا خلال هذه المرحلة من تاريخ البنك ما يمكن أن يطلق عليه المؤتمرات الشعبية التى عقدت فى الأقاليم لدعم مسيرة البنك ففى ٢٠ يناير ١٩٢٢ وبناء على دعوة سابقة اجتمع فى منزل محمد أفندى السعيد الحمار من أعيان الزقازيق وبحضور لفيف من رجالاتها ، وبعد تبادل الكلمات حول أهمية دعم الشعب للبنك وبعد أن اكتتب بعض الحضور فى أسهم البنك كان القرار بتشكيل لجنة مركزية ولجان فرعية تجوب قرى ومدن الشرقية لتنشيط الدعوة للاكتتاب فى أسهم البنك [١٢٣] ولكى تترجم اللجنة نشاطها ترجمة عملية قامت فى ٣ فبراير ١٩٢٢ بزيارة بلبيس وهناك كانت الحصيلة ، الاكتتاب فى ثلثمائة وخمسة عشر سهما مع عقد النية على زيارة لمدينة ههيا للهدف نفسه [١٢٤] . وفى طنطا عقد اجتماع كبير بناديها فى ٢١ يناير ١٩٢٢ تحت رعاية الدكتور حسن كامل وبحضور محمد طلعت حرب تم الاكتتاب فى ألف سهم وطرحت فكرة افتتاح فرع للبنك فى طنطا [١٢٥] .

أما فى الدقهلية فبالإضافة إلى اللجنة التى أسسها عبد الرحمن الرافعى وافتنا المصادر بأنه فى أواخر شهر يناير ١٩٢٢ حدث اجتماع كبير فى السنبلاوين حضره لفيف من التجار والأعيان والمزارعين والصناع والموظفين ، وتكونت خلال الاجتماع لجنة السنبلاوين لدعم بنك مصر ، وتم خلال الاجتماع المذكور الاكتتاب فى ١٥٠ سهما [١٢٦] .

وبعد أيام قلائل عقد بالنادى الأهلى فى المنصورة اجتماع كبير حضره جمع من وجهاء الدقهلية حيث تم تشكيل لجنة من بعض الوجهاء لدعم البنك فى المديرية وفى الجلسة نفسها شكلت لجنة أخرى اقتصر نشاطها على مدينة المنصورة وبلغ عدد الأسهم التى اكتتب فيها سبعمائة وواحدًا وستين سهما .[١٢٧].

ومن خلال قراءة أسماء أعضاء اللجنة العامة وجدنا اسم عبد الرحمن الرافعى ضمن الأعضاء بصفته أمينا للصندوق[١٢٨]. وبالتالى فإنه من الأرجح أن لجنة الدقهلية الخاصة بالحزب الوطنى قد اندمجت فى اللجنة التى تشكلت فى اجتماع النادى الأهلى .

وفى شبين الكوم عقد وجهاء المدينة اجتماعا موسعا فى منزل حافظ أفندى حتحوت ورياسة الدكتور عبد الحميد أفندى فهمى وأثناء الاجتماع خطب البعض فى موضوع البنك ، وفى ختام الاجتماع تم الاكتتاب فى أسهم البنك[١٢٩] ولكن المصدر لم يحدد عدد الأسهم التى تم الاكتتاب فيها .

وفى ٢٤ فبراير وبسعى من طلاب مدرسة المساعى المشكورة عقد اجتماع كبير فى شبين الكوم برياسة محمود باشا أبو حسين أحد وجهاء المنوفية وأثناء الاجتماع تم الاكتتاب فى خمسمائه وواحد وثلاثين سهما[١٣٠] .

وفى القليوبية وجدنا تحركات هنا وهناك ، ففى بنها اجتمعت الجمعية العمومية لنقابة التجاريين وكان ضمن قراراتها الدعوة لشراء أسهم بنك مصر كما دعا أحد وجهاء بنها أبناء المديرية للاكتتاب فى أسهم البنك ، وفى شبين القناطر تألفت لجنة برياسة مصطفى بك بكير وأن الاكتتاب فى بلاد المركز بلغ خمسمائه سهم[١٣١] .

وفى دمنهور عقد اجتماع كبير وفى نهاية الاجتماع تقرر إرسال وفد إلى مدير البنك يطلبون منه إنشاء فرع للبنك فى دمنهور نظرا لأهمية دمنهور من الناحية التجارية[١٣٢] .

كذلك كان للموظفين اسهاماتهم فى هذا الميدان ؛ ففى مصلحة السكك الحديدية قام بعض موظفى قلم مراقبة الإيرادات والحسابات بنشر الدعوة للاكتتاب فى أسهم

البنك بالتقسيط وأنهم كونوا لجنة لهذا الغرض أخذت على عاتقها تحرير الاستمارات وجمع الأقساط وتسليمها إلى شركة المعاملات التجارية، وأن عددا كبيرا أقبل على الاكتتاب ودفع القسط الأول بالفعل، وأن عدد الأسهم التى اكتتبوا فيها بلغ ١٨٠ سهما [١٣٣] وحذا حذوهم موظفو الحقانية الذين اكتتبوا فى مائة سهم [١٣٤] أيضا اكتتب موظفو مصلحة الحدود فى ١٣٠ سهما [١٣٥].

وفى إطار دور الموظفين كانت الاقتراحات التى طرحها بعض صغارهم للمشاركة فى الاكتتاب من خلال دفع الأسهم من خلال أقساط شهرية فى مدة لا تتجاوز السنتين وأنه فى حالة إجابة الاقتراح يكلف البنك أحد مندوبيه بزيارة الوزارات والمصالح وجمع طلبات الاشتراك [١٣٦]. كما اقترح آخرون عمل إيصالات «كوبونات» بخمسة وعشرة قروش صاغ باسم البنك وأن تلصق الكوبونات فى دفاتر صغيرة أشبه بدفاتر صناديق توفير البوستة حتى يمكن لكل فرد من أفراد الأمة ممن لا يتسنى لهم دفع ثمن الأسهم صفقة واحدة أن يشترى سهما بالتقسيط بإيداعه كل ما يمكن ادخاره طوال الأسبوع، فالمساهم الذى يدفع خمسة قروش يعطى إيصالا ويستمر المساهم فى إيداع نقوده حتى يتم سداد ثمن السهم فيعطى إياه ويحفظ فى البنك باسمه ويعطى له شعارا بذلك [١٣٧]. ورغم أن البنك ـ على الأرجح ـ لم يأخذ بتلك الاقتراحات إلا أنها حوت حسا وطنيا عاليا وقلقا من الطبقات البسيطة على هذا الوليد الجديد.

خلال نفس المرحلة عبر البنك عن نشاطه وآخر ما وصل إليه هو ما حمل لنا عدة دلالات يمكن حصرها فيما يلى:

– فى الجلسة التى عقدها مجلس إدارة البنك فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ كان ضمن القرارات التى أصدرها استمرار الاكتتاب فى أسهم البنك عن عام ١٩٢٢ والاستمرار فى نظام الاكتتاب بالتقسيط من خلال شركة التعاون المالى التجارية وتكرار نشر قرارات مجلس الإدارة السابقة لتذكير الناس بذلك [١٣٨] خاصة وأن كبار الأثرياء ـ كما أشرنا سابقا ـ لم يكن دورهم كما ينبغى أن يكون.

– أن فرع البنك بالإسكندرية شهدت أعماله نشاطا واسعا واستدعى أن تقوم إدارة البنك فى القاهرة بنقله «إلى مكان أوسع واختارت لذلك محلا فى عمارة بنك

الأراضى بشارع طوسون رقم ٢٦ وباشر الفرع أعماله فى الفرع الجديد ابتداء من أول مارس ١٩٢٢ [١٣٩].

- شهد العام نفسه افتتاح البنك فرعا ثالثا بالمنصورة اعتبارا من أول سبتمبر وتقرر أن يكون مقره "محل بنك الخواجة حيدر شيخان وأنيط به تخزين الأقطان والتسليف عليها وبيعها على ذمة أربابها أو حليجها وتصديرها لشونة الإسكندرية حسب طلب أصحابها" [١٤٠].

- فى تقرير البنك عن الاكتتابات التى تمت حتى نهاية ١٩٢٢ أشار إلى أن الاكتتابات التى وردت خلال ١٩٢٢ بلغت ٦٨,٦٥٦ جنيها [١٤١] وتصبح دلالة هذا الرقم كبيرة إذا عرفنا أن المبلغ الذى تم الاكتتاب فيه حتى نهاية ١٩٢١ بلغ ٢٥,٤٢٠ جنيها، ومن ثم يتأكد من خلاله أن السياسة دفعت بالبنك قدما، وتبقى سنة ١٩٢٢ تحمل دلالة خاصة فى تاريخ نشأة البنك.

- شهد عام ١٩٢٢ أيضا ميلاد أول مشروعات البنك نقصد به مطبعة مصر برأسمال قدره ٥٠٠٠ جنيه [١٤٢] ليتأكد لنا أن اختيار هذا العام نهاية للدراسة هو اختيار دقيق.

وهكذا توفرت للبنك كل الظروف التى تضافرت لنجاحه ولعبت الفئات المتوسطة ودون المتوسطة الدور الذى ارتضته لنفسها خاصة أنه ساعد على أن تلعب هذه الفئات دورها ، الظروف السياسية التى ساعدت على الدفع بالمشروع بداية من ثورة ١٩١٩ وانتهاء بالقبض على سعد زغلول ونفيه إلى سيشل.

الخاتمة

من خلال ما ورد فى الدراسة يمكن الوقوف أمام عدة حقائق :

- كانت السياسة العامل الفاعل والمؤثر فى خروج مشروع بنك مصر إلى النور بداية من ثورة ١٩١٩ وانتهاء بالقبض على سعد زغلول فى ديسمبر ١٩٢١ .

- تعددت صور دعم بنك مصر تبعا لظروف كل مرحلة من المراحل الخمس التى مر بها.

- إذا كان كبار الملاك ومن على مستواهم قد لعبوا دورا مهما كمؤسسين للبنك فإن الفئات الأقل ماديا قد أسهمت بإمكاناتها فى دعم البنك فى الفترة ما بين ١٩٢٠ ، ١٩٢٢ .

- إن الحزب الوطنى فى مديرية الدقهلية كان أسبق من حزب الوفد فى نفس المنطقة عندما كون لجنة الدقهلية للاكتتاب فى أسهم بنك مصر، وهو ما يحسب للحزب.

- برز نشاط الطلبة فى المرحلة الأخيرة حسب التقسيم الذى ارتأيناه خاصة طلبة المهندسخانة، وإن كان يدخل فى نفس الخصوصية طلاب الأزهر الذين أيدوا البنك، وهو ما يحسب لهم؛ مما يشكل فصلا مهما من تاريخ الحركة الطلابية فى مصر.

- إنه لولا هذا الدعم ما استطاع البنك أن يفتح ثلاثة أفرع فى الإسكندرية والموسكى والمنصورة بخلاف المركز الرئيسى، وما كان باستطاعته أن يخرج أول مشروعاته والمتمثلة فى مطبعة مصر سنة ١٩٢٢ .

- وأخيرا يمكن القول: إن وجود بنك مصر على أرض مصرية قد أثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الرأسمالية المصرية قد أعطت صورة إيجابية لها قسماتها المتميزة التى دفعت بالاستثمار الذى يخدم البلاد ويعمل على نهضتها والذى لم يكن استثمارا استهلاكيا.

هوامش الدراسة

(*) تحديد هذين التاريخين يرتبط بفترة مهمة من تاريخ البنك فالتاريخ الأول هو العام الذى تأسس فيه البنك أما التاريخ الثانى فيمثل ثمار دعم الأمة للبنك من خلال تحقيق أعلى تحقيق معدل اكتتاب فى الأسهم وتنفيذ أول مشروعات البنك .

(١) على الجريتلى ، تطور النظام المصرفى فى مصر ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع بحوث العيد الخمسينى (١٩٠٩ -١٩٥٩) القاهرة ص ص ١٩٧-٢٠٦ .

(٢) أمين مصطفى عفيفى عبد الله ، تاريخ مصر المالى ، الجزء الثانى ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٤٧ ص ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٣) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، لجنة الترجمة والتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٤٤ ص ص ١٥٢ ، ١٥٣ ، المرجع السابق ص ١٠٣ ، وعن لائحة هذا البنك انظر ، لهيطة ، المرجع المذكور ، ص ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٤) أمين مصطفى عفيفى ، المرجع السابق ص ١٠٣ .

(٥) محمد فهمى لهيطة ، المرجع المذكور ، ص ص ١٥٣ ، ٢٠٣ .

(٦) المرجع السابق ص ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٧) أمين مصطفى عفيفى عبد الله ، المرجع المذكور ص ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٨) المرجع السابق ص ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، نبيل عبد الحميد ، النشاط الاقتصادى للاجانب وأثره فى المجتمع المصرى من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٢ ص ٢٧٦ ؛

Todd. A. John, Political economy, Glasgow, 1912, P. 228.

(٩) أمين مصطفى عفيفى ، المرجع المذكور ص ١٠٥ .

(١٠) عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ، الجزء الثانى ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٨ ص ص ٤٩-٧٦ .

(١١) محمد طلعت حرب ، علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين ، أو بنك الأمة ، مطبعة الجريدة ، نوفمبر سنة ١٩١١ ، ص ص ٢١-٣٠ وعن البيان انظر : النظام ١٣/ ٧/ ١٩٢٠ تعال «هاتوا برهانكم» بقلم عبد الحميد الغمراوى هذا وقد أشار أحد المراجع إلى أن أول من دعا إلى هذه الفكرة هو أمين شميل الذى نشر مقالا فى جريدة التجارة فى ٢٦ أبريل سنة ١٨٧٩ انظر : فتحى رضوان ، طلعت حرب ، بحث فى العظمة ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٧٠ ص ١٥ . هذا وقد أشار أحد المصادر إلى أن هذا البيان صدر فى وزارة محمود سامى البارودى فى فبراير ١٨٨٢ والتاريخ الذى ذكره طلعت حرب وجريدة النظام هو الصحيح انظر الهلال مارس ١٩٩٩ وثيقة مجهولة (البنك الوطنى المصرى) بقلم محمد عودة .

(١٢) النظام ، ١٣/ ٧/ ١٩٢٠ مقال «قل هاتوا برهانكم» بقلم عبد الحليم الغمراوى .

(١٣) روزستين ، تيودور : تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ترجمة على أحمد شكرى ، القاهرة ١٩٢٧ ص ٤٢٦ .

(١٤-١٥) نبيل عبد الحميد ، المرجع المذكور ، ص ٢٧٦ ، ص ٢٧٧ Todd، Op. Cit p 228 على عبد الرسول ، البنوك التجارية فى مصر ، الطبعة الأولى مؤسسة المطبوعات الحديثة ، القاهرة ١٩٦١ ص ص ٢٩ ، ٣٠ .

(١٦) لهيطة ، المرجع السابق ص ٤٢٩ ، روزستين ، المرجع المذكور ص ٤٢٨ حيث يورد بعض قصص طريفة رواها كرومر فى خطبة له فى جيلدهال بلندن فى ١٨ اكتوبر ١٩٠٧ عن سلوكيات بعض المصريين فى كنز أموالهم .
(١٧) لهيطة ، المرجع المذكور ص ٤٢٩ .
(١٨) الجريتلى ، تطور النظام المصرفى فى مصر ص ٢١٦ .
(١٩) المرجع السابق ص ٢١٦ .
(٢٠) المرجع السابق ص ٢١٦ .
(٢١) المرجع السابق ص ٢١٦ .
(٢٢) المرجع السابق ص ٢١٨ .
(٢٣) المرجع السابق ص ٢١٨ .
(٢٤) الأهرام ٢٠/ ٣/ ١٨٩٣ ، عدد ٢٥/ ٣/ ١٨٩٩ تعليق لبشارة تقلا دون عنوان ، عدد ١٤/ ٤/ ١٩٠٥ تعليق للأهرام بمناسبة افتتاح بنك روما بالأسكندرية .
(٢٥) الأهرام ٢٥/ ٣/ ١٨٩٩ .
(٢٦) عبد الرسول ، المرجع المذكور ص ٢٩ .
(٢٧) المرجع السابق ص ٣١ .
(٢٨) المرجع نفسه ص ٣٢ ، كتاب البنك الأهلى التذكارى (١٨٩٨-١٩٤٨) ص ٣٤ .
(٢٩-٣٠) المرجع السابق ص ٣٣ . وعن البنوك التى انشئت وصفيت بين عامى ١٩٠٦ ، ١٩٠٨ انظر المرجع نفسه ص ص ٣٣-٣٦ وحول نفس الموضوع انظر : أمين مصطفى عفيفى ، المرجع المذكور ص ١١٧ .
(٣١) المرجع السابق ص ص ٣٧ ، ٣٨ .
(٣٢) الأهرام ٣١/ ٣/ ١٩٠٨ ، ٢٤/ ٤ ، ٦/ ٦ ، ١٠/ ١٠/ ١٩٠٨ .
(٣٣) عبد الرحمن الرافعى ، نقابات التعاون نظامها وتاريخها وثمراتها ، الطبعة الأولى مطبعة النهضة الأدبية ، القاهرة ١٩١٤-١٣٣٢ ص ١٨٩ .
(٣٤) الأهرام ٢٥/ ٥/ ١٩١٠ مقال « النقابات الزراعية . . . » دون توقيع .
(٣٥-٣٦) الأهرام ٤/ ٥/ ١٩١١ .
(٣٧) الأهرام ٨/ ٥/ ١٩١١ مقال « تثمير الأموال الوطنية » دون توقيع ، الأهرام ٢٩/ ٥/ ١٩١١ مقال «مزية البنك المصرى على سائر البنوك» دون توقيع .
(٣٨) الأهرام ٨/ ٦/ ١٩١١ .
(٣٩) طلعت حرب ، المرجع المذكور ، ص ٥ هذا وقد نشر طلعت مقالاً بالأهرام حول نفس الفكرة ، الأهرام ١٤/ ٦/ ١٩١١ مقال «علاج مصر الاقتصادى» .
(٤٠) الأهرام ٩/ ٥/ ١٩١٥ مقال « أموال المؤتمر المصرى» بتوقيع مصرى الأهرام ١٣/ ٥/ ١٩١٥ مقال «بنك البنوك» بقلم قلينى فهمى ، الأهرام ٢٥/ ٣/ ١٩١٦ مقال «بنك البنوك» دون توقيع ، مصر ، ١٤/ ٥/ ١٩١٥ مقال «حاجتنا إلى بنك مصرى» دون توقيع ، مصر ٢٩/ ٥/ ١٩١٥ مقال «على ذكرى بنك البنوك» دون توقيع ، الجريدة ٤/ ٨/ ١٩١٤ ، الشعب ١٧/ ٨/ ١٩١٤ .
(٤١) الأهرام ٢٨/ ٥/ ١٩١٩ مقال «ما قل ودل» بقلم عزيز خانكى . الأهرام ٢٧/ ٤/ ١٩١٩ مقال «حالتنا الاقتصادية» بقلم محمد بدوى البيلى ، عدد ٢/ ٥/ ١٩١٩ مقال «المصرف الوطنى

المصرى» بقلم محمود حلمى لهيطة ، عدد ٩/ ٧/ ١٩١٩ ، مقال «المصرف الوطنى المصرى» بقلم محمد بدوى البيلى عدد ٢٠/ ٩/ ١٩١٩ مقال «البنك الوطنى المصرى» دون توقيع ، عدد ٢٣/ ١٠/ ١٩١٩ مقال «المصرف الوطنى المصرى» بقلم محمد بدوى البيلى .

(٤٢) محمد طلعت حرب فى بعض خطبه ومقالاته ومحاضراته ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٥ .

(٦١) الأهرام ٢٠/ ٣/ ١٩٢٠ مقال «حول مشروع مهم» بقلم سليم يوسف سماح .

(٦٢) الأهرام ٢٩/ ٣/ ١٩٢٠ مقال « المصرف الوطنى المصرى» بقلم محمد بدوى البيلى طالب بالحقوق . اشار البعض أنه من العقبات التى وضعت أمام المؤسسين أن السير روليت « محافظ البنك الأهلى» كتب إلى المستشار المالى خطابا أشار فيه إلى أن اسم البنك الوطنى المزمع إنشاؤه يتشابه بالاسم مع البنك المصرى الذى اشهر إفلاسه وهذا مما يدعو إلى الالتباس فحول المستشار أوراق المشروع إلى المستشار السلطانى الذى استدعى محامى البنك وسأله عن رأيه فى هذا الاعتراض فقال « أن اسم مصر العزب الجميل سيطلق على مشروعها بحروفه العربية والافرنجية أى أن اسم البنك سيطلق بالأفرنجية (بنك أوف مصر) لا بنك أوف إيجبت فليس هناك التباس ، أنظر : النظام ١/ ٤/ ١٩٢٠ مقال « بنك مصر ومجلس الوزراء» بقلم عبدالحليم الغمراوى .

(٦٣) الأهرام ٢٩/ ٣/ ١٩٢٠ مقال « المصرف الوطنى المصرى» بقلم عبد الحليم الغمراوى The Egyptian Mail، 27 /3 /1920 .

(٦٤) الأهرام ٥/ ٤/ ١٩٢٠ بنك مصر البشرى بتأسيسه ، وادى النيل ٦/ ٤/ ١٩٢٠ .

(٦٥) الأهرام ٥/ ٤/ ١٩٢٠ .

(٦٦) الوطن ٥/ ٤/ ١٩٢٠ .

(٦٧) الأمة ٦/ ٤/ ١٩٢٠ تعليق « بنك مصر» دون توقيع .

(٦٨) الوقائع المصرية ١٣ إبريل سنة ١٩٢٠ ـ ٢٤ رجب سنة ١٣٣٨ وقد أوردت بعض الصحف نص المرسوم السلطانى – الأهرام ٦/ ٤/ ١٩٢٠ الأمة ٧/ ٤/ ١٩٢٠ .

(٦٩) سامية سعيد ، من يملك مصر ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٦ ص ٣٨ .

(٧٠) الأمة ٧/ ٤/ ١٩٢٠ مقال « المصرف الوطنى» بتوقيع بحاثة ، الأهرام ١٠ ، ١٩/ ٤/ ١٩٢٠ مقال « بنك مصر ، بقلم محمد بدوى البيلى طالب بالحقوق . النظام ٢٠/ ٤/ ١٩٢٠ مقال « واجب الأمة نحو المصرف الوطنى» ، بقلم محمد بدوى البيلى . النظام ٣/ ٥/ ١٩٢٠ مقال " «الاجتماع الأول لبنك مصر» دون توقيع .

(٧١) المحروسة ٨/ ٤/ ١٩٢٠ مقال « تأسيس بنك مصر» دون توقيع ، الأمة ٧/ ٤/ ١٩٢٠ مقال «المصرف الوطنى» بتوقيع بحاثة الأهرام ١٠/ ٤/ ١٩٢٠ الأمة ، النظام ٢٠/ ٤/ ١٩٢٠ مقال «واجب الأمة نحو المصرف الوطنى» ، بقلم محمد بدوى البيلى طالب بالحقوق . النظام ٣/ ٥/ ١٩٢٠ مقال « الاجتماع لبنك مصر» دون توقيع المحروسة ٧/ ٥/ ١٩٢٠ مقال « ٢٠٠ ألف جنيه لبناء مدرسة جامعة » بتوقيع حضرى .

(٧٢) The Egyptian Mail, 18/4/1920

(٧٣) النظام ٢٠/ ٤/ ١٩٢٠ مقال « جريدة الميل وبنك مصر» دون توقيع ، الأمة ١٩/ ٤/ ١٩٢٠ تعليق بعنوان « بنك مصر» دون توقيع ، الطليعة ، يونيو ١٩٧٠ ملف خاص «بنك مصر . نصف قرن من العمل لبناء اقتصاد وطنى» اعداد عبد الرازق حسن ص ص ٢١٤ – ٢٢٠ .

(٧٤) المحروسة ٩/ ٥/ ١٩٢٠ ، الأمة ، الأهرام ١٠/ ٥/ ١٩٢٠ وقد اختتم الحفل المطرب زكى عكاشة بالقاء قصيدة شعر للشاعر أحمد شوقى جاء فى مطلعها : —

قف بالممالك وانظر دولة المال   واذكر رجالا ادا لوها بإجمال

وعن النص الكامل انظر الشوقيات ، الجزء الأول المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة ١٩٧٠ ص ص ١٨٤ ص ١٨٥ .

(٧٥) الأهرام ١٠/ ٥/ ١٩٢٠ .

(٧٦) الأهرام ١٠/ ٥/ ١٩٢٠ ، النظام ١٩/ ٥/ ١٩٢٠ .

(٧٧) المحروسة ١٨/ ٥/ ١٩٢٠ الأهرام ، النظام ١٩/ ٥/ ١٩٢٠ .

(٧٨) النظام ٢٨/ ٦/ ١٩٢٠ .

(٧٩) النظام ٢١/ ٥/ ١٩٢٠ .

(٨٠) النظام ٢ ، ٣/ ٧/ ١٩٢٠ الأهرام ٥/ ٧ ، ٢٣/ ١٠/ ١٩٢٠ .

(٨١) وعن تصنيف الذين وردت أسماؤهم كوكلاء خارج القاهرة انظر : أريك دافييز ، مأزق البورجوازية الوطنية الصناعية فى العالم الثالث ، تجربة بنك مصر ١٩٢٠ ـ ١٩٤١ ترجمة سامى الرزاز ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ١٩٨٥ ص ١٤٠ .

(٨٢) المحروسة ١٣/ ١/ ١٩٢٠ وعن نفس الاقتراح انظر : النظام ١٤/ ٥/ ١٩٢٠ .

(٨٣) النظام ٧/ ١١/ ١٩٢٠ مقال « القطن والبنك» بقلم عبد الله فكرى سليم .

(٨٤) النظام ٧/ ٦/ ١٩٢٠ تعليق «نداء الوطن إلى رجال الدين فى منابرهم» بتوقيع ز . ص .

(٨٥) الأخبار ٣/ ١٠ ، ٥/ ١١/ ١٩٢٠ .

(٨٦) وادى النيل ٤/ ٧/ ١٩٢٠ .

(٨٧) النظام ٢٨/ ٦/ ١٩٢٠ .

(٨٨) الأخبار ١٧ ، ٢٠ ، ٢٤/ ٥/ ١٩٢٠ مجموعة مقالات تحت عنوان «بنك مصر وبنوك بولونيا» بقلم عبد الرحمن الرافعى ، النظام ١٧/ ٥/ ١٩٢٠ ، ١٩/ ٥/ ١٩٢٠ مقال الزفرات ، بقلم الدكتور ابراهيم زكى الساعى ، الوطن ٢٤/ ٥/ ١٩٢٠ مقال « نقائص السوق المالية المصرية» بتوقيع ش ، وادى النيل ٢٨/ ٥/ ١٩٢٠ مقال « بنك مصر فى الصحف الانجليزية» دون توقيع ، الأمة ٤/ ٧/ ١٩٢٠ مقال البنك والتمثال ، بقلم أبو بكر المنفلوطى ، النظام ٨/ ٧/ ١٩٢٠ مقال «الموظفون وبنك مصر» بقلم عبد الحليم الغمراوى ، الأمة ٦/ ٨/ ١٩٢٠ مقال «رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر وواجب المصريين» بقلم محمد بدوى البيلى وادى النيل ٩/ ١٠/ ١٩٢٠ مقال «واغنياؤها» . دون توقيع ، الأخبار ١٤/ ١٠/ ١٩٢٠ مقال « بنك مصر ـ اساس استقلالنا الاقتصادى » دون توقيع .

(٨٩) النظام ٦/ ١٠/ ١٩٢٠ هذا وقد نشرت نفس الصحيفة خبرا عن ذلك النشاط قبل ذلك بعدة أشهر انظر : النظام ٣/ ٦/ ١٩٢٠ .

(٩٠) وادى النيل ١٧/ ١١/ ١٩٢٠ .

(٩١) المحروسة ٢٠/ ١١/ ١٩٢٠ ، النظام ٢٢/ ١١/ ١٩٢٠ .

(٩٢) النظام ١٧ ، ١٢، ١٩/ ١٩٢٠ ، ٣/ ٤/ ١٩٢١ .

(٩٣) الأخبار ١٧/ ١٢/ ١٩٢٠ مقال «بنك مصر وواجب المدرسين» دون توقيع عدد ٧/ ٤/ ١٩٢١ مقال « مستقبل مصر الاقتصادى وبنك مصر» بتوقيع س بيرمنجهام ، الأهرام ٤/ ١/ ١٩٢١م.

(٩٤) النظام ٢٨/ ١١/ ١٩٢٠ مقال «كيف الخلاص من أزمة القطن ؟ » بقلم عبد الله فكرى سليم، الأمة ٩/ ١٢/ ١٩٢٠ مقال « بنك مصر وأزمة القطن » بقلم محمد العراقى ، الأهرام ٩/ ١٢/ ١٩٢٠ تعليق بعنوان «اكتتابات بنك مصر ، بقلم محمود سليمان غنام ، النظام ١٣/ ١٢/ ١٩٢٠ قصيدة شعر بعنوان « بنك مصر» بقلم محمد موسى الأقصرى ، وادى النيل ٢/ ١/ ١٩٢١ مقال «على أبواب البنوك» دون توقيع الأمة ٣/ ١/ ١٩٢١ مقال «بنك مصر» بقلم محمود رفعت .

(٩٥) المحروسة ٢١/ ١٢/ ١٩٢٠ .

(٩٦) الأهالى ١٤/ ٤/ ١٩٢١ تقرير بنك مصر هذا وقد أوردت بعض الصحف اختصارات للتقرير انظر : الوطن ، الأخبار ١/ ٤/ ١٩٢١ الأهرام ٢/ ٤/ ١٩٢١ النظام ٣/ ٤/ ١٩٢١ .

(٩٧) الأمة ٢٥/ ١٠/ ١٩٢١ .

(٩٨) عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ الطبعة الثانية مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٨٣ ص ٣٥٤ .

يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣ الطبعة الثانية الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، بتاريخ ١٩٩٨ ص ٢٣٣ ، ص ٢٣٤ .

(٩٩) الأمة ٢١/ ١١/ ١٩٢١ مقال «إلى المغزل وإلى النول» بقلم محمد الهيهاوى ، عدد ٢٤/ ١١/ ١٩٢١ مقال « المقاطعة المقاطعة » بقلم عبد المتعال حلمى السيد .

(١٠٠) الأهرام ٧/ ١/ ١٩٢٢ مقال « الطريق العملى» بقلم عبد الوهاب البرعى المحامى المقطم ٥/ ١/ ١٩٢٢ مقال «تعزيز مركز مصر المالى» بقلم على اسلام المقطم ١١/ ١/ ١٩٢٢ مقال «البنك الأهلى المصرى» بقلم ابراهيم حسين الخبير ، النظام٨/ ١/ ١٩٢٢ تعليق بعنوان «واجب الغرفة التجارية وبنك مصر» بقلم صموئيل مليلة النظام ١٢/ ١/ ١٩٢٢ النظام ١٢/ ١/ ١٩٢٢ مقال «البنك الأهلى» بقلم ابراهيم حسن الخبير الأخبار ١٥/ ١/ ١٩٢٢ مقال «حول المقاطعة» أحمد محمد منديل الأمة ١٦/ ١/ ١٩٢٢ مقال «رؤوس الأموال المصرية لماذا لا تستثمر» دون توقيع المحروسة ٥/ ٢/ ١٩٢٢ مقال «جوانب المصريين» بتوقيع السويفى .

(١٠١) الأهرام ٥/ ١/ ١٩٢٢ .

(١٠٢) الأمة ٦/ ١/ ١٩٢٢ .

(١٠٣) وادى النيل ٢٩/ ٣/ ١٩٢٢ .

(١٠٤) الأهرام ١١/ ١/ ١٩٢٢ وادى النيل ١٥/ ١/ ١٩٢٢ .

(١٠٥) وادى النيل ١٥/ ١/ ١٩٢٢ الأهرام ٢٠/ ١/ ١٩٢٢ .

(١٠٦) الأهرام ٢٠ ، ٢٣/ ١ ، ٢/ ٢/ ١٩٢٢ الأخبار ٢٨/ ١/ ، ١٩/ ٢/ ١٩٢٢ وقد اقترح احد طلاب مدرسة المهندسخانة عمل معرض يعرض ما تتبرع به السيدات من حلى ومجوهرات وغيرها ويتم عمل مزاد على المعروضات ، والحصيلة يتم بها شراء بعض الأسهم انظر النظام ٣٠/ ١/ ١٩١١ تعليق اقتراح لمعاونة بنك مصر ، بقلم حامد القصبى ، وعن نوعية أسر هؤلاء الطلبة انظر ديفز ، المرجع المذكور ص ١٤١ .

(١٠٧) المحروسة ٣١/ ١/ ١٩٢٢ الأهرام ٢/ ٢/ ١٩٢٢ ، النظام ٣/ ٢/ ١٩٢٢ .

(١٠٨) الأهرام ١٥/ ٢/ ١٩٢٢ المحروسة ١٦/ ٢/ ١٩٢٢ .

(١٠٩) المحروسة ٢٣ ، ٣١/ ١ ، ٣ ، ١٨/ ٢/ ١٩٢٢ ، الأخبار ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٨ ، ٢٩/ ١ ، ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٩ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٨/ ٢ ، ١/ ٣/ ١٩٢٢ النظام ٢٤ ، ٢٩/ ١/ ،

٣ ، ٥ ، ٢٢/٢/١٩٢٢ الأهرام ١٨ ، ٢٠/١/١٩٢٢ الأمة ٢٧/١/١٩٢٢ ، المقطم ٣/٢/١٩٢٢ .

(١١٠) المقطم ٢٤/١/ ، ٤ ، ٩ ، ٢١/٢/١٩٢٢ ، الأخبار ١٦ ، ٢٣/٢/١٩٢٢ ، النظام ٢٢/١ ، ٦ ، ١٢ ، ٢٠/٢/١٩٢٢ ، الأمة ٢٢/١ ، ١٠ ، ٢٦/٢/١٩٢٢ ، الأهرام ٦ ، ١٧/٢ ، ٢٠/٢/١٩٢٢ ، المحروسة ٣٠/١ ، ١ ، ٦/٦/١٩٢٢ .

(١١١) المحروسة ٢٤/١ ، النظام ١٩/٢ ، ١/٣/١٩٢٢ .

(١١٢) المحروسة ١٤/٢/١٩٢٢ هذا وقد اقترح أحد المحامين الشرعيين بطنطا ويدعى عبد الفتاح المرقى أنه على الأهالى سحب تأميناتهم من شركات النور والمياه والأوقاف وايداعها بنك مصر ، الأمة ٣/٢/١٩٢٢ مقال أموال ضائعة .

(١١٣) المحروسة ٣١/١/١٩٢٢ .

(١١٤) رشاد كامل ، المرجع المذكور ، ص ٥٦ .

(١١٥) المحروسة ، النظام ٢٣/١/١٩٢٢ .

(١١٦) المحروسة ، النظام ٢٣/١/١٩٢٢ .

(١١٧) المحروسة ٢/٢/١٩٢٢ الأهرام ، النظام ٣/٢/١٩٢٢ .

(١١٨) النظام ٢، ٣ ، ١٠/٢/١٩٢٢ ، المقطم ٢ ، ١٠/٢/١٩٢٢ ، المحروسة ٢ ، ٣ ، ٦ ، ١٠/٢/١٩٩ ، الأهرام ٣ ، ٩/٢/١٩٢٢ ، وادى النيل ٥/٢/١٩٢٢ الأخبار ٦ ، ١٠/٢/١٩٢٢ وهذا وقد انتقد البعض حزب الوفد لأن أمواله مودعة فى بنك الكريدى ليونية بباريس انظر الأمة ٥/١/١٩٢٢ .

(١١٩) عبد الرحمن الرافعى ، مذكراتى ١٨٨٩ ، ١٩٥١ ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٤١ .

(١٢٠) أوراق الرافعى دوسيه « بنك مصر – لجنة الدقهلية للاكتتاب فى بنك مصر» بيان المكتبين فى اسهم بنك مصر ومرفق مع البيان رد من البنك بوصول المبلغ من الرد بتاريخ ١ مارس ١٩٢٢ .

(١٢١) المصدر السابق « مجموعة ايصالات باسم لجنة الدقهلية» بتاريخ أول فبراير ١٩٢٢ .

(١٢٢) المصدر السابق خطاب من الطالب فؤاد فرح طالب بالمهندسخانة بالجيزة إلى الرافعى بتاريخ ١٥ مارس . وخطاب آخر بتاريخ ٤ مارس حول التنسيق بين اللجنة المهندسخانة ولجنة الدقهلية .

(١٢٣) الأمة ١٨ ، ٢٢/١/١٩٢٢ المحروسة ٢٤/١/١٩٢٢ الأهرام ٢٥/١/١٩٢٢ هذا وقد بلغ عدد الأسهم التى اكتتب فيها فى هذا الاجتماع خمسمائة وتسعة سهما . المحروسة ٢٤/ م١/١٩٢٢ .

(١٢٤) المحروسة ، الأمة ٦/٢/١٩٢٢ النظام ٧/٢/١٩٢٢ .

(١٢٥) النظام المقطم ٢٤/١٩٢٢ .

(١٢٦) المحروسة ٣٠/١/١٩٢٢ ، المقطم ٣١/١/١٩٢٢ .

(١٢٧) المقطم ٣/٢/١٩٢٢ ، الأهرام ٤/٢/١٩٢٢ . والرقم المذكور يتناقض مع الرقم الوارد فى رسالة الطالب فؤاد فرج والذى سبق الإشارة إليه التناقض هنا يفسر أن حماس المجتمعين كان أكثر من فعلهم . الباحث .

(١٢٨) المقطم ٣/٢/١٩٢٢ .

(١٢٩) الأمة ٣٠/ ١/ ١٩٢٢ ، الأخبار ٢٨/ ٢/ ١٩٢٢ .
(١٣٠) الأمة ٢٦/ ٢/ ١٩٢٢ ، الأخبار ٢٣ ، ٢٨/ ٨/ ١٩٢٢ .
(١٣١) النظام ٣١/ ١ ، ٦/ ٢/ ١٩٢٢ ، القطن ٨/ ٢/ ١٩٢٢ .
(١٣٢) وادى النيل ٢٩/ ١/ ١٩٢٢ .
(١٣٣) المحروسة ٣/ ٢/ ١٩٢٢
(١٣٤) الأخبار ٩/ ٢/ ١٩٢٢ .
(١٣٥) المحروسة ١٧/ ٢/ ١٩٢٢ .
(١٣٦) القطن ١٣/ ١/ ١٩٢٢ .
(١٣٧) النظام ٢٤/ ٣/ ١٩٢٢ تعليق « اقتراح » ، بقلم محمد سرور محمد .
(١٣٨) الأخبار ١١/ ١/ ١٩٢٢ ، النظام ١٣/ ١ ، ١٣/ ١ ، ١٣/ ٢/ ١٩٢٢ ، المحروسة ٦/ ٢/ ١٩٢٢ ، الأمة ٦/ ٢/ ١٩٢٢ المقطم ٧/ ٢/ ١٩٢٢ الأهرام ٩/ ٢/ ١٩٢٢ .
(١٣٩) الأمة ٢١ ، ٢٦/ ٢/ ١٩٢٢ ، النظام ٢٦/ ٢/ ١٩٢٢ .
(١٤٠) الأخبار ٢٨/ ٨/ ١٩٢٢ ، وادى النيل ٣١/ ٨/ ١٩٢٢ ، رشاد كامل المرجع المذكور ص٦٢ .
(١٤١) الأخبار ٢/ ٤/ ١٩٢٣ تقرير بنك مصر .
(١٤٢) رضوان ، المرجع المذكور ص ٤٢ .

الرأسمالية المصرية بعد دستور ١٩٢٣

أحمد عبود نموذجًا

أ. د. عبد الوهاب بكر

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الزقازيق

ظل الاقتصاد المصرى يرزح تحت وطأة التصنيف التقليدي The Traditional Society على مدى عقود طويلة حتى الحملة الفرنسية - ويتميز الاقتصاد التقليدي بالسكون والعزلة والبعد عن التجديد وضآلة الاستثمار، مع استقرار الدخل القومى فى مستوى منخفض، ومع هذا فقد كانت هناك فترات من الرواج كان مبعثها استقرار الأمن والسلام وتحسن أداة الحكم ووحدة الدولة وزيادة السكان، والاهتمام بالزراعة والنقل أو تحول التجارة العابرة عبر النيل إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى بدلا من سلوك الطريق الشمالى عبر سوريا وبلاد الرافدين.

وكان الإنتاج يقوم فى كافة نواحيه على العمل اليدوى والعدد البسيطة، وقامت العلاقات بين ملاك الأراضى والفلاحين على الاستغلال والسخرة.

ومع قدوم القرن التاسع عشر دخلت مصر مرحلة التحضير للانطلاق، فشهدت البلاد تقدمًا ملحوظاً فى الزراعة والنقل وأساليب التجارة والتمويل قادتها فى البداية الحكومة، ثم ما لبث أرباب الأعمال الأجانب وقلة من المصريين أن تسلموا عبء التجديد، وأقبلوا على استثمار الأرباح المستمدة من التجارة والمضاربة واستغلال عقود الامتياز فى إنشاء المرافق العامة ووسائل النقل والمواصلات وتعمير المدن وتمويل الصناعات المتصلة بإعداد الحاصلات الزراعية للتصدير.

وبمضى الوقت ارتفعت النفقات العامة، واقترن ارتياد التجارة الدولية واتساع الأسواق واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية بإنشاء فروع للبنوك التجارية والعالمية والبنوك المحلية والائتمان العقارى.

وكان القطن هو القطاع الرائد فى مجال الاقتصاد، وارتفعت إنتاجية الأرض بعد التحول التدريجى من رى الحياض إلى الرى الدائم، وزيادة المساحة المحصولية إلى ٧ ملايين فدان فى أواخر القرن التاسع عشر. وزادت تجارة مصر الخارجية حتى الحرب العالمية الأولى.

وشمل التطوير قوانين الأراضى وحيازتها وحقوق الحائزين، وشجعت زيادة الغلة وارتفاع أسعار المحاصيل بعد حرب الاستقلال الأمريكية على دعم

الحيازة ومسح الأراضى، وزادت نسبة استصلاح الأراضى بعد التحسين الذى طال عمليات الرى. وزاد مجموع الملكيات الصغيرة نتيجة لبيع أراضى الدائرة السنية ونتيجة لنظام الأرث.

وتوزعت الملكيات الزراعية فى الفترة ١٩٠٠ - ١٩٥٢ على الشكل الآتى:

عدد ملاك الأراضى ٥-٥٠ فدانا	مجموع حيازتهم	عدد المالكين لأكثر من ٥٠ فدانا	مجموع حيازتهم	عدد الملاك لأقل من خمسة أفدنة	مجموع حيازتهم
١٥٠٠٠٠	١,٧ مليون فدان	١١٠٠٠	٢,٢ مليون فدان	٧٦٠٠٠٠ الى ٢,٦ مليون	٢,٢ مليون

غير أن الصناعة ظلت مع ذلك غير مؤثرة فى مجال الاقتصاد رغم ارتفاع الدخل القومى، ونمو التجارة والاستثمار الأجنبى. وتحسن المواصلات، واقتصر التجديد على الصناعات الزراعية. ومع هذا فقد بدأ المصريون يرتادون الصناعة بحذر وبخاصة بعد إنشاء بنك مصر، وكان ذلك فى شكل مشاركة مع الأجانب.

وظلت تجارة المحاصيل فى الداخل وتجارة الاستيراد والإقراض وأعمال الوساطة والمهن الحرة هى السائدة. وكان معظم أرباب الأعمال من الأجانب المنعزلين عن المجتمع.

ورغم جوانب القصور التى أصابت الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر فقد أدت زيادة الدخل القومى الى بعض التوسع الرأسى والأفقى، فأنشئت المحالج والمكابس والسكك الحديدية والموانى وشركات المنافع العمومية، وحدث بعض التوسع فى إنشاء المحاجر والورش ومصانع الصابون والسجائر والمشروبات والسكر والحلوى وأدوات البناء، رغم أن الآلات المستخدمة كانت مستوردة.

على أنه يجب أن نذكر أن ضيق نطاق السوق، وعظم مخاطر التصنيع،

وعدم توافر المعادن ومصادر القوى المحركة وازدياد السكان زيادة تزيد على الموارد، والعجز عن حماية الصناعة من الواردات الأوروبية وانتشار الأمية . . . الخ، كل هذا كان سببًا فى عدم قدرة الاقتصاد المصرى على الانطلاق المأمول.

شهدت فترة ما بعد الاحتلال وحتى الحرب العالمية الأولى زيادة واضحة فى رأس المال الأجنبى المستثمر فى مصر، وارتفع النصيب المساهم به فى الشركات المساهمة العاملة فى مصر من ٦ ملايين جنيه فى ١٨٨٣ إلى ٣١ مليونا فى ١٨٩٧ ثم ٩٢ مليون فى ١٩١٤.

وكان لبريطانيا نصيب الأسد فى الاستثمار، فتدفق رأس المال البريطاني على مصر لدرجة أن رجال الأعمال البريطانيين أسهموا فى سنة ١٩٠٢ بتأسيس ٢٧ شركة استثمارية فى البلاد من مجموع الشركات الأجنبية البالغ ٤٥ شركة.

ومع هذا فقد ظلت السوق المصرية مفتوحة أمام الاستثمارات الفرنسية والبلجيكية.

وبمضى الوقت أصبح الاقتصاد المصرى كله تقريبًا فى أيدي المستثمرين الأجانب الذين اندفعوا إلى مصر فى ظل مناخ استثمارى موآت بفضل (الامتيازات الأجنبية) وما وفرته من حماية لرأس المال الأجنبى هذا. انظر فى هذا المقام إلى وضع شركة الملح والصودا المصرية وشركة الفنادق المصرية المحدودة، وشركة الدلتا للأراضى والاستثمار والبنك العثماني الإمبراطورى، والبنك العقارى المصرى، وشركة السكر المصرية، وبنك أيونيان، ناهيك عن شركة قناة السويس التى كانت ملكيتها كاملة للفرنسيين والإنجليز والهولنديين وغيرهم.

ويشير أحد المصادر إلى أن جملة الاستثمارات الأجنبية فى مصر فى سنة ١٨٩٧ كانت ٣٠,٨٦٨,٠٠٠ جنيه مصرى ازدادت فى سنة ١٩٠٢ إلى ٤٢,٩٩٢,٠٠٠ جنيه، وفى سنة ١٩١٤ كانت قد وصلت إلى ٩٢,٠٣٩,٠٠٠ جنيه بنسبه بلغت ٩١٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى مصر.

وفى سنة ١٩٢٢ كان مجموع الاستثمارات الأجنبية فى مصر حوالى ١١١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه من مجموع الاستثمارات فى السوق المصرية البالغة ١١٩,٤١٣,٠٠٠ جنيه، بنسبة ٩٣,٢٪.

ولقد حدث فى ثلاثينيات القرن العشرين تراجع ملحوظ فى الاستثمارات الأجنبية يعزى إلى توتر الجو السياسى واشتداد الحركة الوطنية وإقدام شركات أجنبية على تصفية أعمالها فى مصر.

ولن تناقش هذه الورقة هيكلة قطاعات الاقتصاد المصرى بما يخدم المصالح الرأسمالية العالمية، فالمهم هو بيان مدى تغلغل رأس المال الأجنبى ككل فى الاقتصاد المصرى وهيمنته عليه. ويكفى فى هذا المقام أن نذكر أن الاقتصاد المصرى فى القرن العشرين كان فى يد مجموعة من الممولين اليهود والروم المتمصرين (قطاوى - منشه - سوارس - سرسق - راللى - زربيني - سلفاجو - بناكى - وزرفوداكى)

ولا يمكن أن ينسى دور البنوك الأجنبية التى غمرت البلاد لتمويل الشركات الأجنبية التى تركزت كلها حول القطن. فإلى جانب تمويل هذه البنوك لأبناء جنسها بالقروض لشراء هذا المحصول، فإنها أنشأت بعض المرافق العامة والصناعات النامية والمعاونة لإنتاج وتسويق القطن (المحالج - المكابس - شركات الأقطان - شركات الزيوت - شركات المياه - سكك حديد الرمل - شركة الغزل والنسيج المصرية - شركات حلج الأقطان - وشركة الملح والصودا وشركة التأمين الأهلية.

وامتد نشاط هذه الشركات الأجنبية ليشمل شركات الأراضى وشركات السكر وشركات النقل والمواصلات وشركات المقاولات. ومن تجارة القطن وحلجه وكبسه إلى النقل النهرى والبرى والملاحة البحرية وسكك حديد الدلتا، وتصنيع بذرة القطن والسكر والملح والسجائر.

عمل رأس المال الأجنبي منذ تدفقه على مصر بعد انهيار تجربة محمد على على إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى بشكل أحدث اختلالا بين قطاعاته المختلفة، وحوَّل مصر إلى وحدة اقتصادية تابعة للسوق العالمية المنتجة للمواد الخام الزراعية بعد أن أصيب قطاعها الصناعي بالضمور.

ومنذ ذلك الحين وحتى منتصف القرن العشرين استمر اختلال التوازن بين قطاعات الاقتصاد المصرى على الرغم من محاولات البورجوازية المصرية (بنك مصر وطلعت حرب) النهوض بقطاع الصناعة، مما جعل قطاع الزراعة يشكل أهم دعامات الاقتصاد المصرى والدخل القومى.

وقد أدى تزايد ظاهرتى التركز والتفتت حول الأرض إلى تفاقم حدة التباين الطبقى منذ بدايات القرن العشرين، ومع نهايات الحرب العالمية الثانية كان الاختلال فى توزيع الثروة الزراعية قد ازداد بشكل صارخ.

ويقوِّم أحمد الشربيني بيانًا بنسب المُلَّاك وملكياتهم إلى جملة الأراضى الزراعية أنقل عنه

السنة	كبار الملاك	ملكياتهم	متوسط الملاك	ملكياتهم	صغار الملاك	ملكياتهم
١٩١٤	٪٠,٨	٪٤٣,٩	٨,٥	٣٠,٤	٩١,٣	٪٢٦,٧
١٩١٨	٪٠,٧	٪٤٢,٣	٨,٠	٣٠,٠	٩١,٠	٪٢٧,٠
١٩٣٠	٪٠,٦	٪٣٩,٨	٦,٣	٢٩,٧	٩٣,٠	٪٢٩,٧
١٩٥٢	٪٠,٤	٪٣٤,٢	٥,٣	٣٠,٣	٩٤,٣	٪٣٥,٥

فى ظل هذا الجو غير المواتى ظهر أحمد عبود (٢ مايو ١٨٨٩ - ٢٨ ديسمبر ١٩٦٣)

تقول السيرة الذاتية للرجل إنه أتى من أسرة تنتمى إلى الطبقة الوسطى فى القاهرة والتحق بالتعليم المصرى العام ثم التعليم الجامعي المصرى فدرس الهندسة، وسافر بعد ذلك الى جلاسجو glasgo حيث تعلم كمهندس مدنى. عمل فى البداية كمهندس فى شركة بريطانية، ثم التحق بمشروع كبير للرى فى العراق، وفى سكك حديد فلسطين وسوريا. مع بدايات العشرينيات من القرن العشرين عاد إلى مصر (١٩٢٢). كان بنك مصر قد بدأ يعمل وكانت الحركة الوطنية تتلقى خدعة الاستقلال من خلال تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وكان السد فى أسوان يخضع لعملية تعلية على يد مقاولين بريطانيين.

كانت مصر وقت عودة عبود من رحلته العربية تدخل مرحلة التحول الدستورى وتبدأ عصر الملكية الأتوقراطية، ومرحلة جديدة من مراحل السيطرة السياسية البريطانية (لورد اللنبى، لورد لويد، برسى لورين، مايلزلابسون)، ودورة صراع اقتصادي بين البورجوازية المصرية والهيمنة الغربية لتحرير الاقتصاد المصرى من ربقة السيطرة الغربية.

كانت البطالة تنتشر فى المدن بعد استمرار السيطرة المالية والتجارية والصناعية للأقليات الأجنبية المحلية واتجاهها لاستخدام موظفين أجانب على حساب المصريين، ولم يكن هناك سوى بنك مصر وبعض المؤسسات الأخرى التى توفر فرص العمل المحدودة التى سرعان ما تقلصت بعد التعاون الكامل بين بنك مصر والعناصر الأجنبية فى أواخر الثلاثينيات.

فى ذلك الوقت عمل عبود كمقاول توريد للقوات البريطانية فى مصر، وهو ما ربط بين اسمه وصفة (كومبرادور) Comprador. والكومبرادور لغة هو المواطن الصيني الذى يقوم بأعمال الوكالة للشركات الأجنبية فى بلاده، وينسب إليه نتيجة لذلك شبهة التعاون مع الأجنبى ضد أهل البلاد.

فى ١٩٢٦ انتخب الرجل عضوًا بمجلس النواب، وفى سنة ١٩٣١ منحه الملك فؤاد رتبة الباشوية لنجاحه فى عملية إنشاء الترعة الفؤادية، وأصبح من كبار الأثرياء.

وبسهولة ولج عبود فى مجال الاستثمار، فكان أن تملك شركة البوستة الخديوية، وأصبحت بواخره (محمد على الكبير، الخديو إسماعيل، الملك فؤاد) تطوف المحيطات والبحار رافعة العلم المصرى.

كانت البوستة الخديوية قد أنشئت فى نهايات عهد محمد على على شكل ورش، ثم جاء سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣) لينشئ أول شركة بحرية للنقل (المجيدية)، وفى عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) سميت (العزيزية)، وفى سنة ١٨٧٣ تحولت إلى مصلحة حكومية وسميت (مصلحة البوسنة الخديوية).

فى فبراير ١٨٩٨ باعت الحكومة سفن هذه المصلحة (١٣ سفينة - أرصفة - أحواض ومخازن بالإسكندرية والسويس) إلى شركة إنجليزية سميت شركة بواخر البوستة الخديوية.

كان خروج الأسطول المصرى وملحقاته من يد مصر لطمة شديدة للكرامة المصرية، وقد قوبل هذا باعتراض شديد من الرأى العام المصرى، وهو شعور طبيعي باعثه الرغبة فى الاحتفاظ بما للبلاد من سفن وأحواض وورش ومخازن.

اشترى عبود شركة البوستة الخديوية وحده فى سنة ١٩٣٤، وأراد أن يثبت للعالم أن مصر قادرة على أن تعيد للشركة مجدها. فقام بتوسيع الحوض الجاف فى السويس ليتسع لثمانين فى المائة من البواخر التى تجتاز القناة للترميم والإصلاح، وأدخل على الورش الإصلاحات التى يتطلبها الرقى العصرى وجهزها بالأدوات والمعدات والمزلقانات الكهربائية، وأنشأ مصنعًا لبناء السفن، وفتح باب الرزق لعشرة آلاف من العمال، هذا عدا تخريج مئات من المهندسين والضباط والعمال البحريين.

وحرر أسطول مصر من ربقة الاستعمار الأجنبى وغزا ميدان الاقتصاد

احتكر (عبود) تكرير السكر فى مصر، فقد اشترى فى سنة ١٩٣٨ شركة السكر والتكرير المصرية بعد رفاة مديرها (هنرى نوس). كانت حاجة الاستهلاك المحلى تصل إلى ٢٥٠-٣٠٠ ألف طن، وكانت مصانع الشركة فى أبى قرقاص ونجع حمادى وأرمنت وكوم أمبو تحتاج إلى إحلال وتجديد لسد مطالب المستهلكين. ونتيجة لانخفاض سعر شراء القصب فقد عزف الفلاح المصرى عن زراعته وانصرف عنه، وأصبحت المصانع لا تتلقى إلا ما يكفى لسد نصف الحاجة.

أدار عبود العمل فى شركة السكر، فأوجد أربعة مصانع كبيرة لإنتاج السكر الخام ومصنعًا ضخمًا للتكرير، وقام بالعمل فى هذه المصانع ألف مهندس واخصائى وموظف، وعشرات الألوف من العمال الزراعيين. وقامت الشركة بدفع أربعة ملايين من الجنيهات لموردى قصب السكر.

ودخل عبود مجال إنتاج الأسمدة الكيماوية والورق والكيماويات، وهى صناعات لم يكن لمصر عهد بها من قبل. مثل عبود الكثير من المؤسسات البريطانية فى مصر، وامتلك حصصًا مسيطرة فى بنوك عديدة (٨٠,٠٠٠ سهم فى بنك مصر وحده)، وخدم كعضو فى مجلس إدارة شركة قناة السويس قبل تأميمها.

قدرت مشروعات أحمد عبود سنة ١٩٧١ بمائة مليون دولار، وعندما جرى التأميم تقرر منحه معاشًا حكوميًا قدره ٥٠ جنيهًا فى الشهر.

لاحقته الحكومة فى نفس العام بتهمة تهريب ٦٦٠,٠٠٠ دولار خارج مصر، لكن الحكومة أسقطت التهمة فى سنة ١٩٦٢. لم يجد عبود بدًا من ترك مصر إلى سويسرا فترك البلاد واستمر فى الاشتغال بالمال هناك حتى وافته المنية فى أحد الفنادق بلندن فى نفس السنة.

نموذج جيد لرأسمالى مصرى وظَّف أمواله فى خدمة اقتصاد بلاده.

لقد اتهم الرجل - برغم كل ما فعله لتوفير فرص العمل لأبناء البلاد، وتحقيق التنمية الصناعية، ومواجهة المنافسة الأجنبية الشرسة، بأنه (كومبرادور) جشع يبيع مصلحة بلاده فى سبيل تحقيق مصالحه. لقد حقق عبود مصالحه الاقتصادية، وماذا فى هذا؟ ألم يكن اقتصاديًا يدير مؤسسة تبغى الربح؟ - ماذا كان ينتظر من الرجل؟ أن يوزع أمواله بالمجان على الناس، أم يكنزها فى البنوك؟ لقد غامر (عبود) بأمواله ودخل مجالات استثمارية لم يسبقه إليها أحد، ونافس المستثمرين الأجانب، وامتلك الشركات العملاقة، ومصَّر قدرا لا بأس به من الاقتصاد المصرى. ماذا كان عليه أن يفعل أكثر من ذلك. أليست التجارة أن تكسب وتخسر. لقد تاجر الرجل وكسب وكان موفقا فى عمله، فهل يكون (كومبرادورا) لأنه فعل ذلك؟

عندما نعيد قراءة تاريخنا فإننا يجب أن نصدر الأحكام الصحيحة ونعطى كل ذى حق حقه، فهذه هى وظيفة المؤرخ، وهذه هى قيمة التاريخ.

مصادر الدراسة

أحمد الشربيني (دكتور): الاقتصاد المصرى بين التبعية والاستغلال، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٧.

آرثر جولد شميت: قاموس تراجم مصر الحديثة، ترجمة وتحقيق عبدالوهاب بكر ، المشروع القومى للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٣.

على الجريتلى (دكتور): التاريخ الاقتصادى للثورة (١٩٥٢-١٩٦٦) ، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٧٤.

المصور، فبراير ١٩٥٠ (قصة شركة بواخر البوستة الخديوية).

دور اليهود في الرأسمالية المصرية
خلال النصف الأول من القرن العشرين

أ.د. سعيدة محمد حسني
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة قناة السويس

مقدمة

تتناول هذه الورقة دراسة عن دور اليهود فى الرأسمالية المصرية خلال النصف الأول من القرن العشرين، حيث عاشت الطائفة اليهودية فى مصر كأى طائفة دينية لها أنشطتها المختلفة، وكان النشاط الاقتصادي أبرز نشاط للطائفة اليهودية فى مصر.

وأهمية هذه الدراسة تصدر عن أن اليهود في كل الأحوال، كانوا يشكلون شريحة متميزة عن النسيج المصري العام، فاستطاعوا أن يدخلوا فى خيوط هذا النسيج، وهو الأمر الذى خرجت به تلك الورقة.

فعلى المستوى الاقتصادي برز اليهود في مصر فى مجالات الرأسمالية المصرية، تلك الرأسمالية التى أخذت تبذر بذورها في أواخر عهد محمد على وهم بذلك كانوا يحتلون مكانًا وسطًا بين الرأسمالية الأوربية التي استكملت هجمتها على مصر فى أعقاب عام ١٨٨٢ وبين الرأسمالية المصرية التى بدأ بعض المصريين من أمثال طلعت حرب يتنبهون إلى خطر الرأسمالية الأوربية على المجتمع المصري.

الرأسمالية المصرية القديمة التى نشأت ووجدت بمصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وقضت نحبها بقرارات التأميم في يوليو سنة ١٩٦١.

كانت مصر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى تعتبر من الدول النامية، حيث كان بها أبرز مظاهر ذلك وهو سيطرة المحصول الواحد، وتمثل الرأسمالية الزراعية مكان الصدارة في الكيان الاقتصادى المصرى، وتستوعب الجانب الأكبر من الأيدي العاملة المصرية.

كان النشاط الاقتصادي في مصر عندما نشبت الحرب العالمية الأولى يتركز في يد العناصر الأجنبية التي تموله وتشرف عليه وتنهض بشئونه جميعًا فيما عدا الأعمال البسيطة التي لا يمكن جلب من يقوم بها من الخارج جلبا اقتصاديًا، ذلك أن العشرين سنة التي سبقت الحرب قد رأت توغل رؤوس الأموال الأجنبية في الشئون المالية المصرية إلى أن بلغ رأس المال الأجنبي في عام ١٩١٤ ما يعادل ٩١٪ من مجموع الأموال التي تستغل في الشركات المساهمة، ومع ذلك فإن معظم هذه الأموال لم يكن يستغل في الصناعة لأن الممولين الأجانب من ناحية كانوا غير راغبين في منافسة صناعات بلادهم، ومن ناحية أخرى كانت سياسة الاحتلال الإنجليزي تقضي ببقاء

مصر زراعية بسبب اتجاه المصالح الاقتصادية للإدارة البريطانية في المقام الأول نحو التوسع في زراعة القطن، وعلى ذلك فقد كانت مصر تستورد معظم السلع التامة الصنع من البلدان الأوربية.

التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة

تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية على مجالات الاستثمار المختلفة داخل الاقتصاد المصري وبخاصة قرب نهاية القرن التاسع عشر بعد حدوث الإصلاح المالي والاستقرار.

لجنة التجارة والصناعة ١٩١٦

من أهم نتائج الحرب فيما يختص بالصناعة كان تكوين لجنة التجارة والصناعة، حيث أصدر مجلس الوزراء برئاسة حسين رشدي قرارا في ٨ مارس عام ١٩١٦ بتأليف لجنة خاصة تدعى لجنة التجارة والصناعة برئاسة إسماعيل صدقي من الوزراء السابقين، وذلك للوقوف على مدى تأثير الحرب الحاضرة في صناعة البلاد وتجارتها، والنظر في التدابير التي تؤدي إلى إيجاد أسواق جديدة لتصريف الحاصلات المصرية أو إلى استبدال الأصناف التي انقطع ورودها بغيرها من الأصناف المصنوعة في الديار المصرية أو التي ترد من البلاد المسموح بالتعامل معها. وقد كانت لجنة التجارة والصناعة ذات أهمية بالغة في تاريخنا الاقتصادي لأنها بالإضافة إلى ما تقدم تعتبر شهادة الميلاد الحقيقية للرأسمالية الوطنية المصرية، حيث إن الأعضاء المصريين في اللجنة هم الذين قادوا الفكر الرأسمالي الوطني في مصر وعلى رأسهم طلعت حرب وتمثل ذلك بظهور الرأسمالية الوطنية وتأسيس بنك مصر وشركاته.

نشأة الرأسمالية المصرية

وتتمثل التغيرات الاقتصادية خلال هذه الفترة فى خمس خصائص أساسية هي:

الخاصية الأولى - زيادة نصيب الإسهام المحلي في التكوين الرأسمالي في الصناعة.

الخاصية الثانية - حدوث تغير ملحوظ في تغيير الأنصبة النسبية للاستثمارات على مختلف الأنشطة الاقتصادية مع زيادة في نصيب النشاط الصناعي.

الخاصية الثالثة ـ كان المعدل السنوي لنمو الرصيد الرأسمالي في الصناعة المصرية هذه الفترة أقل من مثيله خلال الفترة السابقة (١٨٩٩-١٩٠٧).

الخاصية الرابعة ـ تتعلق بالخاصية الأولى، حيث تناقص نصيب رأس المال الأجنبي في التكوين الرأسمالي مقابل زيادة رأس المال المحلي.

أما الخاصية الخامسة ـ فتتلخص في اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية إلى المجالات الصناعية.ـ

العوامل التي ساعدت اليهود على القيام بدورهم في الرأسمالية المصرية

ساهم اليهود مساهمة فعالة في تنمية وتطوير الرأسمالية المصرية، وقد ظهرت هذه المساهمة بصورة أوضح خلال النصف الأول من القرن العشرين، تلك الفترة التي شهدت تغيرات عديدة في تاريخ مصر الاقتصادي، وقد ظهرت هذه المساهمة في معظم المجالات الاقتصادية في الرأسمالية المصرية، فكان لهم دورهم في المجال التجاري والزراعي والصناعي هذا بالإضافة إلى نشاطهم في المجال المصرفي والمضاربات المالية، كذلك ظهر نشاطهم في ميدان البناء والتعمير وعملوا أيضا في مجالات المواصلات والسياحة والإعلانات ، وعلى هذا فإن اليهود قد شاركوا في معظم المؤسسات الاقتصادية في مصر بطرقهم وأساليبهم المتعددة.

وباختصار كان اليهود متغلغلين في الاقتصاد المصري تغلغلا كبيرا؛ ففي بعض المصانع والمشاريع الاقتصادية في مصر كانت الإدارة من المدير إلى ضارب الآلة الكاتبة من اليهود ، و يتضح مدى هذا التغلغل لليهود في الاقتصاد المصري من معرفة أن ٨٠٪ من رجال البورصة في مصر كانوا يهودا ، بالإضافة إلى أن اليهود سيطروا سيطرة تامة على١٠٣ شركات مصرية من مجموع شركات مصر البالغ عددها في تلك الفترة ٣٠٨ شركات .

هذا عدا مساهمتهم غير المباشرة في بقية الشركات المصرية؛ فقد كانوا يساهمون في بقية هذه الشركات أو المجالات التي لم يظهروا فيها بالتمويل برأس المال أو العضوية، ولا شك أنه قد توفرت عدة عوامل ساعدت اليهود على القيام بدورهم في الرأسمالية المصرية، منها على سبيل المثال:

١- الإمتيازات الأجنبية

كانت هذه الامتيازات تعني في الواقع أن الدولة تمنح بعض الجماعات أو الأفراد

أو الدول تسهيلات خاصة تهدف إلى استثمار أموال صاحب هذا الامتياز، وذلك في دفع وتطوير اقتصاد البلد الذي منحه هذه الامتيازات، وكان اليهود من أوائل الذين استفادوا من هذه الامتيازات، ومن ثم يتضح لنا: لماذا أقبل اليهود على التجنس بجنسيات الدول الأجنبية التي كان لها حق هذه الامتيازات في مصر؟ إذ أن اليهود كانوا يفضلون حماية الدول الأجنبية على حماية الدولة العثمانية البعيدة السلطة ؛ حيث إن الامتيازات كانت تعفي اليهود من التقيد بقوانين مصر وتعفيهم من دفع الضرائب، هذا بالإضافة إلى استثناءات أخرى .

وقد أساء قناصل الدول الأجنبية في مصر استعمال وتفسير هذه الامتيازات وخاصة بعد اتساع نطاقها .

وتنقسم الامتيازات الأجنبية التي تمتع بها الأجانب عامة واليهود خاصة في مصر بعد إقامة المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٧ إلى أربعة أقسام هي :

١- الامتياز القضائي .   ٢- الامتياز التشريعي .

٣- الامتياز المالي .   ٤- الامتيازات الخاصة بالحرية الشخصية وحرية السكن .

وعلى هذا فإن إيجاد مثل هذه المحاكم المختلطة قد منح اليهود فرصا أكثر للقيام بدورهم في الرأسمالية المصرية ، وبالتالي ترتب على إيجاد هذه المحاكم أيضا سلب سلطة الحكومة المصرية، وقد دفعت هذه الحالة غير المستقرة إلى أن نادى اللورد كرومر بضرورة توحيد القضاء على جميع مرتكبي الجرائم . وفي رأي كرومر أن توحيد القضاء في مصر هو السبيل الوحيد لتأمين المصريين في بلادهم .

واستمرت هذه الامتيازات الأجنبية بآثارها السيئة إلى سنة ١٩٣٧ حيث انعقد مؤتمر مونترو، ثم بدأت فترة انتقالية بعد هذا المؤتمر من(١٩٣٧- ١٩٤٩) بدأت تخف وطأة هذه الإمتيازات خلال هذه الفترة .

٢- رعاية وتشجيع السلطة الحاكمة في مصر لليهود

لقد اتبعت مصر سياسة خاصة تجاه اليهود كان قوامها التسامح مع هذه الشريحة من المجتمع المصري، وقد ترتب على هذه السياسة أن عاش اليهود في أمن واستقرار لم يجدوه في أي بلد حملوا جنسيتها وترتب أيضا على هذه المعاملة الحسنة أن سيطر اليهود في مصر على جوانب مهمة من الاقتصاد المصري .

السبب الرئيس لاتخاذ المصريين موقفًا من اليهود يكمن في العامل الاقتصادي

إذ أن اليهود سيطروا على معظم جوانب الاقتصاد المصري سيطرة تامة بالإضافة إلى أنهم أقبلوا على تملك الذهب والتجارة فيه مستندين إلى ما جاء في التوراة والتلمود إذ اعتبروا الذهب شيئا يسهل نقله وتهريبه .

هذا بالإضافة إلى أن اليهود لم يقبلوا على زراعة وتملك أراضٍ زراعية في مصر إقبالا كبيرًا ؛ لأنهم كانوا يعتقدون أنها أراضٍ أجنبية ، فسعوا إلى تملك هذا الذهب بأية وسيلة باعتباره طريقهم الوحيد إلى تحقيق أهدافهم وهي السيطرة على شعوب العالم . ومن أجل ذلك حلل اليهود لأنفسهم غش غير اليهود مستندين في ذلك إلى ما ذكر في التلمود ، والذي يبدو أنهم فسروه تبعا لرغباتهم .

٣- ارتفاع نسبة التعليم بين يهود مصر

بمعنى أنه قل أن يوجد يهودى بين يهود مصر ـ سواء ممن كانوا يحملون الجنسية المصرية أو غيرها ـ غير متعلم مثقف أو على الأقل لا يجيد القراءة والكتابة .

والدليل على ذلك إحصاء سنة ١٩٠٧ في تقرير المعتمد البريطاني لسنة ١٩٠٨ وهذا الإحصاء عن عدد الذين يجيدون القراءة والكتابة في مصر ، وقد اتضح منه أن عدد الأميين من اليهود الذكور ٤٤١ وعددهم من الإناث ٦٨٧ أي حوالي ١١٢٨ من الذكور والإناث في الوقت الذي كان فيه عدد اليهود في مصر حسب إحصاء سنة ١٩٠٧ (٣٨٦٣٥) أي أن ٢،٩٢٪ من مجموع سكان مصر من اليهود خلال تلك السنة ، ومن ثم يمكن معرفة مدى أثر هذا العامل إذا ما وضع في الاعتبار أن اليهود كانوا يركزون بالدرجة الأولى على نشر الثقافة والتعليم التجاري بين أبناء طائفتهم .

ويمكن أن نستنتج ما يأتي :

يوجد في محافظات مصر الخمسة ٣٧ , ٩٧٪ من يهود مصر حسب إحصاء سنة ١٩٤٧ مع ملاحظة أن هذه النسبة لم يحسب فيها الأطفال دون الخامسة من هذه النسبة ٣٧ , ٩٧٪ ، يوجد ٦٧ , ٧٨٪ ملمون بالقراءة والكتابة ، ٠٩ , ١٦٪ أميون أما الحالات غير المبينة من هذه النسبة فقد كانت ٤٣ , ٤٪ ، ومن ثم يتضح مدى ارتفاع المستوى التعليمي بين يهود مصر وخاصة في المحافظات الخمسة .

مجموع اليهود في الوجه البحري ٨١٤ منهم ٤ , ٧٦٪ ملمون بالقراءة والكتابة ، ٧٦ , ٢٠٪ أميون ، أما الحالات غير المبينة في الوجه البحري فقد كانت ١٩ , ٣٪ .

أما اليهود في الوجه القبلي فقد بلغ عددهم ٧٣٠ يهوديًا منهم ٧٩ , ٨٤٪ ملمون

بالقراءة والكتابة ، ١١,٩٧٪ أميون، أما الحالات غير المبينة فقد كانت نسبتهم ٣,٢٩٪ .

يتضح أيضا من قراءة هذا الإحصاء أن يهود الوجه البحري أكثر من يهود الوجه القبلي من الناحية العددية ، وبالرغم من هذا فإن نسبة الأميين كانت منتشرة بين يهود الوجه البحري أكثر منها بين يهود الوجه القبلي ،ولعل هذا بسبب وجود مديرية الجيزة ضمن مديريات الوجه القبلي .

ومن هنا يتضح أثر ارتفاع المستوى التعليمي بين يهود مصر وبالتالي أثره في نشاطهم الاقتصادي .

٤ - اتصال اليهود الموجودين في مصر على مختلف جنسياتهم بالخارج

بمعنى أن الجماعات اليهودية قد عملت على توثيق علاقاتها بالبيوت المالية والمؤسسات التجارية الكبرى في الخارج . ولا شك أن هذه الاتصالات والعلاقات التجارية قد أكسبت اليهود في مصر خبرة ودراية بأحدث الأساليب التجارية والاقتصادية لاختيار ما يناسب المجتمع المصري .

هذا بالإضافة إلى أن هذه العلاقات في بعض الأحيان كانت تتعدى المؤسسات والهيئات التجارية ، إذ أن اليهود عملوا على توطيد علاقاتهم مع الحكومات الأجنبية ليسهل عليهم كسب جنسيات بلاد هذه الحكومات وبالتالي تحقق لهم الحماية التي طالما تمناها اليهود . ويمكن إدراك مدى أهمية هذه العلاقات إذا وضع في الاعتبار أن البيوت والمؤسسات المالية والتجارية التي عمل اليهود في مصر على توثيق علاقاتهم بها كانت معظمها يهودية .

٥- اهتمام اليهود بنشر التعليم الفني بين أبناء طائفتهم

ذلك أن هذا التعليم يعتبر عماد أي نشاط اقتصادي ناجح ، لأنه يخرج كفاءة عمالية ماهرة ، وفي نفس الوقت يوفر جزءًا كبيرًا من المرتبات التي يتقاضاها أصحاب المؤهلات العليا التي يغلب على أصحابها الطابع النظري . ومن مظاهر اهتمام الجماعات اليهودية بهذا التعليم الفني على سبيل المثال : أن جوزيف شيكوريل هو الذي اتبع نظام التدريب المهني بهدف تخريج عمال أكفاء للعمل في منشآته .

هذا بالإضافة إلى أن اليهود قد اهتموا بتعليم أبناء الطائفة بعض الصناعات والحرف اليدوية فى أثناء الدراسة الابتدائية ، وعلى هذا فإنه قل أن يوجد يهودي لا

يجيد حرفة يدوية يستطيع أن يكتسب منها في جميع المجالات ، ولا شك أن الاهتمام بهذا النوع من التعليم أثناء الدراسة الابتدائية يجعل اليهودي قادرا على العمل في أي مكان إذا لم يستطع إكمال تعليمه ، وإذا قدر له إكمال التعليم يكون بذلك لدية خبرة بالأعمال الحرفية التي يقوم بها العمال إذا كان رئيسا بالمنشأة .

٦- طبيعة تكوين المجتمع المصري

بمعنى أن المجتمع المصري لم يكن يعرف النظام الرأسمالي قبل ذلك الوقت مما أتاح فرصة العمل أمام الجميع فاستغلها اليهود أحسن استغلال لمصلحتهم أولا و لرفع وتطوير الاقتصاد المصري ثانيا ، ولعل هذا السبب وراء اقتران النشاط الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة بالجماعات اليهودية .

ولم تظهر الطبقة البرجوازية (الوسطى) في مصر إلا فى أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك أنه حتى قيام هذه الحرب كان معظم ما يدخره المصريون يتجه في الغالب نحو شراء الأراضي والعقارات ، ولم يتجه نحو الاستثمار- لأسباب سيأتي الحديث عنها فيما بعد- وعلى هذا لم تظهر أي مبادرة فردية من جانب المصريين في حركة الاتصال المصري قبل قيام الحرب إلا مبادرات قليلة .

ومن ثم فقد ترتب على احتكار اليهود للنشاط الاقتصادي في مصر ضعف الطبقة الوسطى أو انعدامها مع أن هذه الطبقة هي العمود الفقري للحكومات الديمقراطية . ومن هنا يمكن الوقوف على أهمية هذا العامل ودوره في تشجيع اليهود على القيام بدورهم الاقتصادي المعروف . هذا بالإضافة إلى أنه قد ترتب على ضعف الطبقة الوسطى ، أن ضعف نفوذها الاجتماعي و السياسي نتيجة عدم مشاركاتها في المجال الاقتصادي في مصر .

٧- الوراثة

فقد كان لدى اليهود استعداد موروث منذ القدم في مجال النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، كما كانت لديهم خبرة بأساليب العمل والمعاملات المالية والتجارية ، هذا بالإضافة إلى أن هؤلاء اليهود الذين وجدوا في مصر قد أتوا من بلاد على درجة كبيرة من النشاط التجاري ولكنهم اضطروا إلى ترك هذه البلاد فرارا من الاضطهاد الذي لاقوه من جانب حكامها .

٨- ارتباط الشباب المصري بالعمل الحكومي

ذلك لأن الشباب المصري كان فور تخرجه وإنهاء دراسته- مهما كان نوع هذه الدراسة- يسارع إلى الالتحاق بالعمل الحكومي الذي يمنحه مرتبا مضمونا ، ومن خلال البحث لم يعثر على شاب متعلم عمل بالنشاط الاقتصادي في مصر إلا من أغلقت في وجهه دواوين الحكومة وإذا قدر وعمل شاب بالنشاط الاقتصادي وخاصة بالنشاط التجاري فإن مصيره يكون الإخفاق لأسباب عديدة منها :

أن الشباب المصري الذي كان يعمل في المجالات الخاصة بالعمل الاقتصادي كان يعتقد أنه لا بد أن تتوافر لدى كل من يخوض غمار هذا النشاط رأس مال كبير يحقق ربحا أوفر ، ولم يضع هذا الشاب في اعتباره أن أي عمل يبدأ برأس مال بسيط ثم ينمو ويكبر فيما بعد ، ويترتب على هذا النمو تحقيق ربح كبير، هذا بالإضافة إلى أن الشاب المصري كان يعتقد أن هذا العمل في مجال الاقتصاد يحتاج إلى خبرة وكفاءة تأتي نتيجة الاستمرار في العمل، كذلك كان الشاب المصري يعتقد أن معرفة تفاصيل العمل الذي يزاوله وخاصة العمل التجاري وتحسين علاقاته مع جميع زملائه على اختلاف مستوياتهم أمر لا يتفق مع مركزه الاجتماعي .

وهنا تجب الإشارة إلى أن الشباب المصري كانوا يستندون إلى هذه الأسباب وهم في الحقيقة لا يرغبون في المغامرة لأنهم يبحثون عن مرتب مضمون دون هذه المغامرة .

وعلى هذا يمكن معرفة أهمية هذا العامل إذا عرف أن عماد أي نشاط اقتصادي في أي مجتمع هو الشباب وخاصة الشباب المثقف الذي كان يعتبر العمل التجاري عملا مؤقتا إلى حين حصوله على عمل حكومي بينما العمل الحر أكثر نفعا وفائدة من العمل الحكومي ، ومن هنا فتحت أبواب النشاط الاقتصادي على مصراعيها أمام الجماعات اليهودية في مصر بينما أخفق فيه الشباب المصري .

٩- عدم إسهام المصريون بصفة عامة في الحركة المالية في مصر

يرجع عدم مشاركة المصريين في هذه الحركة وهذا النشاط إلى عدة أسباب منها على سبيل المثال :

(أ) أسباب دينية :

إذ أن العلماء الدينيين قد فسروا تعاليم الدين تفسيرًا يفهم منه أن استثمار المال

في الشركات الائتمانية، أو إيداعها في المصارف بهدف تحقيق أي ربح أمر يتنافى مع تعاليم الأديان، وكانت هذه الأسباب الدينية أيضا وراء عدم مساهمة المصريين في عملية شراء الأسهم والسندات ، وليس معنى هذا أنه لم توجد أي مشاركة من جانب المصريين في الحركة التجارية في مصر، إذ وجدت بعض المحاولات ولكنها كانت محاولات فردية وليست محاولات من جانب شركات كبرى ، ومن المعروف أن الأفراد غير قادرين على تحمل خسارة النشاط الاقتصادي كما تتحمله الشركات .

(ب) انعدام روح التوفير لدى المصريين

وفي الحقيقة أن المصريين لم يكن لديهم فكرة التوفير بالمعنى المفهوم في ذلك الوقت، وإذا افترض وجود التوفير فليس هناك تعاون بينهم لتكوين شركات تجارية كما كان يفعل اليهود وذلك لعدم خبرة المصريين بالسوق العالمي ، على عكس ذلك كان اليهود يتصلون بالتجمعات الاقتصادية العالمية ويوثقون علاقاتهم بكبريات هذه التجمعات ، وخاصة التجمعات اليهودية في العالم .

(ج) انعدام روح المغامرة بأموالهم

لم يكن لدى المصريين روح المغامرة بأموالهم في المشروعات الجديدة وذلك أن المصريين كانوا يفضلون القليل المضمون على الكثير المحتمل ولعل هذا كان مبررا كافيا لإقبال هؤلاء المصريين على شراء العقارات والأراضي الثابتة والمضمونة من وجهة نظرهم .

(د) عدم تفرغ المصريين كلية للعمل في النشاط الاقتصادي

إذ أنهم كانوا يعتبرون العمل في هذا المجال عملا مؤقتا أو يعملون به بجانب عملهم الحكومي الذي يمثل في رأيهم معينا لا ينضب، ومن ثم يمكن معرفة أن اليهود قد وجدوا حقل النشاط الاقتصادي في مصر بلا منافس فاغتنموه لمصلحتهم .

١٠- أخذ مصر بأسباب المدنية الحديثة

هذا بالإضافة إلى بناء مدن جديدة وتعمير مدن قديمة ، والواقع أن هذا البناء والتعمير قد تطلب مد وتمهيد طرق للمواصلات وإنارة هذه المدن وتوصيل مياه الشرب إليها، وهنا يجب الإشارة إلى أنه لا يمكن لمصر أن تستغني عن هذه المدنية التي كان يقتضيها دور التقدم الجديد .

مجالات الرأسمالية التي ظهر فيها اليهود في مصر.

أولا: التجارة.

لقد برع اليهود في العمل التجاري بجميع فروعه فكان منهم تجار المانيفاتورة ومنهم أصحاب المحلات التجارية التي مازالت إلى اليوم تحمل أسماء مؤسسيها من اليهود: (بنزايون- داود عدس- شيكوريل- شملا- عمر أفندي- جاتنيو- صيدناوي) وغيرها من المحال التي حملت أسماء يهودية في كل من القاهرة والإسكندرية كما هو معروف أن النشاط الاقتصادي لليهود في مصر قد مال إلى المركزية .

وبالإضافة إلى هذا العمل سواء كتجار وأصحاب محلات خاصة بالملابس والمنسوجات والخردوات، عمل اليهود أيضا بتجارة الأدوات الكتابية والورق وأدوات الطباعة فأسسوا شركة شندلر للطباعة سنة ١٩٢٧ وقد ترتب على سيطرة اليهود على هذه التجارة الخطيرة أن استطاعوا توجيه بعض الأقلام والصحف في مصر خلال فترة الدراسة لخدمة مصلحتهم . وهناك تجارة أخرى برع فيها اليهود هي تجارة الذهب في مصر، إذ أن اليهود قد تهافتوا على امتلاك الذهب واعتبروه السلطة الأولى في العالم ، أما السلطة الثانية في العالم في نظرهم فهي الصحافة . ومن وجهة نظرهم أن السلطة الأولى دون السلطة الثانية غير مجدية ولذلك حرصوا على احتكار هاتين السلطتين في يدهم . ويعتبر امتلاك اليهود للذهب في مصر بمثابة امتلاك الرقاب والتحكم في حياة المصريين .

وبالإضافة إلى ذلك وجدت في مصر محلات تجارية يهودية كانت في الواقع فروعا لشركات يهودية فرنسية مثل محلات الملكة الصغيرة التي تأسس فرعها بالقاهرة سنة ١٩٢٩ وهي شركة مساهمة فرنسية مقرها مدينة ليون بفرنسا . كذلك محلات شملا كانت هي الأخرى في الواقع فروعا لشركة شملا بباريس . . . إلخ .

ولم يقتصر دور اليهود في التجارة في مصر على تأسيس المحال التجارية أو إقامة فروع لشركات أجنبية بل تعدى ذلك إلى أنهم تركوا بصماتهم على كل فرع من فروع التجارة المصرية، فالبائعات في المحال التي لم تكن ملكا لليهود كن بائعات يهوديات بل أكثر من ذلك وجدت بعض الأحياء التجارية في كل من الإسكندرية والقاهرة معظم من يعمل بها يهودًا مثل : حي الحمزاوي والأزهر بالقاهرة ، وهي

أحياء بمناطق عربية إسلامية ، هذا بالإضافة إلى شارع فرانك بالإسكندرية وغير ذلك من الأحياء والشوارع التجارية في كبرى المدن المصرية ، وبالإضافة إلى هذا عمل اليهود في الأرصفة المتخصصة في استيراد وتصدير السلع التجارية ، ومن أمثلة هذه الأرصفة رصيف روض الفرج ورصيف مينا البصل بالإسكندرية ، وحرصا من اليهود على سيطرتهم على مجال الاستيراد والتصدير أسسوا شركة التصدير الشرقية وهي شركة تأسست تبعا للمرسوم الملكي الصادر في ٢٦ / ٦ / ١٩٢٠ بالإسكندرية .

ومن هنا يمكن الوقوف على دور اليهود الفعال في النشاط التجاري في مصر فى أثناء الفترة المطروحة للبحث ، و يتضح أيضا من هذا أنه لم توجد مساهمة كبيرة من جانب المصريين في التجارة ، ولكنهم ارتبطوا بالأرض ارتباطًا كبيرًا بالإضافة إلى أنهم كانوا أحيانا يعملون بالصناعة ،ولكن مساهمتهم في الميدان التجاري كانت قليلة ، وحتى من كان يعمل بها كان على قدر قليل من التعليم ، ومن ثم كان المصري يكره التجارة كراهية بلغت حتى الازدراء والاحتقار ، لذلك كانت تجارة مصر الداخلية والخارجية بأيدي اليهود المصريين ، فيما بعد كان لابد من الاهتمام بالتعليم التجاري في مصر وتعميمه وإصلاحه ، وكذلك صرف الشباب المصري المتعلم عن الارتباط بالوظائف الحكومية باستبعاد المغريات التي تدفعهم إلى العمل بالحكومة وتقديم مغريات أكثر تدفعهم إلى الاتجاه إلى العمل التجاري ، مثل : إنشاء بنك التسليف التجاري الذي يقدم القروض لمن يرغب في العمل في هذا الميدان إذ أنه كان أحد عوامل إحجام المصريين عن التجارة ضعف رأس المال المصري .

ثانيا: الزراعة وامتلاك الأراضي

ومن الملاحظ أن اليهود لم يقبلوا على العمل الزراعي وتملك الأراضي في مصر إقبالا كبيرا . ولعل مرجع ذلك إلى أنهم كانوا يفضلون السيولة النقدية ، كما هو معروف ، خاصة خلال فترة ما بين الحربين (سنة ١٩١٨ – سنة ١٩٣٩) . وعلى ذلك يتضح من خلال البحث والدراسة أن اليهود قد ركزوا نشاطهم في العمل الزراعي وإنشاء الشركات العقارية خلال الفترة الممتدة من سنة ١٨٩٤ – ١٩٠٥ ولكن بعد هذا بدأوا عملية استثمار ثالثة وهي : (الاستثمار الائتماني والمضاربات المالية) ، وقد برعوا في هذا المجال كثيرا ، وسيتضح ذلك عند التعرض للحديث عن نشاطهم في مجال البنوك والمصارف .

ولكن ليس معنى هذا أنهم لم يقبلوا على العمل الزراعي إقبالا كبيرا إلا أنه لم تظهر لهم أي مساهمة في هذا العمل ولم يبرع أحدهم في هذا المجال . لقد ظهر من بين يهود مصر مهندسون زراعيون كان لهم دور فعال في عمليات الري واستجلاب محاصيل زراعية ،هذا بالإضافة إلى إنشاء شركات عقارية تخصصت في شراء الأراضي البور التي استصلحتها وحولتها إلى أراضٍ صالحة للزراعة أو أراضي بناء باعها اليهود بأضعاف أضعاف ثمنها ، والعديد من مناطق وأحياء مصر تشهد على هذا، منها مناطق مثل :كوم أمبو وحلوان ومصر الجديدة ،ومنطقة سموحة بالإسكندرية، وقد امتلك معظم أراضيها اليهود ثم استغلوها أحسن استغلال ـ وكما هو معروف عنهم ـ بهدف جلب الربح .

وكما سبقت الإشارة إلى أن اليهود قد فضلوا السيولة النقدية وتخلوا عن امتلاك الأراضي الزراعية والعقارات في مصر خلال فترة ما بين الحربين إلا أنهم قد استمروا في شراء أراضٍ زراعية بطرق أخرى بمنطقة سيناء . وكان يقوم بتمويل عمليات شراء الأراضي البنك الأنجلو فلسطيني الذي أسسه جماعة من الصهاينة بالقدس سنة ١٩٠٢ من أجل تحقيق هدفهم في استعمار جانب كبير من أراضي سيناء.

وقد حاول القائمون على أمر البنك شراء أراضٍ من الحكومة المصرية ولكن محاولتهم مع الحكومة باءت بالفشل، وبعد فشل هذه المحاولات لجأ البنك إلى وسائل أخرى لتملك الأراضي منها استخدام ابن أحد رجال السلك السياسي الأجنبي في شراء مساحات شاسعة من الأراضي شراء من الباطن من بعض الأعراب القاطنين في هذه المناطق والمسموح لهم بملكية هذه الأراضي ، وبالفعل أبرمت عقود صورية بين ابن رجل السلك السياسي وبين هؤلاء الأعراب ،وقد بلغت جملة الأراضي التي اشتراها هذا الرجل من عربان سيناء ٢٣٨٠ فدانا ثم تنازل عن ملكيتها إلى البنك الأنجلو فلسطيني وبعض الصهيونيين بموجب عقود سجل بعضها بمحكمة المنصورة المختلطة والبعض الآخر مصدق علية أمام محكمة العريش الشرعية ، وبعد أن تم هذا التنازل تقدم وكيل البنك مطالبا محافظة سيناء بتمكين البنك من ملكية هذه الأراضي، علما بأن الأرض تقع بناحيتي رفح والعريش .

وبالرغم من وقوف الحكومة في وجه البنك ادعى عملاء الصهيونية كسب ملكية هذه الأراضي بوضع اليد عليها ، فالواقع أن العقود المبرمة بين ابن رجل السلك

السياسي والأعراب ظلت قائمة حتى سنة ١٩٤٧ وأصبح البنك الأنجلو فلسطيني ومصلحة الحدود المصرية خصمين في هذه القضية .

وقد أثار هذا الموضوع كثيرا من المناقشات والتساؤلات في جلسات مجلس النواب من جانب أعضاء المجلس، ومن ردود الوزراء عليهم ، يتضح منها أن الحكومة المصرية لم تقف مكتوفة الأيدي إذ أنها عنيت بوضع نظام خاص بتملك العقارات في مناطق أقسام الحدود ، والدليل على ذلك أن الحكومة أصدرت في ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٠ الأمر العسكري رقم ٦٢ ، وقد تضمن هذا الأمر ما يلي : (أن الحكومة المصرية قد حظرت على كل شخص طبيعي أو معنوي أجنبي الجنسية أن يمتلك بأي طريق عدا الميراث عقارا بالمناطق التابعة لإشراف مصلحة الحدود) ، كما حظرت الحكومة المصرية في هذا الأمر المشار إليه الوقف على أجنبي أو تقرير حقوق عينية له .

هذا بالإضافة إلى أن الحكومة قد اشترطت لتملك المصريين أنفسهم للعقارات في مناطق الحدود ضرورة الحصول على إذن من وزير الدفاع الوطني يجيز ملكية هذه العقارات، وكان هذا الأمر العسكري قد تضمن في مادته الثانية أنه من حق وزير الدفاع الوطني عدم السماح للمصريين بهذه الملكية إذا تبين له أن المشتري يعمل تحت إشراف سلطة أجنبية أو لصالح غيره، هذا بالإضافة إلى أن المادة الرابعة من هذا الأمر العسكري قد نصت على بطلان نقل ملكية أي عقار في هذه المناطق إذا كان مخالفا للأحكام التي تضمنها هذا الأمر .

وتدعيما لهذا الأمر العسكري أصدرت الحكومة المصرية القانون رقم ١١١ في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ متضمنا نفس الأحكام التي تضمنها الأمر العسكري رقم ٦٢ الصادر في سنة ١٩٤٠ ، وأيضا أصدرت وزارة الدفاع الوطني ثلاثة قرارات ذكرت فيها : أن محافظة سيناء والبحر الأحمر والصحراء الغربية مناطق ممنوعة لا يجوز الدخول لغير المقيمين فيها إلا بتصريح خاص، وكذلك تضمنت هذه القرارات وضع نظام البطاقات الشخصية المجانية لقاطني هذه المناطق .

ثالثا: مجال الصناعة

كما هو معروف فإن اليهود لم يتركوا مجالا من المجالات الاقتصادية إلا وكان لهم فيه دور لا يمكن التغاضي عنه، ففي مجال الصناعة مثلا ظهر دورهم كما سيظهر في معظم مجالات الاقتصاد المصري، فقد احتكر اليهود معظم الصناعات المصرية

وخاصة الصناعات الأساسية التي لا يمكن لأي مجتمع الاستغناء عنها، وخاصة إذا وجد لهذا المجتمع مفارقات اجتماعية مثلما وجد في المجتمع المصري من مفارقات كان لها انعكاساتها على الأوضاع السياسية والاقتصادية.

نعم لقد احتكر اليهود الصناعات الأساسية في مصر، مثل: الصناعات الغذائية، صناعة مواد البناء، هذا بالإضافة إلى صناعة المنسوجات وحلج القطن وكبسه، والصناعات الدوائية والكيماوية، والصناعات الهندسية والبترولية، ويشهد قسم مصلحة الشركات بدار الوثائق القومية المصرية على مدى تغلغل اليهود وتأثيرهم في الصناعة المصرية، بمعنى أن معظم المنشآت الصناعية في مصر لم تخل من الوجود اليهودي، إذ وجد منهم من كان يساهم في المنشآت بعضوية مجلس الإدارة أو كرؤساء لمجالس الإدارات أو كعاملين فيها أو كممولين لها.

والواقع أن اليهود في مصر لم يكتفوا فقط بسيطرتهم على معظم الصناعات المصرية عن طريق المنشآت الصناعية فحسب بل كانت لهم أساليبهم التي لعبوا بها دورا في الرأسمالية الصناعية في مصر، ومن هذه الوسائل والأساليب: أن اليهود في مصر حرصوا على إدخال صغار الرأسماليين من اليهود كأعضاء في اتحاد الصناعات المصرية، إذ كان على رأس هذا الاتحاد هنري نوس بك، هذا بالإضافة إلى أن سكرتير هذا الاتحاد كان يهوديًا وهو (جي. ليفي)، ومن الملاحظ أنه لم يدخل اتحاد الصناعات هذا كبار الرأسماليين من اليهود، ولعل السبب في هذا هو تهربهم من الرقابة التي كان يفرضها الاتحاد.

وبالإضافة إلى الوسائل والحيل اليهودية بهدف إحكام سيطرتهم على الصناعة أنه حينما شكلت لجنة للصناعة والتجارة سنة ١٩١٦ بهدف تدعيم الإنتاج المحلي فى أثناء الحرب العالمية الأولى كان يوسف قطاوي أحد أعضاء هذه اللجنة، هذا بالإضافة إلى اشتراكه مع طلعت حرب في كتابة تقرير عن الصناعة والتجارة الألمانية في مصر، وبناء على تقرير لجنة الصناعة والتجارة التي تشكلت سنة ١٩١٦ أنشئت مصلحة التجارة والصناعة في سنة ١٩٢٠ ثم تحولت هذه المصلحة إلى وزارة في ديسمبر سنة ١٩٣٤. بالإضافة إلى أن يوسف قطاوي هذا قد ذهب مع طلعت حرب إلى ألمانيا الذي لعب دورا خطيرا بالنسبة لليهود سواء في تاريخ مصر الاقتصادي أو السياسي وأصبح فيما بعد رئيسا للطائفة اليهودية سنة١٩٢٥، وقد تعرف طلعت حرب على

مجموعة فرانكفورت المصرفية (معظم سكان هذه المدينة الألمانية يهود، هذا بالإضافة إلى وجود الفرع الرئيسي لعائلة روتشيلد هناك).

رابعا: مجال البنوك والمصارف

إنشاء بنك التسليف الزراعي

ولدت فكرة إقامة ذلك البنك في ٢٠ أبريل سنة ١٩٣١ في اجتماع المجلس الاقتصادي بوزارة المالية المصرية، حيث كانت ضرورية بحكم ما ترتب على الأزمة الاقتصادية العالمية من انخفاض مروع في سعر القطن.

الواقع أنه كما برع اليهود في مختلف المجالات التي سبقت الإشارة إليها تجارة، وصناعة، و زراعة، برعوا أكثر في مجال البنوك وأنواعها المختلفة، وهنا قبل الخوض في الحديث عن دور اليهود في البنوك والمصارف في مصر لا بد من الإشارة إلى أن البنوك التي أنشئت خلال فترة الدراسة يمكن تقسيمها إلى أقسام مختلفة نوضحها فيما يلي:

القسم الأول: كان مصريا محضا بمعنى أنه أنشئ طبقا لديكريتو خديوي ومجلس إدارة هذا النوع من البنوك ومقر أعماله في مصر.

القسم الثاني: كان خاضعا لقوانين أجنبية، ومجلس إدارة هذا النوع في البلاد التي يخضع لقوانينها، أما أعماله فأغلبها في القطر المصري.

القسم الثالث: من البنوك التي أنشئت في مصر خلال فترة الدراسة هو عبارة عن فروع لبنوك أجنبية مقرها وأكثر أعمالها خارج مصر.

والآن قد أتى الوقت للتحدث عن دور اليهود في أنواع البنوك المختلفة، فقد كان لهم فيها دور عظيم أحيانا بالمساهمة برؤوس الأموال، وأحيانا كأعضاء في مجالس إدارات هذه البنوك، وأحيانا كوسطاء وسماسرة لبعض البنوك، والدليل على هذا أن بنك مصر تلك المنشأة التي اعتقد المصريون أنها منشأة مصرية محضة اتضح بالبحث والدراسة أن يوسف قطاوي كان من أحد مؤسسي هذا البنك.

هذا بالإضافة إلى أن يوسف قطاوي قد حرص على إدخال جوزيف شيكوريل في مجلس إدارة بنك مصر في العام التالي لتأسيسه، وأكثر من هذا وقف اليهود في وجه طلعت حرب باشا حين أراد إنشاء بنك مصري فلسطيني، وهددوه بسحب أموالهم المودعة في البنك المصري إذا أصر على تنفيذ هذا المشروع في فلسطين، فما

كان من طلعت حرب إلا أن عدل عن فكرته بسبب تدخل هؤلاء اليهود، بالإضافة إلى ذلك فإن يهود مصر قد طالبوا بضرورة إلغاء التعامل بالجنيه المصري في فلسطين وإيجاد عملة فلسطينية مستقلة.

حقيقة أن سيطرة وتسلط الجماعات اليهودية في مصر على الاقتصاد المصري قديم ودخولهم في مجال البنوك والمصارف برز بشكل واضح سنة ١٨٨٠ حين فكر كبار الرأسماليين من اليهود في تأسيس بنوك رهونات عقارية، وهذا النوع من البنوك يعتبر امتدادا لنظام الربا وإن اتخذ شكلا مغايرا، إذ أنه غالبا ما يعجز المقترض عن سداد ديونه فتتضاعف الفوائد، وعندئذ تصبح الأملاك والأشياء المرهونة ملكا لليهود، ومن هؤلاء الرأسماليين اليهود سوارس، وررولو، وقطاوي. وبعد هذا توالى تأسيس اليهود لعديد من البنوك حتى أنه قد وجدت عائلات أسست بنوكا حملت أسماء مؤسسيها مثل بنك موصيري الذي تأسس سنة ١٩٠٤ وبنك زلخة وأسسته أسرة عراقية يهودية سنة ١٩٠٥.

ومن هذا العرض لدور اليهود في البنوك والمصارف يتضح أن اليهود قد سيطروا على جميع البنوك المصرية وإن اختلفت صور هذه السيطرة.

خامسا: مجالات أخرى

وبالإضافة إلى المجالات الاقتصادية التي نجح اليهود في إدارتها وتوجيهها والمساهمة فيها، والتي سبقت الإشارة إليها، فقد برع اليهود في مجالات أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، ومن هذه المجالات :

مجال المواصلات سواء برية أو بحرية

فقد اهتم اليهود بهذا المجال ربما لخدمة مصلحتهم؛ إذ أنهم كانوا يستخدمون المواصلات في نقل القطن والمواد التي كانوا يحتكرون إنتاجها بأي وسيلة من وسائل الإنتاج إلى أماكن تصريفها، ومن مظاهر اهتمام اليهود بالمواصلات وخاصة المواصلات الحديدية أنهم ساهموا في إنشاء خط سكة حديد الإسكندرية والرمل، هذا بالإضافة إلى أنهم ساهموا مساهمة فعالة في إنشاء شركة مساهمة خاصة لسكك حديد قنا ـ أسوان، كذلك ساهموا في إنشاء شركة ترام الإسكندرية وشركة خط سكة حديد الفيوم وحلوان، هذا بالإضافة إلى شركة الخطوط الحديدية للدلتا . . . إلخ .

ومن أمثلة اليهود الذين شاركوا في إنشاء وإدارة وتوجيه العديد من الشركات والخطوط الحديدية يوسف يعقوب بك قطاوي من مديري شركة سكة حديد حلوان، كذلك اشترك شقيقه موسى قطاوي بماله وإدارته في إنشاء السكك الحديدية بحلوان وخط السكك الحديدية الممتد من قنا إلى أسوان، وبالإضافة إلى ذلك كان سيمون وجاكومو روبين رولو من أعضاء شركة سكة حديد حلوان ،كما كان الخواجة أفرايم عداه رئيسا لحسابات سكة حديد حلوان في سنة ١٨٨٨ فبرع في تنظيمها ،هذا بالإضافة إلى أن أفرايم عداه هذا كان قد تولى إدارة أعمال السكك الحديدية في دمنهور وقنا وأسوان سنة ١٨٩٠ .

بالإضافة إلى دور اليهود في شركات خطوط السكك الحديدية ساهموا أيضا في إنشاء شركات خاصة بالنقل بالسيارات وكان موسى بك يعقوب قطاوي من الذين ساهموا في إنشاء شركة مركبات الأمنيبوس بالقاهرة .

ومن مظاهر مساهمة اليهود في الرأسمالية المصرية تحكمهم وسيطرتهم على كبريات الفنادق في مصر، مثل: فندق الكونتننتال وشبرد وغيرهما ،ولا شك أن هذه الفنادق كانت موردا للربح الوفير وخاصة إذا كانت معدة إعدادا جيدا لاستقبال كبار الأغنياء من المصريين الذين لم يفكر أحدهم في استغلال أمواله في بناء فندق أو إدارة فندق وما شابه ذلك.

ومن هنا يتضح لنا مدى الربح الهائل الذي كان يصل أيدي اليهود والذي حرم المصريون منه ،بالإضافة إلى المواصلات والفنادق كانت دور الملاهي والسينما يسيطر عليها اليهود، وخير دليل يساق على سيطرة اليهود على الملاهي ،ملهى الكيت كات وما يروي عن هذا الملهى يروي عن غيره من الملاهي التي سيطر اليهود عليها ،وما نتج عن ذلك من ابتزاز أموال المصريين .

هذا عن الملاهي أما دور السينما ، فقد عمل اليهود في مصر على استئجار وجلب الأفلام الأجنبية (الإفرنجية) لعرضها في مصر، ولأن هذه الأفلام كانت بلغات أجنبية لم يقبل عليها المصريون، لهذا ساهم اليهود في تمويل صناعة السينما العربية حتى أصبحت هذه الصناعة موردا جديدا لكسب المال، فقد أخذ كل من توجو مزراحي وإيلي درعي على عاتقهما تمويل الأفلام السينمائية والاتفاق مع الممثلين والممثلات .

وكذلك أسس جوزيف موصيري شركة جوزيف فيلم التي أقامت وأدارت عددا كبيرا من دور السينما في مصر، ومن الذين اشتغلوا بحقل صناعة السينما أيضا ألكسندر إيتكمان الذي أنتج أفلاما مصرية، وقد نجحت شركة إيتكمان نجاحا كبيرا وعادت على صاحبها بالربح الوفير.

وعلى هذا يتضح أن اليهود لم يتركوا مجالا من مجالات الرأسمالية المصرية إلا واستغلوها خير استغلال.

وفي نهاية عرض الدور اليهودي في كافة المجالات الرأسمالية في مصر لابد من الإشارة إلى ما يوضح عددهم في كل ناحية من النواحي الاقتصادية وهذا حسب إحصاء سنة ١٩٣٧، وسنة ١٩٤٧، هذا بالإضافة إلى أنه تم استخراج النسب المئوية لهذه الأرقام لعل من خلاله يمكن الوقوف بأي النواحي الاقتصادية كان يهتم اليهود، وسنوضح فيما يلي جملة اليهود في مصر العاملين في النشاط الاقتصادي من خلال هذا الإحصاء.

جملة اليهود في مصر في الرأسمالية المصرية خلال النصف الأول من القرن العشرين،

١- سنة ١٩٣٧ كانت جملة اليهود ٥٧٨٣٣ موزعة تبعا للمجالات الآتية:

(أ) زراعة، تربية طيور وحيوانات ١٣٤، أي بنسبة ٢٣ من مائة في المائة.

(ب) استثمار المناجم والمحاجر والصناعات التحويلية والبناء والتشييد ٤٢٨٩، أي بنسبة ٤٢,٧٪.

(ج) النقل والمواصلات ٤٨٣، أي بنسبة ٨٤ من مائة في المائة.

(د) التجارة ١١٩٩٧، أي بنسبة ٧٤,٢٠٪.

(هـ) الإدارات العامة غير الصناعية ٢٩٦، أي بنسبة ٥١ من مائة في المائة.

(و) الخدمات الاجتماعية عامة وخاصة ١٨١٩، أي بنسبة ١٥,٣٪.

(ز) الخدمات الشخصية ١٢٨٠، أي بنسبة ٢١,٢٪.

(ح) أعمال غير منتجة وغير واضحة ١١٧٦٢، أي بنسبة ٣٤,٢٠٪.

(ط) بدون عمل ٢٥٧٧٣، أي بنسبة ٥٦,٤٤٪.

٢- سنة ١٩٤٧ كانت جملة اليهود ٥٨٨٩١، تبعا للمجالات الآتية:

(أ) الزراعة والصيد والقنص ١٢٦ أي بنسبة ٠٢ من مائة في المائة.

(ب) استثمار المناجم ١٠ ، أي بنسبة ٠٠٢ من مائة في المائة .

(ج) الصناعة التحويلية ٤٠٧١ ، أي بنسبة ٩ ,٦٪ .

(د) البناء والتشييد ٢٢٠ ، أي بنسبة ٣٧ من مائة في المائة .

(هـ) النقل والمواصلات ٥٧١ ، أي بنسبة ٩٧ من مائة في المائة .

(و) التجارة ١٣٠٤٢ ، أي بنسبة ١٥ , ٢٢٪ .

(ز) الخدمات الشخصية ٢٢٠٠٦ ، أي بنسبة ٣٧ , ٣٧٪ .

(ح) الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية ٢٧٧٩ ، أي بنسبة ٧٢ , ٤٪ .

(ط) الأعمال الغير منتجة وغير الواضحة ١٢٩٢١ ، أي بنسبة ٩٤ , ٢١٪ .

(ك) بدون عمل ٣١٤٢ أي بنسبة ٣٥ , ٥٪ .

ومن قراءة الإحصاء السابق يمكن الخروج بالحقائق التالية

١ - استقطبت الخدمات الشخصية في إحصاء سنة ١٩٤٧ أكبر نسبة من اليهود في مصر ، ومعنى هذا أنهم أدركوا بأن موعد الرحيل قد اقترب ، والدليل على هذا أن نسبة من استقطبتهم الخدمات الشخصية في إحصاء سنة ١٩٣٧ كانت ٢١ , ٢٪ بينما في سنة ١٩٤٧ قفزت هذه النسبة قفزة كبيرة إذ بلغت كما هو موضح في الإحصاء ٣٧ , ٣٧٪ .

٢-عمل بالتجارة من اليهود عدد لا يستهان به ، وعلى هذا فإن ما ذكر عن تفضيل اليهود للتجارة على أي عمل آخر حقيقة .

٣- وجد عدد لا يستهان به من اليهود في مصر أعمالهم غير منتجة وغير واضحة . ومعنى هذا أن اليهود كانوا يحيطون أنفسهم بالسرية التامة .

وبعد التعرض لدور اليهود في مختلف مجالات الرأسمالية المصرية يمكن ملاحظة أنه تميز بعدة سمات سوف نوضحها فيما يلي :

١-المركزية

ذلك أن النشاط الاقتصادي للجماعات اليهودية في مصر قد مال إلى التركز في المدن الكبرى وعواصم الأقاليم وخاصة مدينتي القاهرة والإسكندرية حيث القوى الشرائية في بقية أجزاء مصر وحيث التركز الإداري . وبالإضافة إلى هذا كانت تتم فيها عملية التصدير والاستيراد ووجدت بها البورصة المالية والبنوك التي برع فيها اليهود كما سبقت الإشارة لذلك .

٢- نوعية استثمار أموال اليهود

وكان ذلك يعني أن اليهود في مصر قد فضلوا السيولة النقدية والأموال المنقولة عن توظيف أموالهم في شراء العقارات والأراضي الثابتة، وإن كان هذا التفضيل من جانب اليهود للسيولة النقدية كان يمثل طابعا عاما للاستثمار اليهودي . ذلك أن أسلوب هؤلاء اليهود كان يعتمد على احتواء السلطة بالمال ولتحقيق ذلك كان لا بد من استقطاب شخصيات حكومية كان لها وزنها في المجتمع المصري، وكان هذا الاستقطاب استقطابا اسميا ومن أمثلة الشخصيات التي حرص اليهود على استقطابها : عدلي يكن ، الذي كان في البنك العقاري المصري ، وأحمد زيور كان في بنك الأراضي المصرية ، محمد طلعت حرب كان مشتركا في الشركة العقارية المصرية . . . الخ .

٣- التكامل القطاعي مع التوجيه الرأسمالي

وذلك معناه أن اليهود كانوا يحرصون دائما خلال فترة الدراسة المشار إليها على تغطية جميع قطاعات الاقتصاد المصري أو المشاركة فيها . هذا بالإضافة إلى حرصهم الشديد على توجيه رؤوس أموالهم الوجهة التي يستطيعون من خلالها تحقيق ربح أوفر وسيطرة أكثر .

٤- الطابع العائلي

وكان ذلك يعني أنه يمكن أن تسيطر عائلة يهودية على قطاع إنتاجي معين أو احتكاره. والمدقق في هذا يلاحظ أن المنشآت والمؤسسات التي كانت تحتكرها العائلات اليهودية المعروفة، كانت تلك المنشآت قد أنشئت من أجل هذه العائلات . ومن أمثلة هذه العائلات اليهودية التي احتكرت النشاط الاقتصادي في مصر عائلات قطاوي، موصيري، سوارس، جرين، جاتنيو، رولو، عدس وغيرهم من العائلات المعروفة وقتذاك .

٥- الاستمرارية

وكان ذلك يعني أن اليهود كانوا حريصين على ضرورة الاستمرار في العمل الذي يسند إليهم أو يزاولوه لكي يستطيعوا جني ثماره، ومن ثم فإن الاستمرارية بالفعل كانت هي إحدى سمات العمل الناجح بصفة عامة .

٦- التنسيق

ذلك أن الجماعات اليهودية سواء داخل مصر أو خارجها قد أحكمت السيطرة على الاقتصاد المصري، إذ كان الذي يقدم القروض للحكومة المصرية هي بيوت مالية يهودية في كل من لندن وباريس وسائر العواصم الأوروبية. وفي نفس الوقت كانت هذه القروض (المرتفعة الفائدة) تأتي لتقوم بإنفاقها الجماعات اليهودية في مصر والتي كانت تعد المشاريع أو تخطط لها. وبذلك تكون قد اكتملت دائرة سيطرة الرأسمالية اليهودية على الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة.

٧- التنوع في العمل

ذلك أنه يمكن لليهودي أن يشغل أكثر من عمل في أماكن مختلفة، فمثلا يمكن أن يكون عضو مجلس الإدارة في مؤسسة ما ورئيس مجلس إدارة في منشأة أخرى ومساهما برأسماله في بنك ثالث وهكذا. ولا شك أن هذا الأسلوب كان يمنح لليهودي خبرة في مختلف مجالات العمل (بحيث لا يتعارض عمل مع الآخر) فتكون النتيجة اختيار أفضل هذه المجالات لاستثمار أمواله بهدف الكسب.

٨- التراكم الرأسمالي

وكان ذلك يعني أن الجماعات اليهودية في مصر قد استطاعت تحقيق تراكم سريع في رأس المال وذلك عن طريق:

(أ) إنشاء الشركات العقارية. (ب) المضاربة في أسعار البورصة.

(ج) الارتباطات الآجلة بتصدير القطن. (د) التلاعب في رتب الأقطان.

(هـ) التعاون مع القوى الاقتصادية الأوروبية وذلك خارج مصر.

(و) تحويل العملة المحلية سواء عملة ذهبية أو فضية إلى سندات ورقية بإصدار ورق البنكنوت.

(ز) رفع سعر فائدة الاقتراض.

أمثلة لبعض العائلات اليهودية التي لعبت دورا في الرأسمالية المصرية

من أمثلة هذه العائلات:

عائلة قطاوي

وقد وقع الاختيار على هذه العائلة لما لها من نفوذ مالي وتجاري في المجتمع المصري ولما لها من نفوذ اجتماعي وطائفي بين المجتمع اليهودي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن عائلة قطاوي هذه ترجع إلى أصول سورية، وقد استوطنوا مصر منذ زمن

غير معروف إلا أنه قد ذكر في بعض المراجع العربية أن أبا هذه العائلة هو يعقوب بك قطاوي المتوفى في أبريل سنة ١٨٨٣ ، وقد تقرب هذا الرجل من حكام مصر ومارس نشاطًا اقتصاديًا في عهد عباس باشا(١٨٤٩-١٨٥٤)، ومن ذلك النشاط الذي قام به ـ حتى وفاته ـ أنه التزم بإدارة المخابز في مصر ، والتزم أيضا بتقديم ما تحتاج إليه الحكومة من هذه المخابز . هذا بالإضافة إلى التزامه بحلقات الأسماك والجمارك المصرية في عهد سعيد باشا من(١٨٥٤-١٨٦٣) وعين أيضا شيخا للصيارفة رسميا ، وكان يعهد إليه ضمان كل صيارفة القطر المصري .

وبعد ذلك انخرط في سلك التجار فأسس مع عائلة منشة محلات منشة وشركاه ، ثم انفصل عن عائلة منشة وأسس هو وأولاده فيما بعد محلاتهم المعروفة في كل من القاهرة والإسكندرية وباريس ، وقد حملت اسم محلات يعقوب قطاوي وأولاده ، ثم استمر أولاد هذا الرجل بعد وفاة أبيهم فاشتركوا بأموالهم وتوجيههم في عديد من الشركات كذلك في مختلف المجالات الاقتصادية في المجتمع المصري . هذا عن نفوذ هذه الأسرة المالي والتجاري في المجتمع المصري .

أما عن نفوذها في المجتمع اليهودي فقد تمثل في أن يعقوب قطاوي تولى رئاسة الطائفة اليهودية في مصر مدة حياته ، وبعد وفاته سنة ١٨٨٣ اجتمعت الطائفة اليهودية وقررت أن تطلب من ولدي هذا الرجل يوسف بك وموسى بك قطاوي أن يرأسا الطائفة مكان والدهما فقبلا طلب الجمعية العامة للطائفة اليهودية ، وبعد ذلك بسنوات وبالتحديد سنة ١٩٢٥ اختير يوسف أصلان يعقوب قطاوي رئيسا للطائفة .

ومن هذا يتضح أن رئاسة الطائفة اليهودية في مصر قد انحصرت خلال فترة الدراسة تقريبا في عائلة قطاوي ، ومن المعروف أن يعقوب قطاوي قد أنجب أربعة أولاد من الذكور وهم :

(الأول) هو أصلان بك ، وقد ولد في القاهرة سنة ١٨٢٤ ، وأنجب هو الآخر خمسة ذكور وخمسة بنات كان من بين أبنائه الذكور يوسف أصلان يعقوب قطاوي الذي ولد سنة ١٨٧٠ ، والذي لعب دورا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع المصري .

(الثاني) ليعقوب قطاوي هو يوسف بك الذي ولد سنة ١٨٤٥ في الخامس عشر من

مايو .

(أما الثالث) فهو إيلي المولود بالقاهرة في ٣ مارس سنة ١٨٤٩ ، وكان من نصيب هذا الابن أن يقيم أكثر أيامه في باريس يدير محلاتهم المسماة بمحلات قطاوي ، وليس معنى ذلك أنه لم يكن له أي نشاط في الحركة المالية والتجارية في مصر . إذ أنه كان مدير شركة السكر المسماة راتين ريسيه وأيضا كان من أعضاء البنك العقاري المصري . هذا بالإضافة إلى أنه فى أثناء وجوده في باريس كان يدير بعض الأشغال التي لها علاقة بمصر .

(أما عن الرابع) ليعقوب قطاوي فهو موسى المولود في ٢ فبراير ١٨٥٠ وقد تقاسم مع شقيقه يوسف رئاسة الطائفة اليهودية بعد وفاة والدهما ، وقد تعاقب الخلف بعد السلف من هذه العائلة التي كان لهـ دورها في مصر والتي كانت لها علاقات قوية بالأسرة الخديوية ودليل قوة هذه العلاقة أن إسماعيل باشا خديو مصر قد حضر حفل ختان أحد أبناء هذه العائلة إذ تروى بعض المراجع أن يعقوب بك قطاوي كان مقربا من خديو مصر ، لذلك طلب منه أن يكون حفل ختان(جستاف) في ٢٢ يناير سنة ١٨٧٥ تحت رعاية الخديو وطلب يعقوب من الخديو أن يشرف الحفل بحضوره فما كان من الخديو إلا أن أجاب طلب قطاوي والساعة التاسعة من مساء يوم الحفل(٢٢ يناير ١٨٧٥) أتى الخديوي إسماعيل وأمضى معهم هذه الليلة .

دليل آخر على ما لهذه العائلة من قوة العلاقة وعلو الشأن في المجتمع المصري أنه عندما أتى اللورد دوفرين سنة ١٨٨٢ إلى القاهرة مندوبا لبريطانيا اختارت الحكومة المصرية منزل قطاوي ليقيم فيه مدة وجوده في مصر ، هذا بالإضافة إلى أن تصاهر هذه العائلة مع العائلات اليهودية الكبرى كان عاملا آخر من العوامل التي أضفت أهمية على هذه العائلة .

عائلة رولو

ترجع هذه الأسرة إلى الخواجة روبين رولو وهو من التجار الذين استوطنوا مصر منذ زمن بعيد ومن أهم أولاد هذا الرجل(سيمون روبين رولو) المولود بالقاهرة سنة ١٨٤٤ ، وجاكومو روبين رولو الذي ولد هو الآخر بالقاهرة سنة ١٨٤٧ ، وقد عمل هو وأنجاله في المجال التجاري فأسسوا محلاتهم المعروفة في كل من القاهرة والإسكندرية باسم روبين رولو وأولاده .

عائلة منشة

وعميد هذه الأسرة هو يعقوب دي منشة المولود بالقاهرة سنة١٨١٠ وقد رزق بأربعة ذكور، هم: بخور وموسى وإيلي ويوسف، ومن أهم الوظائف التي تقلدها يعقوب دي منشة أنه عمل صرافا في مديرية الجيزة، ثم تولى أشغال وإدارة أملاك وأموال حسن المنسترلي، والسبب في تولية هذا المنصب هو الخلاف الذي كان قد وقع بين الأخير وعباس باشا والي مصر، وإن دل تعيينه في هذا المنصب على شيء فإنما يدل على علو شأن وأهمية يعقوب دي منشة.

ولا بد من الإشارة في هذا المقام إلى أن علاقة يعقوب دي منشة هذه كانت علاقة وثيقة بحكومة النمسا وتوثيق هذه العلاقة منذ مجيء إمبراطور النمسا فرانسوى جوزيف إلى مصر للمشاركة في الاحتفال بافتتاح قناة السويس سنة١٨٦٩، وقد أنعم هذا الإمبراطور على يعقوب دي منشة بعدة أوسمة، هذا بالإضافة إلى أنه قد منح ذلك الرجل لقب بارون سنة ١٨٧٤ ليكون لقبا متوارثا له ولذريته، ومن الملاحظ أنه أول يهودي يتمتع بهذا اللقب في القطر المصري.

وكانت معظم أعمال منشة وإقامته في مدينة الإسكندرية ذلك الثغر الذي فضل الإقامة فيه العديد من اليهود لما هو معروف عنه. وكانت معظم أعمال أسرة دي منشة بالرأسمالية التجارية مثلها في ذلك مثل بقية أبناء الطائفة اليهودية، هذا بالإضافة إلى تقديم الخدمات الخيرية لأبناء الطائفة اليهودية بالإسكندرية فبنى معهم معبدا ومدرسة كانت معروفة باسم عائلة (منشة).

وبعد وفاة عميد هذه الأسرة بمدينة الإسكندرية في شهر نوفمبر سنة ١٨٨٣ تبرع ورثته سنة ١٨٨٥ بقطعة أرض في محرم بك ليبنى عليها مستشفى إسرائيلي لخدمة أبناء الطائفة بالإسكندرية وفي سنة ١٨٩٣ تنازلت عائلة منشة عن هذه المستشفى والأرض الواقعة حوله للجمعية الإسرائيلية بالإسكندرية.

عائلة موصيري

وترجع هذه العائلة إلى أصول إسبانية، فأول من أتى مصر من هذه العائلة(نسيم موصيري) وكان قدومه سنة ١٧٥٠ . ثم أخذت عائلة هذا الرجل تنمو وتتفرع حتى ازداد عددها ولعبت دورا في مصر خلال القرنين من سنة ١٧٥٠ إلى سنة ١٩٥٠ حيث عمل أفرادها بالتجارة على مختلف فروعها، ومنهم من عمل في مجال البنوك فأنشئوا بنكا خاصا بالعائلة عرف ببنك موصيري وشركاه.

موقف المصريين من دور اليهود في الرأسمالية المصرية:

بالرغم من الأضرار التي نزلت بالمصريين من جراء احتكار الجماعات اليهودية في مصر للنشاط الاقتصادي إلا أنهم لم يتذمروا من هذه المعاملة أو من تلك الأضرار إلا خلال فترة الأربعينيات، وأيضا لم تجرؤ أي صحيفة على نشر شكاوى المصريين أو فضائح اليهود إلا مؤخرا.

ومن هذه الأضرار التي قام بها هؤلاء اليهود ضد المصريين على سبيل المثال أن أصحاب الأعمال والمصانع والشركات التي كانت ملكا لليهود، كانوا يسلبون العمال المصريين مكافآتهم؛ ذلك أن العامل الذي يستحق مكافأة عن عشرة أو اثني عشر عاما كان يتقاضى مكافأة عن أربع سنوات، هذا بالإضافة إلى فصل العمال بدون سبب، ومن الأضرار التي لحقت بالمصريين من جراء احتكار اليهود للنشاط الاقتصادي في مصر أن هؤلاء اليهود كانوا يحرصون على تشغيل مصريين أميين لكي يتهربوا من النسبة العددية التي فرضها عليهم قانون الشركات.

وإذا افترض ووجد مصريون يحملون مؤهلات فإن الشركات كانت لا تكتب المؤهل تهربا من نسبة المرتبات، ذلك في الوقت الذي كان مديرو هذه الشركات يدفعون مرتبات العمال غير المصريين، وبالرغم من هذه الأضرار لم يجرؤ أحد من المصريين على التظلم مما لحق بهم إلا في السنوات الأخيرة من فترة البحث.

ومن أهم هذه التظلمات:

- شكوى من لجنة التحرير العليا بحلوان في نوفمبر سنة ١٩٥٢ ضد شركة أسمنت بورتلاند طره وكما جاء في الشكوى (أن شركة أسمنت بورتلاند طره لم تجد من بين المصريين واحدا يستطيع الإشراف وإدارة مكتب العمال بها وبالبلاد من ذوي الكفاءات الممتازة فعهدوا رئاسته إلى رجل يهودي متعصب لبني إسرائيل علاوة على أنه بلا جنسية ومن متشردي وسط أوربا الخطيرين).

شكوى أخرى من مساهمي شركة الجعفرية للصناعة والزراعة، وكما جاء في الشكوى:

(ذكر فيها المساهمون أنهم خدعوا بأن الشركة عبارة عن شركة وهمية كونت بهدف تغطية إفلاس شخص يدعى إيفان تومائيدس بواسطة شخص يهودي يدعى فيكتور فرنك، وعندما اكتشف هؤلاء المساهمون هذه اللعبة أرسلوا بالعديد من

الشكاوى لإنقاذهم).

كذلك عثر على عديد من الشكاوي التي أرسلت ضد شركة أراضي كوم أمبو. ومن المعروف أن هذه الشركة قد تأسست في ١٤ أبريل سنة ١٩٠٤ طبقا لعقد قد أبرم في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٣ بين الحكومة المصرية والسير أرنست كاسل وسوارس إخوان وشركائهم بهدف استغلال واستصلاح أراضي كوم أمبو بأسوان ومدة هذا العقد ٩٩ عاما. ونتيجة لكثرة الأضرار التي ألحقتها هذه الشركة المذكورة بأهالي بلدة كوم أمبو بأسوان البالغ عددهم أربعين ألف نسمة، نشرت مجلة مصر الفتاة العديد من الجرائم التي ارتكبها تفتيش الشركة ومنها:

أن شركة كوم أمبو تمنع الموظفين الحكوميين من السكن في البلدة وتخرجهم منها بالقوة، وأخطر من ذلك اتخذ مفتش هذه الشركة لنفسه سلطة قضائية وتنفيذية، وقد روت مجلة مصر الفتاة العديد من القصص والروايات التي أثارت ضجة حول هذه الشركة وحول مفتشها الذي يدعى سلامون مزراحي حتى اضطر هذا المفتش إلى إعلان الحرب على هذه الجريدة فأصدر أمره الذي نشرته الجريدة المعنية في عددها، وقد تضمن هذا الأمر ما يلي:

١- يفصل من العمل ويطرد من كوم أمبو بأجمعها فورا كل من كان منتسبا أو متصلا بحزب مصر الفتاة أو من يشاع عنه ذلك.

٢- يعاقب بالعقاب السابق كل من يعرض لبيع جريدة مصر الفتاة بوادي كوم أمبو وكل من يكون في حيازته نسخة من هذه الجريدة.

٣- على نظار النظارات وعمد كوم أمبو تنفيذ هذا الأمر.

ومن هنا يتضح إلى أي مدى كانت سلطة هذا المفتش اليهودي.

ومن ثم وبعد هذا العرض لا بد من أن يكون قد اتضح لنا مدى أثر اليهود في معظم مجالات الرأسمالية المصرية خلال النصف الأول من القرن العشرين.

مصادر ومراجع الدراسة

المصادر:

- دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات.
- التقارير السنوية للمعتمد والمندوب السامي البريطاني في مصر.
- الإحصاء العام للقطر المصري سنوات: ١٩٠٧، ١٩٢٧، ١٩٣٧، ١٩٤٧.
- مضابط مجلس النواب المصري خلال فترة الأربعينيات.
- مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا، الجزء الأول، جمعتها والتزمت بطبعها مطبعة مصر.
- مجلات ودوريات الفترة التي تتناولها الورقة البحثية.

المراجع:

- إبراهيم عبدة وخيرية قاسمية: يهود البلاد العربية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث بيروت لبنان ١٩٧١.
- سعيدة محمد حسني: اليهود في مصر من سنة ١٨٨٢-١٩٤٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.
- شاهين ماكريوس: الطائفة اليهودية في مصر
- عبد العظم رمضان: صراع الطبقات في مصر من ١٩٣٧-١٩٥٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الأولى ١٩٧٨.
- لطيفة محمد سالم: تاريخ القضاء المصري الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد علي حتى عهد عبدالناصر، الطبعة الأولى ١٩٨٧ مكتبة مدبولي.



المشروع الناصرى والاقتصاد الموجه

أ.د. على بركات

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة حلوان

عرفت مصر عبر تاريخها أنواعًا من الاقتصاد الموجه قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، حيث كانت هناك أنواع من الاحتكارات منذ عصر البطالمة (٣٠٦ ق. م - ٣١ ق. م) فقد احتكر (البطالمة) إنتاج الزيت، كما فرضت سلطاتهم رقابة صارمة على زراعة النباتات الزيتية، ومنها السمسم، والخروع، وبذر الكتان، وحددت السلطات الحكومية المساحات التى تزرع من تلك النباتات فى كل إقليم، وراقبت عمليات الزراعة والحصاد مراقبة دقيقة. وكانت السلطات الحكومية هى التى تمد الزراع بالبذور، ثم يتم حصر المحصول ويقدم ربعه للسلطات الحكومية كضريبة، ثم يقوم الزراع بتسليم باقى المحصول للمتعهدين بأسعار محددة.

وكان الزيت يستخرج فى مصانع خاضعة للرقابة الحكومية يعمل بها عمال لا يسمح لهم بمغادرة أماكن إقامتهم طوال موسم العمل، على الرغم من أنهم كانوا أحرارًا، أما المعاصر الخاصة التى كانت قائمة قبل عصر البطالمة فقد حرم استعمالها باستثناء معاصر المعابد التى سمح لها باستخراج الزيت اللازم لها خلال شهرين فقط من العام. وكان حق بيع الزيت يتم بطريق الالتزام لتجار الجملة وتجار التجزئة على السواء، وكان على هؤلاء أن يبيعوه للجمهور بالسعر الذى تحدده الحكومة، وكانت هناك احتكارات أخرى، منها المنسوجات سواء كانت من الكتان أو الصوف، وبدورها أعفيت المعابد من الاحتكار وسمح لها باستمرار صناعتها الكتانية على أن تسلم كمية من الإنتاج للتصدير[1].

وفى القرن الخامس عشر الميلادى مارس المماليك ابتداء من عهد برسباى (١٤٢٢ - ١٤٣٧) احتكارًا فى بعض السلع فى التجارة الداخلية، ثم شرع برسباى فى احتكار التجارة الخارجية، ويرجع البعض سبب ذلك إلى التدهور الذى أصاب النظام الإقطاعى المملوكى؛ ومن ثم اتجه المماليك إلى احتكار بعض الأنشطة الاقتصادية ومنها تجارة العبور، وأنشأ المماليك ديوانًا خاصا أصبح يعرف بديوان المتجر. وفى عهد السلطان قايتباى (١٤٦٨ - ١٤٩٦) زاد تحكم المماليك فى التجارة الخارجية.

وقد أدت تلك السياسة إلى إضعاف طبقة التجار التى كانت تعمل فى تجارة العبور كما كانت من الأسباب التى دفعت الأوروبيين للبحث عن طرق بديلة؛ ومن ثم كان كشف الطريق إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح[2].

الاقتصاد الموجه فى مشروع محمد على

شهدت الفترة ما بين ١٨١١ إلي ١٨٤٠ قيام الدولة بدور متزايد فى عملية التراكم بهدف إقامة اقتصاد سلعى متنوع ومستقل فى إطار السوق العالمى، وقد اتخذت تلك المحاولة شكلا يقترب من رأسمالية الدولة: حيث أصبحت الدولة فى ظل نظام الاحتكار هى المالك شبه الوحيد لوسائل الإنتاج في القطاعين الزراعى والصناعى: وخلال ذلك استهدفت سلطات محمد على تعبئة الفائض فى القطاع الزراعى عن طريق تعبئة قوة العمل عن طريق «السخرة» فى إقامة المشروعات العامة

- الضرائب التى زيدت أكثر من مرة فى عهد محمد على

- نظام الاحتكار أو جهاز الثمن والذي يمثل الفارق بين السعر التى كانت السلطات الحكومية تشترى به المحاصيل الزراعية من الفلاحين، وبين السعر الذي تبيع به تلك المحاصيل فى السوق المحلى أو السوق العالمى.

وقد لعبت التجارة الخارجية التى أصبحت سلطات محمد على تحتكرها بشكل كامل دورًا فى عملية التراكم، فقد عملت الدولة من خلال نظام الاحتكار على عزل الأسعار فى الداخل عن الأسعار العالمية.

وقد استخدم الفائض فى القطاع الزراعى فى أكثر من اتجاه: تحويل مشروعات التعليم الحديث.

- إقامة قاعدة صناعية فى إطار بناء اقتصاد متنوع، وفى هذا الإطار فإن مصر كانت فى نهاية ثلاثينيات القرن التاسع عشر يوجد بها ٣٠ مصنعًا للغزل والنسيج وكانت المنسوجات المنتجة محليًا تكفى احتياجات السوق الداخلى ويصدر الفائض إلى سوريا وشبه جزيرة العرب والأناضول.

كما أصبح يوجد بمصر ٨٠٠ فرن لإنتاج المعدات وقطع الغيار، فضلا عن مصانع للزجاج ودبغ الجلود وصناعات السكر، وفى عام ١٨٣٣ كان القطاع الصناعى يستخدم قوة عمالة تبلغ حوالى ٢٦٠ ألف عامل أجير.

- تمويل مشروعات التوسع الخارجى من خلال بناء جيش قوى.

– وفى النهاية فإن السيطرة على عملية تجدد الإنتاج ذاتيًا قد خضعت لنوع من الاستغلال الاقتصادى الذى أصبح يمثل قاعدة لمحاولة الاستغلال السياسى المدعم بالقوة العسكرية، ويفسر ذلك الأهمية الكبرى التى كان محمد على يعلقها على القوة العسكرية، فتلك القوة قد مكنت مصر من بسط سيطرتها على معظم الشرق العربى مما ضمن للإنتاج المصرى على الأقل خلال عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر سوقًا للإنتاج ومصادر جديدة للمواد الخام، ووضعًا استراتيجيًا أفضل، ومركزًا سياسيًا أقوى[٣].

الخريطة الاقتصادية والاجتماعية غداة ثورة يولية ١٩٥٢

أدى تطور الملكية المصرية عبر حوالى قرن ونصف من الزمن إلى التركيز الشديد فى أوضاع الملكية الزراعية، ويكفى أن تعلم أنه فى عام ١٩٥٢ عام قيام الثورة كانت هناك ٣٨٥٠ أسرة تملك ١,٠٧٦,١٣١ فدانًا أى ما يعادل خمس أراضى مصر الزراعية وهي الأسر التي كانت ملكيتها تزيد على مائة فدان[٤].

هناك ثلاثة عوامل ساهمت فى تعقيد المشكلة الزراعية خلال تلك الفترة:

أولاً ـ أدى المركز الاحتكارى الذى تمتع به كبار الملاك إلى فرض ريع باهظ للأرض الزراعية تحمله صغار الفلاحين والمستأجرين بشكل عام.

ثانيًا ـ احتكار كبار الملاك لمعظم القروض قصيرة الأجل والمتوسطة من البنوك الأمر الذى جعل الغالبية العظمى من صغار المزارعين والمستأجرين خارج سوق الائتمان الحديث وبذلك أصبحوا فريسة للمرابين الذى كانوا يقرضون الفلاحين بفائدة تصل إلى ١٠٠٪ فى العام؛ الأمر الذى أدى إلى فقدان صغار الفلاحين لمساحات كبيرة من أراضيهم لسداد ديون أولئك المرابين.

ثالثًا ـ زيادة أسعار الأرض زيادة كبيرة بعد أن أصبحت الأرض الزراعية مجالا للمضاربة لا من حيث إنتاجيتها بل لأنها أصبحت مظهرًا اجتماعيًا يحرص عليه كبار الملاك؛ الأمر الذى حال دون حصول المستأجرين على مساحات صغيرة من الأرض بالشراء؛ الأمر الذى ساهم فى زيادة الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون[٥].

ولقد زاد من خطورة ذلك الوضع سيطرة كبار الملاك على أوجه النشاط الاقتصادى الأخرى، والنموذج الواضح لذلك، هو تأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠، فالثمانية الذين أسسوا البنك كانوا من كبار الملاك[٦]، وبالتالى ظلت الصناعة تلعب دورًا محدودًا فى الاقتصاد إذ كان يعمل بها ما يقرب من ١١٪ من القوة العاملة. وكانت الصناعة تسهم بنسبة تتراوح ما بين ٨ - ١٠٪ من الدخل القومى، ويقوم النشاط الصناعى أساسًا على الصناعات التحويلية والاستهلاكية خاصة صناعة المنسوجات والصناعات الغذائية، وكان الإنتاج يتم فى إطار نوعين من الوحدات الإنتاجية.

- وحدات الإنتاج الحرفى.

- الوحدات التي تعمل على أسس رأسمالية.

وكان الإنتاج الحرفى يمثل ٥٥,٤٪ من إجمالى الإنتاج فى صناعة القطن و٦٤٪ من صناعة الأغذية[٧]. وعمومًا فقد كانت الصناعة المصرية فى أوائل الخمسينيات تعانى ضعفًا حقيقيًا بسبب عدة عوامل.

١ - أدى التطور الاقتصادى القائم على إنتاج غلة نقدية واحدة مرتبطة بالسوق العالمى إلى نوع من التبعية الاقتصادية للرأسمالية العالية بما فى ذلك فرض أسعار رخيصة لشراء القطن والمنتجات الزراعية الأخرى فى مقابل ارتفاع أسعار المواد الصناعية المستوردة[٨].

٢ - أدى انخفاض الدخل القومى وضعف القوى الإنتاجية وتصدير الأرباح للخارج والتبادل التجارى غير المتكافئ مع إنجلترا والعالم الرأسمالى إلى إضعاف المصادر الداخلية للتراكم، وحتى فائض رؤوس الأموال الذى تكون لدى الشريحة العليا فى المجتمع فإن هذا الجزء تحول إلى ودائع فى البنوك التجارية وبعضها فروع لبنوك أجنبية توظف أموالها فى الخارج، كما أن بعض كبار الملاك كان يضع تلك الأموال فى البنوك بدون فوائد على اعتبار أن الإسلام يحرم القيمة الربوية.

٣ - أن الطبقة العليا فى المجتمع قد بددت جزءًا من الفائض فى مظاهر ترف استهلاكى، أو بناء العقارات فى المدن، أو شراء المزيد من الأراضى الزراعية حتى

بلغت أسعار الأراضى الزراعية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مستوى يفوق قيمتها الحقيقية. وكان لذلك انعكاساته على الصناعة، وعلى هذا فقد كانت الصناعة المصرية فى أوائل الخمسينيات تعانى ضعفًا واضحًا يتمثل فى ضعف الاستثمار الموجه للصناعة وضعف الاستهلاك الناتج عن انخفاض مستوى المعيشة لدى الجماهير الكادحة. فحوالى ٧٠٪ من أجور الطبقة العاملة كانت تصرف على الغذاء حيث كان أصحاب رؤوس الأموال يحصلون على القدر الأكبر من الفائض فى الصناعة، وفى الريف كان كبار الملاك يسترقون كل الفائض تقريبًا فى القطاع الزراعى؛ وبذلك أسهمت العلاقات غير المتكافئة فى القطاعين الزراعى والصناعى فى إفقار القاعدة العريضة من الجماهير(٩).

وكانت خريطة القوى الاجتماعية والسياسية تعكس ذلك الواقع وتعبر عنه، ففى قمة الهرم الاجتماعي تأتى الطبقة العليا والبرجوازية الكبيرة، وقد لاحظ العديد من الباحثين الارتباط الوثيق بين كبار الملاك الزراعيين والرأسمالية المصرية، ومراجعة قوائم الذين طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعى توضح مدى التداخل والترابط بين البرجوازية المصرية وكبار الملاك خلال الفترة التى سبقت ثورة يوليو ١٩٥٢، وعلى ذلك فقد حازت أقلية ضئيلة من كبار الملاك والرأسمالية النصيب الأكبر من الدخل القومى الذي مكنهم من السيطرة على جهاز الدولة والحكم الذى أصبح فى خدمتهم فى أعقاب ثورة ١٩١٩(١٠).

وكانت الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى تتكون من متوسطى رجال الأعمال وأصحاب الشركات المتوسطة والصغيرة وأصحاب الورش والمحلات التجارية، ويرى البعض أن هذه الشريحة قد لعبت دورًا واضحًا فى الحركة الوطنية، إلا أنها قد لعبت دورًا مختلفًا فى القضية الاجتماعية، فهى تطمع في السيطرة على جماهير العمال وصغار الحرفيين فى المدن فضلا عن استغلال جماهير العمال الذين يعملون لديها فى وقت كان فيه قطاع الحرف يمثل ٥٥,٤٪ من إجمالى صناعة النسيج و٦٤٪ من صناعة الأغذية(١١).

أما القطاع الريفى من هذه الشريحة الاجتماعية فهم متوسطو الملاك الذين يملكون ما بين ٢٠ : ١٠٠ فدان وكان جزء أكبر من هؤلاء يؤجر أرضه إلى صغار المزارعين

وينشغل بأنشطة اقتصادية أخرى مثل التجارة والوظائف الحكومية، ويقيم فى المدن ممثلاً بذلك همزة الوصل مع الطبقة الوسطى بها، وكانوا فى وضعهم أقرب إلى كبار الملاك فى مواجهة الفلاحين خصوصًا فيما يتعلق بالعلاقات الإيجارية كما كانوا فى تناقض مع كبار الملاك الذين يحدون من تطلعاتهم السياسية والاجتماعية[١٢].

أما الشريحة الأصغر فهم الذين يملكون ما بين ٥ - ٢٠ فدانًا وكان عددهم يبلغ ١٢٦ ألف مالك يملكون حوالى ١٩٪ من الأراضى الزراعية، وهم أغنياء الفلاحين والذين يمكن أن نطلق عليهم أعيان الريف، فهم يزرعون أرضهم ويعيشون حياة القرية ويتمتعون فيها بمركز الصدارة، حيث يشغل أفراد تلك الشريحة، المناصب الإدارية فى القرية فالعمدة ومشايخ القرية وشيخ الخفر ينتمون إلي تلك الشريحة وهم حريصون على تعليم أبنائهم ويرسلون أعدادًا متزايدة منهم إلى المدارس، وهم فى البناء الطبقى يجدون أنفسهم بين كبار الملاك وبعض أفراد الشريحة العليا من متوسطى الملاك وخاصة المتتجين منهم وبين صغارالفلاحين والأجراء فى القاع، وعلى هذا فهم يعانون من الضغوط الاقتصادية والاجتماعة من أعلى وأحيانا كانوا يستخدمون من قبل هؤلاء فى مواجهة القاعدة العريضة من الفلاحين والأجراء، وكانوا أحيانا فى تناقض مع صغار الفلاحين خلال التزاحم على الأرض ومن خلال أجر العمل الذى يحتاجونه بشكل أكبر فى أوقات الحصاد وجمع المحصول[١٣]. ويقيم معظم أفراد هذه الشريحة فى الريف، ويكفل هؤلاء لأبنائهم وبناتهم في بعض الأحيان تعليمًا عاليًا حتى يعوضون ما يشعرون به من نقص فىتولى الوظائف العامة، وهم يحرصون على المشاركة فى الحياة السياسية وفى المجالس المحلية من أجل الحفاظ على وضعهم الاجتماعى، وغداة ثورة يوليو كان هؤلاء ساخطون على الأوضاع التى لا تتيح لهم فرصًا متكافئة مع كبار الزراع وكبار الملاك.

وعمومًا فقد كانت تلك الشريحة أكثر من غيرها إحساسًا بوطأة كبار الملاك واستغلال الرأسمالية المصرفية، وكانوا يرون أنهم بحاجة إلى التمتع بمزيد من الحقوق السياسية؛ وبالتالى كانوا دعامة الحركة الوطنية، وقاعدة حزب الوفد فى الريف. وقد قدمت هذه الشريحة لمصر أبرز قادتها ومفكريها منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر من أمثال أحمد عرابى وسعد زغلول، وفى مجال الفكر محمد عبده

وأحمد لطفي السيد وهيكل والزيات وحسين فوزي كما قدمت للثورة أربعة من قادتها وهم عبدالحكيم عامر وزكريا محيي الدين وخالد محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي[١٤].

والحقيقة أن هذه الشريحة الاجتماعية كانت هي المستفيد الحقيقي من قوانين الإصلاح الزراعي التي طبقت بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

أما الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى فكانت معظمها من صغار الموظفين في جهاز الدولة الإداري والشركات وأصحاب المحلات التجارية الصغيرة والورش الصغيرة وصغار المقاولين وكانت أقرب إلى الطبقات الكادحة[١٥] وكانت هذه الشريحة أكثر تأثرا بالأزمات الاقتصادية، ويشير عبد العظيم أنيس الذي كان والده وحد من أبناء تلك الشريحة كيف تأثرت أسرته بالأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال الفترة ما بين عامي ١٩٢٩ - ١٩٣٢[١٦].

وعموما فقد كانت تلك الشريحة من الطبقة الوسطى أكثر وعيا وأكثر حرصًا على تعليم أبنائها الذين أصبحوا دعامة الحركة الوطنية في المدارس والجامعات خلال الفترة التي سبقت قيام الثورة، ومراجعة السير الذاتية لجمال عبدالناصر وعبدالعظيم أنيس وسيد عويس توضح كيف شارك هؤلاء في أحداث عام ١٩٣٥، والأحداث التي سبقت توقيع اتفاقية ١٩٣٦[١٧]. هؤلاء أصبحوا فيما بعد الكوادر التي تعمل في الجيش والجهاز الإداري وفي الجامعات ومن هذه الشريحة جمال عبدالناصر وأنور السادات. وفي أسفل الهرم الاجتماعي في المدينة نجد قاعدة عريضة من العاملين في المصانع وفي الورش الحرفية وفقراء المدينة والذين يزاولون أعمالا غير محددة أو لايجدون عملا ثم عمال الخدمات وعمال المنازل والحرف الدنيا.

وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ لم يكن في مصر قانون يحدد ساعات العمل باستثناء المؤسسات التي لها تأثير ضار على الصحة العامة فضلا عن تشغيل الأطفال حيث كان يوجد ٦٠٠ ألف طفل تتراوح أعمارهم ما بين ٩ - ١٤ سنة يمثلون ٢٠٪ من مجموع العمال[١٨]. وتشير المصادر إلي أن متوسط أجر العامل خلال الحرب العالمية الثانية لم يكن يزيد عن ٣ جنيهات بينما كان الحد الأدنى لمعيشة أسرة تتكون من خمسة

أفراد يبلغ ٤٣٩ قرشًا، وعمومًا فقد كان الوضع العام بالنسبة للطبقات الفقيرة أخذ فى التدهور، ففى الفترة ما بين عامى ١٩١٤ - ١٩٤٥ هبط متوسط الدخل السنوى للفرد من ١٢,٤ جنيه إلى ٩,٣ جنيه وكان الوضع فى الريف أكثر سوءًا، فلم يصل متوسط الدخل السنوى للفرد لأكثر من ثلاثة جنيهات، وطبقا لبحث ميدانى أجرى عام ١٩٤٢ كان الدخل الشهرى لأسرة مكونة من ستة أفراد يبلغ ٤٣٩ قرشًا فى حين أن الأجر الشهرى لأغلب العمال لم يكن يزيد عن ٢٣٩ قرشا. وقد زاد هذا الوضع سوءا بعد الحرب الثانية بشكل أكبر بعد أن انسحبت قوات الحلفاء من مصر فتعطل بسبب ذلك ٣٠٠ ألف عامل كانوا يعملون فى ثكناتها[١٩]. وعلى الرغم من النضج السياسى بين الطبقة العاملة والذي تمثل فى قيام اللجنة الوطنية للطلبة والعمال عام ١٩٤٦ فإن العمل السياسى بين العمال كان لا يزال متخلفًا، والسبب الأول فى ذلك يرجع إلى سيطرة كبار الملاك على الحركة السياسية وعلى جهاز الدولة والحكم وعلى الهيئات التشريعية[٢٠].

وعلى هذا فقد شهدت الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية سلسلة من الإضرابات العمالية كان أعنفها تلك التى حدثت عام ١٩٤٧ بين عمال النسيج فى المحلة الكبرى، وامتدت إلى عمال الحكومة وموظفيها وعمال المرافق، ثم إضراب رجال الشرطة فى العام التالى (١٩٤٨)[٢١].

وفى الريف كانت أوضاع الفلاحين تدعو للقلق، وأصبح التناقض القائم بينهم وبين كبار الملاك يهدد النظام الاجتماعى القائم برمته. فعلى سبيل المثال كان هناك ١٨٥ مالكًا يملك الواحد منهم أكثر من ألف فدان يملكون ٤٤١,٧٨٩ فدانًا فى مقابل ١,٤٩٦,٤٩٦ فلاحًا يملكون (نصف فدان وأقل) يملكون ٤٢٤,٠٢٨ فدانًا بمتوسط ملكية تصل إلى ٢٨٪ من الفدان، بالإضافة إلى ١,٠٥٧,٨٧٨ من الفلاحين المعدمين وعمال الزراعة وذلك عام ١٩٥٢، فإذا أضفنا إليهم الذين يملكون من نصف فدان حتى فدان، والرعاة وخدم المنازل فى الريف الذين يساعدون ذويهم ولا يملكون أرضًا أصبح عددهم يبلغ ٤,٣٥٢,٤٢٩ من الفلاحين المعدمين وأشباه المعدمين، وداخل هذا القطاع وجدت شريحة أخرى من عمال الزراعة الرحل (عمال التراحيل) وهؤلاء كانوا أسوأ حالا من الفلاحين المعدمين المستقرين فى الضياع والمستأجرين[٢٢]

ويشير إحصاء سنة ١٩٤٧ إلى أن مجموع القوى العاملة فى الريف كان يبلغ ٧,٥ مليون نسمة، بينما كان الإنتاج الزراعى يتطلب ثلث تلك القوة، ويمثل الباقى عمالة زائدة[٢٣].

وفى هذه الظروف فشلت كل دعوات الإصلاح الزراعى المطالبة بتحديد الملكية أو تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، كما لم تستطع أصوات المصلحين فى تعديل النظام الضريبى بفرض ضرائب تصاعدية على الدخل فى القطاع الزراعى.

وعلى هذا فقد أصبح الريف المصرى مسرحًا لأعمال عنف وصلت إلى حد الاشتباك المسلح بين الفلاحين وكبارالملاك، كما حدث فى بهوت وكفور نجم حيث ضياع أسرة البدراوى عاشور[٢٤].

وكان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ يعنى أن نظام كبار الملاك قد وصل إلى حد الأزمة.

ثورة يوليو ١٩٥٢: العدل والتنمية كيف؟

واضح من المشاورات التي سبقت صدور قانون الإصلاح الزراعى في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أن القانون بالصورة التى صدر بها لم يكن يلقى قبولا من دوائر كبار الملاك، ومن الأحزاب التي تمثلهم وهى الوفد والأحرار الدستوريين، وحتى من رئيس الوزراء على ماهر الذي جاءت به الثورة[٢٥]، وفى نفس الوقت لم يلق تطبيق القانون مقاومة تذكر من كبار الملاك، فقد أخذت تلك المقاومة شكل تخريب العديد من آلات الرى، كما أقام بعض كبار الملاك قضايا فى مجلس الدولة للطعن فى دستورية القانون.

وقد شملت القائمة الأولى من الذين طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعى رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥٢ عدد ١١١أسرة، منهم: ٢٤ من أفراد الأسرة المالكة، و٢٥ من أفراد أسرة البدراوى عاشور، و٩ أفراد من أسرة سراج الدين، و١٢ من عائلة ضباط[٢٦].

وكان أعنف مظاهر تلك المقاومة هى تلك التى قامت بها عائلة لملوم السعدى فى المنيا للحيلولة دون تنفيذ القانون، وقد قوبلت تلك المحاولة بمنتهى الحزم من سلطات

الثورة[٢٧] وكان تطبيق قانون الإصلاح الزراعى يرمى إلى تحقيق عدد من الأهداف، منها:

١ - تجريد كبار الملاك من المصدر الرئيس لقوتهم المادية خلال عملية تنحيتهم عن السلطة السياسية، ومن الثابت أن ذلك الهدف قد تحقق حيث لم يستطع كبار الملاك خلال أزمة مارس ومعهم تحالف من الأخوان وبعض الشيوعيين فى الإطاحة بجمال عبدالناصر لصالح محمد نجيب عام ١٩٥٤[٢٨].

٢ - تحقيق العدل الاجتماعى وإنهاء سيطرة كبار الملاك على الريف، وفى هذا الاتجاه تم توزيع حوالى ٨١٨ ألف فدان حتى نهاية الفترة الناصرية على ٣٤٢ ألف أسرة تضم حوالى ١,٧ مليون فرد، أى ما يعادل ٩٪ من سكان الريف، وعلى الرغم من أن عدد الذين يملكون مائة فدان لم يتغيروا تقريبا وهو ٥٠٠٠ مالك، إلا أن ملكيتهم قد انخفضت من ٢٧٪ إلى ما يعادل ١٣٪ من إجمالى الأراضى المزروعة، وقد أدى ذلك إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعى والسياسى لمتوسطى الملاك وخاصة أولئك الذين يملكون من ٢٠ - ٥٠ فدانًا، وهى الشريحة التي أصبحت تتمتع بنفوذ سياسى كبير بعد أن أزيحت سيطرة كبارالملاك علىالريف. والحقيقة أن كافة الإجراءات فى السياسة الزراعية التى اتخذتها الثورة بما فى ذلك نظام الإيجارات قد اتجهت إلى تغيير موازين القوى فى الريف لصالح متوسطى الملاك وأغنياء الفلاحين. وعلى هذا يمكن القول إن الإصلاح الزراعى قد أحدث تغيرًا جوهريًا فى البنية الزراعية بتحرير قوى الإنتاج فى الريف مما كانت تعانيه فى ظل سيطرة كبار الملاك؛ ومن ثم أصبح الطريق مفتوحا لعلاقات إنتاج جديدة.

٣ - فتح الطريق الرأسمالى وذلك عن طريق إسهام رأس المال الزراعى فى التنمية، وهومطلب كانت الرأسمالية الصناعية تسعى إلى تحقيقه قبل قيام ثورة يوليو يتضح ذلك من ترحيب دوائر المال والصناعة بقانون الإصلاح الزراعى فور صدوره ممثلة فىالبنك الأهلى المصرى واتحاد الصناعات[٢٩]. وخلال تلك الفترة حاولت سلطات الثورة اتخاذ عدد من الإجراءات لتشجيع رأس المال الخاص على الإسهام فى خطة التنمية، إلا أنه من الملاحظ أن رأس المال الخاص قد أحجم عن الإسهام فى المشروعات الصناعية حيث اتجهت نسبة تصل إلى ٧٠٪ من الاستثمارات إلى المبانى

والعقارات، وعمومًا فقد رفضت البرجوازية المصرية المساهمة بشكل فعال فى خطط التنمية التى كانت فى مقدمة هموم سلطات الثورة[٣٠].

التحولات الاقتصادية والاجتماعية (١٩٥٦ - ١٩٧٠)

فى الفترة التي أشرنا إليها لم تكن سلطات الثورة تتبع سياسة تدخلية إلا بالقدر الذي يضمن تفادى الضرر الذى يمكن أن ينجم عن الحرية الاقتصادية. وإن كانت سلطات الثورة أخذت تمارس دورًا يفوق الدور الذى تلعبه الدولة فى الاقتصاد الحر. فقد أنشئ فى تلك الفترة المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى والشركة العامة للثروة المعدنية والشركة المصرية لتكرير البترول[٣١]. ولكن نتيجة لإحجام رأس المال الخاص عن المشاركة فى التنمية شرعت الدولة فى اتخاذ سياسة تدخلية متزايدة فى الاقتصاد؛ وبالتالى شهدت الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٦١ تحولاً كميًا وكيفيًا فى دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وهو تحول يتمثل فى زيادة عدد المؤسسات التى تم تحويلها إلى الملكية العامة بدءًا بتأميم شركة قناة السويس البحرية ثم تمصير المشروعات الفرنسية والإنجليزية فى أعقاب العدوان الثلاثى بالقوانين التى صدرت فى يناير عام ١٩٥٧، وقد واكب ذلك إنشاء المؤسسة الاقتصادية. وفى عام ١٩٦٠ تم تأميم البنك الأهلى وبنك مصر، ثم جاءت قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ وما ترتب عليها من انتقال عدد كبير من وحدات النشاط الاقتصادى إلى الدولة، وفى نفس الوقت زاد حجم الاستثمارات فى قطاع الدولة، وبالتالى أضيفت طاقة إنتاجية جديدة بحيث أصبح القطاع العام أو قطاع الدولة يقوم بالدور الرئيس فى مجمل النشاط الاقتصادى غير الزراعى، حيث بلغ نسبة ذلك النشاط ٨٠٪ فى النشاط الصناعى والخدمات الأساسية والنشاط المصرفى والتأمين والتجارة الخارجية[٣٢].

فى المذكرة التي أعلنها على صبرى (وزير رياسة الجمهورية فى ذلك الوقت) فى ٢٠ يوليو ١٩٦٠ أشار إلى أن وجود القطاع العام فى الاقتصاد أصبح أمرًا بالغ الأهمية إذا ما أريد إقامة مجتمع يقوم على الكفاية والعدل، وكان ذلك مقدمة لمجموعة القوانين التى صدرت فى نفس الشهر وعرفت بقوانين يوليو الاشتراكية. وفى المذكرة إعلان عن تأميم ١٤٩ شركة شملها القرار بقانون رقم ١١١٨ لعام ١٩٦١ منها ١٧ بنكا تمثل مجمل البنوك التي كانت قائمة فى ذلك الوقت، وكل شركات التأمين ومجموعها

١٧ شركة، ثم تلا ذلك القرار بقانون لسنة ١٩٦١ والذي يشير إلى مشاركة القطاع العام ٩١ شركة منها شركات الأشغال العامة وشركات المقاولات وشركات صناعة الزجاج وشركات المطاحن وغيرها[٣٣].

وفى مايو ١٩٦٢ صدر ميثاق العمل الوطنى كإطار نظرى للتجربة وتضمن إطار وحدود القطاع العام ودوره فى النشاط الاقتصادى وعملية التنمية بشكل عام على النحو التالى:

أولا - أن تكون الهياكل الرئيسة لعملية الإنتاج كالسكك الحديدية والموانى والمطارات وكافة القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق فى نطاق الملكية العامة للشعب.

ثانيا- الصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدينية فى غالبيتها فى إطار الملكية العامة للشعب وإذا كان يسمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال فإن هذه الملكية يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام، وأن تظل بعيدة عن الاحتكار.

ثالثا- فى مجال التجارة يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الإشراف الكامل للشعب، وفى هذا المجال فإن تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها فى إطار القطاع العام وإن كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك فى تجارة الصادرات على أن تكون للقطاع العام الغالبية فى تلك التجارة منعًا لاحتمالات التلاعب، وإن كان لا بد من تحديد نسب فإن القطاع العام عليه أن يتحمل ثلاثة أرباع تلك التجارة.

وأن يتحمل القطاع العام ربع التجارة الداخلية حتى عام ١٩٧٠، على أن يكون مفهوما أن التجارة الداخلية خدمة، وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل إلى حد الاستغلال.

رابعا - فى مجال المال، أن تكون المصارف فى إطار الملكية العامة لأن المال له وظيفة وطنية لا تترك للمضاربة أو المغامرة، كذلك فإن شركات التأمين لابد أن تكون فى إطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضمانه لحسن توجيهها.

خامسًا ـ فى المجال العقارى يجب أن تكون هناك تفرقة بين الملكية المستغلة وغير المستغلة التى تؤدى دورها فى الاقتصاد الوطنى كما تؤديه فى خدمة أصاحبها.

وفى مجال ملكية الأراضى الزراعية فإن قوانين الإصلاح الزراعى قد انتهت بوضع حد أعلى لايتجاوز ١٠٠ فدان للفرد على أن تصبح للأسرة خلال ثمانى سنوات حتى لا تتجمع ملكية تسمح بالاستغلال[٣٤].

وفى الفترة التى تلت صدور الميثاق أصبح النشاط الزراعى يخضع لتوجيه الدولة الشامل من حيث تحديد مساحة المحاصيل الزراعية وأسعار المدخلات والتسويق، وكما كان القطاع العام يمارس دورًا كبيرًا فى تصدير المحاصيل الزراعية فإنه كان يستأثر باستيراد مستلزمات الإنتاج.

وفى مجال الإنتاج الصناعى فإن دور القطاع العام قد زاد بشكل ملحوظ بعد حركة التأميمات، حيث أصبحت الدولة تملك جانبًا كبيرًا من رأس مال الشركات الصناعية، فقد استهدفت الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٦١ رفع مساهمة الصناعة فى الدخل القومى من ١١٪ إلى ١٩٪ عن طريق وضع استثمارات قدرت بمبلغ ٢٣٠ مليون جنيه تضمنت بناء ٥٠٢ مشروع صناعى خصص الجزء الأكبر منها لبناء صناعات منتجة لسلع استهلاكية[٣٥].

ثم جرى إعداد خطة صناعية جديدة خلال الفترة من ١٩٦٠/ ١٩٦١ إلى ١٩٦٤/ ١٩٦٥ كان الهدف منها استكمال المشروعات التى بدأت عام ١٩٥٧، وحشد استثمارات جديدة فى مجال الصناعة فى إطار الخطة الخمسية الأولى التى شملت مجمل أنشطة الاقتصاد القومى، ثم عدلت لتصبح جزءًا من خطة عشرية شملت كل حقبة الستينيات والتى استهدفت مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات وقدرت الاستثمارات بمبلغ ٣٦٥٩ جنيها (أسعار سنة البداية). حصلت الزراعة منها على نسبة ٢٣,٤٪ من مجموع الاستثمارات فى الخطة الخمسية الأولى، انخفضت إلى ١٩,٨٪ فى الخطة الثانية، وبلغ إجمالى ما خصص للزراعة على مدى عشر سنوات ٨٠١,٩ مليون جنيه، وهو ما يعادل ٢١٪ من إجمالى الاستثمارات فى الخطة العشرية.

أما ما يتعلق بقطاع الصناعة فقد لقى اهتمامًا أكبر، فقد حظيت الصناعة فى الخطة الخمسية الأولى على نسبة ٢٦٪ من مجموع الاستثمارات ما لبث أن ارتفعت إلي ٢٩,٧٪ فى الخطة الخمسية الثانية، وذلك بسبب الاتجاه إلى الصناعات الثقيلة.

وقد استهدفت الخطة الاستغناء عن الواردات تدريجيًا، وقد بلغ إجمالى الاستثمارات فى قطاع الصناعة ٩١٢ مليون جنيه.

كما حظى قطاع الكهرباء بنسبة ٤,٧٪ من الاستثمارات فى الخطة الأولى وعلى نسبة ١٣,٩٪ فى الخطة الثانية، ويرجع ارتفاع الاستثمار فى الخطة الثانية إلي أن تلك الفترة قد شهدت بناء محطة توليد الكهرباء من السد العالى.

وفيما يتعلق بقطاع الخدمات فقد حظى هذا القطاع بقدر من الاهتمام فى ظل ثورة يوليو، حيث بلغت الاستثمارات فى هذا القطاع ما نسبته ٢٠,٨٪ انفرد قطاع الإسكان بنسبة ١٠٪ فى الخطة الأولى ثم ارتفعت تلك النسبة إلى ١٨,٩٪.

وقد زاد الإنتاج القومى فى الفترة من ٦٠/ ١٩٦١ - ٦٩/ ١٩٧٠ من ٢٥٤٧ مليون جنيه إلى ٤٢٥٥,٧ مليون جنيه (بالأسعار الثابتة لسنة البداية).

وفى نفس الوقت زاد عدد المشتغلين على المستوى القومى من ٦,٠٠٦,٠٠٠ إلى ٨,١٦١,٦٠٠ وبمعدل نمو يصل إلى ٤,٣٪ وبنسبة تفوق معدل الزيادة السكانية التي بلغت ٢,٨٪؛ وبذلك أمكن استيعاب كل العمالة الجديدة ونسبة من العمالة التي كانت قائمة، كما زاد متوسط أجر العامل من ٨٤,٧ جنيه فى العام سنة ٦٠/ ١٩٦١ إلى ١١٩,٣ جنيه فى عام ٩٦/ ١٩٧٠[٣٦].

ويلاحظ أن قطاع الزراعة قد نما بمعدل قدره ٢,٧٪ في العام، وهو معدل يعادل الزيادة فى عدد السكان.

- حقق قطاع الصناعة معدل نمو تصل نسبته ٥,٧٪، وهومعدل يتجاوز نمو الدخل القومى، وكان ذلك المعدل أعلى من معدل النمو فى الخطة الثانية؛ وذلك لأن الخطة الثانية شهدت التركيز على الصناعات الثقيلة التي لا تعطى عائدًا سريعًا.

- حقق قطاع الكهرباء أكثر معدلات النمو ارتفاعًا حيث بلغ معدل النمو ١٦,٥٪، وأصبح لدى مصر إنتاجية تغطى احتاجاتها من الطاقة المحركة لعشر سنوات قادمة.

- نما قطاع الخدمات بمعدل يصل إلى ٧٪.

- تطور نصيب الفرد من الدخل القومي من ٢,٥٠ جنيه إلى ١٤,٦١ جنيه بمعدل ١,٢٪[٣٧].

وقد شهدت الفترة من ١٩٦١ - ١٩٧٠ سيطرة فعلية على وسائل الإنتاج ففى قطاع الزراعة فعلى الرغم من أنه قد تم وضع سقف للملكية الزراعية فإن مساحة الأراضى الزراعية المملوكة للدولة لم تزد عن ٥٪، فإن مجال تدخل الدولة كان كبيرًا من حيث تحديد المساحة المزورعة خلال نظام الدورة الزراعية وتحديد أسعار المحاصيل والمدخلات بما فى ذلك الائتمان الزراعى وهيئات التسليف وعن طريق الجمعيات التعاونية التى كانت تقوم بشراء المحاصيل وتقديم المدخلات بأسعار مدعمة.

كما كانت الدولة تحدد الحد الأدنى للأجور فى الزراعة، وكان تحديد أسعار المحاصيل أحد وسائل الدولة فى الحصول على الفائض.

ويلاحظ أنه خلال تلك الفترة وابتداء من عام ١٩٦٤ بدأ رأس المال المصرى يتطلع إلي أسواق إفريقيا والعالم العربى وهو أحد أسباب ضرب مشروع ثورة يوليو عام ١٩٦٧[٣٨].

لقد كانت المشكلة الرئيسة للمشروع الاقتصادى لثورة يوليو هى كيف يدار القطاع العام؟ وبأية كوادر؟ ووفق أية مفاهيم؟

وفيما يتعلق بالمشكلة الأولى فإن تنظيم القطاع العام قد اتخذ فى البداية شكل الشركة القابضة التى تسيطر على وحدات فى مختلف الأنشطة الاقتصادية، وفى هذا الاتجاه أنشئت المؤسسة الاقتصادية فى يناير ١٩٥٧ لتقوم بإدارة النشاط الاقتصادى نيابة عن الدولة، وفى نهاية عام ١٩٥٨ كانت المؤسسة الاقتصادية تمتلك أسهمًا فى ٥٢ شركة بنسبة ٥٠٪ من رأس المال المساهم فى تلك الشركات، ومع بداية صيف عام

١٩٦١ كانت هناك ثلاث مؤسسات تدير النشاط الاقتصادى خارج القطاع الزراعى ثم جاءت قرارات يوليو ١٩٦١ وترتب عليها أنه فى ديسمبر من نفس العام أنشئت ٣٩ مؤسسة عامة توزعت على الوزارات المختلفة، وأصبح يتبعها ٤٣٨ شركة مملوكة كليًا أو جزئيًا للدولة(٣٩).

أما كيف يدار القطاع العام فقد كانت المشكلة أكثر تعقيدًا، فقبل قيام ثورة يوليو كان قادة العمل العام يتم اختيارهم من ذوى الثقافة المتأثرين بالمدرسة الفرنسية. أما بعد الثورة فقد أصبحت الحاجة إلى فنيين أكثر، وكان هؤلاء ممن تلقوا تعليمهم فى إنجلترا من خريجى جامعات لندن وهارفرد وأكسفور وغيرها من الجامعات البريطانية ممن تخصصوا فى الاقتصاد أو العلوم الهندسية، ومن هؤلاء على سبيل المثال تشكلت وزارة ١٨ أكتوبر ١٩٦١، ومنهم: عبد المنعم القيسونى، وعزيز صدقى، وكمال رمزى ستينو، ومصطفى خليل، والنبوى المهندس، ومحمد فريد حشاد، وهذا الاتجاه أيضًا نجده فى تشكيل المؤسسة الاقتصادية التي كان من بين أعضائها ٤٢ من المهندسين و٣٨ من حملة بكالوريوس التجارة(٤٠).

وحتى إجراءات التأميم كانت تلك الكوادر هى التى تعمل فى المصالح وشركات القطاع الخاص، وكان معظم هؤلاء يعملون فى المواقع المتوسطة أما المناصب الكبرى فكانت حكرًا على كبار المساهمين وإفرازاتهم وأتباعهم، وسوف يصبح هؤلاء هم الكوادر الإدارية للقطاع العام بعد أن استبعدت الفئات صاحبة الامتيازات القديمة وبعد أن نقل لتلك المؤسسات المئات من أساتذة الجامعات وحملة الشهادات العليا من المتخصصين حاملين معهم تقاليد إدارية مختلفة؛ ومن ثم دار نقاش حو التربية السياسية التي تلائم تلك الكوادر. وقد زادت المشكلة تعقيدًا بعد أن دفعت السلطة بأعداد من العسكريين ممن حصلوا على مؤهلات جامعية إلى جانب عناصر من الصف الثانى والثالث من الضباط الأحرار إلى الجهاز الإدارى والقطاع العام، وهى العناصر التى أطلق عليها فى ذلك الوقت اسم أهل الثقة(٤١). وفيما يتعلق ببناء الكادر فإن المشكلة أصبحت مثارة منذ عام ١٩٥٨ عندما فكر عبد الناصر فى مشروع مدرسة للكوادر كان ينوى أن يعهد بها إلى خالد محيى الدين. لكن حال دون ذلك الصدام مع الشيوعيين على المستوى المحلى والإقليمى عام ١٩٥٩ بعد قيام ثورة العراق بقيادة

عبد الكريم قاسم. ويقال إن فكرة البحث عن إطار أيديولوجى للتجربة فى مصر قد بدأت منذ ذلك التاريخ. وفيما يتعلق بمحاولة بناء الكادر فقد شهد عام ١٩٥٩ تأسيس أكثر من لجنة أو رابطة حملت مسميات مختلفة، وفى مايو ١٩٦٠ أسس كمال رفعت الذي أصبح أمينًا لأمانة الدعوى والفكر فى الاتحاد الاشتراكى- فيما بعد - رابطة لدراسة الاشتراكية المعاصرة من الناحية النظرية ضمت أسماء مثل مراد غالب وأحمد بهاء الدين، ثم تحولت الفكرة فى بداية العام التالى إلى رابطة للاشتراكيين العرب يرأسها كمال الدين رفعتو وضمت أسماءو من أمثال: المهدى بن بركة عن المغرب، وكلوفيس مقصود وجبران مجدلانى عن لبنان، وفؤاد الركابى عن العراق، ومحمد عودة وأحمد بهاء الدين ولطفى الخولى عن مصر(٤٢).

وفىالفترة التالية جرت محاولة لبناء الكادر فى اتجاهين: بناء منظمة الشباب الاشتراكى، ثم تأسيس المعهد العالى للدراسات الاشتراكية.

لقد جسد رؤوف عباس أزمة الكوادر فى القطاع العام حين أرسل يشتكى للرئيس جمال عبدالناصر من نظام التشغيل فى الشركة المالية والصناعية المصرية بكفر الزيات التى ألحقته القوى العامة عام ١٩٦٢ للعمل بها، وقد أحيلت الشكوى إلى رئيس الشركة لبحثها ثم أحيلت إلى رئيس نفس الإدارة. وعندم سأل رئيس الشركة رءوف عباس: أنت كتبت هذه الشكوى؟ فرد رؤوف عباس بالإيجاب، فكان رد رئيس الشركة: أنت ايه دخلك فى خطة التشغيل؟ فرد رءوف عباس: ماليش دخل ازاى أنا صاحب مصلحة فتعجب رئيس الشركة وسأل رؤوف عباس مصلحتك إيه إن شاء الله؟ فأجاب رءوف الشركة ملك الشعب وأنا واحد من الشعب ومن حقى أن أحافظ على مصلحة الشعب، عندها ثار رئيس الشركة قائلا: يابنى انتم بتصدقوا الكلام الفارغ اللى بيقوله عبدالناصر، دا عاوز يضحك على الناس، امشى وشوف شغلك.

وبعد حوالى ثلاثة أسابيع استدعى رئيس مجلس الإدارة رؤوف عباس، وأشار إلى شكوى التى سبق أن تقدم بها رؤوف عباس، وسأله: خطك ده؟ فأجاب رؤوف عباس بالإيجاب فرد رئيس مجلس الإدارة: عرفت إن عبدالناصر بيضحك على

المغفلين اللى زيك، احنا ردينا بأن الشكوى كيدية، وعلى فكرة مخصوم منك خمسة أيام وعندك حرمان من العلاوة الدورية ابقى خلى عبدالناصر ينفعك، ويقول رؤوف عباس إن محمد شفيق حنطور رئيس مجلس إدارة الشركة كان من أخوال شمس بدران وكانت تلك الشركة مملوكة قبل التأميم لمحمد أمين يحيى والبدراوى وسراج الدين وغيرهم[٤٣].

وإلى جانب أزمة الكادر المؤمن بالعدل الاجتماعي ومشروع ثورة يوليو ككل فإن اقتصاد ثورة يوليو قد عانى من مشكلات أخرى، منها:

- أن الاقتصاد المصرى خلال الفترة ما بين ١٩٦١ و١٩٧٠ قد عانى من نمو الواردات بمعدل أعلى من نمو الصادرات على الرغم من أن هذه الظاهرة أخذت فى التراجع فى العامين الأخيرين من الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٨/ ١٩٦٩ و ١٩٦٩/ ١٩٧٠)[٤٤].

- عدم كفاءة التخطيط فى قضايا الإدارة والتشغيل والاستقلال فى تحديد الأسعار حقيقة تمتع رجال القطاع العام معظم الفترة بسلطات واسعة من حيث تقرير حجم الإنتاج والعمالة والتصدير وتحديد الأسعار، لكن الفترة التي أعقبت رحيل عبدالناصر قد شهدت زيادة فى نفوذ الوزراء، على القطاع العام الذي أصبح يطلق عليه قطاع الأعمال، كما شهدت تلك الفترة فرض قيود شديدة على حرية رجال القطاع العام فى التصرف فى مخصصات الاستثمار والإحلال والتجديد[٤٥].

- تضخم أعداد القائمين بالأعمال الإدارية فى الوحدات الإنتاجية كنتيجة لسياسة التوسع فى التشغيل كجزء من البعد الاجتماعى فى التنمية.

- غياب الوعى بمشكلات الاقتصاد القومى ككل والاقتصاد المخطط بشكل خاص، وموقف القائمين بالإدارة من بناء المجتمع الاشتراكى كما سبق أن أشرنا[٤٦].

- تتفق مجمل المصادر التي تم الرجوع إليها فى هذه الدراسة على أن العامل الناتج عن الضغوط الخارجية قد أثر سلبًا على نمو الاقتصاد المصرى خلال الفترة

موضوع الدراسة، فعلى سبيل المثال انخفض معدل النمو من ٨,٧٪ فى عام ١٩٦٣/ ١٩٦٤ إلى ١٪ عام ١٩٦٧/ ١٩٦٨ العام الذى شهد حرب يونيو ١٩٦٧، وما تلا تلك الحرب من ضغوط على الاقتصاد المصرى، صحيح أن معدل النمو قد عاد إلى الارتفاع فى العامين الأخيرين من الخطة (٦٨/ ١٩٦٩) ٦٩/ ١٩٧٠، رغم ظروف حرب الاستنزاف، إلا أن تلك الزيادة لم تبلغ الذيادة التى بلغها النمو الاقتصادى فى سنوات الخطة الأولى (لاحظ العامل الخارجى فى مشروع محمد على).

ورغم ذلك فإن روبرت مايروا فى تحليله النهائى للاقتصاد المصرى خلال الفترة ما بين عامى ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ينتهى إلى القول بأن التنمية الاقتصادية عملية بطيئة وطويلة تتعرض الحكومات التي تُبنى عمليات التنمية خلالها إلى ضغوط بعضها داخلى والأخر خارجى تطالبها بتحقيق نمو اقتصادى سريع. كما أن المحاولات التي تبذل للإسراع بالتنمية كما هو الحال فى مصر (١٩٥٦ - ١٩٦٤) تواجه ضغوطًا ناتجة عن محدودية الموارد بالنسبة للأهداف.

وليس هذا كل ما بذل فى مصر خلال الفترة، بل العكس هو الصحيح، فقد كانت الإنجازات فى كثير من المجالات هائلة ويقول مايرو: وعلينا أن نتذكر عند تقييم هذه الفترة أن الوقت كان قصيرًا بينما كانت المشروعات الكبرى فى خطة التنمية مثل السد العالى ومشروعات الحديد والصلب تحتاج إلى وقت أطول حتى تعطى عائدًا مناسبًا.

وفى نفس الوقت فإن البعد الاجتماعى فى التنمية كان يتطلب بناء آلاف المداري والمستشفيات وآلاف المساكن لمحدودى الدخل، وقد استنزف ذلك جزءًا كبيرًا من النقد الأجنبى، فضلا عن صفقات السلاح، هذا بالإضافة إلى الزيادة السكانية (تضاعف عدد سكان مصر فى الحقبة الناصرية، وما ترتب عليها من زيادة فى الاستهلاك العام[٤٧].

كما يرى البعض أنه خلال الفترة الممتدة ما بين عامى ١٩٦١ و١٩٧٠ وإن كان الاقتصاد المصرى قد استمر حساسًا للواردات إلا أن قدرته على الإنتاج المحلى قد زادت، وهي حقيقة يؤكدها اتجاه الصادرات للارتفاع فى أواخر سنوات الخطة[٤٨].

يبقى فى هذا السياق سؤال أخير وهو هل أثر تلك التحولات الاقتصادية على البناء الطبقى فى مصر؟ .

البناء الطبقى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠ (أهم المتغيرات).

لعل أهم المتغيرات التى يمكن رصدها على البناء الطبقى فى مصر خلال الفترة من قيام ثورة يوليو عم ١٩٥٢ وحتى رحيل جمال عبدالناصر عام ١٩٧٠ هو الاتساع الكبير للطبقة الوسطى كنتيجة لما أتاحته الثورة من خدمات وفرص للعمل أسهمت فى زيادة حجم هذه الطبقة، ولم تكن تلك الزيادة نتيجة لتكاثر نفس الطبقة، لكنه كان نتيجة الحراك الاجتماعى غير المسبوق الذي أتاحته البرامج الاقتصادية والاجتماعية للثورة، والذى أدى إلى صعود عشرات الآلاف من أبناء العمال والفلاحين إلى صفوف الطبقة المتوسطة. بل إن الحراك الاجتماعى لم يكن يعنى فقط إتاحة الفرصة المتكافئة لأبناء تلك الطبقات للصعود والذى تم طبقا لقدراتهم ومواهبهم، وإنما ظهر أيضًا فى شكل تطلع عام لديهم للانخراط فى صفوف المهنيين والموظفين[٤٩].

وتشير المصادر إلى أنه فى عام ١٩٥٩ كان عدد الموظفين الذين يعملون بالكادر الفنى العالى كان يبلغ ٣٦١١٣ من عدد العاملين بالدرجات الدائمة وقتها ويبلغ ٢٣٢٠٠٠ ما لبث أن ارتفع هذا العدد إلى ٨٢٧٨٨ وصار يمثل ٢٦٪ من العاملين على الدرجات الدائمة والذى كان يبلغ ٣٠٧٥٤٠ وذلك فى عام ١٩٦٤، وأنه فى نفس العام كان عدد الوزراء ٣٥ وزيرًا منهم ١١ من خريجى كليات الهندسة وسبعة من العسكريين وخمسة من الحقوقيين والاقتصاديين وكان نصف الوزراء من الحاصلين على درجة الدكتوراه.

كما زاد عدد العاملين فى غير الشركات العامة من ٣٥ ألف موظف فى بداية الثورة إلى ١,٢ مليون فى بداية السبعينيات[٥٠] وترجع الزيادة فى عدد العاملين فى الدولة إلي إحلال المصريين محل الأجانب بمقتضى قرارات التمصير ثم التأميم، أيضًا التزام الدولة بتعيين الخريجين ابتداء من عام ١٩٦٢، ولقد تفاعل هذا الاتساع الهائل للطبقة الوسطى مع التغيرات السياسية والاقتصادية التى مر بها المجتمع المصرى وعمليات التنمية التي شهدتها الستينيات، ثم هزيمة يونيو ١٩٦٧، ثم الجهود الهائلة التي بذلت لإزالة آثار العدوان على حرب أكتوبر ١٩٧٣.

أما فى القطاع الريفى وفى ظل ثورة يوليو فإن قوانين الإصلاح الزراعى قد أزاحت عناصر كبار الملاك الذين كانوا مرتبطين بالقصر وحزب الوفد أو تلك العناصر التى اصطدمت بشكل مباشر بسلطات الثورة ومعظمهم كانوا من الملاك المنتخبين، وهؤلاء تم تجريدهم من جزء كبير من ثروتهم وبالتالى فإن متوسطى الملاك (أقل من خمسين فدانًا) قد استفادوا من إزاحة كبار الملاك من الساحة السياسية والاقتصادية.

وكان الوفد فى صراعه مع القصر ابتداء من عام ١٩٢٤ قد كفل لأعيان الريف قدرًا من المشاركة السياسية وخاصة فىالهيئات النيابية؛ وبالتالى فإن إزاحة كبار الملاك عن الساحة السياسية قد أتاح قدرًا أكبر من المشاركة السياسية والأنشطة والاقتصادية[٥١].

وعلى هذا فإن الطبقة الوسطى بجناحها الريفى والحضرى قد شهدت انتعاشًا غير مسبوق فى ظل ثورة يوليو ، ومن المعروف أن اتساع الطبقة الوسطى هو أكبر دليل على استقرار أى مجتمع وتقدمه .

لكن يلاحظ أنه ابتداء من منتصف السبعينيات وحتى الآن فإن الطبقة الوسطى كانت هى أكثر الفئات الاجتماعية تعرضًا للضغوط والمصاعب، وبات علىالغالبية العظمى من أبناء تلك الطبقة أن تدخل فى صراع مرير مع الظروف الصعبة التى أصبحت تحيط بها.

وهنا علينا أن ندرك أن تلك الطبقة كانت دائمًا قادرة على تحريك الجماهير، وأنها عندما تكون قوية تستطيع أن تمتص الهزات الكبرى؛ وبذلك تحول دون تحويل الهزيمة إلي انهيار وهو ما حدث فى التاسع عشر من يونيو ١٩٦٧[٥٢]، حيث كانت مع فقراء المدينة ترفض الهزيمة وتطالب ببقاء عبدالناصر فى السلطة؛ ومن ثم أعادت لنظام يونيو تماسكه بعد أن أشرف على الانهيار.

فقراء المدينة ومشروع ثورة يوليو:

فى ظل المشروع الاقتصادى لثورة يوليو اتسع حجم الطبقة العاملة اتساعا غير مسبوق أيضًا فقد ارتفع عدد عمال المصانع التى يزيد عدد عمالها عن ١٠ عمال إلى

٤٠٠,٠٠٠ عام ١٩٦٠ ، كما بلغ عدد عمال الصناعة بشكل عام فى عام ١٩٦٠/ ١٩٦١ إلى ٦١٣٧٠٠ كانت تمثل ١٠,٢٪ من إجمالى العمالة فى مصر وما لبث أن ارتفع ذلك العدد إلى ٨٤٤,٠٠٠ عام ٦٤/ ١٩٦٥، ثم وصل إلى ٩٣٨٩٠٠ عامل[٥٣].

وترجع الزيادة فى أعداد العاملين بشكل عام إلى عدد من العوامل، منها :

- إحلال المصريين محل الأجانب فى مجالات متعددة من العمالة.
- اتساع حجم قطاع الصناعة.
- إنقاص ساعات العمل من ٤٨ ساعة أسبوعيًا إلى ٤٢ ساعة أسبوعيًا.

وكان فقراء المدينة أكثر من غيرهم استفادة من برامج الإسكان التى نفذتها ثورة يوليو، فسلطات ثورة يوليو كانت تتدخل فى تحديد أسعار المدخلات، ومنها الأسمنت والحديد وكانت تتدخل فى تحديد الإيجارات.

كما كانت شركات القطاع فى مجال التشيد تسهم فى بناء المساكن لمحدودى الدخل، حيث تم بناء مئات الآلاف من المساكن من ذلك النوع.

كانت السلطات الحكومية تحدد الإنفاق على السلع والخدمات عن طريق حظر الاستيراد فى بعض السلع التى ترى أنها كمالية، وضغط الاستيراد فى البعض الاخر فى حدود ما كانت تسمح به الموازنة.

وفضلا عن التأثير غير المباشر على الأسعار فإن السلطات الحكومية كانت تحدد استهلاك بعض السلع الضرورية التي تستهلكها الطبقات العاملة فى حدود ما كان مصرحًا به فى البطاقات وبغرض التسعير الجبرى على بعض السلع، وكان الهدف من كل هذا هو ألا يستأثر أصحاب الدخل المرتفع بتلك السلع؛ ومن ثم تحرم منها الكثرة.

وأخيرًا فإن الحكومة وفى إطار ذلك المشروع كانت تمارس توزيع السلع الاستهلاكية عن طريق شبكة من المجمعات الاستهلاكية تم إقامتها فى معظم المدن[٥٤].

لقد انحاز عبدالناصر من البداية إلى الفقراء، وكان فقراء المدينة هم الذين أعادوا لنظام ثورة يوليو توازنه فى التاسع والعاشر من يونيو عام ١٩٦٧ بعد أن أوشك على الانهيار(٥٥).

وخلال حرب الاستنزاف كان العمال مع الجنود يشاركون فى بناء قواعد الصواريخ وسقط منهم شهداء.

وكان فقراء المدينة هم الذين خرجوا فى انتفاضة الثامن عشر والتاسع عشر من يناير ١٩٧٧ ضد مشروع السادات القائم على تصفية مشروع ثورة يوليو.

وفى النهاية يرى جمال حمدان - فى شخصية مصر - أن البيئة النهرية تحتاج إلى سلطة أقوى بكثير من أى بيئة لا تعتمد على النهر فى حياتها، سلطة توزع الماء وتوزع العدل بين الناس.

هوامش الدراسة

(١) هـ . أيدرس بك : مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربى، ترجمة عبداللطيف أحمد على النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٢، ص ٦٦، ٦٧ .

(٢) نعيم زكى : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب في أواخر العصور الوسطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣، ص ٣٥٤ - ٣٥٦ .

(٣) محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ١٩٧٨، ص ١٥٤، ١٥٥ .

(٤) محمود عبدالفضيل : التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨، ص ١٣، ١٤ .

(٥) على بركات، الملكية الزراعية فى مصر بين ثورتين ١٩١٩ - ١٩٥٢ مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٧٨، ص ٤١ .

(٦) محمد دويدار، المرجع السابق، ص ٢٦٤ .

(٧) المرجع السابق أيضًا، ص ٢٦٥ جمال مجدى حسنين : المميزات العامة للتركيب الطبقى فى مصر عشية ثورة يوليو ١٩٥٢، الطليعة أبريل ١٩٧١، ص ٥٤ .

(٨) محمد دويدار، المرجع السابق، ص ٢٦٥، ٣٠٩، ٣١٢؛ رول ماير : الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة، ١٩٣٦ - ١٩٥٢، مترجم دار شهدى للنشر، القاهرة بدون، ص ٣٧ .

(٩) محمد دويدار ، المرجع السابق، ص ٢٦٥ .

(١٠) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٥٤ - ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢، ص ١٩٣، ١٩٤ .

(١١) رول ماير ، المرجع السابق ٣٧؛ جمال مجدى، المرجع السابق، ص ٥٣ .

(١٢) محمد دويدار، المرجع السابق، ص ٣٠٩ - ٣١٢؛ طارق البشرى، المرجع السابق ص ١٩٣ .

(١٣) محمد دويدار ، المرجع السابق، ص ٣١٤، ٣١٥ .

(١٤) على بركات، المرجع السابق، ص ٤٦ . حول الأصول الاجتماعية لبعض قادة ثورة يوليو راجع فطين أحمد فريد : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من التنظيم السرى إلى سقوط فاروق ، مطابع الداخلية، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٦٢٥، ٦٢٤ .

(١٥) راشد البراوى : حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر، النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٢، ص ٧٤ .

(١٦) عبدالعظيم أنيس : ذكريات من حياتى، كتاب الهلال يوليو ٢٠٠٢، ص ١٩ .

(١٧) التاريخ الذى أحمله على ظهرى، كتاب الهلال سبتمبر ١٩٨٥، جمال عبدالناصر : فلسفة الثورة. حول الأصل الاجتماعى للسادات؛ محمد حسين هيكل : خريف الغضب، بيروت ١٩٨٥، ص ٩؛ أنور السادات : البحث عن الذات، المكتب المصرى الحديث، الإسكندرية ١٩٧٨ .

(١٨) جمال مجدى حسنين، المرجع السابق، ص ٥٢ - ٦٠ .

(١٩) رول ماير، المرجع السابق، ص ٣٦ .

(٢٠) المرجع السابق .

(٢١) جمال مجدى حسنين : المرجع السابق، ص ٥٥، ٥٦ .
(٢٢) على بركات : المرجع السابق، ص ٦٠ .
(٢٣) جمال مجدى حسنين : المرجع السابق، ص ٥٥، ٥٦ .
(٢٤) المرجع السابق، ٥٩ .
(٢٥) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر : القسم الثالث، إصدار مصلحة الاستعلامات ، ص ٥٧٥، ٥٧٦؛ فطين أحمد فريد: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من التنظيم السرى إلى سقوط فاروق، نشر خاص، القاهرة ٢٠٠٢ ص ٥٨١، ٥٨٤ .
(٢٦) زكى سعيد : شرح قانون الإصلاح الزراعى، مطابع فؤاد، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ١٦٦، ١٦٧ .
(٢٧) سيد مرعى : الإصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى، كتب قومية، القاهرة، ص ٦ .
(٢٨) محمود عبدالفضيل : المرجع السابق، ص ٢٠ - ٤٥ .
- كانت أزمة مارس فى حقيقتها صراع بين القوى الاجتماعية التى ترغب فى تصفية الثورة وبين الوى التى ترغب فى استمرارها .
(٢٩) أنور عبد الملك : مصر مجتمع جديد يبنيه العسكريون، مترجم الطليعة، بيروت، ١٩٦٤، ص ٨٨ .
(٣٠) محمد دويدار: المرجع السابق، ص ٤٣٧، ٤٣٦؛ أحمد حمروش: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الجزء الثانى، مجتمع جمال عبدالناصر، ص ١٩٣؛ أنور عبدالملك : مرجع سابق، ص ٩٥ .
(٣١) محمد دويدار : المرجع السابق، ص ٤٣٦، ٤٣٧ .
(٣٢) المرجع السابق، ص ٤٣٨، ٤٣٩ .
(٣٣) نشرت ضمن القوانين الاشتراكية ١٩٦١ - ١٩٦٤ مصلحة الاستعلامات، ص ١٢ .
(٣٤) الميثاق ، الباب السادس، حتمية الحل الاشتراكى .
(٣٥) على الجريتلى : خمسة وعشرون عامًا، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر، ١٩٥٠ - ١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧، ص ١٧٨، ١٧٩ .
(٣٦) محمود حسن إبراهيم : التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ٦٠/ ٦١ - ٦٩/ ٧٠، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٥، ص ١٠، ٢٨، ٣٠ - ٣٢ .
(٣٧) المرجع السابق، ص ١١، ١٢ .
(٣٨) على الجريتلى، المرجع السابق، ص ١٨٥؛ محمد دويدار، المرجع السابق ص ٤٨٠ .
(٣٩) المرجع السابق، ص ٤٣٨، ٤٣٩ .
(٤٠) المرجع السابق، ص ٤٤٢ - ٤٤٤ .
(٤١) أنور عبدالملك : المرجع السابق، ص ١٩٣ - ١٩٧ .
(٤٢) المرجع السابق، ص ٢٣٧، ٢٣٩ .
(٤٣) رؤوف عباس : مشيناها خطى، كتاب الهلال، ديسمبر ٢٠٠٤، القاهرة، ص ٩٨، ١٠٩، ١١٠ .
(٤٤) حسن محمود إبراهيم : التغيرات الهيكلية للاقتصاد المصرى ١٩٦١ - ١٩٧٠، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٥ ص ٥ .

(٤٥) على الجريتلى: المرجع السابق، ص ١٨٦ .
(٤٦) محمد دويدار: المرجع السابق، ص ٤٨٠ .
(٤٧) رول ماير: المرجع السابق، ص ١٥٣ ، ١٩٤، ٢٥٠ .
(٤٨) حسن محمود: المرجع السابق، ص ٧.
(٤٩) أسامة الغزالى حرب: الثورة والطبقة الوسطى جريدة الأهرام ١٩ يوليو ١٩٨٨ .
(٥٠) طارق البشرى: الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠، عدد الهلال ديسمبر سنة ١٩٩١، ص ٢٣٧، ٢٣٩ .
(٥١) انظر على بركات: الأسر البرلمانية فى مصر المعاصرة، مجلة الديمقراطية عدد يناير سنة ٢٠١٠.
(٥٢) عاطف الغمرى: مأزق الطبقة الوسطى فى مصر ، الأهرام ٢١/ ١٢/ ١٩٨٩ .
(٥٣) محمد دويدار: المرجع السابق، ص ٤٨٠ .
(٥٤) على الجريتلى: المرجع السابق، ص ١٨٥ .
(٥٥) حول أحداث التاسع عشر من يونيو ١٩٦٧ يمكن مراجعة أحمد يوسف: ذكر ما جرى أيام يونيو ١٩٦٧، عدد الهلال، يونيو ٢٠٠٢.

الدعم السلعى فى مصر
إلغاء أم إصلاح وإعادة هيكلة؟

أ. أحمد السيد النجار
رئيس الوحدة الاقتصادية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام

أولا. دور الدولة فى الاقتصاد الحر وعلاقته بقضية الدعم

ترتبط قضية الدعم لدى البعض بمسألة أشمل وأوسع نطاقًا، هى قضية دور الدولة فى الاقتصاد الحر أو فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال من اقتصاد قائم على سيطرة الدولة إلى اقتصاد حر. وعلى مدار سنوات طويلة تقلص عدد السلع المدعومة، وتم التعامل مع الدعم السلعى على أنه يتناقض مع طبيعة النظام القائم كنظام رأسمالى حر. وفى كل مرة كانت تتم فيها إثارة هذه القضية كان الهدف المعلن أحيانا، والمستتر فى أحيان أخرى، هو تقليص أو إلغاء الدعم تحت دعاوى أيديولوجية تتعلق بضرورة تقليص دور الدولة إلى أقصى حد يقترب بها من نموذج الدولة الحارسة المعنية بالدفاع والأمن وضمان تطبيق القانون والتزام الأفراد بتعاقداتهم، وهو النموذج الانطباعى عن الاقتصاد الحر. وبعيدًا عن الصور الذهنية الانطباعية عن دور الدولة فى الاقتصاد، فإننا سنبدأ بتناول هذا الدور فى النماذج الاقتصادية المختلفة وموقع الدعم والتحويلات الاجتماعية من الدور الاقتصادى ـ الاجتماعى للدولة.

والحقيقة أن قضية دور الدولة فى الاقتصاد، خاصة فى فترات التحول من نظام اقتصادى ـ اجتماعى إلى نظام آخر، أو فى الاقتصاد الحر، هى من أكثر القضايا المحكومة بالرؤى الأيديولوجية الرأسمالية والاشتراكية التي تضيق أحيانا عن إدراك الآفاق الأكثر رحابة التى يتيحها النظر لهذه القضية من زاوية واقعية ترتبط التصورات فيها بمستوى تطور الاقتصاد وضرورات تقدمه ومقتضيات معالجة الاختلالات التى يواجهها لتحقيق الأهداف الاقتصادية ـ الاجتماعية من أى نشاط اقتصادى مثل ضمان النمو المتواصل، وتطوير الجهاز الإنتاجى من زاوية الحجم، والتقدم التقنى ورفع معدلات تشغيله هو وقوة العمل بما يعالج مشكلة البطالة، ورفع مستويات معيشة المواطنين بصورة مطردة وبمعدلات جيدة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال نظام فعال للأجور يضمن حياة كريمة للعاملين وأسرهم ويحقق توزيعا معتدلا للدخل بين العاملين وأرباب العمل، ومن خلال نظام فعال للتحويلات الاجتماعية ولدعم الخدمات العامة والسلع الأساسية بما يضمن تحقيق القضاء على الفقر.

والحقيقة أن الأفكار والبرامج المتعلقة بدور الدولة، المنطلقة من مثل هذا الفكر، يمكن أن توضع من وجهة نظر المفكرين البورجوازيين على أنها تأسيس لنظام رأسمالى، ويمكن أن تُعتبر من وجهة نظر الاشتراكيين مرحلة انتقالية تتضمن تطوير علاقات وقوى الإنتاج، كتطور ضرورى في اتجاه الاشتراكية، ويمكن أن

تدرج ضمن أفكار ما بعد الحداثة بما تنطوى عليه من تأليف بين المذاهب واختيار لسلة من السياسات والإجراءات الملائمة للتفاعل مع حقائق الواقع حتى لو كانت تنتمى تقليديًا إلى مدارس فكرية مختلفة. لكن كل ذلك لا يجعل من هذه الأفكار بعيدة عن الانحيازات الطبقية؛ لأنه ببساطة ليست هناك أفكار خالية من الانحياز، وإنما يجعلها تتسع بمرونة أكبر كثيرًا من الأفكار المتمرسة فى خندق الأيديولوجى، ويجعل الإجراءات المنبثقة عنها تتسم بذات المرونة وبكفاءة أعلى فى معالجة قضايا الواقع.

وفى فترات التحول من نظام قام على التخطيط المركزى وهيمنة الدولة على الاقتصاد إلى نظام الاقتصاد الحر، ينتشر الخلط بين هذا التحول وبين أمور لا علاقة لها به، مثل تقليص أو حتى استبعاد دور الدولة فى إعادة توزيع الدخل القومى من خلال سياسات دعم السلع والخدمات والتحويلات الاجتماعية، وهى أمور تحدث في أكثر اقتصاديات العالم تحررًا كما سنرى فى موضع لاحق.

وعلى أية حال، فإن التاريخ الاقتصادى للعالم، شهد على الصعيد الواقعى انعطافات كبرى فيما يتعلق بالدورالاقتصادى للدولة، بدءًا من تدخل الدولة لتحقيق الميزان التجارى الموافق أو الإيجابى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر مع إطلاق يد القطاع الخاص المرتبط بالنخب الملكية الحاكمة فى عصر سيادة الفكر التجارى والتوسع الاستعمارى فى العالم الجديد وفى بعض مناطق إفريقيا وآسيا، والذى قامت به الدول الأوربية لصالح الرأسمالية الصاعدة فيها، إلى سياسات عصر المنافسة والتحرير الاقتصادى القائمة على فكر المدرسة الكلاسيكية المبنى على قاعدة «دعه يعمل دعه يمر» التي تعنى إطلاق حرية الاستثمار والتجارة للرأسمالية فى الدخل وفى العلاقات الاقتصادية بين الدول، فى ظل دولة ينحصر دورها في ضمان الأمن الداخلى وضمان التزام الأفراد بتعاقداتهم والدفاع عن الدولة ضد أى عدوان خارجى، أو القيام بمثل هذا العدوات لمصلحة الرأسمالية المحلية لفتح أسواق البلدان المستعمرة لمنتجاتها أو لنهب المواد الخام منها... هذه المرحلة انتهت بكارثة الكساد العظيم التى بدأت فى خريف عام ١٩٢٩، واستمرت غالبية سنوات الثلاثينيات من القرن الماضى.

وبالتوازى مع النظم المتعاقبة حتى ذلك الحين فى البلدان الرأسمالية الكبرى، قام النموذج الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى السابق بعد الثورة الروسية الكبرى فى عام ١٩١٧، على أساس التخطيط المركزى وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادى

وتحكمها فى أسعار السلع والخدمات من خلال نظام التسعير الإجبارى، ومن خلال احتكار الدولة لإنتاج عدد كبير من هذه السلع والخدمات أصلا. وقد حقق هذا النموذج قفزات اقتصادية مذهلة فى زمن بناء الدولة الاشتراكية وفى مواجهة ظروف الحرب العالمية الثانية فى الاتحاد السوفيتى السابق، وتكرر النموذج بصيغ متباينة فى شرق أوربا بعد صعود الاشتراكيين للحكم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية.

لكن هذا النموذج عانى بقوة بعد ذلك من الجمود وانتشار الفساد فى غياب المحفزات الوطنية العظمى، وفى غياب الديمقراطية السياسية التى تضمن الحراك السياسى وتوفر آليات فعالية للرقابة الشعبية الحقيقية على التصرفات بشأن المال العام، وعندما سقطت النظم «الاشتراكية البيروقراطية» التى كانت تحكم الاتحاد السوفيتى السابق وبلدان شرق أوربا، فإن التضخم انفجر بقوة وانتشرت أفكار إلغاء الدعم بشكل واسع النطاق تحت ضغط الابتزاز الأيديولوجى بأن كل ما له علاقة بالضمان الاجتماعى وبالمسئولية الاجتماعية للدولة، ينتمى للعهد الاشتراكى الذى كانت النظم الجديدة ترغب فى قطع كل صلة به، خاصة فى روسيا تحت حكم يلتسين الذى شهدت البلاد فى عهده أسوأ أداء اقتصادى فى تاريخها، حيث عانت من ركود عميق ومتواصل، وبلغ متوسط معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى -٢,٦٪ سنويا خلال الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٩[١].

وإذا كانت الاقتصادات الرأسمالية الكبرى قد تعرضت لأزمة الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن العشرين، فإنها لم تخرج منها سوى عبر تبنيها للأفكار الكينزية الخاصة بتطوير دور الدولة فى الاقتصاد بشكل مباشر، من خلال الإنفاق العام، وبشكل غير مباشر عبر السياسات المالية والنقدية الموجهة للاقتصاد والمعالجة لأزماته، وكان كينز يرى أن «توسيع وظائف الدولة هو أمر لازم لمطابقة الميل للاستهلاك مع الحافز للتوظيف، وشرط للقيام بالمبادرة الفردية بنجاح». كما أشار إلى أن «نوعا من الاشتراكية الواعية فى مجال التشغيل هو الوسيلة الوحيدة لتأمين التشغيل الكامل بصورة تقريبية»[٢] وانطلاقًا من هذه النظرية الكينزية توسع دور الدولة، وشاركت بفعالية فى النشاط الاقتصادى كصانع وكتاجر وكمنتج للخدمات.

لكن النظرية الكينزية والرؤية المنبثقة منها لإصلاح الاقتصاد، والتي أنقذت الاقتصادات الرأسمالية الصناعية المتقدمة فى ثلاثينيات القرن العشرين واستمرت منطلقا لسياساتها الاقتصادية حتى بداية السبعينيات، فقدت الكثير من نفوذها الفكرى فى النصف الأول من السبعينيات من القرن العشرين بعد انتشار ظاهرة الركود

التضخمى؛ نظرًا لأن هذه النظرية كانت تقطع بعكس ذلك، أى بعدم وجود إمكانية لتزايد التضخم والبطالة فى آن واحد، بما أفسح المجال أمام فكر النقديين الجدد، لكن هذا التراجع للنظرية الكينزية لم يؤثر على سياسة الدولة الرأسمالية الكبرى بشأن الدعم والتحويلات الاجتماعية، سواء لأنها تعتبر هذه السياسة ضمانًا للاستقرار السياسى - الاجتماعى، أو لأن المجتمعات فى تلك البلدان كانت قادرة على الدفاع عن حقوقها التى اكتسبتها فى هذا الصدد من خلال كل الأشكال الديمقراطية للدفاع الشعبى عن الحقوق، مثل، التظاهر، والإضراب والاعتصام بصورة سلمية، أو التصويب فى الانتخابات ضد كل من يمس المكتسبات الاجتماعية فى مجال الدعم والتحويلات الاجتماعية.

وقد ظهرت خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وخلال السنوات المنصرمة من العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، العديد من الأفكار الاقتصادية الليبرالية المعتدلة والمتطرفة والتى تجتاح العالم فى الوقت الراهن، لدعم وضغط من الدول الرأسمالية الكبرى وصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية وتتمحور هذه الأفكار بشكل أساسى حول تقليص الدور الاقتصادى للدولة إلى أقصى حد، مع إطلاق المجال للقطاع الخاص ولآليات السوق، وتحديد أدوار محدودة للدولة تقترب من نموذج الدولة «الحارسة» الذى حددته المدرسة الكلاسيكية كدور للدولة منذ القرن التاسع عشر، والذى أعاد النقديون الجدد إحياءه، والمفارقة المهمة أنه قد تزامن مع ذلك عودة الأفكار الاشتراكية بقوة فى بعض مناطق العالم، وبخاصة فى أمريكا مهما كانت طبيعية النظام السياسى - الاقتصادى - الاجتماعى السائد.

ومن الضرورى الإشارة إلى أنه فى المرحلة الانتقالية التى جرى فيها تهميش الدور الاقتصادى المباشر للدولة أو دورها كمنتج مباشر للسلع والخدمات فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، فإن الدولة حافظت، بل وزادت من دورها غير المباشر فى الاقتصاد وفى تقديم الدعم والتحويلات كآلية لإعادة توزيع الدخل القومى بصورة أكثر اعتدالا لمعالجة الاختلالات الخطيرة التى يوجدها الاقتصاد الحر، فضلا عن الدور التقليدى للدولة فى صياغة السياسات الاقتصادية العامة التى تحدد ملامح مناخ الاستثمار ومجمل البيئة الاقتصادية فى الدولة.

وقد أصبحت الدول الصناعية المتقدمة قادرة على تقليص الدور الاقتصادى المباشر للدولة إلى أقصى حد مع إبقاء دورها فى صياغة السياسات المالية والنقدية الموجهة للاقتصاد، ودورها فى الإشراف على الاقتصاد بشكل عام، بعد تحقيق مستوى مرتفع من التطور الاقتصادى، ومن الفعالية الاجتماعية اقتصاديًا، ومن قوة وقدرة شركاتها محليًا وعالميًا، ومن تناسق المصالح والتلاحم داخل الطبقة

الرأسمالية التقليدية التي تدرك مسئوليتها الاجتماعية، وتحول هذا الإدراك إلى واقع يتمثل فى الضرائب التي تدفعها ولاتتهرب منها. وإذا نظرنا لقائمة أكبر الشركات فى العالم سنجد أن القيمة السوقية لأكبر شركة فى العالم وهى شركة «أكسويل موبيل» الأمريكية، بلغت ٤٢٩,٦ مليار دولار، وبلغت قيمة مبيعاتها ٣٦٥,٥ مليار دولار فى العام المنتهى فى يونيو ٢٠٠٧، وبلغت القيمة السوقية للشركة التى جاءت فىالترتيب رقم ١٠٠ وهى شركة «كانون» اليابانية، نحو ٧١,٥ مليار دولار، وبلغت قيمة مبيعاتها ٣١,٩ مليار دولار، أما الشركة رقم ١٥٠ وهى «بنك الكومنولث» الاسترالى، فإن قيمته السوقية بلغت ٥٢,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧، وبلغت القيمة السوقية للشركة رقم ٤٠٠ وهى شركة «سوميومو» اليابانية للخدمات نحو ٢٢,٥ مليار دولار، وبلغت قيمة مبيعاتها نحو ٢١,٩ مليار دولار فى العام المنتهى فى يونيو ٢٠٠٧، ومن بين الشركات الخمسين الكبرى في العالم عام ٢٠٠٧، كان هناك أربع وعشرون شركة أمريكية، وست شركات بريطانية، وأربع شركات سويسرية، وثلاث شركات فرنسية، وشركتان يابانيتان.

وقد قامت الدول الرأسمالية المتقدمة علىتقليص دور الدولة فى الاقتصاد الحر إلى أقصى درجة بعد أن أصبح لديها مثل هذه الشركات العملاقة التى توازى كل منها دولا نامية ومتوسطة فى قوتها الاقتصادية؛ لذلك لم تكن هناك آثار اقتصادية- اجتماعية سلبية على اقتصاديات على تلك الدول المتقدمة نتيجة تقليص دور الدولة، خاصة أن حكومات تلك الدول ما زالت تتحكم فى إنفاق نسبة مهمة من الناتج المحلى الإجمالى بلغت فىعام ٢٠٠٥، نحو ٤٦,١٪ فى فرنسا، ونحو ٤٤,٢٪ فى اليونان، ونحو ٤٠,٣٪ فى كروايتا، ونحو ٤٢,٣٪ فى بلجيكا، ونحو ٤٠٪ فى هولندا، ونحو ٤٣٪ فى المجر، ونحو ٤٢,١٪ فى النمسا، ونحو ٤١,١٪ فى بريطانيا، نحو ٣٩,١٪ فى إيطاليا وفقًا لأحدث بيانات للبنك الدولى فى تقريره عن مؤشرات التنمية فى العالم ٢٠٠٧ (راجع جدول رقم ١). هذا الإنفاق الضخم يجعل هذه الدول قادرة علىالتأثير المباشر مرتفع الفعالية فى حركة الاقتصاد، بل إن البعد الاجتماعى فى الإنفاق العام يبدو حاضرًا وبقوة حتى فى أعتى الدول الرأسمالية تحت ضغوط المجتمع وقوة الجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب التى تتبنى المطالب الشعبية المتعلقة بالدعم والتحويلات بشتى أنواعها، وفى ظل الإدراك بأن قيام الدولة بإعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب والدعم والتحويلات، هو أمر ضرورى لتعظيم حوافز النمو الاقتصادى المتوصل، فضلا عن كونه ضرورة لتحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى.

جدول رقم (١) : تطور الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	*١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	الدولة	*١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
مصر	٪٢٧,٨	٪٢٦,١	٪٢٦,٨	٪٢٦,٧	٪٢٧	٪٢٦,٥	٪٢٩,٥	لبنان	..	٪٤٤	٪٣٦,٣	٪٣٩,٥	٪٣٩,٥	٪٣٢,٨	٪٣١,٢
الأردن	٪٣٥,٨	٪٣٤,٢	٪٣٥	٪٣٤,٧	٪٣٥,٧	٪٣٨,٢	٪٣٨,٤	ليبيا	..	٪٣١,٢	٪٣٣,٣	٪٣١,٢	٪٣٩,٩	٪٤١,٤	٪٣٩,١
الإمارات	٪١١,٥	٪٢٢,٥	٪٢٧,٤	٪٢٢	٪٣٠,٦	٪٢٤,٧	٪٢٤,٩	المغرب	٪٢٨,٨	٪٣١,٦	٪٣٠,٩	٪٢٩,٢	٪٢٧,٩	٪٣٠,٨	٪٣٦,٢
البحرين	..	٪٢٤	٪٢٤,٨	٪٢٨,٨	٪٢٧,٥	٪٢٥,١	٪٢٤,٩	موريتانيا	..	٪٢٥,٤	٪٢٩,٤	٪٣٠,٨	٪٣١,٤	٪٢٨,٥	٪٢٧,٧
تونس	٪٣٤,٦	٪٣١,١	٪٢٢,٥	٪٢١,٨	٪٣٢,٨	٪٣١,٨	٪٢٢,٤	اليمن	٪١٧,٨	٪٣١,٢	٪٣٢,٥	٪٣٢,٦	٪٢٧,١	٪٢٩,٢	٪٢٤,٥
الجزائر	..	٪٢٨,٨	٪٣١,٥	٪٣٥,٨	٪٣٣,٣	٪٣٩,٣	٪٣٦,٣	مجموع الدول العربية	..	٪٢١,٢	٪٢٣,١	٪٢٢,٤	٪٢١,٣	٪٣٠,١	٪٢٦,٣
جيبوتي	..	٪٣٢,٨	٪٢٩,٦	٪٣٣,٩	٪٣٦,٥	٪٣٩	٪٢٩,٧	بريطانيا	٪٢٧,٥	٪٣٦	٪٣٥,٩	..	٪٣٩,٧	٪٣٩,٩	..
السعودية	..	٪٣٣,٤	٪٣٧,٢	٪٣٣,٦	٪٣١,١	٪٣٠,٤	٪٣٠,١	فرنسا	٪٤١,٨	..	..	..	٪٤٨,١	٪٤٧,٩	٪٤٦,١
السودان	..	٪١٠,٥	٪١١,١	٪١٤,٢	٪١٤,٣	٪١٩,٣	٪٢٠,٣	إيطاليا	٪٤٧,٤	٪٤١,٩	٪٤١,٩	..	٪٣٩,٦	٪٤٠	٪٣٩,٤
سوريا	٪٢١,٨	٪٣٠,٥	٪٢٢,٦	٪٣٣,٨	٪٣٩,٩	٪٢٧,٤	٪٢٥,٨	السويد	٪٣٨,١	٪٣٩,٢	٪٣٧,٩	..	٪٣٧,٢	٪٣٧,٥	..
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	النمسا	٪٣٧,٦	٪٤٠,٤	٪٤٠,٢	..	٪٤٠,٥	٪٤٠,١	٪٤٩,١
عمان	٪٣٩,٥	٪٢٤,٨	٪٣٧,٣	٪٢٧,٦	٪٢٨,٤	٪٢٧,٩	٪٣١,٧	كرواتيا	٪٣٧,٦	٪٤٦,٥	٪٤٥,٢	..	٪٤٣,٢	٪٤٢	٪٤٠,٣
قطر	..	٪٢٧,٤	٪٣٠,٤	٪٢٨,١	٪٢٥,٦	٪٢٤,٤	٪٢٧,٦	إسرائيل	٪٥٠,٧	٪٤٦,٣	٪٤٧,٢	..	٪٥٢,٤	٪٤٨,٨	٪٤٦,٧
الكويت	٪٥٥,٢	٪٢٥,٥	٪٣٠,٥	٪٤٤	٪٣٩,١	٪٣١,٦	٪٢٦,٥	مجموع دول العالم	٪٢٥,٨	٪٢٥,٨	..	..	..	٪٢٧,٣	٪٢٨,٢

المصدر لعام ١٩٩٠ وللدول غير العربية هو: World Bank, world Development Indicators 2007, p. 226-228, 2006, p. 230-232, 2005, p. 238-240 & 2004, p. 220-222. المصدر لباقي البيانات هو: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠٤، ص ٣١٢.

ويرى البنك الدولى فى تقريره عن التنمية فى العالم لسنة ١٩٩٧ ، أن المهام الجوهرية للدولة هى إرساء القانون وإقرار بيئة غير مشوهة للسياسات تحقق استقرار الاقتصاد الكلى، والاستثمار فى البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، ومساندة الضعفاء وحماية البيئة، وكان البنك الدولى قد دفع بقوة فى اتجاه تحول الدول النامية من النظم القائمة على تدخل الدولة فى الاقتصاد أو هيمنتها عليه، إلى بناء نظم قائمة على تحرير الاقتصاد وتقليص دورالدولة إلى أقصى حد، لكن هذا التقليص فى كل الأحوال لم يمس الدعم والتحويلات الاجتماعية ودعم الخدمات العامة، إلا بقرار من الإدارات الاقتصادية اليمينية المتطرفة فى بعض البلدان، وللعلم فإن البنك الدولى الذى تغيرت سياساته كثيرا منذ تسعينيات القرن العشرين بتأثير عدد من كبار اقتصادية، وعلى رأسهم جوزيف ستجلتس، أصبح معنيًا بسياسات مكافحة الفقر. ومن المؤكد أن سياسات الدعم والتحويلات ودعم الخدمات العامة هى من ضمن السياسات التى يمكن أن تساعد على مكافحة الفقر فى أى بلد.

ويرى المفكر الاقتصادى الأمريكى جوزيف ستجلتس(*) أن هناك ستة أدوار اقتصادية للدولة هى: إقامة البنية الأساسية فى العلوم، والتكنولوجيا، والتمويل، والصحة، والبيئة، فضلا عن دورها فى المجال الاجتماعى، وأن أداء الدولة لهذه الأدوار يمكن أن يؤدى إلى تحقيق التقدم على ضوء التجربة التاريخية فى الولايات المتحدة ودول شرق آسيا ورغم الاتفاق على ما ذهب إليه ستجلتس فى رصده للأدوار الضرورية للدولة، إلا أنها قد تكون غير كافية فى ظروف بلد نام مثل مصر، لكن على أية حال، فإن دور الدولة فى المجال الاجتماعى الذى أشار إليه ستجلتس ينطوى ضمنًا على تقديم الدعم للفقراء سواء فى صورة دعم سلعى أو تحويلات اجتماعية مباشرة، فضلا عن دعم الخدمات الصحية والتعليمية التي يسفيد منها المجتمع بأسره وبالأساس الغالبية الساحقة منه المتمثلة فى المواطنين الداخلين ضمن الشرائح الدنيا والوسطى من الدخل.

ثانيا.ضرورة الدعم وأهميته:

يشكل الدعم آلية مهمة لمساعدة أصحاب الدخول شبه الثابتة من عمال وموظفين وأرباب معاشات، أو بصفة عامة الفقراء والطبقة الوسطى، على تحمل ارتفاع أسعار السلع والخدمات التى يتجاوز طاقة هذه الطبقات على الاحتمال فى الكثير من الأحيان، وتزاد الحاجة لهذا الدعم فى ظل حقيقة أن معدلات ارتفاع الأسعار فى مصر تسبق معدلات ارتفاع الأجور زمنيًا، وتتجاوزها مرتفعة عنها كثيرًا منذ ما يقرب

من أربعة عقود على الأقل ، بما أدى لتراجع منتظم ومتواصل فى الدخول الحقيقية للعمال والموظفين وأرباب المعاشات، أى قدرة رواتبهم وأجورهم ومعاشاتهم على شراء السلع والخدمات، وأدى أيضًا إلى تراجع حصتهم من الناتج المحلى الإجمالى لصالح تزايد حصة أصحاب حقوق الملكية على نحو غير مسبوق منذ نصف قرن.

كذلك فإن الدعم يُقدم لبعض المنتجين فى مختلف القطاعات لدعم قدرتهم على إنتاج السلع الزراعية والصناعية والخدمات بأسعار منخفضة ترفع قدرتهم التنافسية فى السوق المحلية والأسواق الدولية وتمكنهم من بيع السلع والخدمات التى ينتجونها بأسعار منخفضة عن تكلفتها الحقيقية، وهو نوع من الدعم غير المباشر لمستهلكى هذه السلع والخدمات، فضلا عن كونه دعمًا مباشرًا للمنتجين. ويبلغ الدعم الزراعى الأمريكى والأوروبى نحو ٣٥٠ مليار دولار سنويًا ساعد المنتجين الأوروبيين والأمريكيين على إنتاج القمح والحبوب عمومًا والعديد من المنتجات الزراعية الأخرى، مثل القطن، بأسعار تنافسية تساعدهم على السيطرة على الأسواق الدولية لهذه السلع الاستراتيجية، وتمكنهم من بيع الحبوب ومنتجاتها بأسعار منخفضة تجعل حصول الفقراء عليها وعلى الخبز والمنتجات التى تدخل فيها متاحًا بأسعار معتدلة.

كذلك، فإن الدعم يمكن أن يُقدم فى صورة إعفاء ضريبى أو جمركى أو دعم الطاقة أو دعم مدخلات الإنتاج أو دعم نقدى مباشر.

وكلما كانت الزجور كافية لتحقيق حد أدنى من حياة كريمة للعاملين كانت هناك سياسة فعالة للتحويلات الاجتماعية ولإعانة العاطلين، وكلما كانت هناك حماية للمستهلكين تضمن لهم سلعًا وخدمات مطابقة للمواصفات وبأسعار معتدلة كانت كفاءة المنتجين المحليين مرتفعة وقدرتهم التنافسية عالية، فإن الحاجة للدعم بكل صوره تتراجع ويصبح التصرف بشأنه أمرًا ميسورًا ويسهل تمريره اجتماعيا، أما إذا غابت هذه الأسس كلها أو بعضها كما هو الحال فى مصر، فإن وجود الدعم يصبح مسألة حياة أو موت للفقراء ولجانب مهم من العاملين من خريجى النظام التعليمى ممن يفترض أن يكونوا ضمن الطبقة الوسطى والذين تدهورت دخولهم الحقيقية وأصبحوا ضمن الفقراء.

وكل هذا يعنى ببساطة أن الحديث عن قضية الدعم ينبغى أن يتجاوز التساؤل الذى لا معنى له حول ضرورة الدعم من عدم؛ لأنه ضرورة ماسة بالفعل فى بلد مثل مصر، وتصبح القضية إذن هى من يستحق الدعم وكيفية توظيف مخصصات

الدعم ورفع كفاءة تخصيصها، بل وزيادتها كآلية مهمة لتحسين توزيع الدخل ولتحقيق الاستقرار الاجتماعي ـ السياسي، ولتطوير حوافز النمو الذاتي المتواصل في الاقتصاد، والتي تنعدم كلما تحسن توزيع الدخول بافتراض ثبات باقي العناصر المؤثرة على النمو الاقتصادي.

ورغم أن الدعم السلعي يساهم في كبح جماح التضخم وفي مساندة الفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى وتمكينهم من الحصول على الحد الأدنى من متطلبات الحياة، إلا أنه لاينهي جذور هذا التضخم، بل «يكبته» ويوجد ما يطلق عليه التضخم المكبوت الذي يمكن أن ينفجر بصورة مبالغ فيها وغير عقلانية إذا تم إلغاء الدعم. كما أن الدعم السلعي الذي يعني تخفيض أسعار بعض السلع الأساسية عن تكلفة إنتاجها، يؤدي إلى تشوه هيكل الأسعار إذا فرض على المنتجين للسلع المدعومة بقرار من الحكومة أو بفعل آليات السوق، أن يبيعوا إنتاجهم بأسعار متدنية، وللعلم فإن هيكل الأسعار يشكل في أي اقتصاد حر عاملاً مهمًا في توجيه تخصيص الموارد بصورة أكثر كفاءة ومرتبطة بهيكل الطلب الفعال في السوق، وهو أمر لايمكن التغلب عليه إلا بشراء الإنتاج المحلي من السلع المدعومة بأسعار اقتصادية مجزية للمنتجين، وهو ما لا تفعله الحكومة في مصر بالنسبة للقمح على الأقل في الوقت الراهن.

أما الحديث المتكرر عن أن الدعم يشكل عبئًا على الموازنة العامة للدولة، فإنه يتجاهل حقوق الفقراء ومحدودي الدخل في إيرادات الموارد الطبيعية لبلادهم، وفي إيرادات ما بنته الأجيال السابقة والقديمة من مشروعات مثل قناة السويس أو آثار تشكل عنصر الجذب السياحي الأكثر أهمية في مصر. ولأن مصر بلد مندمج بدرجة عالية في الاقتصاد العالمي، كما تؤكد كل المؤشرات المتعلقة بالتجارة والسياحة والاستثمارات والانضمام إلى الاتفاقيات والمنظمات الاقتصادية الدولية والانضمام للعديد من مناطق التجرة الحرة التي تجمع مصر مع دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية ودول شرق وجنوب إفريقيا، فإنها من الصعب أن تكون منفصلة عن التوجه العالمي بشأن هذه القضية باعتبار أن مجموع الاقتصاديات الأخرى تشكل الوسط التاريخي الذي يتحرك فيه الاقتصاد المصري ويتأثر، وبه يؤثر فيه، وانطلاقا من هذا التواصل الضروري بين مصر وباقي دول العالم، رغم ضرورة العمل وفق أجندة مصرية مرتبطة بالظروف الخاصة للاقتصاد والمجتمع في مصر، فإننا سنحاول الاقتراب من وضع الدعم على الصعيدين العربي والعالمي قبل الدخول في دراسة القضية في مصر في ظل الظروف الراهنة.

ثالثا. وقع الدعم والتحويلات عالميا وعربيا

قبل مناقشة الوضع الراهن للدعم فى مصر وكيفية تطويره، من الضروري إلقاء نظرة على الوضع العالمى والإقليمى بالنسبة لقضية الدعم والتحويلات، باعتبار أن الموقف العالمى والإقليمى من قضية الدعم والتحويلات يشكل ما يمكن نسميته بالوسط التاريخى الذى يتحرك الاقتصاد المصرى فى إطاره، والذى يؤثر بشدة فى توجهات السياسة الاقتصادية المصرية، أيا كانت طبيعة هذا التأثير. ومن الضرورى التأكيد على أن خصوصية مستوى وطبيعة التطور لأى اقتصاد أو مجتمع، تبرر له أن يتبنى السياسات الاقتصادية ـ الاجتماعية الملائمة لهذا الاقتصاد ولمستوى التطور الاقتصادى ـ الاجتماعى فى الدولة، بغض النظر عن الاتجاهات السائدة عالميًا، لكن بدون أن يؤدى ذلك إلى صدامات لا ضرورة لها مع المؤسسات المالية الحكومية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين أوالقوى الاقتصادية الكبرى، على النحو الذي يؤدى إلى الانعزال عن الاقتصاد العالمى، وللعلم فإن تأثير المؤسسات المالية الدولية والدول الكبرى على اقتصاد أى دولة وسياساتها الاقتصادية ـ الاجتماعية يحدث فقط عندما يوقع هذا الاقتصاد نفسه في فخ المديونية الخارجية، ويتعرض لاختلالات، ويحتاج لمساندة خارجية تكون مشروطة عادة باتباع السياسات الاقتصادية ـ الاجتماعية التى تريدها الدول الدائنة. وبالتالى فإن حسن إدارة الاقتصاد الوطنى وتفادى تعريضه للاختلال وللاحتياج للاقتراض من الخارج، يجعل الدولة حرة فى اختيار سياساتها الاقتصادية ـ الاجتماعية وفقا لخياراتها الحرة دون أي ضغوط خارجية.

ورغم أن المنطق يدعم حرية كل دولة فى تحديد موقفها من سياسة الدعم والتحويلات، فإن واقع الدعم والتحويلات عالميًا وإقليميًا يدعم تبنى هذه السياسة بقوة حتى بالنظر إلى واقع الدعم والتحويلات فى الدول الرأسمالية العتيدة، وذلك على عكس الصورة الانطباعية التى يروجها السياسيون والاقتصاديون من أنصار المدارس اليمينية المتشددة فى مصر.

وتشير بيانات البنك الدولى فى تقريره عن مؤشرات التنمية فى العالم، إلي أن مخصصات الدعم والتحويلات شكلت فى عام ٢٠٠٥ نحو ٤٤٪ من إجمالى الإنفاق العام العالمى الذي شكل بدوره نحو ٢٨,٢٪ من الناتج العالمى، وهذا يعنى أن مخصصات الدعم والتحويلات قد شكلت ما يوازى نحو ٢١,٤٪ من الناتج العالمى أى ما قيمتها نحو ٥٥٣٨,٥ مليار دولار (راجع بيانات جدول رقم ٢).

وفى الولايات المتحدة ذاتها شكلت مخصصات الدعم والتحويلات فى عام ٢٠٠٥ نحو ٦١٪ من إجمالى الإنفاق العام للحكومة الفيدرالية فى الولايات المتحدة بما يوازى ٩ ,١٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى، وبما قيمته نحو ٧ ,١٦٠١ مليار دولار. وفى ألمانيا بلغت تلك المخصصات نحو ٨٢٪ من الإنفاق العام، أو ما يعادل ٦ ,٢٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى الألمانى، أى ما قيمته ١ ,٧١٥ مليار دولار. كما شكلت تلك المخصصات نحو ٥٣٪ من الإنفاق العام الفرنسى بما يوازى نحو ٤ ,٢٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى الفرنسى وبما قيمته حوالى ٦ ,٥١٩٪ مليار دولار، وبلغت تلك المخصصات نحو ٥٤٪ من الإنفاق العام البريطانى، أى ما يوازى نحو ٢ ,٢٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى البريطانى بما قيمته نحو ٤٨٨ مليار دولار. وفى بلجيكا شكلت تلك المخصصات نحو ٥١٪ من الإنفاق العام، أى حوالى ٦ ,٢١٪ من الناتج المحلى الإجمالى بما قيمته نحو ٨٠ مليار دولار.

وفى دولة متوسطية مثل اليونان، شكلت مخصصات الدعم والتحويلات نحو ٤٠٪ من الإنفاق العام أى نحو ٧ ,١٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وهو ما تبلغ قيمته ٨ ,٣٩ مليار دولار، وفى بلد إفريقى هو جنوب إفريقيا شكلت مخصصات الدعم والتحويلات ٥٦٪ من الإنفاق العام أي ما يعادل ٦ ,١٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى، أى ما قيمته حوالى ٧ ,٣٩ مليار دولار. وفى بلد آسيوى صناعى متقدم مثل كوريا الجنوبية، شكلت مخصصات الدعم والتحويلات نحو ٥٢٪ من الإنفاق العام، أى ما يوازى ١ ,١١٪ من الناتج المحلى الإجمالى، أي ما قيمته ٧، ٨٧ مليار دولار، وفى الصين، بلغت مخصصات الدعم والتحويلات نحو ٦٤٪ من الإنفاق العام، وهو ما يوازى نحو ١ ,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى، أى ما قيمته ٧ ,١٥٨ مليار دولار (راجع جدول رقم ٢).

أما فى البلدان العربية فإن مخصصات الدعم والتحويلات شكلت نحو ٥٠٪ من الإنفاق العام، أى ما يعادل ١ ,١٢٪ من الناتج المحلى الإجمالىفى الجزائر، أي ما قيمته ٣ ,١٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥، وفى تونس بلغت تلك المخصصات نحو ٣٤٪ من الإنفاق العام التونسى ما يمثل نحو ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى التونسى، أي ما قيمته حو ٩ ,٢ مليار دولار، وفى المغرب بلغت تلك المخصصات حوالى ٢٤٪ من الإنفاق العام المغربى، أى ما يوازى نحو ٥ ,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى المغربي، أى ما قيمته ٩ ,٣٪ مليار دولار فى العام المذكور.

أما فى مصر ووفقا لبيانات البنك الدولى فى تقريره عن مؤشرات التنمية فى العالم، الصادر عام ٢٠٠٧ ، فإن الإنفاق العام على الدعم والتحويلات شكل نحو ١٨٪ من إجمالى الإنفاق العام، أو ما يوازى نحو ١ , ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى المصرى، أو ما قيمته نحو ٦ , ٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ، كما هو واضح من الجدول رقم (٢).

جدول (٢): قيمة الدعم والتحويلات ونسبتهما من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في مصر ودول عربية وأجنبية مختارة عام ٢٠٠٥

الدولة	عدد السكان بالمليون نسمة	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار	الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	قيمة الإنفاق العام بالمليون دولار	الدعم والتحويلات كنسبة من الإنفاق العام	الدعم والتحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	قيمة الدعم والتحويلات بالمليون دولار	نصيب الفرد من الدعم والتحويلات بالدولار
مصر	٧٤	٨٩٣٦٩	٪٢٢,٦	٢٠١٩٧	٪١٨	٪٤,١	٣٦٣٦	٤٩,١
تونس	١٠	٢٨٦٨٣	٪٢٩,٥	٨٤٦٢	٪٣٤	٪١٠	٢٨٧٧	٢٨٧,٧
المغرب	٣٠	٥١٦٢١	٪٣١,٢	١٦١٥٧	٪٢٤	٪٧,٥	٣٨٧٨	١٢٩,٣
الجزائر	٣٢	١٠٢٢٥٦	٪٢٤,١	٢٤٦٤٤	٪٥٠	٪١٢,١	١٢٣٢٢	٢٧٣,٤
النرويج	٥	٢٩٥٥١٢	٪٣٤,١	١٠٠٧٧٠	٪٦٧	٪٢٢,٩	٦٧٥١٦	١٣٥٠٢,٢
كوريا الجنوبية	٤٨	٧٨٧٦٢٤	٪٢١,٤	١٦٨٥٥٢	٪٥٢	٪١١,١	٨٧٦٤٧	١٨٢٦
الصين	١٣٠٥	٢٢٣٤٢٩٧	٪١١,١	٢٤٨٠٠٧	٪٦٤	٪٧,١	١٥٨٧٢٤	١٢١,٦
جنوب إفريقيا	٤٧	٢٣٩٥٤٣	٪٢٩,٦	٧٠٩٠٥	٪٥٦	٪١٦,٦	٣٩٧٠٧	٨٤٤,٨
بريطانيا	٦٠	٢١٩٨٧٨٩	٪٤١,١	٩٠٣٧٠٢	٪٥٤	٪٢٢,٢	٤٨٧٩٩٩	٨١٣٣,٣
اليونان	١١	٢٢٥٢٠٦	٪٤٤,٢	٩٩٥٤١	٪٤٠	٪١٧,٧	٣٩٨١٦	٣٦١٩,٦
فرنسا	٦١	٢١٢٦٦٣٠	٪٤٦,١	٩٨٠٣٧٦	٪٥٣	٪٢٤,٤	٥١٩٥٩٩	٨٥١٨
بلجيكا	١٠	٣٧٠٨٢٤	٪٤٢,٣	١٥٦٨٥٩	٪٥١	٪٢١,٦	٧٩٩٩٨	٧٩٩٩,٨
ألمانيا	٨٢	٢٧٩٤٩٢٦	٪٣١,٢	٨٧٢٠١٧	٪٨٢	٪٢٥,٦	٧١٥٠٥٤	٨٧٢٠,٢
الولايات المتحدة	٢٩٦	١٢٤١٦٥٠٥	٪٢١,٢	٢٦٣٢٢٩٩	٪٦١	٪١٢,٩	١٦٠١٧٢٩	٥٤١١,٢
إجمالي العالم	٦٤٣٨	٤٤٦٦٥٤٣٧	٪٢٨,٢	١٢٥٩٥٦٥٣	٪٤٤	٪١٢,٤	٥٥٢٨٥١٤	٨٦٠,٣

المصدر: جمعت وحسبت من: World bank, World Development Indicators 2007, p. 194-196, 226-232.

وإذا انتقلنا لمؤشر أكثر دلالة، وهو متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات في كل دولة، سنجد أنه بلغ نحو ٣,٨٦٠ دولار في المتوسط العالمي، بينما بلغ أعلى قيمة له في النرويج مسجلا ١٣٥٠٣,٢ دولار عام ٢٠٠٥ في بلد يقوم النظام الاقتصادي-الاجتماعي فيه على تحقيق درجة جيدة من العدالة في توزيع الدخل من خلال سياسة فعالة للدعم والتحويلات تشكل عنوانا لدولة الرفاهية الاجتماعية في هذا البلد. كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات نحو ٨٧٢٠,٢ دولار في ألمانيا، ونحو ٨٥١٨ دولارًا في فرنسا، ونحو ٨١٣٣,٣ دولار في بريطانيا، ونحو ٧٩٩٩٨ دولارًا في بلجيكا، ونحو ٥٤١١,٣ دولار في الولايات المتحدة، ونحو ٣٦١٩,٦ دولار في اليونان، وحوالي ١٨٢٦ دولارا في كوريا الجنوبية في العام ٢٠٠٥، كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

أما في الصين وهي دولة تدخل ضمن دول الدخل المتوسط المنخفض التي تدرج مصر ضمنه فإن متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات في هذا البلد العملاق؛ بلغ نحو ١٢١,٦ دولار رغم ضخامة عدد سكان الصين الذي بلغ نحو ٥٠٣١ ملايين نسمة في العام ٢٠٠٥.

أما بالنسبة للدول العربية التي تقدم بيانات للبنك الدولي في هذا الشأن، فإن متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات بلغ نحو ٣٧٣,٤ دولار في الجزائر، ونحو ٢٨٧,٧ دولار في تونس ونحو ١٢٩,٣ دولار في المغرب في عام ٢٠٠٥ كما هو واضح في الجدول رقم (٢).

وفي مصر بلغ متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات نحو ٤٩,١ دولار فقط، وهو رقم يوازي فقط نحو ٤,٧٪ من قيمة المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدعم والتحويلات، أو نحو ٣٨٪ من قيمة متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات في المغرب، أو نحو ١٧,١٪ من متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات في تونس، أونحو ١٣,٢٪ من متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات في الجزائر، أو نحو ٤٠,٤٪ من متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات في الصين، أونحو ٠,٤٪ من متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات في النرويج، أونحو ٠,٩٪ من متوسط نصيب الفرد من الدعم والتحويلات في الولايات المتحدة الأمريكية في العام نفسه (٢٠٠٥).

والخلاصة هنا أن مخصصات الدعم والتحويلات في مصر سواء كنسبة من

الإنفاق العام أو كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى أو كقيمة مطلقة أو كمتوسط لنصيب الفرد من هذه المخصصات تعتبر بالغة التدنى بالمقارنة مع دولة عربية فى نفس مستوى الدخل فى مصر (المغرب)، أو فى دولتين عربيتين أخريين هما تونس والجزائر اللتين تقعان ضمن دول الدخل المتوسط المنخفض مثل مصر، أو في دول رأسمالية عتيدة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، أو فى دول صناعية متقدمة فى آسيا مثل كوريا الجنوبية، أو فى دولة كثيفة السكان وتقع ضمن دول الدخل المتوسط المنخفض مثل الصين التي تتصدر دول العالم فى تعداد سكانها الذين يشكلون نحو ٢٠,٣٪ من إجمالى سكان العالم.

ووفقا لهذه البيانات فإن الدعم والتحويلات سياسة رأسمالية صرف يتم من خلالها إعادة وتحسين توزيع الدخل القومى ومساندة الفقراء ومكافحة الفقر الذي يعد منتجًا ملازمًا لأى نظام طبقى مثل النظام الرأسمالى. وهذا التحسين لتوزيع الدخل هو آلية لبناء حوافز للنمو الاقتصادى المتواصل، فضلا عن أن عدالة توزيع الدخول مطلوبة فى حد ذاتها، فكلما زادت حصة الشرائح الدنيا فى المجتمع أى الفقراء وجزء من الطبقة المتوسطة، من الدخل القومى فإن ذلك يعنى زادة الطلب الفعال على السلع والخدمات ؛ لأن هذه الفئات تستخدم دخولها فى تمويل استهلاكها الضرورى وليس لديها ترف الادخار، وهذا يعنى حفز المنتجين على رفع معدل استخدام طاقاتهم الإنتاجية أو توسيع استثماراتهم أو بناء استثمارات جديدة، ومن خلال هذه الدخول الموزعة يتم استحداث طلب فعال جديد يؤدى إلى بناء استثمارات جديدة، فيما يسمى بمضاعف الاستثمار الذي يشكل عنصرًا مهمًا فى بناء أسس النمو المتواصل فى أى اقتصاد.

رابعًا: الدعم السلعى والعوامل التي تزيد الحاجة إليه

ظهر الدعم السلعى فى مصر لأول مرة خلال الحرب العالمية الثانية عندما اشتعلت أسعار السلع بسبب انقطاع خطوط المواصلات وتوقف تيار الواردات من بريطانيا وغيرها من الدولة الأوروبية، وكان الارتفاع المذكور فى أسعار السلع لايمكن احتماله بالنسبة للفقراء وأصحاب الدخول شبه الثابتة من عمال وموظفين وأرباب معاشات، لذا تم ابتكار البطاقات التموينية التى يحصل المواطنون بمقتضاها على السلع التموينية بأسعار منخفضة مدعومة من الدولة لمساعدتهم على مواجهة الغلاء، وقد استمر هذا الدعم بعد انتهاء الحرب تحت مسمى «اعتمادات تخفيض تكاليف المعيشة»، إضافة

إلى تعاظم قيمة إعانة غلاء المعشة التي كانت تقدم للعاملين. وكانت هناك حالة من الاستقرار فى هذه المخصصات خلال عقدى الخمسينيات والستينيات فى ظل استقرار الأسعار نسبيًا خلالهما، لكن الأمر اختلف كثيرًا بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وما تلاها من بدء سياسة الانفتاح الاقتصادى؛ وما اقترن بها من تراجع سريع لسعر صرف الجنيه المصرى مما رفع أسعار كل السلع المستوردة بما فيها السلع السياسية، حيث ارتفع معدل التضخم سريعا وتعاظمت مخصصات الدعم على نحو سريعًا للحفاظ على دعم السلع الأساسية حتى فى حالة عدم زيادة كميات السلع المدعومة.

وفى مرحلة لاحقة، أصبح الاقتصاد المصرى يعانى من تضخم بشكل هيكلى بسبب وجود تدفقات نقدية كبيرة متمثلة فى تحويلات العاملين فى الخارج وتدفقات الاستثمار الأجنبى الذي يشترى أصولا قائمة فعليا من خلال برنامج الخصخصة بحيث يصبح مجرد تدفقات نقدية، حيث إن كل هذه التحويلات والتدفقات المالية لايقابلها إنتاج فى الداخل مما يوجد فجوة بين الطلب الفعال على السلع والخدمات وبين المعروض منها تتجسد فى ارتفاع الأسعار. وتزداد الضغوط التضخمية في ظل السماح بالتعامل بالنقد الأجنبى فى تسوية الالتزامات فى داخل مصر، أو التغاضى عن حدوث ذلك، رغم أنه يضرب قاعدة ذهبية لأى نظام نقد حر وهى سيادة العملة الوطنية في سوقها، فضلا عن أنه يضيف كميات عشوائية من السيولة النقدية التي تستخدم عمليا فى تسوية الالتزامات، وتضيف قوة تضخمية للاقتصاد. ورغم السيطرة على التضخم عبر سياسات انكماشية فى بداية برنامج تحرير الاقتصاد المصرى عام ١٩٩١، إلا أن الضغوط التضخمية الكامنة انفجرت مرة أخرى منذ بدء الموجة الثانية لاستكمال تحرير الاقتصاد المصرى منذ عام ٢٠٠٤ وحتى الآن، وساهمت في مضاعفة أعباء المعيشة على الفقراء والطبقة الوسطى وخفضت الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول شبه الثابتة من عمال وموظفين وأرباب معاشات، وزادت بالتالى من الحاجة إلى الدعم بكل أشكاله.

واللافت للنظر أن العوامل الأساسية التي تجعل الحاجة للدعم تتراجع، مثل تشغيل قوة العمل ومكافحة البطالة، وعدالة نظام الأجور وارتفاع الحد الأدنى للأجور سنويا بمعدل يساوى على الأقل معدل ارتفاع أسعار المستهلكين، وتغير أجور العاملين بما يساوى معدل التضخم ومقابل الخبرة والأقدمية... هذه العوامل تتدهور منذ ما يقرب من أربعة عقود بصورة تزيد الحاجة إلى الدعم، بل وتدعو إلى توسيع نطاقه.

وإذا أخذنا الأجور الحقيقية (قدرة الأجر النقدى على شراء السلع والخدمات)، فإنها تدهورت هى الأخرى بشدة بسبب ارتفاعها البطىء بمعدلات تقل كثيرا عن معدلات ارتفاع الأسعار، وكمثال بسيط على ذلك فإن خريج الجامعة الحديث كان يتم تعيينه فى الجهاز الحكومى براتب شامل ٢٨ جنيها عام ١٩٧٧، وكانت تشترى نحو ٣٥ كيلوجراما من اللحم فى ذلك الحين، وحتى يكون الدخل الحقيقى للموظف الحكومى عند تعيينه حاليًا مساويًا للدخل الحقيقى لخريج الجامعة عند تعيينه عام ١٩٧٧، (مقاسا بسلعة واحدة هى اللحوم) فلابد أن يكون راتبه الشامل ١٢٢٥ جنيها حتى تشترى ٣٥ كيلوجراما من اللحم كما كان الحال فى عام ١٩٧٧، وهو أمر غير متحقق، بل يبدو كالخيال، لأن الراتب الشامل لخريج الجامعة عند تعيينه فى الجهاز الحكومى حاليًا يبلغ نحو ٢٠٠ جنيه حسب تصريحات وزير التنمية الإدارية، أى أقل من سدس راتبه الحقيقى فى عام ١٩٧٧، أو بالضبط ١٦,٣٪ منه.

بل إنه بدراسة حالة عدد من المواطنين وجدنا أن دخلهم الحقيقى حاليا بعد قرابة ٣٠ عاما من العمل، يقل كثيرا عن دخلهم الحقيقى عند بدء التعيين وعلى سبيل المثال تم تعيين موظف بوزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٧٧ براتب شامل ٢٨٦ جنيها، وكانت تشترى أكثر من ٣٥ كيلوجرام من اللحم، والآن بعد ٣٠ عاما من العمل حصل خلالها على تقدير امتياز دائمًا وأصبح فى الدرجة الأولى الممتازة ومديرا عاما ومدير للإدارة، فإن راتبه الشامل أصبح ٧٣٠ جنيها شهريا وهى تشترى أقل من ٢١ كيلو جرام من اللحم، أى أن راتبه الشامل الحقيقى حاليا أصبح يقل عن ٦٠٪ من راتبه الشامل الحقيقى قبل ٣٠ عاما، فهل هناك نموذج لانهيار الدخول الحقيقية أوضح من هذا ؟!

أما البطالة التى تحرم نحو مليونى شخص من حقهم فى العمل وكسب عيشهم بكرامة، وفقا للبيانات الحكومية التى توجه انتقادات شديدة لها تشكك فى مصداقيتها وتذهب إلي أن عدد العاطلين يبلغ عدة أضعاف الرقم الحكومى، فإنها تجعل هؤلاء العاطلين الذين تعولهم أسرهم فى أمس الحاجة للدعم السلعى.

كذلك فإن بيانات التعداد الأخير أظهرت تزايدًا كبيرًا فى العمالة المؤقتة والموسمية محدودة الدخل وإذا علمنا أنه من بين ١٩,٧٪ مليون عامل كانوا يعملون فعليا فى سنة التعداد (٢٠٠٦)، كان هناك ٣,٦ مليون عامل متقطع (عمال المياومة)، ونحو ٨٢١ ألف عامل موسمى، ونحو ١,٦ مليون عامل مؤقت فإن ذلك يشكل مؤشرًا

على حجم الفقر الذي ينتشر بين هؤلاء العاملين المؤقتين والموسميين الذين يحتاجون للدعم السلعي بصورة ملحة للغاية.

أضف إلى ذلك، فإن الفقر يتزايد كنتيجة للتغييرات الاقتصادية الليبرالية التي تحرر حركة الأسعار وتخفف أو تلغى القيود على الاستغناء عن العمالة، طالما أن هذه التغييرات لم تترافق مع اتخاد إجراءات لتوزيع الدخول بصورة معتدلة من خلال نظام جيد ومنطقى للأجور، ومن خلال أجراءات فعالة ومؤثرة لإعادة توزيع الدخول عبر التحويلات والدعم، وفى ظل هذا التدهور للعوامل التى تقلل الحاجة للدعم، فإنه من الصعب الجدال حول الأهمية الكبرى للدعم السلعى فى مصر التى تظل مخصصات الدعم والتحويلات فيها أقل كثيرًا من أعتىالدول الرأسمالية المتقدمة ومن اقتصادات عربية فى وضع مشابه للاقتصاد المصرى كما هو واضح من الجدول رقم (٢).

ومن المعروف أن توزيع الدخل فى أي بلد يرتبط بالطبيعة الاجتماعية-الاقتصادية -السياسية للنظام القائم فى هذا البلد. ويعتبر نظام الإجور الذى يحدد حصة العاملين من القيمة المضافة التى تم إيجادها فى العملية الإنتاجية هو الآلية الأولى فى تحديد مدى عدالة توزيع الدخل، أما دعم السلع الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات والخدمات العامة عموما، والتحويلات والإعانات الاجتماعية، فإنها تعيد توزيع الدخل لتصحيح جزء من الاختلالات التي أوجدها التوزيع الأولى للدخل، وفى مصر يؤدى نظام الأجور الراهن إلى سوء توزيع الدخل بصورة غير مسبوقة، بما يزيد حاجة العاملين إلى الدعم والتحويلات، ويوسع مساحة الفقر فى مصر كما سيتضح من القسم التالى من الدراسة.

خامسا. من يستحق الدعم فى مصر؟

يتردد تعبير المستحقين للدعم عند أى حديث عن إصلاح أو إعادة الدعم وتوصيله لمستحقيه، بما يطرح ضرورة تحديد المستحقين للدعم كأساس لتحسين كفاءة الدعم وتوجيهه فى مساره الصحيح إلي مستحقيه. وإذا كان الفقراء والشرائح الدنيا هم أكثر المستحقين للدعم السلعى، فإن ذلك يجعل من يعيشون بأقل من دولارين للفرد يوميا، أول المستحقين للدعم. ووفقا للبيانات الحكومية حول توزيع الدخل، وهى غير دقيقة وبعيدة عن الواقع، يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالى أقل من دولارين لنحو خمس السكان فقط، أى نحو ١٥ مليون مواطن تحت خط الفقر،

بينما تشير بيانات البنك الدولى فى تقريره عن مؤشرات التنمية فى العالم إلى أن آخر مسح لتوزيع الدخل فى مصر (عام ٢٠٠٠) يشير إلي أن الذين يعيشون بأقل من دولارين للفرد يشكلون نحو ٤٣,٩٪ من السكان، و بما يعادل نحو ٣٢,٩٪ مليون نسمة فى منتصف عام ٢٠٠٧ . ومن الصعب وضع تقدير حقيقى للفقراء، باعتبارهم من أول مستحقى الدعم، فى ظل عدم دقة البيانات الخاصة بتوزيع الدخل. وللعلم فإن توزيع الدخل فى مصر لاتضمن توزيع الدخل الذى تم إيجاده فى الاقتصاد الأسود من تجارة الآثار، المخدرات، السلاح، والأعمال المنافية للآداب، والفساد، ونهب المال والممتلكات العامة، وهو دخل يذهب فى غالبيته الساحقة إلى الطبقة العليا التى تعمل فى هذه المجالات غير المشروعة.

وهناك تصنيف أكثر موضوعية للفقراء يقوم على تحديد نصيب كل منهم من الدخل على أسس واقعية ترتبط بالأجور السائدة بمعدل الإعالة فى مصر، وإذا كان عدد السكان قد بلغ ٧٥ مليون نسمة في منتصف عام ٢٠٠٧، ويبلغ عدد العاملين فعليًا نحو ٢٠,١ مليون عامل، (٣) فإن ذلك يعنى أن معدل الإعالة فى مصر قد بلغ ٣,٧٣ شخص، أى أن كل شخص يعول ٢,٧٣ شخص إلى جانب إعالته لنفسه. ويبلغ عدد العاملين فى قطاع الزراعة والصيد نحو ٣٠,٩٪ من قوة العمل المصرية عام ٢٠٠٥[1]، أى ما يوازى نحو ٦,٢ مليون عامل فى الوقت الراهن، لكن قسمًا مهما منهم يتكون من ملاك قزمين يعملون فى القطع ذات المساحة الصغيرة والمتناهية الصغر التى يمتلكونها، ويعملون أيضًا لدي الغير، فضلا عن العمال الزراعيين الإجراء الذين لا يملكون أى أراض. ومن خلال المعرفة الواقعية لأجر العامل الزراعي الذى يبلغ ٣٠ جنيها يوميًا، بواقع ٧٥٠ جنيها شهريا فى الوقت الحالى، فإنه وفقا لمعدل الإعالة (٣,٧٣ شخص لكل عامل)، يبلغ نصيب الفرد من العمال الزراعيين ومن يعولونهم نحو ٢٠١ جنيه فى الشهر، أى نحو ٣٦,٦ دولار للفرد شهريا، بما يعادل ١,٢ دولار للفرد يوميا، وبهذا المعنى يمكن اعتبار العمال الزراعيين الإجراء جميعا حول خط الفقر المدقع، وللعلم فإن هناك اتجاها لتغيير خط الفقر المدقع ليصبح نحو ١،٢ دولار للفرد يوميًا، وخط الفقر ليصبح ٢,٣ دولار للفرد يوميا؛ لأنه لم يعد منطقيا أن تظل القيم المحددة لخطوط الفقر ثابتة لأكثر من عقد من الزمن رغم ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية لمختلف عملات العالم.

ويمكن أيضًا اعتبار صغار الملاك الزراعيين ممن يملكون فدانًا واحدًا فأقل ضمن الفقر فقرًا مدقعًا، حيث إنه بافتراض عائد قدره ستة آلاف جنيه للفدان سنويًا فى

الزراعات التقليدية التى تغطى الجانب الأعظم من الأراضى الزراعية فى مصر، فإن ذلك يعنى وفقا لمعدل الإعالة أن نصيب الفرد فى مثل هذه العائلة الزراعية يبلغ نحو ١٦٠٩ جنيهات سنويا، أى نحو ١٣٤ جنيهًا شهريا، أى نحو ٢٤,٤ دولار شهريا، أى نحو ٠,٨ دولار يوميا. وهناك ٢,٣٧٤ مليون مالك زراعى تقل حيازة كل منهم عن فدان واحد[٥]. ويمكن اعتبارهم إجمالا هم ومن يعولونهم الذين يبلغون وفقًا لمعدل الإعالة نحو ٨٨ مليون فقير فقرًا مدقعًا إذا لم يكن لهم مصدر آخر مشروع أو غير مشروع للدخل، أو مدخرات من العمل فى الخارج، وهناك ٥٨٠,١ ألف حيازه تتراوح مساحتها من فدان إلى فدانين، ومن يحوزونها وعائلاتهم يعتبرون من الفقراء أيضًا.

ومن بين ٥,٥٨ مليون شخص يعملون فى الجهاز الحكومى، تعتبر الغالبية الساحقة فى حالة فقر أو فقر مدقع بسبب جمود الأجور وانهيار قدرتها الشرائية بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات بمعدلات أعلى كثيرًا من معدلات زيادة هذه الأجور، وعلى سبيل المثال، فإن حالة الموظف الذى عمل منذ عام ١٩٧٧ حتى الآن أى لمدة ٣٠ عاما وحصل على امتياز دائما وأصبح مديرًا عامًا ثم مديرًا للإدارة، وأصبح راتبه ٧٣٠ جنيها شهريًا بعد ثلاثة عقود من العمل، فإنه وفقا لمعدل الإعالة يصبح دخله الشخصى ومتوسط دخل كل فرد ممن يعولهم نحو ١٩٥,٧ جنيه شهريا، أى نحو ٣٥,٦ دولار شهريا، أى أقل من ١,٢ دولار للفرد يوميًا، أى أنه وهو فى قمة الجهاز الإدارى للدولة يعيش هو ومن يعولهم فى فقر مدقع تقريب، ووفقا لمعدل الإعالة، فإن نسبة تعداد العاملين فى الجهاز الحكومى ومن يعولونهم يزيد عن ٢٠٨ مليون نسمة، يمكن اعتبار ٢٠ مليونًا منهم فى حالة فقر مدقع إذا لم يكن لهم أى مصدر آخر مشروع أو غير مشروع للدخل أومدخرات من العمل فى الخارج.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن عدد العاملين فى القطاع الخاص بلغ ١٤,٠٤ مليون عامل، ونظرًا لفساد نظام الأجور وعدم عقلانية الحد الأدنى وآليات التدرج فيه وهو أمر تقع المسئولية عنه على الدولة، فإن القطاع الخاص يبدو مطلق اليد فى تحديد أجور شديدة التدنى للعاملين لديه، خاصة أنه يستخدم المخزون الضخم من العاطلين في الضغط على الأجور التي تضع معظم العاملين فى هذا القطاع تحت خط الفقر أوالفقر المدقع وتجعلهم مستحقين للدعم، ما عدا قلة من العمالة العالية المهارة فنيًا وإداريًا.

سادسًا. واقع وهيكل الدعم السلعى فى مصر

إذا انتقلنا من العموميات إلى الوضع الراهن للدعم السلعى فى مصر، فإن البيانات الحكومية المصرية تشير إلي أن مخصصات الدعم الإجمالى ارتفعت من حوالى ٥٩٤٩ مليون جنيه لعام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ إلى حوالى ٦٩٣٦ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ بنسبة زيادة قدرها ٦ ,١٦٪، وهى زيادة منطقية ومرتبطة بالزيادة فى أسعار السلع المدعومة المنتجة محليًا والمستوردة، وفى العام المالى ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤، بلغت قيمة مخصصات الدعم الإجمالى نحو ١٠٣٤٨ مليون جنيه، بنسبة زيادة قدرها ٢ ,٤٩٪ من العام المالى السابق عليه[٦]، وهى زيادة كبيرة لا تعبر عن زيادة كميات السلع المدعومة، وإنما تجد تفسيرها فى التراجع الكبير فى سعر صرف الجنيه المصرى من ٢٢٢٢ ,٠ دولار لكل جنيه فى عام ٢٠٠٣، إلى ١٦٢٥٢ ,٠ دولار لكل جنيه مصرى عام ٢٠٠٤، بعد تطبيق قرار تعويم الجنيه المصرى، بنسبة انخفاض قدرها ٩ ,٢٦٪[٧]، أى أن قرار تعويم الجنيه المصرى، وما أدى إليه من تراجع فى سعر صرفه مقابل الدولار والعملات الحرة الرئيسة، وبالتالى ارتفاع أسعار السلع المستوردة التى يتم دعمها، كان هو السبب الرئيس فى زيادة مخصصات الدعم، دون أن تكون هناك زيادة فى كمية السلع المدعومة، أى أنها زيادة تضخمية إجمالا ناتجة عن قرار الحكومة نفسها بتعويم الجنيه المصرى.

وقد ارتفعت مخصصات الدعم إلى نحو ١٣٧٦٥ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، بنسبة زيادة بلغت ٣٣٪، وهى زيادة كبيرة بدورها ارتبطت بارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة التى يتم دعمها وزيادة هذه السلع، ثم قفزت مخصصات الدعم الإجمالى بصورة غريبة إلى ٥٤٢٤٥ مليون جنيه فى العام المالى ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، بنسبة زيادة بلغت ٣ ,٣٨١٪ دفعة واحدة، وتراجعت هذه المخصصات قليلا إلى ٥٢٩٦١ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧.

وتعود الزيادة الهائلة فيما احتسب على أنه مخصصات الدعم فى العام المالى ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، إلى الحجم الهائل والمفاجئ لدعم هيئة البترول الذى بلغ حوالى ٨ ,٤١ مليار جنيه فى العام المالى المذكور، علمًا بأنه كان صفرًا فى العام المالى السابق عليه (٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) وكان صفرًا فى الأعوام السابقة عليه كما هو واضح فى الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٢) : تطور الدعم في الفترة من عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦/٢٠٠٧

(القيمة بالمليون جنيه مصري)

البيان	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧
الدعم الإجمالي	٥٩٤٩	٦٩٣٦	١٠٣٤٨	١٣٧٦٥	٥٤٢٤٥	٥٣٩٦١
هيئة السلع التموينية	٤٤٣٤	٥١٦٩	٨١٨٩	١١٢٠٣	٩٤٠٧	٩٤٠٨
هيئة البترول	صفر	صفر	صفر	صفر	٤١٧٧٨	٤٠١٢٩
أخرى (الخبز أساسا)	١٥١٥	١٧٦٧	٢١٥٩	٢٥٦٢	٣٠٦٠	٤٤٢٤
الناتج المحلي الإجمالي	٣٩٥٤٠٠	٤٣٦٦٠٠	٤٨٧١٠٠	٥٣٨٥٠٠	٦١٧٧٠٠	٧٣١٢٠٠
نسبة الدعم من الناتج المحلي الإجمالي	١,٥٪	١,٦٪	٢,١٪	٢,٦٪	٨,٨٪	٧,٤٪
نسبة دعم السلع التموينية والخبز من الناتج المحلي الإجمالي	١,٥٪	١,٦٪	٢,١٪	٢,٦٪	٢٪	١,٩٪

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أبريل ٢٠٠٦، صـ ١٢٨، أكتوبر ٢٠٠٧، صـ١٠٧، ١٠٨، ١٢٨.

والحقيقة أن دعم هيئة البترول هو دعم حسابى فى غالبيته ليس دعما حقيقيًا لأن الدعم الحقيقى هوالفارق بين تكلفة إنتاج السلعة أو الخدمة أو تكلفة استيرادها، وبين سعر بيعها للمستهلكين بأدنى من هذه التكلفة، فى حين أن تكلفة إنتاج النفط ومنتجاته فى مصر أقل من سعر البيع للمستهلكين، أى أن هناك ربحًا وليس دعمًا.

أما الدعم الحسابى المذكور فى البيانات الرسمية فهو عبارة عن الفارق بين أسعار منتجات النفط فى السوق الدولية وأسعار بيعها للمستهلكين فى مصر، وهو حساب غير علمى ولاعلاقة له بتعريف الدعم باستثناء كميات المنتجات النفطية التى يتم استيرادها من الخارج بالأسعار العالمية والتي تشكل علامة على التخلف الاقتصادى فى مصر التى مازالت تصدر النفط فى صورته الخام وتستورد الكثير من منتجاته من الخارج شأنها شأن الدول الأقل نموًا أو المتخلفة فى هذا الصدد.

والحقيقة أن مصر لا تستثمر موقعها العظيم الأهمية فى قلب مناطق إنتاج النفط وخزانات الاحتياطى العالمى منه، وعلى تخوم أو فى طريق مناطق الاستهلاك الرئيسة، بما يؤدى لتقليل تكاليف النقل والتأمين على حركة التجارة السلعية، فى التحول إلى مركز رئيس لتكرير النفط وإنتاج البتروكيماويات، ثم تصدير المنتجات التى تم تكريرها فى معامل يتم فيها تشغيل عاملين جدد، ويتم خلال عملية إنتاجها إضافة قيمة مضافة كبيرة وتعزيز للناتج المحلى، وإتاحة المنتجات النفطية بأسعار معتدلة للسوق المحلية حتى بدون الدعم.

وفيما يتعلق بهيكل الدعم غير البترولى فى مصر، فإنه بالنظر إلى الجدول رقم (٣)، نجد أن دعم السلع التموينية بلغ نحو ٩,٤ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، وهو نفس مستواه تقريبًا فى العام المالى ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، مقارنة بنحو ١١,٢ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، ونحو ٨,٢ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤.

أما مخصصات دعم السلع الأخرى وبالأساس زغيف الخبز، فقد بلغت نحو ٤,٤ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، مقارنة بنحو ٣,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، ونحو ٢,٦ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، ونحو ٢,٢ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤، أى أن دعم السلع التموينية والخبز وهو نصيب الفقراء من الدعم لم تتجاوز قيمته نحو ١٣,٨ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، أى ما يعادل ١,٩ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى المصرى فى العام

المالى المذكور والذى بلغ نحو ٢ , ٧٣١ مليار جنيه .

سابعًا. من المسئول عن عدم وصول الدعم لمستحقيه؟

تثار بشأن الدعم السلعى فى مصر العديد من الانتقادات ، لكن أهمها هو أن قسما مهما من هذا الدعم لا يصل للفقراء أو لمستحقيه ، وإنما يصل للأثرياء والأجانب ، وهو انتقاد صحيح ، فمثلا يتسرب جزء مهم من الدقيق المدعوم من المخابز التى من المفترض أن تستخدمه فى صنع الخبز المدعوم ، إلى محلات صناعة الحلوى وإلى صناعة الأعلاف أو إلى مزارع وتسمين الماشية ، كما تحصل مصانع الأسمنت ، وهى مملوكة فى غالبتها الساحقة للأجانب على الكهرباء والسولار المدعومين رغم أنها تبيع إنتاجها بالأسعار العالمية محققة أرباحا احتكارية بالغة الارتفاع ، كما تحصل السيارات الفارهة المملوكة للطبقة العليا على البنزين المدعوم (سواء كان هذا الدعم حسابيًا أو حقيقيا) ، فى حين لا يحصل الكثيرون من الفقراء على الدعم السلعى المخصص لهم وبالذات الخبز المدعوم ، كما أن منتجى الحبوب ، وهم المنتجون الأكثر أهمية للأمن الغذائى المصرى لا يحصلون على أى دعم ، بل يجرى شراء منتجاتهم من القمح والذرة بأقل كثيرا من الأسعار السائدة فى الأسواق التى تستورد مصر منها هذه الحبوب !! .

وفى هذا الخلل المتمثل فى عدم ، وصول قسم من الدعم لمستحقيه ، شكل منطلقًا لدعاوى تقليص الدعم السلعى ، وهى دعاوى لا تنظر إلى المعالجة المطلوبة لعدم كفاءة إدارة الدعم ولانتشار الفساد الإدارى المسئول عن تسرب قسم مهم من هذا الدعم لغير المستحقين له ، كما أن الحديث عن الدعم النقدى هو حديث مرسل يحاول استنساخ تجارب بلدان أخرى مثل المكسيك ارتبطت بيئات وأهداف مختلفة مثل منع تسرب الأطفال من التعليم وتطوير الرعاية الصحية للفقراء ، وهو أمر يختلف عما هو كائن فى مصر ، حيث الهدف الأول من الدعم هو مساعدة الفقراء على سد رمقهم من السلع الأساسية بأسعار مناسبة لدخولهم الشديدة التدنى . كما أن من يتحدثون عن الدعم النقدى لايطرحون تصورًا واضحًا ومنطقيًا عن قيمة الدعم النقدى للفرد والتغير السنوى الذى سيطرأ عليه اتساقا مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية عامًا بعد عام ، كما لايوجد لديهم تصور عن كيفية توزيعه على مستحقية ، وهل يحصل عليه كل فرد مباشرة أم من خلال رب الأسرة الذى يمكن أن يكون منفصلا عنها وبالتالى لايقدم الدعم لزوجته وأبنائه .

كما أن دعاة الدعم النقدى لايطرحون أى خطة عملية تحدد آليات توصيله لمستحقيه من الباعة الجائلين وعمال اليومية والعاملين فى القطاع غير الرسمى وفى القطاع الخاص الصغير، وهم أعداد ضخمة تصل لنحو ١٢ مليونًا، فضلا عن التعقيدات بشأن وصوله للعاطلين الذين توجد خلافات كبيرة حول تقدير أعدادهم، كما أن الدعوة لتقدم كل الراغبين فى الحصول على الدعم للتقدم بطلب للحصول عليه هو أمر شديد الفجاجة ومهين للفقراء ويضيف أعباء لامبرر لها على الجهاز الإدارى، أو هو نزوع بيروقراطى يعقد الأمور ويوجد مداخل جديدة للفساد من خلال إدراج أسماء طالبين حقيقيين أو غير حقيقيين للدعم النقدى.

ويمكن الإقرار ببساطة بأن قسما مهما من الدعم لا يصل لمستحقيه، وأن ذلك يعود إلى سوء وفساد الإدارة الحكومية المسئولة عن إدارةالدعم ومراقبة وصوله لمستحقيه، وفى كل الأحوال فإن عدم وصول قسم من الدعم لمستحقيه، وتعميم الدعم على المستحقين وغير المستحقين فى بعض الحالات (الكهرباء والبنزين والسولار)، هى أمور تستدعى إعادة النظر فى هيكل الدعم وفى آليات توصيله لمستحقيه دون الانزلاق الخطير وغير محمود العواقب نحو الدعم النقدى المطروح بصورة تنطوى على درجة عالية من «الاستسهال» وعدم العلم بظروف المجتمع.

ثامنًا ـ آليات مقترحة لمعالجة قضية الدعم وتوصيله لمستحقيه.

يمكن معالجة قضية الدعم من خلال حزمة من الإجراءات المتنوعة التي يمكن تركيزها فى عدد من النقاط على النحو التالى:

١ - إجراءات لتقليل الحاجة إلى الدعم السلعى

هناك العديد من الإجراءات التي يمكن من خلالها تحسين توزيع الدخل وتقليل الحاجة إلى الدعم السلعى والنقدى وتتلخص هذه الإجراءات فيما يلى:

أ - إصلاح نظام الأجور: الذى يحدد التوزيع الأولى للدخل فى أى مجتمع بين أصحاب حقوق العمل (العمال والموظفين)، وبين أصحاب حقوق الملكية من خلال رفع الحد الأدنى للأجر وتطبيقه على القطاعين العام والخاص والجهاز الحكومى والهيئات الاقتصادية كمسئولية أساسية لأى دولة فى أكثر الاقتصادات تحررًا، وتحريكه سنويًا بنفس نسبة ارتفاع أسعار المستهلكين (مؤشر معدل التضخم) على الأقل، ووضع آلية مرنة لزيادة الأجور سنويًا بما يوازى معدل التضخم الحقيقى، مضافًا إليه مقابل الخبرة والأقدمية، ووضع سقف للدخول الشاملة (الأجر الأساسى

مضافًا إليه كل البدلات والعمولات والحوافز والأرباح والمكافآت) بحيث لا يتجاوز أعلى دخل شامل (خمسة عشر ضعفا) ١٥ ضعف الحد الأدنى الشامل للعاملين فى القطاع العام والهيئات الاقتصادية والجهاز الحكومى، ويمكن تنشيط المجلس الأعلى للأجور للقيام بهذا الدور على نحو سريع وفعال ومتواصل.

وإذا كان عدد السكان فى مصر قد بلغ ٧٥ مليون نسمة وبلغ عدد العاملين فعليا فى العام نفسه ٢٠,١ مليون عامل وفقا لبيانات البنك المركزى المصرى[٨] فإن ذلك يعنى أن معدل الإعالة يبلغ نحو ٣,٧٣ شخص لكل عامل، أى أن الشخص الذى يعمل يعول إلى جانب نفسه، نحو ٢,٧٣ شخص آخر، وفى ظل هذه الحقيقة، فإنه لو أردنا اقتراح حد أدنى للأجر فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، والذي بلغ نحو ٨١٢,٤ جنيه شهريا فى العام المالى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، هو الحد الأدنى المقبول لأجر العامل وهو يكفى بالكاد لجعل العامل وشخص واحد يعوله قرب خط الفقر (دولارين للفرد فى اليوم)، بدلا من الوضع الحالى الذي يعيش فيه العاملون الجدد ومن يعولونهم تحت خط الفقر المدقع (أقل من دولار للفرد فى اليوم)فى ظل ارتفاع معدل الإعالة فى مصر كما أشرت آنفا، أما خريجو الجامعة فإنه حتى يكون الأجر الحقيقى لهم مشابها لمستواه عام ١٩٧٧ فإنه ينبغى أن يكون نحو ١٢٢٥ جنيها فى الوقت الراهن.

ب - رفع مستوى تشغيل قوة العمل وتقليص عدد العاطلين: يعتبر توفير فرص العمل لتمكين المواطنين فى سن العمل - من كسب عيشهم بكرامة - من أهم إجراءات تقليل الحاجة للدعم. وهناك ضرورة أيضًا لتقديم إعانات للعاطلين كعنصر ضغط على الحكومة للعمل على توفير الوظائف لهم إما بصورة مباشرة أو من خلال العمل بفعالية على تحسين بيئة الأعمال وحفز الاستثمارات الجديدة التى توفر فرص عمل فى القطاع الخاص الكبير والمتوسط والصغير بما يمكن من هم فى سن العمل من الحصول على فرص للعمل تعنى تمكينهم من كسب عيشهم بكرامة. وللعلم فإن بلد مثل الهند بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيه نحو ٧٣٠ دولارا عام ٢٠٠٥، قد اتخذ فى عام ٢٠٠٦ قرارا بتقديم ما يعادل أجر ١٠٠ يوم للعاطل الذى يطلب العمل ولا يجده، فى حين أن الناتج المحلى الإجمالى المصرى بلغ ٧٣١,٢ مليار جنيه، أى ما يوازى نحو ١٣٢,٩ مليار دولار، بما يعنى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر بلغ ١٧٩٦ دولارًا عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ أى نحو ٢,٥ مرة قدر نظيره فى الهند، وبالتالى فإننا فى مصر أولى بتطبيق نظام إعانة العاطلين كآلية لدعم لمواطنين تأهلوا

للعمل وقادرين عليه ويطلبونه عند مستويات الأجر السائد ولا يجدونه بما يحرمهم من كسب عيشهم بكرامة ويتركهم نهبا للفقر المدقع، دون أن يكونوا هم السبب فى هذا الفقر.

ج- تطوير نظام التحويلات الاجتماعية: من الضرورى أن تعيد الحكومة النظر فى برنامج التحويلات الاجتماعية المحدود فى الوقت الحالى، من أجل تطوير برنامج فعال فى مكافحة الفقر يمكنه أن يساعد الفقراء بشكل حقيقى. وقد أشار بيان الحكومة فى ١٩ ديسمبر ٢٠٠٦ إلى أن معاش الضمان للأسرة المكونة من أربعة أفراد قد ارتفع من ٧٠ جنيها إلى ١٠٠ جنيه شهريا، بواقع ٢٥ جنيها للفرد فى الشهر، أى نحو ٨٣ قرشا للفرد يوميا، أو ٤,٤ دولار تقريبا فى الشهر، أو نحو ٥٣ دولارًا فى العام، أو نحو ١٥ سنتا يوميا (الدولار يساوى ١٠٠ سنت)، وهى معاشات هزيلة للغاية تجعل من يعتمدون عليها يعيشون فى أسوأ مستويات الفقر المدقع. وأشار البيان إلى أن عدد الأسر المستفيدة من معاش الضمان قد ارتفع إلى ٨٨٠ ألف أسرة، بقيمة ٦٧٥ مليون جنيه سنويا ولو قسمنا هذا المبلغ على عدد الأسر التي أشار إليها رئيس الوزراء فى بيان الحكومة، فإن نصيب كل أسرة يصبح ١٧٦٧ جنيها فى العام بواقع ٦٤ جنيها شهريا لكل أسرة، وليس ١٠٠ جنيه كما أشار البيان المذكور، وللعلم فإن ما يحصل عليه الفقراء من تحويلات اجتماعية محدودة هو حق من حقوقهم كمواطنين في هذا البلد يملكون حتى فى أسوأ حالات فقرهم حصة فى إيرادات الموارد الطبيعية لبلدهم، وفى إيراداته الأصول التي بنتها الأجيال القديمة مثل قناة السويس، وما بنته الأجيال السحيقة مثل الآثار، وربما يكون إيراد الموارد الطبيعية المتمثل فى الناتج من الصناعات الاستخراجية الذى بلغ ١٠٣,٧ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، منها ٤٤,٩ مليار جنيه من البترول، ونحو ٥٧,٨ مليار جنيه من الغاز الطبيعى، مؤشرا على حجم حقوق الفقراء فى الموارد الطبيعية لبلدهم، علما بأن حقوق المواطنين فى الموارد الطبيعية لبلدهم وفيما بنته الأجيال القديمة والسحيقة هى حقوق متساوية للجميع، كما بلغت إيرادات قناة السويس نحو ٢٨,٢ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧[٩].

د- تطوير حماية المستهلك وضبط الأسعار: بالرغم من أن الحكومة المصرية قد اختارت نظام الاقتصاد الحر، إلا أنها ركزت أساسا على كل ما يتعلق بتحرير النشاط الاقتصادى الداخلى وتحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية على كافة الأصعدة، بينما لم تولِ اهتماما كافيا لعناصر أساسية وملازمة لأى تحرير اقتصادى، مثل حماية المستهلك

وحقوقه فى الحصول على سلع مطابقة للمواصفات وبأسعار معتدلة، حيث تنتشر السلع غير المطابقة للمواصفات الصحية والبيئية ومواصفات الأمان والمتانة، كما أن أسعار كل السلع ترتفع بلا مبرر فى سباق لاستنزاف دخول الفقراء والطبقة الوسطى ومنع ارتفاع دخلهم الحقيقى كلما حدثت أى زيادة فى دخولهم النقدية. وحتى عندما تم تخفيض الرسوم الجمركية وهو أحد أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الحالية فى الاتجاه الصحيح، وهو إجراء تأخر كثيرا، فإنه جاء ناقصًا للعديد من الإجراءات التى من الضرورى أن تترافق معه لإنهاء حالة الترهل الاقتصادى خلف أسوار الحماية الجمركية العالية والطويلة الأمد، والتي جعلت الصناعة المصرية ضعيفة القدرة على المنافسة، لأنها ببساطة كانت منفردة بالمستهلك المصرى الذى كانت تستغله بلا رحمة محققة معدلات أرباح احتكارية فى غيبة أى حماية للمستهلك وفى غيبة المنافسة مع المنتجات الأجنبية التي كانت معدلات الحماية الجمركية العالية تمنعها من دخول السوق أو تجعل أسعارها بالغة الارتفاع، إلا إذا دخلت من خلال التهريب الذي يزدهر عادة فى الاقتصادات التي تفرض رسوما جمركية بالغة الارتفاع كما كان الحال فى الاقتصاد المصرى قبل التعديلات التي أجرتها الحكومة فى سبتمبر ٢٠٠٤. والأصل فى الحماية الجمركية وغير الجمركية أن تكون مؤقتة لتتيح للصناعات الجديدة أو المتعثرة أو التي تقادمت تكنولوجيا أن تؤهل نفسها أو تعيد هيكلة نفسها لمواجهة رياح المنافسة الحرة حتى تحفظ على حيويتها وقدرتها على المنافسة فى الخارج وفى السوق المحلية عندما يتم فتحها بشكل حر أو شبه حر. وهناك حالات استثنائية توجب دعم بعض الصناعات أو المحاصيل الزراعية، لمعادلة أثر الدعم الذي تقدمه بلدان أخرى لصناعاتها أو لمحاصيلها المناظرة، حتى تنافس الصناعات والمنتجات الزراعية المحلية، وفى ظروف عادلة مع المنتجات الصناعية والمحاصيل التى تنتجها البلدان التي تقدم دعما لمنتجيها.

وينبغى الإشارة إلى أن التخفيضات الجمركية التى أقرتها الحكومة فى سبتمبر ٢٠٠٤، فقدت جزءا مهما من فعاليتها بسبب تغاضى الحكومة عن تحديد هامش للربح للمستوردين بشكل توافقى بين الإدارة الاقتصادية المصرية واتحاد الغرف التجارية، لجعل التخفيضات الجمركية تؤدى إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة فعلا، بما ينقل النقص فى الإيرادات العامة الذى نجم عن التخفيضات الجمركية، إلى جيوب مستهلكى السلع الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية، وليس إلى جيوب حفنة من المستوردين. لكن ذلك لم يحدث بعد أن تمكنت الاحتكارات التجارية من

السيطرة على حركة أسعار الواردات بغض النظر عن سعر توريدها من البلد المصدر لها وعن التخفيضات على الرسوم الجمركية عليها.

ولا بد من تطوير نظام قومى لحماية المستهلك يضم فى عضويته خبراء حقيقيين ممثلين للحكومة والغرف التجارية واتحاد الصناعات والأحزاب السياسية التي يوجد لديها خبراء اقتصاديون حقيقيون، وذلك من أجل ضمان سلع جيدة وأسعار معتدلة بما يقلل الحاجة للدعم.

٢ - إجراءات إعادة هيكلة الدعم وإيصاله لمستحقيه

هناك ضرورة لإعادة هيكلة الدعم كليا وتوفير الموارد اللازمة لتمويله وابتكار آليات تضمن وصوله لمستحقيه، ولتحقيق ذلك هناك بعض المقترحات التى يمكن تركيزها على النحو التالى:

أ - إعادة هيكلة مخصصات الدعم وتخصيص نسبة أكبر منها لدعم الخبز والسلع التموينية الأساسية، وهو الدعم السلعى الذي يستفيد منه الفقراء، مع ضرورة مراقبة مواصفات السلع المدعومة حتى لا يتم تقديم سلع رديئة وغير مطابقة للمواصفات أوحتى غير صالحة للاستهلاك الآدمى أحيانا وأسعارها الحقيقية منخفضة، على أنها سلع مواصفاتها أعلى ومدعومة، ولإشراك الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة فى المسئولية يمكن أن تكون هناك لجنة خبراء تضم ممثلين لكل الأحزاب أو للأحزاب الممثلة فى مجلس الشعب تراقب مواصفات السلع التموينية والخبراء، وتقدم توصياتها بشأن هيكل الدعم وحجمه وتمويله.

ب - فصل عملية إنتاج الخبز المدعوم عن عملية توزيعه، لضمان استخدام كل كميات الدقيق المدعوم فى إنتاج الخبز المدعوم، ويمكن تقديم الدقيق المدعوم للمخابز واستلام كميات معيارية عددا ووزنا من الخبز منها من خلال لجان محلية تشارك فيها أجهزة الحكم المحلى وممثلون من الأحزاب السياسية الممثلة فى مجلس الشعب كآلية للرقابة الشعبية المساندة لأجهزة الرقابة الرسمية على أن يتم بعد ذلك تسليم هذا الخبز المدعوم لمنافذ توزيع خاصة أو عامة لتوزيعها على المواطنين تحت رقابة فعالة من أجهزة الرقابة والحكم المحلى والأحزاب السياسية لإشراكها فى المسئولية عن عملية حماية الدعم السلعى وضمان وصوله لمستحقيه. وهذا الفصل بين إنتاج الخبز المدعوم وتوزيعه، يضمن استخدام كل كميات الدقيق المدعوم فى إنتاج خبز مدعوم وعدم تسربه لصناعة الحلوى أو الأعلاف، ويضمن بالتالى توافر هذا الخبز بصورة مطابقة

للكميات المدعومة بما يقضى على طوابير الخبز، ويرفع كفاءة توظيف الدعم فى هذا المجال، الذى يحتاج رغم ذلك إلى زيادة الدعم المخصص له لمساعدة الفقراء الذي يعتمدون على هذا الخبز المدعوم فى سد قسم مهم من احتياجاتهم الغذائية.

جـ - هناك ضرورة قصوى لشراء القمح من المزارعين المصريين بسعر مناسب، بما يشجعهم على زراعته ويتوازى مع أسعاره المرتفعة السائدة فى الأسواق الدولية والتي تدور حول مستوى ٤٧٦ دولارا للطن حاليا أو ما يوازى ٢٦٢٧ جنيها مصريا. ووفقا لهذا السعر فإن سعر الإردب يبلغ نحو ٣٧٥ جنيها مصريا، وهو السعر الذى ينبغى أن تشترى به الحكومة القمح من المزارعين المصريين لتشجيعهم على زراعته فى الأراضى الجديدة، وعلى التوسع فى زراعته على حساب الخضر والفاكهة اللتين يوجد لدى مصر فائض كبير منهما يتعرض قسم منه للتلف فى مواسم الإنتاج، والمهم أن مثل هذه السياسة ستساعد على زيادة إنتاج القمح ورفع نسبة الاكتفاء منه وتوفير الدقيق والخبز بالاعتماد على الإنتاج المحلى وبأسعار معتدلة، لكن نجاح هذه السياسة مرهون بعدم تخفيض سعر توريد القمح من الفلاحين مهما انخفضت أسعاره فى الأسواق الدولية لأن الدول الكبرى المصدرة للقمح والمتحكمة فى التجارة الدولية له تعمل بصورة منظمة على إحباط برامج تحقيق الاكتفاء الذاتى منه فى البلدان النامية من خلال استخدام الدعم الكبير الذي تقدمه لمزارعيها لتخفيض الأسعار فى بعض السنوات إلى أقل كثيرا من تكلفة إنتاجه فى الدول النامية.

ومواجهة مثل هذا التلاعب تكون بتثبيت سعر شراء القمح من الفلاحين المصريين عند أعلى مستوى وصل له فى الدول المصدرة للقمح، لأن هذه الدول المصدرة إذا خفضت أسعار القمح، فإنها تعود ببساطة وبصورة سريعة لرفع هذه الأسعار إذا تأكدت من نجاحها في إحباط برامج تحقيق الاكتفاء الذاتى من القمح فى الدول النامية وعلى رأسها مصر التي تعد أحد أكبر مستوردى القمح فى العالم، وللعلم فإن قيمة الصادرات العالمية من القمح بلغت نحو ١٩,٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤ كان من بينها صادرات أمريكية قيمتها ٥,٢ مليار دولار بنسبة ٢٦,٩٪ من الإجمالى العالمى، وصادرات استرالية قيمتها ٣,١ مليار دولار بنسبة ١٦,١ ٪ من الإجمالى العالمى، وصادرات كندية بقيمة ٢,٧ مليار دولار بنسبة ١٤٪ من الإجمالى العالمى، وصادرات فرنسية قيمتها ٢,٦ مليار دولار بنسبة ١٣,٥٪ من الإجمالى العالمى، أى أن هذه الدول الأربع تسيطر على نحو ٧٠,٥٪ من الصادرات العالمية للقمح، بما يضعها فى موقف محتكر وقوى فى مواجهة الدول المستوردة، وفى مقدمتها مصر

التى من الضرورى لها أن تعمل بصورة جادة على رفع نسبة اكتفائها الذاتى من القمح من خلال رفع سعر شراء القمح من الفلاحين على النحو الذي أوردناه آنفا لجعل زراعة القمح مجزية للفلاحين.

د - التوسع فى استخدام وسائل النقل العام والمترو السطحى (فوق الأرض) فى الربط بين المدن الجديدة المحيطة وبين القاهرة، لتقليل استهلاك البنزين المدعوم وتقليل التلوث الناتج عن استخدام كميات أكبر من البنزين فى حالة استخدام سيارات الركوب والميكروباس، ويكفى للوقوف على حجم هذه المشكلة والآثار الإيجابية التى يمكن أن تترتب على تقليل حجم الاستهلاك من الوقود، يكفى الانتقال من القاهرة إلى مدينة السادس من أكتوبر فى وقت ذهاب العاملين الذين يسكنون فى القاهرة إلى مصانعهم في المدينة المذكورة، أو الانتقال من المدينة المذكورة إلى القاهرة فى وقت عودة العاملين من المصانع التى يعملون بها فى المدينة إلى مناطق سكنهم بالقاهرة وجوارها، وذلك للوقوف على حجم التكدس الرهيب والطابور الذى يمتد لعدة كيلومترات من السيارات ، بكل ما يعنيه ذلك من إهدار للبنزين والوقت، ولا شك أن وجود مترو أو قطار سطحى، يربط هذه المدينة بالقاهرة، ويمكنه نقل أعداد ضخمة من البشر والسلع فى أوقات الذروة، يوفر كميات ضخمة من البنزين المدعوم، ويتم تفادي إهدار الوقت لأعداد ضخمة من العاملين والمواطنين ولذلك، فإن هناك ضرورة لربط المدن الجديدة بالقاهرة من خلال شبكة من السكك الحديدية، فضلا عن أتوبيسات النقل العام، لتخفيف الحاجة للبنزين المدعوم ولتسهيل الحركة والحفاظ على الوقت.

٣ - الإجراءات التعويضية لاسترداد الدعم الذى ذهب لغير الفقراء

هناك ضرورة لتبنى حزمة الإجراءات التعويضية التى تساعد على استرداد الدعم الذي يصل لغير مستحقيه لأسباب فنية (تقنية) مثل: دعم البنزين والكهرباء، ويمكن تركيز هذه الجراءات فيما يلى:

أ - إجراء تغيير جوهرى في هيكل الضريبة على السيارات: بحيث تكون متصاعدة على السيارات التى تبلغ سعتها اللترية ١١٦٠ cc فأكثر، بحيث تصبح باهظة على السيارات الكبيرة العالية الاستهلاك للبنزين من ناحية، والمملوكة للطبقة العليا أو الشريحة العليا من الطبقة الوسطى من ناحية أخرى، على أن يتم استخدام حصيلة الزيادة فى الضرائب على هذه السيارات فى دعم البنزين والسولار، بحيث تسترد

الدولة كل جنيه دفعته لدعم البنزين الذى استخدمه الأغنياء فى سياراتهم وفقا لحسابات دقيقة.

ب - فرض ضرائب تمييزية على صناعة الأسمنت والحديد التى يُباع إنتاجها بالأسعار العالمية رغم حصولها على الطاقة المدعومة، ورغم حصولها على خدمات العمالة وعلى قسم مهم من الخامات والمستلزمات من السوق المحلية بأسعار منخفضة، ولا يتوقع أن تكون هناك أى مشكلة تتعلق بالاتفاقيات الدولية ما دامت هذه الضريبة سوف تُفرض على المنتجين والأجانب على حد سواء، ويراعى فى هذه الضريبة أن تكون محسوبة بدقة لاستعادة كل جنيه حصلت عليه هذه الشركات من مخصصات دعم الطاقة، لاستخدام الحصيلة فى تمويل دعم الطاقة.

جـ - تغليظ العقوبات على من يقومون بالتواطؤ لتسريب السلع المدعومة لغير مستحقيها واعتبارها جناية لنهب المال العام.

د - تطوير نظام التسعير التمييزى للكهرباء، بحيث يتم دعم استهلاك الكهرباء لمن يقل استهلاكهم عن ١٥٠ كليو واط شهريا، ويتم تسعير الكهرباء بتكلفتها الحقيقية لمن يتراوح استهلاكهم ما بين ١٥٠ حتى ٣٠٠ كيلوواط شهريا، ثم يتم فرض ضرائب على استهلاك الكهرباء لمن يتجاوز استهلاكه هذا الحد؛ لضمان ترشيد الاستهلاك من جهة ولاستخدام حصيلة الضريبة فى تمويل دعم الكهرباء، من جهة أخرى.

وإضافة لكل ما سبق، فإن هناك ضرورة لتطوير الإيرادات العامة التى يتم استخدامها فى تمويل الدعم وغيره من أوجه الإنفاق العام، وفى هذا الصدد من الضرورى العمل على رفع كفاءة النظام الضريبى من خلال إعادة الاعتبار لقاعدة التصاعد التى تم تجاهلها فى القانون الأخير الذى ساوى بين الطبقة الوسطى والطبقة العليا فى معدل الضريبة (٢٠٪)، وإيضًا من خلال تطوير مكافحة التهرب الضريبى وفرض عقوبات مشددة على المتهربين وعلى شركات المحاسبة التى تساعدهم على التهرب، وكلما زادت حصيلة الضرائب والإيرادات العامة عمومًا، يصبح من السهل تمويل الإنفاق العام عموما والإنفاق على الدعم كجزء منه.

هوامش الدراسة

(1) IMF, World Economic Outlook, May 2000, p.213

(٢) جون مينا رد كينز، النظرية العامة فى التشغيل والفائدة والنقود، منشور بعنوان: النظرية العامة فى الاقتصاد، الترجمة العربية (بيروت: دار النشر العربية، دار مكتبة الحياة)، ص ٤١٧ .

(×) شغل ستجلتس منصب رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين فى إدارة بيل كلينتون، وفاز بجائزة نوبل فى الاقتصاد قبل خمسة أعوام، وعبر عن هذا الرأى المذكور فى المؤتمر السنوى للبنك الدولى لعام ١٩٩٧ .

(٣) البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ١١٩ .

(٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٥، القاهرة، يوليو ٢٠٠٦ ، ص ٧٧ .

(٥) المصدر السابق، ص ١١٨ .

(٦) جمعت وحسبت من البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٧) جمعت وحسبت من:

IMF, inter nanational Financial statiscs year book 2007, p. 255

(٨) البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ١٢٧، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ١١٩ .

(٩) البنك المركزى ، النشرة الإحصائية، العدد ١٢٧ ، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ١٢٦ .

الفهرس



مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة